

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوجودية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات: باسم المستقبل العربي

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

بريقاً: «مرعبي» - بيروت. فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

- الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (١٢٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (١٤٠ دولاراً أمريكياً).
- المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً)، وخارج الوطن العربي (١٥٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة (بما فيه أجور البريد الجوي):

- الأفراد: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

- المؤسسات في أقطار الوطن العربي: ١٠٠٠ دولار أمريكي

- المؤسسات خارج الوطن العربي: ١٢٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم

(390.3800022.003) بالدولار الأمريكي - رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN)

0002 9038 0000 0000 0039 0065 LB65 بنك بيبيلوس - فرع الحمرا - السادات ص. ب: ٥٦٠٥

- ١١ - بيروت - لبنان - تلكس 44078-41601 LE Bybank - تلفون: ٧٣٦١٥٢ - ٢٥٥٦٢٠/٣١

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

شباط/فبراير ٢٠١٨

الثامن والستون والأربعمئة

السنة الأربعون

المحتويات

■ افتتاحية العدد

- ٧ □ ٢٠١٨: سنة اللاعبين الخمسة في المشهد الإقليمي عصام نعمان

■ خطاب

- ١١ □ العرب وضياع فلسطين (في الذكرى المئوية) جمال عبد الناصر

■ القدس والقضية الفلسطينية ودور المجتمع

المدني العربي (حلقة نقاشية)

- ١٥ □ القدس ومستقبل القضية الفلسطينية لونا أبو سويرح

- ١٧ □ المناقشات

أحمد ملّي - إميل خوري - أمين حطييط - حسام مطر - رفعت بدوي -
صلاح صلاح - فارس أبي صعب - كابي الخوري - كمال خلف الطويل
- لونا أبو سويرح - مصطفى اللداوي - معن بشور -
نافذ أبو حسنة - يوسف الصواني



■ دراسات

- **النفوذ الإسرائيلي المتنامي في الأمم المتحدة:**
- ٢٩ محمد صالح محمد
- تحاول هذه الدراسة تحديد الأسباب التي أدت إلى زيادة النفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة وتمكنها من اختراق العزلة الدولية التي عاشتها لعقود داخل أروقة الأمم المتحدة، إضافة إلى محاولة التعرف إلى أهم تداعيات مثل هذا التطور على البلدان العربية بوجه عام وعلى القضية الفلسطينية بوجه خاص.
- **اللاجئون سلاح جيوسراتيجي** زياد حميدان ٦٠
- خَلَفَت الأزمات التي اجتاحت المنطقة منذ عام ٢٠١١ ملايين اللاجئين والنازحين، الذين تم استغلال حركة لجوئهم كورقة في إدارة الصراعات. تقدم هذه الورقة دراسة سيوسولوجية للاجئين والنازحين السوريين والفلسطينيين، وتعالج إشكالية توظيف هؤلاء اللاجئين في الصراع على الواقع الميداني الذي يعيشه اللاجئون في علاقته بالبعد القانوني الدولي والوطني المتعلق باللجوء.
- **التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة وبعدها** رياض بشير ٧٧
- يعد التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أبرز المشكلات التي تواجهها تونس، إذ تتدهور المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، كالفقر والبطالة والأمية وغيرها، في كثير من الولايات الطرفية المهمشة في البلاد.

تحلل هذه الدراسة الأسباب التنموية الاقتصادية والاجتماعية في اندلاع الثورة التونسية عام ٢٠١١، كما تبحث في أسباب استمرار هذه التفاوتات في مرحلة ما بعد الثورة.

□ العلاقات الموريتانية - المغربية: مُحدّات التواصل

٩٦ ومُبررات القطيعة أحمد محمد الأمين أنداري

تسعى هذه الدراسة للبحث في إشكالية عدم الاستقرار في العلاقات المغربية - الموريتانية، في محاولة للتعرف إلى الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى إنكفاء الصراع بين الطرفين وتغذيته من جهة، مبيّنة مظاهر الصراع ومظاهر التعاون التي عرفتهما العلاقة بين البلدين؛ وتحاول من جهة أخرى مقارنة العوامل التي يمكن أن تدفع البلدين مستقبلاً إلى نبذ الصراع وتفضيل التعاون.

□ علم الكلام الإسلامي في دراسات

١٢٠ المستشرقين الألمان حيدر قاسم مطر التميمي

تتناول هذه الدراسة علم الكلام الإسلامي في دراسات المستشرقين الألمان. وتأتي أهمية هذه الدراسة نظراً إلى ما حققته الدراسات الكلامية من تقدم كبير، وبخاصة على أيدي المستشرقين الألمان الذين تناولت أعمالهم دراسة معالم المذاهب الكلامية لفرق إسلامية متعددة، مثل المعتزلة والأشاعرة، والإسماعيلية والإمامية والإباضية وغيرها، ودراسة قضايا الصفات الإلهية، ونظرية التكليف، ومنزلة العقل عند المتكلمين.

■ آراء ومناقشات: في مئوية جمال عبد الناصر

- عبد الناصر والمشروع القومي العربي معن بشور ١٤٤
- عبد الناصر والثورة الفلسطينية الطيب الدجاني ١٤٧

■ كتب وقراءات

- الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال
(محمد حليم ليمام) منى سكرية ١٥٦
- ابن رشد: السياسة والدين بين الفصل والوصل
(مصطفى بن تمسك) يوسف بن عدي ١٦١
- كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية كابي الخوري ١٦٦

الكتب العربية: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠١٧؛
لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان؛ مصر والعرب
ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني؛ التصوف في سياق
النهضة؛ الفكرة... والدولة: صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات.

الكتب الأجنبية: The Arab Uprisings in Egypt, Jordan and Tunisia; Iraq and
the Politics of Oil; Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States
since FDR; Turkey's Relations with the Middle East; Fire and Fury: Inside
the Trump White House.

التقارير البحثية: When the Protests Die Down, Iran's Economic Problems
Will Live On; Abbas Still Faces Unattractive Alternatives to Peacemaking.

-
- ١٧٥ ■ يوميات عربية
- ١٨٦ ■ ببليوغرافيا عربية

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

٢٠١٨: سنة اللاعبين الخمسة في المشهد الإقليمي

عصام نعمان

محام ووزير سابق - لبنان.

بلاد العرب ساحات يتبارى فيها لاعبون من غير العرب، لاعبون كبارٌ وصغار. الكبار خمسة: أمريكا وروسيا وإيران وتركيا وإسرائيل. الصغار أكثر، هم العرب أنفسهم: حركة بلا بركة.

شعوب العرب غفيرة، كثيفة. أغلبيتها متفرجة، أقليتها مشاركة في حركات مقاومة مدنية وميدانية لمخططات صهيوأمركية للتمزيق والتقسيم والهيمنة.

تجري، على ما يبدو، ترجمة هذه اللوحة السورية إلى خريطة جيوسياسية جديدة خلال العام ٢٠١٨ على النحو الآتي:

أمريكا يرأسها رجل أعمال نَزَق، هوايته إطلاق تغريدات أقرب ما تكون إلى نزوات وأهواء وردود أفعال، يسارع بعدها وزراؤه ومساعدوه إلى تهذيبها وترصينها ووضعها في السياق العام لسياساتٍ مرسومة تتعهد لها مؤسسات وأجهزة متمرسة. صحيح أن دونالد طرنب نسيج وحده في فرادته التعبيرية، لكنه أيضاً ناطق صريح بلسان تيار عريض من الأمريكيين المحافظين الأنغلو ساكسونيين البيض والمتبرّمين بغيرهم من الجماعات ذات الأصول الأفريقية، والأمريكية اللاتينية، والآسيوية، ولا سيّما منها ذات الديانة الإسلامية. إلى ذلك، يستشعر قادة الرأي بين هؤلاء المحافظين المتوترين خطراً على مكانة أمريكا ومصالحتها من قوى صاعدة أبرزها الصين وروسيا وإيران والاتحاد الأوروبي. في وجه هؤلاء جميعاً يرفع طرنب وعصبته شعار «أمريكا أولاً».

يجد هذا الشعار ترجمته السياسية في تدابير ثلاثة رئيسية: تقليص مساهمة أمريكا السياسية والمالية والعسكرية في منظمات دولية كانت تعمل لعقود في خدمتها، أبرزها الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وتدفع بعض الدول المحمية أجور حمايتها الأمنية كالسعودية التي غرّمها طرمب إتاوةً لا تقلّ عن ٥٠٠ مليار دولار، ومحاربة الإسلام والمسلمين بدعوى أنهم منبع الإرهاب والإرهابيين ودعاته ومنفذه.

في عالم العرب والمسلمين تتبدى سياسة أمريكا الطرمبية أكثر ما يكون في الاحتضان العضوي للكيان الصهيوني، وفي العداء الغريزي لإيران بما هي التجسيد الأبرز لما تُسمّيه «الإسلام الإرهابي». في هذا السياق جرى الإعلان عن القدس عاصمةً لـ «إسرائيل» ونقل السفارة الأمريكية إليها، والضغط على بعض دول الخليج لمباشرة مسار من التطبيع معها، وتكثيف الحضور العسكري الأمريكي في سورية لضمان احتضان الكرد السوريين عسكرياً وسياسياً كي يكونوا مرتكزاً وذريعة لإطالة أمد الحرب في سورية وعليها، ولعرقلة تواصلها الجغرافي والسياسي والعسكري مع العراق، ولخدمة «إسرائيل» المتخوّفة من إقامة جسر بري يمتد من طهران إلى بيروت، وربما إقامة قواعد عسكرية إيرانية في العمق السوري و/ أو على ساحلها المتوسطي.

في مقابل أمريكا، وليس في وجهها بالضرورة، تنشط روسيا لتركيز ودعم حضورها ونفوذها في منطقة غرب آسيا الممتدة من شواطئ بحر قزوين إلى شواطئ البحر المتوسط. تسعى موسكو، في مقاربتها السياسية والميدانية للأحداث، لدعم سورية في جهودها الرامية إلى استعادة وحدتها وسيادتها على كامل ترابها الوطني، وذلك من خلال قاعدتها الجوية في حميميم والبحرية في طرطوس، ودورها النافذ في مؤتمرات جنيف وأستانة وسوتشي، وتعاوضها السياسي واللوجستي مع إيران، وتعاونها السياسي والدبلوماسي مع تركيا، وتنسيقها الميداني مع أمريكا لتفادي مصادمات عسكرية. إلى ذلك، تطمح روسيا إلى تعاون اقتصادي، نفطي وغازي، مع إيران والعراق وقطر وسورية ولبنان، غايته التحكم في نقل النفط والغاز إلى دول أوروبا.

إيران ماضية في ثورتها السياسية والإنمائية والتكنولوجية. هي تستشعر عداء أمريكا وإسرائيل الغريزي لها وتتحسب لعدوان مرتقب. الحرب الأمريكية الناعمة عليها قائمة منذ قيام ثورتها عام ١٩٧٩، لكنها ستتصاعد بأوجه متعددة خلال ولاية طرمب. لا تستبعد طهران هجوماً إسرائيلياً، بالتواطؤ مع أمريكا وربما بمشاركة، يستهدف بالصواريخ والقاذفات الاستراتيجية مراكز صناعتها النووية ومواقع إنتاج نفطها وتصديره، بقصد شلّها اقتصادياً وعسكرياً. لذا تقوم إيران بدعم وسائل أمنها القومي من خلال خطة استراتيجية ذات أهداف ثلاثة: تسريع ثورتها التكنولوجية ومضاعفة إنتاجها وفعاليتها في ميادين

الصواريخ الباليستية والطائرات الحربية المتطورة والاتصال السيبراني؛ وتوسيع دعمها الفني واللوجستي لحلفائها، ولا سيَّما قوى المقاومة العربية المشتبكة مع إسرائيل؛ والسعي للاقترب جغرافياً، وبالتالي ميدانياً، من إسرائيل بإقامة قواعد جوية وصاروخية في سورية لدعم رادعها الدفاعي بقوة نارية هائلة تعوّض نقصها في السلاح النووي.

تركيا يحركها هاجسان رئيسان: الأول حرصها على وحدتها الجغرافية والديمغرافية التي يهددها كُرد الداخل وكرد الجوار الساعون إلى دولة انفصالية؛ والثاني مواجهة رفض انتسابها إلى الاتحاد الأوروبي وذلك بالتوجه شرقاً بقيادة رجب طيب أردوغان، الإسلامي المترسمل بالارث العثماني، لتزعم عالم الإسلام المنتشرة شعوبه في قارات ثلاث، لتعزيز اقتصادها وتوسيع مصالحها ومشاريعها وأسواق صناعتها وتجارتها. يوظف أردوغان في سعيه لتحقيق الأغراض السالفة الذكر، سلاحين جاهزين: موقع تركيا الاستراتيجي الفاصل والواصل بين قارتين وبحرين، «والإسلام الإخواني» ذا الانتشار المحسوس في بلاد الشام وبلاد الرافدين ووادي النيل والجزيرة العربية وشمال أفريقيا. ذلك كله شجعه على انتهاز أحداث دولية وإقليمية لبناء حضور تركي سياسي وعسكري في قواعد في قطر والسودان، وقبلهما في الصومال، ولاستغلال نصرته السياسية والإعلامية لقضية فلسطين في زمن التراجع العربي الشامل.

إسرائيل ما زالت ممعنة في توسيع رقعة استيطانها أرض فلسطين التاريخية حتى أضحت أكثر من ٧٨ في المئة من مساحتها الإجمالية في قبضتها، هذا فضلاً عن استيلائها منذ ١٩٦٧ على الجولان في جنوب سورية وعلى مزارع شبعا وتلال كفرشوبا في جنوب لبنان. إلى ذلك، تخطط إسرائيل لتهويد مناطق واسعة في القدس الشرقية والأغوار وبالتالي إلى طرد سكانها العرب. ولا يستبعد خبراء استراتيجيون أن تقوم إسرائيل، تحت حكم بنيامين نتنياهو واليمين العنصري المتطرف، بشن هجوم يستهدف صناعة إيران النووية ومراكز إنتاج وتصدير نفطها، كما مهاجمة قواعد ومراكز وبيئات حاضنة ومساندة للمقاومة العربية في قطاع غزة ولبنان، وذلك في محاولة يائسة لتصفية القضية الفلسطينية.

ألعاب وألعيب وصراعات اللاعبين الكبار والصغار في ساحات العرب وحدائقهم الخلفية ستتحللها تحالفات واتفاقات وخلافات بعضها مديد وبعضها الآخر عابر ومؤقت، لكن الأغلب أن فاعليها هم دائماً اللاعبون الخمسة الكبار، وأن المفعول بهم هم دائماً العرب الصغار السائرون في ركاب أمريكا ومهادنو دول الغرب الأطلسي، وأن الاستثناء الوحيد الممكن هو فعل المقاومة الفلسطينية والعربية.

يُستشفُّ مما قاله الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن قوى محور المقاومة تمتلك قدرات وازنة، عسكرياً وتكنولوجياً، وأن في إمكانها الردّ باقتدار على «الحرب الكبرى»

التي يُحتمل أن تشنّها «إسرائيل»، وذلك لتوافر ثلاثة شروط استراتيجية لديها: الأول، الأسلحة الكاسرة للتوازن؛ والثاني، اختلال موازين القوى لمصلحتها عاجلاً أو آجلاً؛ الثالث، وحدة الجبهتين اللبنانية والسورية من الناقورة على شاطئ البحر المتوسط إلى نقطة التقاء الجولان السوري بالحدود الأردنية.

المرجّح أن تتردد هذه القوى في توسيع دائرة الاشتباك مع العدو الصهيوني في حال مشاركة الولايات المتحدة في «الحرب الكبرى» أو مسانبتها الوازنة له. ومع ذلك، فإن أطراف محور المقاومة قد تُقدم على الرد بقوة في حال امتلاكها أحد أسلحة الدمار الشامل، كالأسلحة الكيميائية أو الأسلحة البيولوجية. ذلك بأنها تستطيع باستعمالها تعويض النقص في السلاح النووي الذي يمتلكه العدو وقد يستعمله. كيف؟ بالقوة التدميرية المتعاضمة لسلاح الدمار الشامل (الكيميائي أو البيولوجي) وبالصواريخ الموجّهة وغير الموجّهة التي تمتلك منها مئات الألوف وتستطيع إطلاقها من قواعد قريبة في محيط «إسرائيل» الجغرافي.

يبقى أنه يقتضي، في هذه الحالة، وجود قدرة وازنة لدى أطراف محور المقاومة على تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وعلى إشعار العدو بوجودها توحياً لتفعيل عامل الردع، كما لإشعاره بالإرادة الحاسمة لاستعماله بلا تردد إذا ما استدعى الخطر المحدق والضرورة القصوى ذلك □

العرب وضياع فلسطين^(*)

جمال عبد الناصر

(في الذكرى المئوية)

إخواني:

إذا كنت أَرغب أن أخطب في أي مكان، فلا أحب أن أخطب إلا في نادي فلسطين لمعنى سام في نفسي، فأنا أشعر شعوراً عميقاً أن المأساة التي حلت بنا جميعاً في فلسطين، لم تكن إلا نتيجة للطمأنينة التي نزلت على نفوسنا بعد الخطب المنمقة والاجتماعات الحاشدة. كنا نستمع للخطب ونشعر بالطمأنينة بعد هذه الخطب، فكانت هذه الطمأنينة هي السبب الأول والسبب الأساسي لكارثة فلسطين، وأنا آسف جداً أن أقول أن هذه الطمأنينة ما زالت في النفوس، كانت كل الأمم العربية تشعر بما سيحدث في فلسطين وكنا نحن نشعر بذلك، وكان رجال السياسة العرب عقب الحرب العالمية يشعرون بما سيؤول إليه أمر فلسطين، فماذا عملوا؟ لم يعملوا إلا الخطب، وبعدئذ حلت كارثة فلسطين.

هذه هي الحقيقة الواقعة، فنحن الأمم العربية السبب في ضياع فلسطين، وقادتنا هم السبب الرئيسي في ذلك، فمنذ انتهت الحرب العالمية الأولى، وبعد ما انتهى الاستعمار من استجداء العرب وتخلص الإنجليز من الأتراك نقضوا عهودهم، وأخلفوا ما وعدوا به في أول الحرب.

كل منا كان يفكر بأنه سيأتي اليوم الذي يحقق فيه الاستعمار أغراضه، فماذا احتطنا لهذا الأمر؟ وبعد الحرب العالمية بدأ الإنجليز في تقسيم البلاد العربية، وبث روح التنافر والتفرقة بين أبناء البلد، فماذا عملنا إزاء كل ذلك؟ إننا لم نعمل شيئاً، إلا أن كل بلد أخذ يفكر في نفسه.

ثم أعلن وعد بلفور، وهو بداية الطريق نحو نهاية فلسطين، ولم نعمل كذلك شيئاً سوى الاجتماعات والخطب وإدخال الطمأنينة في القلوب، وكان الإنجليز دائماً يظهرهم نياتهم، كما كانت اتجاهاتهم نحو اليهود واضحة. أما الأمم العربية فكانت تستمع وتتقدم بطلبات، ولكن طلباتها كانت ترفض، فماذا عملنا بعد هذا الرفض؟ كنا نقول في اجتماعاتنا وخطبنا: سنلقي اليهود في

(*) نص خطاب لجمال عبد الناصر، ألقى في نادي فلسطين في سبورتنج، الإسكندرية، في تاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣. المصدر: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الجزء الأول ١٩٥٢ - ١٩٥٤: بناء الثورة في مصر، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٤٣ - ١٤٥.

البحر، وبعد انتهاء الخطبة نظمئن ويذهب كل منا إلى بيته؛ حتى بدأت الحرب العالمية الثانية وأخذ الاستعمار ينفذ خطته في سبيل تحقيق أغراضه.

لقد أعلنوا مبادئ العالم الحر وقالوا إن لكل دولة أن تقرر مصيرها، فأخذنا ننتظر لنرى مدى تحقيق هذه الوعود ونسينا أنهم لم يفوا بعهودهم في الحرب العالمية الأولى.

ووقف العرب ينتظرون، وكانت النتيجة أن أصحاب مبدأ العالم الحر بدأوا عملهم بنكبة فلسطين التي لم نسمع بمثلها في تاريخ البشرية، وبعد هذا رفرغ الاستعمار على رؤوس العرب ولم نعمل غير هذا، فمن المسؤول؟ ومن الذي دفع اليهود وشجعهم على احتلال فلسطين وقضى على الشعب العربي؟ انها إنجلترا. فهي الداء وهي البلاء الأول.

كنا نتناسى ذلك ونقول لليهود، ولكن عندما حاربنا في فلسطين منعت إنجلترا السلاح عنا في حين أن اليهود كان يأتيهم السلاح من كل مكان. ولو اتكل اليهود على أنفسهم وقتئذ لما نجحوا بتاتاً، وإنما إنجلترا هي التي كانت تدفعهم، وهي السبب الأول في نكبة فلسطين.

يتناسى قادة العرب السبب الأول، وهو إنجلترا، ويقولون إنه إسرائيل واليهود يخشون أن يقولوا إنجلترا.

إن لدينا قوة كامنة لا تغلبها قوة عسكرية، فعندنا البترول الذي يمؤن منه الجيش الأوروبي في بلاد الغرب، فإذا منعناه عنهم لما استطاعوا أن يفعلوا شيئاً، إننا نقدر أن نعاملهم بنفس المعاملة ونكيل لهم الصاع صاعين، كما يمكننا أن نشعرهم بأنفسهم ونقف في سبيلهم ونفهمهم أنهم إذا اعتدوا على مصالحنا اعتدوا على مصالحهم.

إن العرب كانوا يجرون وراء الكلام المعسول. فأحذر العرب والأمم العربية بأنها إذا ظلت نائمة ترفرف عليها الطمأنينة فستضيع دولة وراء أخرى ويقضي علينا الاستعمار.

إن إسرائيل يسندها الاستعمار الذي لا يريد لهذه المنطقة أية حرية، ويعتبرها مزرعة لمصالحه الخاصة، كما هي خطة الاستعمار دائماً في القضاء على الأمم العربية جميعاً، وهي ليست خطة قصيرة الأجل، بل خطة طويلة الأجل تهدف إلى القضاء على الأمة العربية حتى لا تقوم للعروبة قائمة أخرى.

إن العملية ليست عملية فلسطين إنما هي عملية العرب، وعندما طُعن فلسطين طُعن كل منا في شعوره ووطنه وصح المثل الذي قيل في كتاب **كليلة ودمنة** «لقد أكلت يوم أكل الثور الأبيض». حصل ما حصل في حرب فلسطين سنة ١٩٤٩ ورأينا المآسي وسمعنا كلاماً كله خداع لا يقصد منه إلا كسب الناس.

وكان زعماء العروبة يعرفون ذلك ولكنهم كانوا يضللون العرب ويخدعونهم، لا لشيء إلا للانتفاع الشخصي، كان كل منهم يفصل نفسه عن العرب كمجموعة وكوطن، ويمني نفسه بكسب سياسي ولا يههم لو ضاعت في سبيل ذلك دولة عربية.

كانوا يقولون في خطبهم «إسرائيل المزعومة» ولم يعملوا شيئاً إلا الخطابة عن إسرائيل المزعومة.

فنحن كما كنا، وما زالت الأطماع، ولا يزال الخداع والأساليب التي اتبعت في الماضي. والرابطة العربية رابطة وهمية حتى الآن وليست بحقيقة، فإذا لم نتدارك هذه الأمور تداركاً سريعاً ونعالج السبب ونعرف الداء لذهبت الدول العربية هباء.

نحن ليست لدينا الدبابات، وهم لديهم الدبابات والأسلحة، ولكن السلاح الوحيد الذي بيدها يمكن أن نمنعه عنهم.

لقد تعاقدنا معهم على شراء الدبابات فمنعوها عنا. منعوا بلجيكا وسويسرا والسويد من أن تبيعنا السلاح وقد دفعنا عشرة ملايين من الجنيهات ثمناً للسلاح ولم يصل إلينا، لأن إنجلترا يهملها أن تقوي ربيبتها إسرائيل وتضعف الأمة العربية.

نحن يمكننا أن نقضي على الغرب إذا اتجهنا إلى العمل وحده، وتركنا الخطب واتجهنا إلى مقاومة الاستعمار، لأنه سبب كل هذه النكبات، وهو الذي دبر نكبة فلسطين، ويدبر النكبات للبلاد

العربية جمعاء □

صدر حديثاً

التصوف في سياق النهضة من محمد عبده إلى سعيد النورسي

د. محمد حلمي عبد الوهاب



يبحث هذا الكتاب في المنحى الصوفي في فكر رواد النهضة العربية الإسلامية (من محمد عبده إلى سعيد النورسي). وتبعاً لذلك، يتضمن الكتاب فصلاً خمسة يركز الفصل الأول منها على دراسة المنحى الصوفي في فكر الإمام محمد عبده؛ نظراً لما له من رمزية وحضور طاع على ممثلي الاتجاهات الفكرية في عصره، ولما لهذا المنحى الرّوحي من أهمية كبرى في تكوين مشروعه الإصلاحية التجديدي، على الرغم مما ناله من إقصاء وتهميش كبيرين في أغلب الدراسات المتعلقة بحياة الإمام وفكره. ولعلّ جزءاً كبيراً من سوء الفهم التاريخي لمنحى ومركزية هذا البعد الرّوحي/التربوي/التزكوي عند الإمام محمد عبده؛ إنّما يرجع أساساً إلى انقلاب تلميذه محمد رشيد رضا عليه، واختطافه مشروع أستاذه الفكري لينتهي الأمر بالإمام كما لو أنه يناهض في تفكيره كلّاً من التصوف والعقلانية؛ ولهذا كلّه عالجتنا في الفصل الثاني من الكتاب طبيعة ومواقف محمد رشيد رضا من التصوف من خلال مقالاته بمجلة المنار.

١٧٦ صفحة
الثمن: ٩ دولارات أو ما يعادلها

أما محمد مصطفى حلمي، الذي تتلمذ على يد الشيخ مصطفى عبد الرزاق، أحد أبرز تلامذة الإمام محمد عبده، فقد أولى التصوف عناية فائقة في بحوثه واهتماماته؛ على نحو ما يوضح الفصل الثالث. لكن على النقيض من ذلك تماماً كان موقف زكي نجيب محمود الذي حاكم التجربة الصوفية وفق أسس عقلية، وحكم على التصوف كتيّة باللامعقولية! ومع ذلك؛ فإننا لا نعدم جانباً إيجابياً في رؤيته النقدية للتصوف يتمثل بحديثه عن «فاعلية الولاية الصوفية»؛ أي أن تنصرف جهود الولي وكراماته نحو خدمة المجتمعات الإسلامية: تهذيباً وتربية، تعليماً وحكمة، اشتغلاً في الواقع، وتدبيراً للشأن العام بالمعنى العام للكلمة؛ على نحو ما يبيّن الفصل الرابع. وأخيراً يبحث الفصل الخامس في «مركزية التربية الروحية وفعاليتها في فكر بديع الزمان سعيد النورسي»، بوصفه من أواخر المصلحين المجددين الذين نالوا حظاً وافراً من التربية الروحية، وأسهموا في تكوين وعي جديد لأجيال النور ممن تربوا على رسائله روحياً..

القدس والقضية الفلسطينية ودور المجتمع المدني العربي

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يوم الخميس بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. قدّمت الحلقة لونا أبو سويرح، وأدار الحوار يوسف الصواني. شارك فيها (بحسب الترتيب الأبجائي):

أحمد ملي	أستاذ السياسات الدولية في الجامعة اللبنانية.
إميل خوري	كاتب فلسطيني.
أمين حطيط	خبير ومحلل عسكري - لبنان.
حسام مطر	باحث في العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية.
رفعت بدوي	كاتب سياسي لبناني.
صلاح صلاح	عضو المجلس المركزي الفلسطيني.
فارس أبي صعب	باحث، ومدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.
كابي الخوري	مدير التوثيق والمعلوماتية في مركز دراسات الوحدة العربية.
كمال خلف الطويل	باحث وكاتب - لبنان.
لونا أبو سويرح	المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.
مصطفى اللداوي	كاتب فلسطيني.
معن بشور	كاتب سياسي، والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.
نافذ أبو حسنة	صحافي وكاتب فلسطيني.
يوسف الصواني	أستاذ جامعي، ومدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

لونا أبو سويرح
يوسف الصواني

قدّمت الحلقة
أدار الحوار

القدس ومستقبل القضية الفلسطينية

لونا أبو سويرح

المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

نلتقي اليوم للحوار حول «القدس ومستقبل القضية الفلسطينية» في حلقة نقاشية مصغرة تعرض وتحلل أوضاع القضية الفلسطينية في ضوء القرار الأمريكي الأخير في شأن القدس وأبعاد هذا القرار وتبعاته، وموقعه في سياق تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام.

بعد مرور قرن من الزمان على وعد بلفور المشؤوم، ما زالت رؤية هيرتزل والإرادة الصهيونية هما المسيطران للأسف على أرض الواقع؛ فقد أقام اليهود دولتهم وما زالت الأرض العربية محتلة. فلسطين ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني داخلياً انقساماً فلسطينياً - فلسطينياً، وتقييداً لحركة الأفراد والتجارة، وحصاراً شاملاً منذ عشر سنوات لأكثر من مليوني مواطن يعيشون في قطاع غزة، فضلاً عن تنامي الرقعة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، والمحاولات المستمرة لتهويد القدس والسيطرة على المقدسات وحرمان الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، حرية العبادة والحركة في القدس. وأخيراً تتم عملية اغتيال القدس أمريكياً من خلال الاعتراف بها عاصمة للكيان الصهيوني والتهديد العلني لدول العالم بوقف الدعم والتمويل لكل من يعارض هذا القرار.

وعلى الصعيد العربي، أصبحت القضية الفلسطينية غائبة عن المشهد العربي اليومي، المزدحم بقضايا ساخنة وحروب مستعرة وحرب على الإرهاب من جهة، ومحاولات تشكيل تحالفات وعقد تسويات مع القوى العظمى في العالم، بما فيها الترويج علناً لصفقة القرن والتسوية مع إسرائيل، من جهة أخرى. كما أصبحت إسرائيل تتماهى علناً في قصف أراضٍ عربية في سورية وسيناء في مصر، بحجة رد عدوان أو مكافحة إرهاب. أصبح التطبيع علنياً - صحيح أنه على لا يزال على مستوى محدود لكن لم يعد يوجد خوف أو خجل من إعلانه والتباهي بأنشطة تطبيقية - والنظام الرسمي العربي مفكك ومحكوم بأولويات سياسية إقليمية ودولية ولم تعد القضية الفلسطينية تمثل أولوية له.

وأصبح الشارع العربي مثقلاً بهموم أمنية واقتصادية، وحروب وتهجير أدت إلى تفاقم الإحباط وانحسار الشحنة الثورية تجاه القضية الفلسطينية. وما نراه الآن من تداعيات القرار الخاص بالقدس هو رد فعل متميز من دون شك، لكنه محصور في ثلاثة أو أربعة بلدان عربية على الأكثر، وقد تنحسر هذه التداعيات تدريجاً إذا لم تتعاظم التحركات في حجمها وإذا لم تُطوّر آليات عملها لدعم الداخل الفلسطيني ودعم المقاومة بأوجهها كافة، ودعم الشارع العربي والمجتمع المدني العربي بكل أقطابه.

فلسطينياً، وبعد سبعة عقود على احتلال فلسطين، وخمسين عاماً على نكسة عام ١٩٦٧، وأربعة وعشرين عاماً على كارثة أوسلو، لم يسجل الفلسطينيون مكسباً سياسياً ذا ثقل ليغير الأمر الواقع على الأرض، بينما عقدت دولتان عربيتان اتفاقيتين للسلام مع إسرائيل اعتبرتاها دولة جوار ولهما معها حدود مشتركة، واكتفت بعض الدول الأخرى بفتح مكتب تمثيل تجاري أو بصفقات سرية بل حتى علنية الآن، وأصبح الترويج للكيان الصهيوني ممارسة عادية في بعض الدول العربية رسمياً وشعبياً.

خسرت القضية الفلسطينية أنصاراً كثيراً على المستويين العربي والدولي، وكسبت في المقابل أنصاراً جديداً من الغرب على المستوى الشعبي والبرلماني والأكاديمي، في غياب رؤية فلسطينية جامعة وتوجه فلسطيني موحد نحو العرب وغيرهم. الوضع العربي الراهن والتحول الإقليمي والدولية المتسارعة لها انعكاسات على القضية الفلسطينية التي كانت محور الصراع العربي - الإسرائيلي لعقود طويلة، وأصبحت الآن شأن فلسطيني داخلي فقط يتم استخدامها كورقة تفاوضية مع القوى العظمى من جانب بعض الأنظمة العربية كلما تطلب الأمر.

لا تهدف هذه الحلقة النقاشية إلى عرض الوضع القائم عربياً بتفاصيله وما حل بالقضية الفلسطينية على مدار قرن من الزمان منذ وعد بلفور وحتى الآن، لذا عرضته بصورة مجملّة وسريعة حتى لا يكون الحوار منصباً على الوصف والتحليل؛ بل الهدف من هذه الحلقة هو أن نبدأ في بلورة تصوّر حول مستقبل القضية الفلسطينية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الجارية، وطرح رؤية لإدارة الصراع الفلسطيني (العربي) - الإسرائيلي... أين سنكون بعد مئة عام أخرى من الآن؟ كيف نعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية، ونعيد ديناميات تم قمعها وإحباطها، من خلال تحديد أولويات العمل للمجتمع المدني ودور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العربي بأبعادها المختلفة، في مواجهة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها القدس والقضية الفلسطينية بوجه عام.

نأمل اليوم في الخروج ببعض المقترحات التي نستطيع من خلالها بلورة رؤية مستقبلية لتطوير ودعم آليات المجتمع المدني عربياً وفلسطينياً، وتحديداً في مجالات التوثيق المنهجي والبحث للوصول إلى تراكم معرفي عن القضية الفلسطينية من خلال التكامل والتعاون بين مراكز الأبحاث والدراسات المختلفة والتعاون بين نخب الإعلاميين والمثقفين والتربويين والأكاديميين، للمساهمة في صنع السياسات العربية وبناء أجيال عربية واعية وبوصلتها فلسطين.

هذه الحلقة النقاشية ما هي إلا اللبنة الأولى، وأنا على ثقة بأن المناقشات ستقدم إلينا اقتراحات عملية نستطيع أن نبني عليها عملنا (كل في مجاله) في المرحلة المقبلة من الصراع العربي - الإسرائيلي.

المناقشات

١ - يوسف الصواني

لقد تحولت المنطقة منذ قرون، أو على الأقل منذ بدايات القرن العشرين، إلى الطرف المُتلقّي، إذ لم تتمكن من أن تكون فاعلاً حقيقياً خلال هذه الحقبة إلا لفترات محدودة كانت لها ظروفها الخاصة. لكن منذ عام ١٩٤٠ على الأقل، ظلت القضية الفلسطينية تمثل أهم العناصر التي يمكن أن تُستخدم لتعريف العرب. وأعتقد أنه حتى على مستوى المنظمات الدولية، فالشغل الشاغل للمجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات أو في إطار البلدان النامية في مجموعة الـ ٧٧ أو غيرها، كانت القضية الفلسطينية دائماً في مقدمة اهتمام الدبلوماسيين والسياسيين العرب. وأعتقد أن السؤال الذي أمامنا اليوم هو، ما الذي يمكننا على الأقل هنا في مركز دراسات الوحدة العربية أن نقوم به؟ بصرف النظر عن التراكم النظري وحتى الحركي الذي شارك فيه المركز، من تأسيس مؤسسات ومنظمات عربية ودعم جهود وأعمال عربية لها علاقة بالقضايا القومية بوجه عام، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، ولكن بدرجة أهم في توفير معرفة مختلفة لها علاقة بالقضية الفلسطينية.

لقد ركّز الإنتاج الفكري للمركز كثيراً على القضية الفلسطينية، لكن السؤال الذي كان يُطرح دائماً هنا في المركز: ما هو الأثر الحقيقي لهذا العمل؟ هل لمسنا نتائج؟ هل له مفاعيل حقيقية على الأرض؟ واليوم نوجّه النقاش نحو هذه القضايا، ولكن بمقاربة مختلفة نناقش فيها كيف يمكن المركز هنا أن يساهم في إطلاق مجموعة من المبادرات على مستويات مختلفة ضمن هدف ورؤية محددين، تتعلّقان بإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية أساساً، لكن هل يمكن ذلك أن يتم بمعزل عن الحديث في قضايا عامة لا تقل أهمية، مثل قضية الهوية، وقضية العروبة نفسها ومعانيها وتحدياتها وصياغاتها الجديدة، في ظل الحديث عن العروبة الجديدة؟

هذه كلها أسئلة يجب طرحها، ولكن قبل أن أفسح المجال لحضراتكم، لتقدموا إلينا مساهماتكم، أعتقد أن البعد المتركّز على المجتمع المدني وما يمكن أن يقدمه من مساهمات ودور وما يمكن أن يُحفز على القيام به، هو بعد جديد تحدثنا عنه بصورة أو بأخرى في المركز. ولكن هذا أيضاً ينبغي أن يتم ضمن سياق فهم طبيعة المجتمع المدني وما هي السياقات التي يمكن أن تُعرّف المجتمع المدني وتحدد مجالات نشاطه في هذه القضايا المختلفة، مع ملاحظة أن العامل المالي سطا على كل شيء، ومنها المجتمع المدني، الذي ربما هو من أكثر المتضررين منه في العقود الماضية

٢ - فارس أبي صعب

نعقد هذه الحلقة النقاشية انطلاقاً من مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة إلينا، بغض النظر عن الهجمة الأخيرة التي استهدفت القدس. وقد دارت مناقشات في المركز خلال الأسبوع الماضي حول اعتماد مقارنة للتعامل وفقها مع القضية الفلسطينية، هل تكون مقارنة بحثية فقط تقوم على تحليل ونقد وتقييم ما حدث ويحدث في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهي مقارنة أعتقد أنها باتت مكررة من جانب عدد كبير من الجهات المختصة، أم نخطو خطوات عملية على الأرض لتحقيق ما نصبو إليه في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟ ننطلق هنا من واقعين على الساحة العربية، الأول هو الواقع العربي المفكك والمشردم، المحكوم من جانب بعض الأطراف العربية المرتهنة كلياً للغرب ولحساباتها الخاصة، وقد قررت هذه الأطراف، بناء على مصالح شخصية، أن تغير اتجاه البوصلة لدى العرب نحو اتجاهات أخرى تزيد من تفكيك المنطقة وشرذمتها. إذاً ماذا يمكننا، كمراكز دراسات ومجتمع مدني وقوى شعبية، أن نعمل من أجل التأثير بصورة أو بأخرى في النظام الرسمي العربي، وهو أمر صعب من دون شك؟ النقطة الأخرى الأهم هي واقع المجتمع العربي نفسه، الذي نعلق آمالنا عليه، والذي كما تعلمون كانت القضية الفلسطينية، على الأقل حتى السبعينيات والثمانينيات، تمثل قضية محورية بالنسبة إلى الكثيرين فيه وإلى أغلبية الشباب العربي والأحزاب العربية والمتقنين العرب وغيرهم من شرائح. ما حصل بعد ما يُسمى «الربيع العربي» هو أن الشارع العربي ذهب، أو أخذ، نحو مكان آخر، وكلنا كنا نعتقد أن مصر عادت أو ستعود لتؤدي دوراً قيادياً في المشروع القومي العربي، بل ذهب البعض إلى حدّ التبشير بعودة ناصرية جديدة تنبعث من الرماد لتنهض بالواقع العربي المفكك. لكن، وبعد مرور ٧ سنوات على «الربيع العربي»، لم نقطف منه أي ثمار حلوة، وكل ما قطفناه من ذلك الربيع كان مُراً. الآن ما الذي حدث وكيف أخذ الشارع العربي، أو معظمه على الأقل، ليكون بعيداً كل البعد من أن تكون القضية الفلسطينية قضيته المركزية، على العكس، أخذت الشوارع العربية في بعض الأقطار العربية إلى قضايا محلية مذهبية ومناطقية وجهوية وقبلية فضلاً عن قضايا قطاعية محلية محددة.

نحن في مركز دراسات الوحدة العربية يجب أن نعمق دراساتنا للمجتمع العربي اليوم لنفهم كيف وصل إلى ما وصل إليه. ولكن ما يجب أن نفعله أيضاً، وهذا لا يتوقف على جهدنا وحدنا، هو كيف يمكن أن نشترك مع طاقات ومؤسسات ومرجعيات أخرى حية في المجتمع العربي من أجل تقديم رؤية عملية لإعادة استنهاض الشارع العربي تجاه القضية الفلسطينية وتجاه القضايا الكبرى الأخرى المترابطة. وفي رأبي أنه إذا ما استنهضنا الشارع العربي تجاه القضية الفلسطينية يمكن أن ننجح في استنهاضه أيضاً تجاه القضايا الكبرى الأخرى.

السؤال هو: ما الذي يمكن مركز دراسات الوحدة العربية وغيره من مراكز دراسات عربية أخرى، وبخاصة المراكز الملتزمة والجدية، القيام به لدعم القضية الفلسطينية، كيف يمكن أن نعمل معاً من أجل مراكمة عمل علمي بحثي بعيد من التكرار ويصب في صلب القضية التي نعمل من أجلها؟ ماذا يمكن أن نعمل مع فئات ومجموعات الشباب، وهي فئات لها بيئتها وأدوات التواصل الاجتماعي الخاصة بها. وبالتالي كيف يمكن أن نشبك مع هذا الجيل الجديد، ومع مؤسسات المجتمع المدني، (من نوادٍ ومنتيديان ومنظمات وجمعيات واتحادات ونقابات مهنية ونخب ومرجعيات من مختلف الاختصاصات)، ماذا يمكن أن نفعل على مستوى البرامج التربوية والثقافية، من قصص

وشعر وموسيقى ومسرح وأفلام، موجهة إلى مختلف الفئات العمرية، وماذا يمكن أن نفعل في الشارع ومع حركات المقاطعة. وبالتالي كيف يمكن مراكز الدراسات التعاون لإنتاج آلية حراك على مستوى المجتمع العربي، كل في قطاعه واختصاصه ولكن وفق رؤية تتم أدوار هذه القطاعات وهذه الاختصاصات وتصب في إعادة استنهاض الشارع العربي تجاه القضايا الكبرى وبخاصة القضية الفلسطينية. مع التأكيد أن هذا التحرك على مستوى مراكز الدراسات والمجتمع المدني، يتكامل مع أوجه المواجهة الأخرى على الساحة العربية، وبخاصة ما يقوم به محور المقاومة في المنطقة في مواجهته المشاريع التي تقوم بها الولايات المتحدة وإسرائيل وأدواتهما في المنطقة،

٣ - معن بشور

هل نحن فعلاً في مرحلة انكسار أم في مرحلة استنهاض ونهوض؟ سؤال في غاية الأهمية، وبخاصة أنني أعتقد أن كثيراً من نخبنا، ولو من دون قصد وعن حسن نية، أدوا دوراً في صناعة اليأس والإحباط لدى الجمهور العربي. نحن نجتمع اليوم قبيل ساعات من انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سابقة غير معهودة في تاريخها، بحيث هناك عالم كامل يتمرد على القرار الأمريكي وتضطر الولايات الأمريكية إلى التهديد علناً بوقف المساعدات. وهذا يعني أننا قطعنا شوطاً مهماً على المستويين العربي والدولي، حيث نشهد تحركات في غاية الأهمية.

الأمر الآخر الذي أعتقد أنه من اختصاص هذا المركز اليوم، الذي لم يهمل القضية الفلسطينية يوماً، وقد نظم الكثير من الندوات والفعاليات حولها، أن يقدم إلى المناضلين في الشارع وإلى النخب في فلسطين والبلدان العربية ما يعمق وعيهم الفكري والنظري بما يجري. سأعطي مثلاً واحداً، فكرة المقاطعة، أعتقد أننا جميعاً مجمعون على أن مقاطعة العدو وداعميه تمثل بَدْءاً من أبعاد الرد على هذه الهجمة، وهي يجب أن تخرج من سياق ردود الفعل العفوية لتتحول إلى رؤية منظمة، وبخاصة أن هناك في مجتمعنا العربي وعلى صعيد العالم، حركة انطلقت وبادرت وبات أعضاؤها ملاحقين، لأنهم يرفعون شعار «مقاطعة إسرائيل»، وأقصد حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS، وهذه مهمة أساسية. كما هناك مهمة فكرية على المركز أن يسعى لتعزيزها، وهي كيفية تطوير المقاومة العربية تجاه قضية فلسطين، داخل فلسطين وبلدان الطوق وفي العمق العربي والإسلامي. هذه تحتاج إلى برنامج يضعه المركز بالتعاون مع مراكز متخصصة أخرى، ليكون تحت تصرف المعنيين.

٤ - نافذ أبو حسنة

أسأل نفسي، ما الذي تغيّر منذ اتخاذ طرمب قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس حتى الآن. فلسطين كانت تحت الاحتلال والقدس تُقَصَّم بخطوات متسارعة، وإبعاد المقدسيين من المدينة مستمر. كل المشهد الذي كان موجوداً قبل خطاب طرمب مستمر بعد خطابه. ومن ثم جاء طرمب ليتخذ هذا القرار ونستيقظ نحن فجأة لنقول إن القدس تحت الاحتلال. وهذا غريب إلى حد ما. وهذا يدل على التعاطي مع القضية الفلسطينية بموسمية، حيث نحتاج إلى ما يحفزنا لنتنبه إلى أن هناك واقعاً صعباً يجب مواجهته. منذ القرار إلى الآن، تراجع مستوى تغييب القضية الفلسطينية قياساً على السنوات الأخيرة الماضية.

النقطة الثانية هي تراجع مستوى شيطنة الشعب الفلسطيني، من القريب والبعيد والصديق والعدو، المهم أن هناك جواً كان يتفق على لوم الفلسطيني في كل شيء وهذا تراجع. المسألة الثالثة التي اكتشفناها هي في حدود الجغرافيا التي لم نعهد أن فيها هذا التأثير الفلسطيني، وحدثت عملية اختبار. أنتم تعلمون أن اللاجئين الفلسطينيين ذهبوا إلى أوروبا في موجات خلال مراحل متعاقبة منذ الحرب على لبنان ثم الحرب على سورية، حيث حدثت هجرة فلسطينية. وبحكم المتابعة الإعلامية، لاحظت أن هذه كانت مرحلة اختبار للشباب الفلسطيني والعربي، لهذا الجيل الجديد والجيل الذي سبقه. لكن مع أهمية هذه القضايا الثلاث، فهي تتسم في الوقت نفسه بالهشاشة، فالأمر يتعلق بقرار اتخذ بحق القدس والقدس تستفز، أي بمعنى أنها محفز كبير لجميع الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين والعالم.

لكن السؤال، هل نتوقف بناء على رد فعل مرتبط بالقرار، بمعنى ربط كل هذه الحركة القائمة الآن بموضوع القدس فقط؟ أنا أعتقد هذا أمر خطير بحد ذاته. هناك مسألة أخرى، وهي أنه يمكن التمسك بحل الدولتين. هناك مخارج ومجالات لدى القيادات السياسية التي قد تحبط حالة التحفيز الحاصل من وراء قرار طرمب، وهذا أمر يجب أن ننتبه إليه. لذا يجب بناء الاستراتيجية على نحو مختلف، بمعنى عدم ربط التحرك بقرار طرمب، فالقضية الفلسطينية موجودة قبل قرار طرمب، وكل ما يحدث حول القدس من تهويد واستيطان مستمران، وبالتالي يجب أن تبنى الاستراتيجية على نحو مختلف.

وإذا كانت هناك انتفاضة أو عمل ما في فلسطين فستجلب تعاطف إسلامي وعالمي، فنقطة الارتكاز الرئيسية هي في فلسطين، فعندما يتحرك الشارع الفلسطيني كل شيء سيتغير. إذاً هذا يعني أن تكون الدعوة واضحة وصريحة، وهي انتفاضة شعبية فلسطينية شاملة شعارها دحر الاحتلال من دون قيد أو شرط وليس تغيير قرار طرمب. قرار طرمب مسألة لحظية، لذا يجب التعامل مع المسألة بشموليتها كي نحفظ حقوقنا التاريخية.

٥ - أمين حطيط

المنطلق إلى ما نحن في صده هو الإجابة عن السؤال: أين نحن، وإلى أين نذهب، وماذا نريد؟ يجب أن نجيب عن هذا السؤال بموضوعية، ليس واقعنا كله سوداويًا وليس كله ودياً، لدينا ما هو قائم ولدينا ما هو مشرق. لذلك علينا هنا أن ننطلق إلى السؤال التالي: أين أخطأنا وأين نجحنا؟ من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة نستطيع الوصول إلى المطلوب عبر نقد موضوعي للماضي وصولاً إلى وضع خطة ضمن الإطار العام الذي ينبغي أن نواجه جزئياته. وعلى هذا الأساس ننطلق من أجل تعزيز الإيجابيات التي حدثت ونحاول تطوير ومعالجة السلبيات التي وقعت.

من ناحية السلبيات، يجب أن نعترف أن هناك سلبيات قاتلة على الصعيد العربي، والإسلامي أيضاً، وبخاصة اللهاث نحو التطبيع، وما تجلى في قمة اسطنبول مؤخرًا - للأسف الشديد - حيث استعملت هذه القمة عبارة القدس الشرقية أول مرة في أدبيات السياسة الإسلامية أو العربية. وبالتالي هناك سلبيات أخرى كثيرة يمكن فتح باب للحديث فيها.

أما في الإيجابيات فهناك عدة مسائل لا بد من لحظها: المسألة الأولى نحن في حالة أفضل كثيراً مما كنا عليه خلال السنوات الثلاثين الماضية. فالآن نحن لدينا أول مرة قدرة عسكرية ميدانية

تستطيع أن تكسر خطة عسكرية ميدانية أمنية تستهدفنا. صحيح أن هذه القدرة غير متمثلة بالجيوش التقليدية التي تستطيع أن تفتح الجبهات وترسم خطوطاً وتحتل أرضاً أو تحرر أرضاً محتلة، لكن في الواقع لدينا مقاومة ذات قوة عسكرية وتستطيع أن تكسر قرارات مهمة يتخذها العدو.

المسألة الثانية هي أن القضية الفلسطينية عادت لتحتل مركز الصدارة في اهتمامات الأمة، سواء اعترفت الحكومات بذلك أم لم تعترف، وعلى هذا الأساس نحن نرى أننا ميدانياً حققنا انتصاراً، إعلامياً ونفسياً، واستعدنا القضية لتكون بالصدارة.

المسألة الثالثة، التجيش العالمي الذي يحصل اليوم ضد طرمب، تصوروا المقارنة بين صورة أمريكا في عام ١٩٩١ وصورتها اليوم، عام ٢٠١٧. ففي عام ١٩٩١، كان يكفي الولايات المتحدة أن تنطق بكلمة حتى يصطف العالم كله خلفها. اليوم الرئيس الأمريكي يعلن بنفسه والعالم كله يواجهه، بمن فيه أوروبا، وهذا انكسار كبير للدور الأمريكي.

إذاً لدينا إيجابيات وسلبيات، المطلوب الآن من المركز والباحثين وأصدقاء المركز، الوقوف على السلبيات والإيجابيات القائمة كافة من أجل وضع خطة لتنمية الإيجابيات ومعالجة السلبيات. الأمر الأهم الذي نحن في صدده الآن هو عدم تجزئة القضية الفلسطينية والمطالبة بتحرير كل فلسطين لا القدس وحدها أو الضفة الغربية وحدها. إضافة إلى ذلك، على أن الشعب الفلسطيني أن يعزز قوته الشاملة الممكنة، لكي يكون الدعم الخارجي له مجدياً.

القوة الفلسطينية تتمثل بعناصر ثلاثة ينبغي أن ندفع باتجاهها: (١) عنصر نفسي - سياسي يقوم على التوحد حول شعار واحد يطالب بكل فلسطين؛ (٢) وعنصر ميداني، يقوم على ضرورة تحرك الشعب الفلسطيني في الداخل، فظاهرة الطفلة عهد التميمي وحدها تساوي ٢٠ مليون تظاهرة، حتى ظاهرة الشهيد إبراهيم أبو ثريا، المقعد، الذي كانت حركته بنصف جسد، تعادل تظاهرة مليون شخص؛ (٣) وعنصر استراتيجي وهو توحيد وجهة الصراع، فلا عداءات إلا مع عدو فلسطين، وعدو فلسطين هو من يفرط بها، سواء كان عربياً أو مسلماً أو فلسطينياً، نحن كلنا بتنا نعرف ما سمي «صفقة القرن» بين الرئيس الأمريكي طرمب والملك السعودي سلمان، التي يأتي موضوع القدس كبند أول فيها. لذلك يجب أن نتولى بكامل الجراءة لنظهر هذه الخطة التي تناولها الإعلام الغربي التي تبدأ بالقدس وتمر بالضفة الغربية وتصل إلى سيناء وتنتهي بتصفية القضية الفلسطينية. وبالتالي المطلوب استراتيجية عمل تنطلق من الواقع، بكل عناصره، نحو المستقبل، بكل متطلباته، وتحدد الوظائف والمهام التي على كل منا أن يقوم بها.

٦ - صلاح صلاح

أنا في الحقيقة متفائل ولكن لدي تساؤلات: هل نحن أمام انتفاضة أم لا؟ فكما سمعنا من تصريحات كبار المسؤولين في الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، هم يراهنون على أن تكون هذه مجرد هبة جماهيرية، وهذا أمر اعتاد العرب حصوله - فهم يهبون هبة مؤقتة ثم يهدمون، فهل ما يحصل الآن هو هبة مؤقتة أم أنه انتفاضة. سؤالي الثاني يتعلق بدوافع هذه الانتفاضة، هل الدافع هو القدس فقط، أم أن القدس هي نقطة الانطلاق التي أفاضت الكأس. الانتفاضة الأولى كان السبب المباشر لاندلاعها دهس ثلاثة أشخاص بسيارة، بينما هي جاءت في سياق تراكم القمع على مدى

سنوات. والسؤال الثالث، هل لهذه الانتفاضة استمرارية؟ أنا قناعتي أن ما يجري انتفاضة جماهيرية شعبية حقيقية. هذه الانتفاضة الجماهيرية لها عدة أسباب، أولها أن هناك قناعة عارمة في الشارع الفلسطيني والعربي ولدى المعنيين أن اتفاق أوسلو قد انتهى؛ والفلسطينيون يعانون قمعاً واضطهاداً مزدوجين (من الأمن الإسرائيلي والأمن الفلسطيني)، والشعب الفلسطيني ما عاد قادراً على تحمّل هذه الأوضاع، دع عنك الأوضاع الاقتصادية والديون المفروضة على قطاع غزة... إلخ. فما يعيشه الفلسطينيون يجعل الانتفاضة حالة حتمية وضرورة في وجه ظروف القمع والشعور بالفشل التي يعيشها الشعب تحت الاحتلال. إذا ما قابلنا ظروف اليوم بالانتفاضة الأولى للإفادة من تجاربنا السابقة، كان التصور الأولي لتلك الانتفاضة الأولى أنها ستدوم بضعة أشهر ومن ثم ستنتهي، إلا أنها استمرت ٧ سنوات في ظل ظروف كانت فصائل المقاومة بأغلبيتها تعيش في لبنان في حالة من الإحباط واليأس والضياع، كان هناك حرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، والحكومات العربية رأت يومها أنه بعد خروج المقاومة الفلسطينية من فلسطين إلى لبنان انتهت القضية الفلسطينية. وفي ظل هذا الوضع، وفي ظل احتلال مباشر في الضفة الغربية، استمرت الانتفاضة ٧ سنوات. الوضع الآن محكوم بظروف مختلفة: (١) الشارع الفلسطيني الآن لم يعد أمامه أي أفق سوى أن ينتفض؛ (٢) وهناك توافق فلسطيني لم يكن متوافراً في الانتفاضة الأولى التي حصلت في ظل تنافر بين القيادة الوطنية الموحدة وحماس؛ (٣) ولم يعد هناك رهان على النظام العربي الرجعي الذي نسي القضية الفلسطينية؛ (٤) وهناك محور مهم يمكن الاعتماد عليه، وهو محور المقاومة الذي صرح باستعداده للمساندة.

الأمر الآخر هو ضرورة الدخول في تقييم واقعي وموضوعي ودراسات بحثية علمية لتقييم مسار أوسلو وما الذي كسبناه من الرهان على الحل السياسي. وبالتالي، إذا كان ما نشهده اليوم هو نتائج الحل السياسي السابق (اتفاق أوسلو)، فكيف يمكن أن نخرج منه، وما هي الرؤية الاستراتيجية الجديدة في المرحلة المقبلة لفلسطين. وبالتالي يجب التوصل إلى رؤية علمية لذلك. النقطة الثالثة، هي أن النقد الذاتي العربي من الموقع القومي والوطني لا يتطرق إلى أبعاد ومخاطر المشروع الصهيوني، فالمشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين فقط بل كل المنطقة العربية. المشروع الصهيوني بدأ يتغلغل في الجسم العربي، وبالتالي كيف يمكن أن نعيد طرح المشروع الصهيوني بأبعاد جديدة بحيث يشعر الشارع العربي أنه مستهدف أيضاً، وأن الدفاع هو دفاع عن النفس وعن المنطقة العربية كلها، ففلسطين ضحية مشروع يستهدف كل المنطقة.

٧ - مصطفى الداوي

نحن الآن أمام مشهدين، الأول هو الترفّ والأحلام الوردية، والثاني هو كما نعلم أن الانتفاضة الفلسطينية في أسوأ ظروفها. أنا لست ممن يعتقدون بأن الانتفاضة هي في أحسن حال منذ ثلاثين عاماً، بل أرى أننا نعيش في ظل ظروف أسوأ مما كانت عليه منذ ثلاثين عاماً، الواقع العربي سيئ وكذلك الواقع الفلسطيني. لكن هذا لا يعني أننا محبطون، إذ أعتقد أننا نعيش أملاً حقيقياً ولدينا إمكان لتغيير هذا الواقع. نحن كفلسطينيين عرفنا أكثر من هبة وانتفاضة. وهذه الأحداث دائماً ما تكررت، فدوما ما تتصاعد الأحداث في فلسطين ونسارع إلى تسميتها انتفاضة أو هبة. الواقع أننا عشنا أكثر من تجربة، ولكن نحن أمام انتفاضتين أساسيتين، الانتفاضة الأولى هي انتفاضة

الحجارة التي امتدت على مدى سبع سنوات، والتي تمكن العدو للأسف من استثمارها سياسياً وأنهاها باتفاق أوسلو، وهي انتفاضة سلمية عشت كثيراً من أيامها وكانت الأرض تلتهب تحت أقدام الصهاينة، الذين كانوا يعجزون عن مواجهتها، وكانوا يجرون دراسات علمية يدعون إليها أساتذة وخبراء فلسطينيين ليفركوا معهم في كيفية القضاء على انتفاضة الحجارة تلك. والانتفاضة الثانية هي انتفاضة القدس عام ٢٠٠٠، التي أخذت منحى مسلحاً ولم تعش طويلاً، وقد استطاع الإسرائيليون أن يستغلوا لتحقيق الكثير من مآربهم، فاحتلوا قطاع غزة وقسموه إلى ثلاث مناطق ودمروا جزءاً كبيراً منه، وكان شارون يحلم أن يدمر القطاع وأن يجبر شعبه على لجوء آخر ولكنه فشل. أما في الضفة الغربية، فما زلنا نعيش حتى اليوم آثار الاجتياح الإسرائيلي للضفة.

نحن إذاً أمام نموذجين للانتفاضة هما انتفاضة الحجر والانتفاضة المسلحة. واليوم ماذا نريد، هل نريد انتفاضة سلمية أم انتفاضة مسلحة نستخدم فيها كل ما لدينا من عتاد. أيهما أفضل بالنسبة إلينا؟ هل الاشتباك المسلح يخدمنا نحن الفلسطينيين أم يخدم الإسرائيليين. المقاومة اليوم في قطاع غزة في وضع حرج أمام الناس، ولكن أعتقد أننا بحاجة إلى البحث في هذا السؤال، فهل المقاومة ملزمة باستخدام السلاح لتتحول الانتفاضة من انتفاضة حبر شعبية سلمية إلى انتفاضة مسلحة ويقتحم الإسرائيليون قطاع غزة (أنا لا أجزم خياراتي ولكن أطرح أفكار، لذا أعتقد أننا بحاجة إلى الإجابة عن هذا السؤال)، وبخاصة أن معظم الذين استشهدوا في هذه الانتفاضة هم من قطاع غزة. السلك الشائك في غزة يفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر من ٣٠٠ متر، ولا يمكن لأي حجر أن تصل إلى نصف هذه المسافة الفاصلة، والشهيد إبراهيم أبو ثريا عندما استشهد كان فوق تلة عالية بعيدة جداً من السلك الشائك. نحن لا نريد أن نعبث بالشعب الفلسطيني، فهم عاشوا أكثر من هبة، هبة السكاكين، وباب الأسباط، والقدس، والسيارات، والدهس. وكلنا كنا نأمل أن تتحول تلك الهبات إلى انتفاضة، ولكننا فشلنا في هذه المراحل السابقة كلها. أعتقد أننا اليوم أمام تجربة جديدة تشبه التجربة الأولى عام ١٩٨٧، وبالتالي علينا أن نفكر جيداً كيف نحول هذه الهبات إلى انتفاضة. مع العلم أن الانتفاضة الأولى مضى عليها خمسة أشهر قبل أن نبدأ بالحديث عن انتفاضة، بل عن تظاهرات تجتاح مناطق؛ وما كان من فلسطيني ابن تنظيم يعتقد أن هذه الأحداث ستستمر عدة أشهر، رغم أن شيمون بيريز قال في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ إن هذه الأحداث ستستمر من ثلاث إلى خمس سنوات قبل أن يتحدث أي مسؤول فلسطيني عنها. إذاً نحن علينا أن ندعم هذا الحراك اليوم لأنه يحمل مقومات الانتفاضة الحقيقية.

من جهة أخرى، علينا الإقرار بأن الانتفاضات في الداخل لا يمكن أن تنتج إلا بإشراك عمل الفصائل الفلسطينية على الرغم من سلبات هذه الفصائل. المشكلة هي أن الشعب الفلسطيني هو شعب مؤطر، كله أبناء فصائل، فأبناء البيت الواحد ينتمون إلى فصائل متعددة. وبالتالي لا يمكن هذه الانتفاضة أن تمضي بعيداً إلا إذا اتفقت الفصائل الفلسطينية. والانتفاضة الأولى ما انتظمت حلقتها إلا حين تشكلت القيادة الموحدة التي ضمت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركتي حماس والجهاد الإسلامي بإطاريهما المنفصلين. وبالتالي إذا ما أردنا لهذه الانتفاضة أن تنطلق فعلى الفصائل الفلسطينية أن تمارس دورها بصدق وإخلاص بعيداً من الأهداف الضيقة. النقطة المهمة التي يجب أن ننتبه إليها هي حالة الانقسام الموجودة اليوم، وهي ظاهرة محبطة للشعب الفلسطيني. ولا بد من أجل المضي قدماً أن نتفق، لا بد من إنهاء الانقسام وتأليف قيادة موحدة

أو عقل نابض لتنظيم الأحداث، أما ترك الأمر لوسائل التواصل الاجتماعي والشبان والجامعيين والجامعيات ومنظمات الحراك المدني والنقابات فلا يكفي، كونهم لا يدركون عوامل القوة ومواقعها، فنحن بحاجة فعلاً إلى الفصائل.

نقطة أخرى مهمة، هي أن الكل يطالب بانتفاضة وأن الكل بحاجة إليها لأنها رافعة حقيقية للأمة العربية والإسلامية وتعيد تصويب البوصلة نحو العدو الحقيقي، ولكن فلسطين للأسف، وبخاصة قطاع غزة، تعاني الفقر المدقع، ولا يملك الأهالي قوت يومهم أو أجور مواصلات ليوم واحد، البطالة في القطاع تتجاوز الـ ٧٠ في المئة، ومتوسط الرواتب ١٠٠٠ شيكل أو ٣٠٠ دولار أمريكي. أما في الضفة الغربية فالأمور أسوأ. وبالتالي علينا أن نفكر أيضاً في كيفية دعم الانتفاضة، عبر عمليات التوأمة الأسرية مثلاً، التي استطعنا من خلالها أن نورد مبالغ ضخمة لأهلنا في الداخل. ففي الانتفاضة الأولى أوقفنا العمالة كلها، التي تتجاوز في قطاع غزة وحده ١٢٠ ألف عامل.

٨ - رفعت بدوي

طرحت الأستاذة لونا في مقدمتها سؤال: أين سنكون بعد مئة عام؟ أنا أود أن أتساءل أين سنكون بعد عام، وهذا ليس بكاء بل هو اعتراف بتقصيرنا. أنا متأكد أن العدو لم يكن يتوقع أن يصل لما وصل إليه اليوم لولا تخاذل الأنظمة كلها. كنت مؤخراً في مؤتمر في دمشق وتم الكشف عن وجود وثائق ومستندات لا تزال مدفونة حتى الآن في سراديب الخارجية البريطانية ستغير النظرة إلى وعد بلفور، الذي كان يمكن أن يظل مجرد وعد لو لم يكن منفذوه هم الأمراء والمشايخ وزعماء القبائل العرب في المنطقة، الذين تلقوا وعوداً بإنشاء دول أو إمارات أو مشيخات لهم، فهم لو تصدوا لهذا الوعد لبقوا وعداً ولم يتحقق. اليوم نستطيع القول إننا أمام نشوة، ليس صحيحاً أن تاريخ الأمة كله هزائم، فعلى مدى السنوات والعقود الماضية أثبت التاريخ، كما قال السيد حسن نصرالله، أننا أمة نستطيع أن نغير المعادلة، وهذا أمر يجب أن نلتفت إليه جيداً. نحن اليوم في مرحلة تصاعدية وأمام انتصار مدو في المنطقة من حيث إفشال المشروع الأمريكي ولو كان بعيداً من فلسطين. نحن لدينا قضية عليا هي قضية فلسطين، ومن حقنا استخدام كل الوسائل المتاحة، بما فيها السلاح، لأنه لا شيء يؤتي أكله في هذه القضية إلا الصراع المسلح. لقد مررنا بانتصارات ولا يمكن العدو أن يهضم تلك الانتصارات في سورية ولبنان، والآن بات لدينا محور المقاومة يمتد من إيران إلى غزة، وهذا أمر يجب التعويل عليه. في موازاة مواجهة الدور السيئ للأمم المتحدة والولايات المتحدة والأنظمة العربية. ولتسليط الضوء على مظلومية الشعب الفلسطيني، يجب تسليط الضوء أيضاً على دور المقاومة، لأننا نحن اليوم في نهاية الأمر أمام رجحان كفة الميزان لمصلحة الولايات المتحدة والعدو الإسرائيلي سياسياً باعترافهم بالقدس كعاصمة للكيان الصهيوني. علينا ترجيح الكفة للانتصار على هذا التوازن وكسره، أنا لا أرى أي مجال لذلك إلا من خلال العمل العسكري وأرى أن الصدام قادم لا محالة، ولكن التوقيت يعتمد على الظروف. ولكن لا شيء يمكن أن يعيد الانتظام للقضية الفلسطينية والقضايا العربية إلا المواجهة العسكرية مع العدو الصهيوني.

٩ - أحمد ملي

في البدء، الحركة الصهيونية عملت من خلال النظام الدولي، ونحن الآن يجب ألا نتوجه إلى النظام الدولي، بل علينا العمل من خلال استراتيجية متعددة الأطراف. البدء من فلسطين والجوار. يجب أن نعمل من خلال تعدد الأجهزة، ولا يكفي العمل من خلال المجتمع المدني فقط، هذا أحد أبعاد المواجهة. يجب البدء من الدول، المواقف الرسمية لوزراء خارجية الدول مؤثرة جداً. هناك أنماط يجب تبنيها. مثلاً، يجب شيطنة أي طرف يشتغل في سياق صفقة القرن. من الناحية الإقليمية يجب العمل ضمن نطاق دائرة من مختلف المجالات. لقد حصل انزياح في النظام الإقليمي بعد عام ١٩٧٣، إذ انتقل مركز الثقل في مركز النظام من مركز الثورة إلى مركز الثروة. لا يمكننا اليوم أن نعيد الثقل إلى مركز الثورة ولكن تبقى مرتكزات الإقليم العربي هي دائماً العراق ومصر. ومن الواضح جداً حرج النظام في مصر. أما على صعيد الدول، فيجب تعميم موقف تونس الذي جرّم التطبيع مع العدو. وعلى صعيد الدائرة الإسلامية، ففي تقديري أنه يجب متابعة الحراك في البلدان الإسلامية، مثل ماليزيا وإندونيسيا وباكستان. إضافة إلى تطوير العلاقات المسيحية - الإسلامية. كما يجب ألا ننسى الثقل الإسلامي في الهند والصين أو موقف الدولتين، فهما صديقتان.

١٠ - إميل خوري

كان أحد الزملاء يتكلم على الاعتصام الذي حصل في القدس أثناء احتلال المسجد الأقصى. أريد هنا طرح بضعة استفسارات حول الموضوع، لأنه أساسي: لماذا نزل الناس إلى الشوارع (١٢٠ ألف شخص) في القدس في ٦ أيام ونصف اليوم وواجهوا إسرائيل وانتصروا عليها وأجبروها على سحب قرارها. واليوم الهبة الكبيرة التي نتكلم عليها ليست بهذه الضخامة. أنا أريد أن نعطي قيمة قياسية للكلام الذي نقوله؛ فالكلام على ١٢٠ ألف متظاهر يعني بالأرقام أن هذا يحتاج إلى وجبة طعام ومياه شرب جاهزة لهذا العدد، وهذا يعني أيضاً أن هذه الحركات الشعبية ورائها تنظيمات. لماذا لا تتحرك هذه التنظيمات اليوم؟ الجواب هو أنه لا ثقة للناس بالقيادات السياسية الموجودة في الساحة. كان الناس ينتظرون من السلطة أن تعلن اعتصاماً، وما أعلنته السلطة في أول بيان لها هو ٣ أيام إضراب فقط (أي أنها لا تريد التظاهرات). نستنتج من هذا الموضوع أن ما يحصل في فلسطين لا ينتشر إلى الخارج بتفاصيله. هناك قضايا بقياسات ملحمية تحدث ولا تُذكر في صحافتنا. مثلاً، منذ نحو ٤ سنوات، أرادت السلطات الإسرائيلية هدم قرية في الجنوب قرب بئر السبع اسمها العراقيب، فأصر الأهالي على البقاء فيها، فهدمتها قوات الاحتلال لكن أهاليها أعادوا بناءها، ثم هدمت من جديد وأعاد أهلها بناءها ثم استمر الأمر على ذلك نحو ١٢٠ مرة، وقلما تمت تغطية أخبار هذه القرية. أود أن أركز على نقطة حتى لو كانت نوعاً من التغريد خارج السرب، موضوعنا هو محاولة فهم الوضع حتى نتمكن من التخطيط للمستقبل. يجب أن ندرك أن جغرافية التأثير الدولي في المنطقة اليوم تختلف عما كانت عليه عام ١٩٦٥، حيث كانت مصر حينئذ تمثل التقدمية والسعودية تمثل الرجعية، كان خط الحرب الباردة يمر عبر فلسطين ولكن هناك أناس معك وآخرون ضدك.

اليوم، أي عملية باتت بحاجة إلى مؤسسات تحتسب وتدرس الخيارات المتاحة بدقة، لأن القرار ليس وراءه موقف سياسي فقط، من الجميل أن ننادي بأننا سنفعل كذا وكذا، ولكن في آخر

الشهر هناك فواتير مطلوب تسديدها. كيف سيواجه محمود عباس مرتبات وفواتير آخر الشهر اليوم عندما تأتي، الولايات المتحدة تحول المبالغ عبر البنك المركزي الإسرائيلي، والسلطة الفلسطينية وقّعت أحد الملحقات الذي يخوّل إسرائيل حق الرقابة المالية، وكذلك المصرف الفلسطيني يرجع في مسؤولياته وعلاقاته إلى البنك المركزي الإسرائيلي.

أنا شخصياً لا أفهم فائدة الدعوة إلى المقاومة أو الانتفاضة لأنهما تعبيران لا يتطابقان في حالة فلسطين. المقاومة والدفاع عن النفس تعبير لغوي يعني الدفاع كرد فعل لأي هجوم غريب، وليس احتلالاً لدولة أخرى قائمة (مثل إسرائيل) أو تحرير دولة محتلة. أرى أن الانتفاضة يجب أن تتحول إلى ثورة، يجب أن نزيل من قاموسنا تعبيرَي المقاومة والانتفاضة وننتقل إلى المرحلة التالية، أي الثورة، بمعنى ألا تكون تدافع عن نفسك بل أن تقوم بالهجوم، وهذا ما يحتاج إلى دراسة. وأنا على دراية بإمكان فعل ذلك. نعم نملك الإمكانيات العسكرية، ولكن يجب أن نضع استراتيجيات. في السابق كانوا يقولون انتظر الوحدة العربية لتحقيق أمل العودة، في بداية سنة ١٩٦٦ نشرت مقالة في مجلة فلسطين بعنوان «الوحدة أمل العودة»، وتبعها مقالة أخرى بعنوان «التوريط الواعي». كيف يمكن أن تقنع القيادات العربية بالخروج من وزارات الدفاع الشديدة الجمال إلى الساحة لترى ما يحصل على أرض الواقع. في السابق كانوا يقولون انتظروا الوحدة ولكن اليوم الفلسطيني يتساءل، هل بإمكانه الانتظار لانتهاه من أوتسترد بيروت دمشق - بغداد - الصين؟ وبالتالي لماذا الانتفاضة وليس الثورة؟ يجب طرح كل الأسئلة ورفع الغطاء عن الممنوعات في الخطاب السياسي، لأنه ظل هناك محظورات كلما ظل النقاش مقلداً أو محدوداً.

هناك عدد من الجمعيات الفلسطينية في الداخل والخارج تُعد لحملة قانونية تنطلق في ٢٠١٨ ورفع دعوى قانونية في شأن القدس وفلسطين تعتمد على القانون وتحاول أن تستصدر من محكمة العدل الدولية قراراً مشابهاً للقرار الذي أصدرته سابقاً حول إنشاء الجدار العازل في إسرائيل.

١١ - كمال خلف الطويل

توجد أربعة أمور في طرحنا المسألة: (١) تحديد المهمة؛ (٢) الآلية التي من خلالها نقوم بالمهمة؛ (٣) أسلوب تناول المهمة وكيفية أدائها (٤) معوقات المهمة.

بالنسبة إلى تحديد المهمة، يجب رفع شعار دحر الاحتلال وقطع الاستيطان بلا قيد أو شرط. طبعاً هذه مهمة صعبة وشعار ملحمي. لكن ما يجتمع عليه الفلسطينيون من شتى الفصائل والفئات كقاسم مشترك يجب أن يكون تخليص الضفة الغربية من براثن الاحتلال، وأن تكون هذه مهمة الجيل الحالي والجيل الذي يليه. وبالتالي يجب عدم المس بثوابت هذين الملفين بكل تضاريسهما. كما يجب الإجماع على عدم المس بثوابت ١٩٤٨ وفكرة إجلاء الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٦٧. بالنسبة إلى الأسلوب، أعتقد أن تعبير الثورة الذي تفضل به إميل خوري هو تعبير مجازي، وأن الأسلوب الأجدى والأمثل هو عصيان مدني سلمي متدرّج وشامل في الضفة الغربية، وعلى قطاع غزة التضامن. فجائزة إسرائيل الكبرى تكمن في الضفة الغربية، ونحن الآن أمام لحظة تاريخية أراها تسمح بذلك، فإن لم تلتقط وأنا أظنها التقت، فنحن سنذهب إلى هاوية. بالنسبة إلى موضوع السلاح، فأنا أعتز عليه، لأن ما لدى الضفة الغربية من إمكانيات وقدرات لا يسمح إلا لعصيان مدني سلمي وشامل شرط ألا يقف أمن السلطة في وجهه. يجب ممارسة الضغط على السلطة، على

الأقل لألا تقف في وجه الشعب، وهذا أضعف الإيمان. ما حوامل هذا العصيان؟ هناك فعلاً فصائل متجذرة في الحالة الفلسطينية، على الرغم من السخط الهائل على هذه الفصائل والسلطة من الشعب، وعلى الفصائل أن تُقنع الناس بأنهم آلية متاحة يمكن تفعيلها وممارسة دورها. كما يجب عدم نسيان فاعليات المجتمع والتنظيمات القطاعية الأخرى، مثل النقابات والحركات الشبابية... إلخ. إذاً العامل الشعبي الفلسطيني هو الأساس في هذه المسألة.

بالنسبة إلى المعوقات، هناك عاملان محلي وكوني. في العامل الكوني، على الرغم من التعاطف الدولي الواسع النطاق الذي نراه، سواء التظاهرات في الخارج أو بعض المواقف في الأمم المتحدة أو في أوروبا... فليس هناك من راع كوني للمسألة الفلسطينية الآن (ليس هناك اتحاد سوفياتي ولا صين شعبية ولا حتى حركة عدم انحياز متماسكة بمرجعيات قطبية تمثل العالم الثالث). العامل المحلي، وهو الأساسي، هو موقف السلطة التي توظف ٦٠ ألف مسلح يستطيعون أن يكونوا عقبة، إن لم يتم تحييد مفعولها. كثير من الناس يعتقدون أن السلطة وباء للشعب ويجب اقتلاعها، ولكن أرى أنه بهذا المناخ الذي نحن فيه الآن نستطيع أن نستفيد من السلطة في مجال واحد غير إزاحة أمن السلطة عن وجوه الناس، فالسلطة لها لجنة دبلوماسية متاحة. هناك أمران مهمان جداً قد يعيلان بعض الشيء في موضوع الراعي الكوني، وهما: (١) كتلة الإسلام الآسيوي التي يمكن أن تكون راعياً كونياً لما لها من تأثيرات وعلاقات مهمة، مثل جارتنا وتركيا وباكستان وغيرها... وهذا العامل ذو علاقة وطيدة بالشارع الفلسطيني حيث يتقوى بموقفه والعكس صحيح. فالفلسطيني يتشجع حين يرى هبات من هذا النوع والتضامن الخارجي معه. (٢) محور المقاومة برأسه الإيراني، الذي لا داعي إلى التفصيل في هذا الموضوع أكثر، ولكن يجب ألا نسي الدور التركي أيضاً. بالنسبة إلى موضوع القدس، يجب عدم التركيز فقط على العامل الديني، ولكن لماذا التركيز على القدس وليس غيرها، لأنها تحتل ٣ عوامل في مضمونها، الديني والوطني والقومي.

١٢ - كابي الخوري

منذ سنة صدر القرار ٢٣٣٤ من الأمم المتحدة حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولأول مرة لم تستخدم الولايات المتحدة الفيتو، ولكن لم يتم استغلال هذا الموقف منذ سنة حتى أتى طرمب وقرر نقل السفارة إلى القدس. باختصار نحن لا نستطيع أن نعول على الموقف العربي، نحن أمام دول عربية تفتقر إلى الشرعية، غارقة في الانقسامات والصراعات العربية - العربية وغارقة في التبعية. لم يبقَ أمامنا إلا المقاومة، المقاومة بكل أوجهها، سواء السياسية أو العسكرية أو الإعلامية، لا بد من المقاومة لكي نتمكن من الصمود.

١٣ - لونا أبو سويرح

أنا بدأت الجلسة طالبة عدم توصيف الحالة، ولكن لا يمكن وضع خطة استراتيجية أو عمل من دون توصيف الحالة. وأعتقد أننا جميعاً، سواء هنا أم في الخارج، نتفق على توصيف الحالة من الوضع الحالي الراهن. أود فقط توضيح نقطة طرحت عدة مرات، القدس ليست هي محور نقاشنا وحدها اليوم، بل هي محطة من محطات نضال الشعب الفلسطيني لحقوقه التاريخية. هدفنا اليوم

ليس الرد على طرمب، طرمب مرحلة وتمر، وسيأتي غيره، السياسة الأمريكية تبقى ذاتها ولم تتغير منذ ٧٠ سنة، إسرائيل لم تتغير.

بالنسبة إلى الأمم المتحدة، التي ذكر بعضكم أنها متخاذلة، هي دائماً ما كانت متخاذلة. أنا عملت ٢٠ سنة في الأمم المتحدة، وفي أول لقاء لي مع الأمين العام كوفي عنان أُحبطت، حيث كان يتفقد مقر الأمم المتحدة في غزة، ومن ثم حين حان وقت طرح الأسئلة وجدت نفسي الوحيدة التي لديها أسئلة، فقلت له إن هناك قرارات دولية تدين الاستيطان وقرارات أخرى لها علاقة بالشأن الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٧ وحتى اليوم، فما هو دور الأمم المتحدة في العمل على تنفيذ تلك القرارات ومتابعتها؟ طبعاً لم يكن يتوقع سؤالاً كهذا، فقال نحى الشاب الفلسطينية الشجاعة، ووقفت بانتظار جوابه، فقال: الأمم المتحدة لم تنشأ لتنفيذ القرارات، الأمم المتحدة هي هيكلية تضم الدول الأعضاء، والتنفيذ يقع على الدول الأعضاء. وبالتالي كانت عندي رؤية واضحة من الأساس حول عدم جدوى التعويل على المجتمع الدولي.

في الخلاصة، ناقشت هذه الحلقة أوضاع القضية الفلسطينية في ضوء القرار الأمريكي الأخير في شأن القدس وأبعاد هذا القرار وتبعاته، وموقعه في سياق تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي والوضع العربي بوجه عام. ثم ركزت الحلقة على مناقشة الخطوات العملية التي يمكن بلورتها في إطار رؤية استراتيجية لاستنهاض القضية الفلسطينية عربياً ولتعزيز شروط صمود الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل تحرير أراضيه. وقد قدم المشاركون رؤى مختلفة ومتنوعة حول العوامل المؤثرة سلباً وإيجاباً في مستقبل القضية الفلسطينية. وشدد المشاركون على أن أي رؤية استراتيجية لاستنهاض القضية الفلسطينية، فلسطينياً وعربياً ودولياً، يجب أن تكون مبنية على فهم للسلبيات والإيجابيات وعلى تحليل منهجي معمق للواقع الفلسطيني والعربي. ومن أبرز العناوين التي ناقشها المشاركون في إطار هذه الرؤية هي التالية:

- ١ - دعم الحراك الشعبي الفلسطيني.
- ٢ - تعزيز الوحدة الفلسطينية.
- ٣ - إعلان إنهاء ما يسمى «مسار أسولو».
- ٤ - التوحد نحو هدف واحد وهو فلسطين كلها من النهر إلى البحر.
- ٥ - العمل الفكري المنهجي للبحثي للتوثيق وللتقديم للمناضلين داخلياً وخارجياً ما يعمق فكرهم ووعيهم.
- ٦ - المقاطعة (BDS) بكل أوجهها.
- ٧ - آليات دعم الداخل الفلسطيني لتستمر الانتفاضة، وجميع أشكال المقاومة، مع الأخذ في الحسبان الحصار الاقتصادي والسياسي للداخل الفلسطيني.
- ٨ - حملة إعلامية لتهيئة الرأي العام العربي.
- ٩ - العمل على تطوير العلاقات وتوثيقها مع الدول المختلفة الصديقة والبعيدة.
- ١٠ - الانتقال من مرحلة الانتفاضة أو المقاومة بهدف الدفاع عن النفس إلى مرحلة الثورة والمبدأ، والانتقال إلى العصيان المدني الشامل في الضفة الغربية.
- ١١ - الاستفادة من السلطة كأداة تنفيذية في الحراك الدبلوماسي.
- ١٢ - تفعيل دور الشباب والمرأة من خلال أبحاث وندوات فكرية □

النفوذ الإسرائيلي المتنامي في الأمم المتحدة: الأسباب والتداعيات

محمد صالح محمد(*)

باحث عربي متخصص في القانون الدولي.

مقدمة

لطالما شعرت «إسرائيل» بالعزلة الدولية في الأمم المتحدة، فمنذ انضمامها إلى المنظمة الدولية في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ صدر عن الأمم المتحدة عدد من القرارات التي أكدت الحق العربي وعززت من عزلة «إسرائيل» في أكبر المحافل الدولية. ومع انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أخذت العزلة الإسرائيلية في الأمم المتحدة تتقلص وأصبحت بعض قرارات المنظمة الدولية «متوازنة» أكثر من كونها منصفة وعادلة. ومع ذلك واجهت «إسرائيل» كثيراً من الصعوبات في الاندماج في الأمم المتحدة، حتى في العقد الأول لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب قوة وصلابة المجموعة العربية في المنظمة الدولية، مدعومة بالمجموعة الإسلامية ومجموعة حركة عدم الانحياز. غير أن نفوذاً إسرائيلياً أخذ يتنامى بشكل لافت منذ بداية الألفية الثالثة، حيث انتُخبت «إسرائيل» وبعض من كبار موظفيها لمناصب مختلفة في بعض أجهزة الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال انتُخبت «إسرائيل» في منصب رفيع وهو منصب نائب رئيس الجمعية العامة^(١)، ضمن مجموعة نواب رئيس الجمعية العامة البالغ عددهم ٢١ نائباً. وتم انتخابها للمنصب ذاته عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٦ انتُخب المندوب الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة رئيساً للجنة القانونية للجمعية العامة، وكان

(*) البريد الإلكتروني:

bujaffer67@yahoo.com.

(١) أهم ما يفعله نائب رئيس الجمعية العامة هو ترؤس بعض اجتماعات الجمعية العامة في حال غياب الرئيس لأي سبب كان. وعادة ما يقوم رئيس الجمعية العامة بإتاحة الفرصة بالتساوي بين النواب الـ ٢١ لترؤس بعض الاجتماعات في حال غيابه أو عدم تمكنه من الحضور بسبب انشغالات أخرى. ويعدّ نواب الرئيس أيضاً أعضاء في اللجنة العامة للجمعية العامة التي من مهماتها صوغ جدول أعمال الجمعية العامة وتوزيع البنود على اللجان الرئيسية. غير أن تأثير المندوب الإسرائيلي سيظل محدوداً بسبب وجود عشرين نائباً آخرين للرئيس، إلى جانب رؤساء اللجان الرئيسية الست للجمعية العامة، والمندوبين الدائمين للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى رئيس الجمعية العامة نفسه.

هذا تطوراً لافتاً في مساعي «إسرائيل» للخروج من عزلتها في الأمم المتحدة. وخلال العام ٢٠١٧ تم انتخاب «إسرائيل» مرة أخرى لمنصب أحد نواب رئيس الجمعية العامة.

تحاول هذه الدراسة تحديد الأسباب التي أدت إلى زيادة النفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة وتمكنها من اختراق العزلة الدولية التي عاشتها رداً من الزمن داخل أروقة الأمم المتحدة، إضافة إلى محاولة التعرف إلى أهم تداعيات مثل هذا التطور على الدول العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن تغيير الواقع الإقليمي والدولي أتاح فرصة النمو للنفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة، ولهذا نجحت المساعي

الإسرائيلية والأمريكية في تخفيف العزلة الدولية عن «إسرائيل» في إطار الأمم المتحدة، الأمر الذي من المرجح أن تكون له انعكاسات سلبية على الجانب العربي. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الوصف والتحليل والاستنتاج، لإثبات فرضية الدراسة التي تنقسم إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول هو مدخل تاريخي يتناول تاريخ وطبيعة العلاقة بين «إسرائيل» والأمم المتحدة، وأسباب تنامي النفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة. أما المبحث الثاني فيتناول مساعي «إسرائيل» المستميتة للخروج من عزلتها الدولية، بما في ذلك من طريق ترشحها لنيل عضوية مجلس الأمن غير الدائمة، واستراتيجيتها للتخلص كلياً من العزلة المفروضة على هذا الكيان في الأمم المتحدة. وأخيراً يعرض المبحث الثالث أهم التداعيات المترتبة على تنامي نفوذ «إسرائيل» في الأمم المتحدة، أو تلك التي يمكن أن تترتب على نجاح مساعيها الحالية لفك ما تبقى من عزلتها في المنظمة الدولية.

أولاً: مدخل تاريخي

يعدّ بند فلسطين من أقدم البنود على جدول أعمال الأمم المتحدة التي عقدت أول دورة من دورات الجمعية العامة الخاصة عام ١٩٤٧ في شأن القضية الفلسطينية، حيث أنشأت الجمعية العامة في هذه الدورة بموجب القرار ١٠٦ لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP)^(٢) التي وضعت خطة تقسيم فلسطين. وكانت اللجنة المذكورة تتكون من إحدى عشرة دولة^(٣)، لم تكن من بينها أي من الدول الخمس دائمة العضوية، حسب ما اتفق عليه في المداولات التي تمت في شأن تشكيل اللجنة التي كان معظم أعضائها من الدول السائرة في الفلك الغربي في ذلك الوقت.

The Question of Palestine and the United Nations (New York: United Nations, 2008), p. 4. (٢)

(٣) الدول الإحدى عشرة التي كانت تتكون منها اللجنة الخاصة المعنية بوضع حل لقضية فلسطين كانت:

أستراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، إيران، هولندا، بربو، السويد، الأوروغواي ويوغسلافيا.

وهكذا يلاحظ أنّ الأمم المتحدة في بداية عهدها أدت دوراً سلبياً حين عقدت أول دورة خاصة للجمعية العامة بهدف تقسيم فلسطين التاريخية. ولهذا يمكن القول إنّ الأمم المتحدة شرعت وجود «إسرائيل» بمنحها اعترافاً دولياً بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والمعنون «مستقبل حكومة فلسطين»، الذي أقر توصيات اللجنة آنفة الذكر^(٤)، بما في ذلك من طريق إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيمها إلى ثلاثة كيانات على النحو التالي: دولة عربية^(٥)، ودولة يهودية^(٦)، بينما وضعت القدس بموجب هذا القرار تحت وصاية دولية تقودها الأمم المتحدة^(٧). ويلاحظ أنّ هذا القرار كان منحازاً وغير حيادي على الإطلاق، إذ إنّ تجاهل العوامل التاريخية وحقوق الفلسطينيين في أرضهم التاريخية، ومنح شهادة ميلاد للدولة العبرية. كما أنّ القرار لم يكن منصفاً حتى في توزيع الأراضي، لو افترضنا جدلاً بحقوق مشروعة لكلا الطرفين، فقد منح هذا القرار الدولة العبرية نحو ١٥ ألف كيلومتر مربع من أرض فلسطين (أي نحو ٥٦ بالمئة من فلسطين التاريخية)، بينما لم تمنح «الدولة العربية» المقترحة سوى ١١ ألف كم مربع.

ولا يمكن دراسة العلاقة بين «إسرائيل» والأمم المتحدة من دون الإشارة إلى قضية الوسيط الدولي الكونت برنادوت (من السويد) الذي عينه مجلس الأمن وسيطاً دولياً في فلسطين عام ١٩٤٨، واغتاله إسرائيل بسبب موافقه الداعمة لحق العودة للاجئين الفلسطينيين ومنح منطقة النقب بأكملها أو جزء منها للدولة العربية المقترحة، وهذا ما لقي معارضة من إسرائيل، وكانت النتيجة مقتله من جانب عصابة إسرائيلية مدعومة من السلطات الإسرائيلية^(٨). وعقب صدور القرار ١٨١ بنحو ستة أشهر تقدمت «إسرائيل» بطلب للأمم المتحدة لقبول عضويتها في المنظمة الدولية، فوجد مجلس الأمن أنّ «إسرائيل» قد استوفت شروط العضوية ومن بينها كونها «دولة محبة للسلام»، ومن ثمّ أوصى المجلس الجمعية العامة بقبول عضويتها في الأمم المتحدة، وهذا ما فعلته الجمعية العامة التي أقرت هذه التوصية في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩^(٩)، فأصبحت «إسرائيل» منذ ذلك اليوم العضو التاسع والخمسين في الأمم المتحدة.

ومن المفارقة أنّ الإسرائيليين ظلوا منذ انضمامهم إلى الأمم المتحدة يشعرون بانحياز المنظمة ضدهم، رغم أنّها منحتهم شهادة الميلاد على الأرض الفلسطينية المغتصبة. أمّا انحياز الأمم المتحدة

(٤) تم اعتماد القرار ١٨١ في دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب من القوة القائمة بالانتداب على فلسطين (بريطانيا)، وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من ديباجة القرار. وقد طالب بريطانيا بإنشاء لجنة خاصة للتحقيق في القضية الفلسطينية واقترح الحل المناسب لها، وقد توصلت اللجنة إلى الحل الوارد في هذا القرار وهو تقسيم فلسطين إلى ثلاثة كيانات، وهذا ما اقترحته اللجنة في تقريرها الوارد في الوثيقة (A/364).

(٥) Part II (A) of GA Resolution 181.

(٦) Part II (B) of GA Resolution 181.

(٧) Part II (A) of GA Resolution 181 & Part III (A) of GA Resolution 181.

(٨) غازي حسين، «إسرائيل واغتيال الوسيط الدولي برنادوت»، صحيفة دنيا الوطن (الإلكترونية)،

٢٠١٦/٩/٧.

UN GA Resolution 273 (III), 11 May 1948.

(٩)

ضد «إسرائيل» فيتمثل - من وجهة النظر الإسرائيلية - بالقرارات العديدة التي تتبناها كثير من أجهزة المنظمة ضد ممارسات «إسرائيل» بحق الفلسطينيين، والتقارير التي توثق لهذه الانتهاكات، واللجان والأجهزة المختلفة التي أنشأتها المنظمة الدولية في شأن القضية الفلسطينية كإنشاء شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والاحتفال السنوي بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني^(١٠). كما أنّ هناك العديد من الإنجازات الأخرى التي تحققت للقضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة، والتي سنشير إلى بعضها في سياق البحث.

وهكذا يلاحظ أنّ العلاقة بين «إسرائيل» والأمم المتحدة تقوم على إنكار أي دور للمنظمة الدولية في إنشاء الكيان الصهيوني، وانحيازها ضدهم. لا يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إنّ بعضهم ينكر على الأمم المتحدة دورها في خلق دولة إسرائيل^(١١)، ويذهب بعضهم إلى ما هو أكبر من ذلك، إذ يعتقد أنّ الأمم المتحدة في حالة حرب مع إسرائيل^(١٢).

وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أنّ هناك من العرب من يرى أنّ الأمم المتحدة منحازة لإسرائيل لأنها منحتها شهادة الميلاد التي أعطتها شرعية دولية، ولأنّها (أي الأمم المتحدة) عجزت عن إقامة الدولة العربية في الجزء المخصص لها، هذا فضلاً عن انحيازها لصالح «إسرائيل» في عدد من قراراتها، وأهمها قرارا مجلس الأمن (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ و(٣٣٨) لعام ١٩٧٣^(١٣). ورغم وجهة وصحة بعض هذه الشواهد التاريخية، إلا أنّه من غير الموضوعي تجاهل الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الجانب العربي، وإغفال الجوانب الإيجابية للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية كاعتماد عدد من القرارات الداعمة للحق الفلسطيني، وإنشاء عدد لا بأس به من الأجهزة واللجان الأممية المعنية بهذه القضية كوحدة فلسطين في الأمانة العامة، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) وغيرها. وإذا كان هناك من مأخذ على الأمم المتحدة في شأن القضية الفلسطينية، فهي تقتصر بالدرجة الأولى على مجلس الأمن الذي يخضع القرار فيه للفييتو الذي طالما سخرته الولايات المتحدة للدفاع عن «إسرائيل» ومنع إدانتها.

لقد سعت «إسرائيل» منذ سنواتها الأولى في الأمم المتحدة للحصول على مزيد من الشرعية والاعتراف الدولي عبر الاندماج في منظمات وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة. ففي عام ١٩٥٢ على سبيل المثال، انتُخب أبا إيبان (Abba Eban) لأول مرة كأحد نواب رئيس الجمعية العامة الواحد والعشرين^(١٤) الذين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة عام كامل (طوال فترة الدورة العادية للجمعية

Joshua Muravchik, «The UN and Israel: A History of Discrimination,» *World Affairs Journal*, (١٠) (November-December 2013).

Jeremy R. Hammond, «The Myth of the U.N. Creation of Israel,» (26 October 2010), <<https://www.jeremyrhammond.com/wp-content/uploads/2010/10/Hammond-Myth-UN-Creation-Israel.pdf>> (accessed 13 September 2017).

Ron Prossor, «The U.N.'s War on Israel,» *The New York Times*, 31/3/2015. (١٢)

(١٣) نعمان عمرو، «التراجع الرسمي في قرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ نشأتها حتى

حرب أكتوبر ١٩٧٣،» مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ١٥ (٢٠١٠).

«Israeli Ambassador Elected Vice President of UN General Assembly,» *Israel Hayom*, (١٤) 10/6/2012.

العامة). علماً بأنّ ترشيح «إسرائيل» في ذلك العام قد تم بواسطة مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى^(١٥). وربما يعود نجاح «إسرائيل» حينها في الحصول على هذا المنصب لقوة المعسكر الغربي في ذلك الوقت. أمّا حقبة الستينيات وما بعدها فقد شهدت سيطرة البلدان النامية على الجمعية العامة، بعد أن نالت الكثير من هذه البلدان استقلالها وانضمت إلى الأمم المتحدة، وبرزت خلال حقبة السبعينيات المجموعة العربية كقوة فاعلة في إطار الأمم المتحدة، مدعومة من حركة عدم الانحياز، ثم بعد ذلك من المجموعة الإسلامية، في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مجموعة الدول الاشتراكية. واستمر الأمر على هذا الحال حتى نهاية حقبة التسعينيات، حيث كان من الصعوبة بمكان على «إسرائيل» الحصول على أيّ منصب، ولو شرفي في المنظمة الدولية.

ومنذ السنوات الأولى للألفية الثالثة كثفت «إسرائيل» من مساعيها لتقليل عزلتها الدولية في الأمم المتحدة، وتمكنت خلال الدورة الستين للجمعية العامة لعام ٢٠٠٥ من الفوز بمنصب نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي العام ذاته انتخب دان جيلرمان (Dan Gillerman) المندوب الدائم لإسرائيل من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة كأحد نواب رئيس الجمعية العامة للمرة الثانية في تاريخ إسرائيل^(١٦) (أي بعد ٥٣ سنة من انتخاب أول مندوب إسرائيلي للمنصب).

ولعل أبرز إنجاز دبلوماسي حققته «إسرائيل» في هذا الخصوص نجاح مندوبها الدائم داني دانون في الفوز برئاسة اللجنة القانونية (اللجنة السادسة) للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٦، رغم معارضة الدول الإسلامية وحركة عدم الانحياز. وقد تحدثت بعض التقارير عن تصويت أربع دول عربية على الأقل لمصلحة المندوب الإسرائيلي^(١٧). وعلى الرغم من صعوبة التسليم بمثل هذه التقارير، لأنّ هذه الانتخابات تُجرى بطريقة الاقتراع السري، ومن الصعوبة بمكان معرفة لمن صوتت كل دولة، إلا أنّه يمكن القول بوجه عام أنّ مواقف المجموعتين العربية والإسلامية وكذلك حركة عدم الانحياز، لم تكن متماسكة، ولو كانت كذلك لما تمكنت «إسرائيل» من الفوز في هذه الانتخابات. إنّ حركة عدم الانحياز وحدها تتكون من ١٢٠ دولة، فكيف يمكن لإسرائيل الحصول على ١٠٩ أصوات دون أن يكون من بينها أصوات عديدة من هذه المجموعة، وربما من المجموعتين العربية والإسلامية كذلك. وهكذا يلاحظ من هذا السرد التاريخي زيادة النفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة على نحو متزايد، منذ السنوات الأولى للألفية الثالثة (انظر الجدول الرقم (١) الذي يوضح الزيادة في المناصب التي تولتها «إسرائيل» في الأمم المتحدة منذ انضمامها للأمم المتحدة).

«FM Shalom Welcomes Election of Amb Gillerman as Vice-President of 60th UN General Assembly», Israel Ministry of Foreign Affairs, 14 June 2005, <<http://www.mfa.gov.il/mfa/intematlorgs/issues/pages/amb%20gillerman%20elected%20vice-president%20of%2060th%20un%20general%20assembly%2014-jun-2005.aspx>> (accessed 22 June 2017).

Website of ProCon.org, Israeli Palestinian Conflict <<http://israelipalestinian.procon.org/view.answers.php?questionID=002031>> 16 September 2015> (accessed 15 June 2017).

(١٧) «انتخاب إسرائيل لرئاسة اللجنة القانونية بالأمم المتحدة لأول مرة.. وأربع دول عربية على الأقل تصوّت لصالحها»، صحيفة القدس العربي، ١٣/٦/٢٠١٦.

الجدول الرقم (١)
قائمة بالمناصب التي تولتها «إسرائيل» في أجهزة الأمم المتحدة

التسلسل	المناصب	الجهة	التاريخ
١	أبا إيمان مندوب «إسرائيل» الدائم لدى الأمم المتحدة نائباً لرئيس الجمعية العامة	الجمعية العامة	١٩٥٢
٢	نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح	لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح	٢٠٠٥
٣	دان جيليرمان المندوب الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة نائباً لرئيس الجمعية العامة	الجمعية العامة	٢٠٠٥
٤	دوني آم (وزارة الخارجية) رئيساً للجنة البرامج والتنسيق	لجنة البرامج والتنسيق (تابعة للجمعية العامة)	٢٠٠٧
٥	انتخاب «إسرائيل» لأول مرة لعضوية مجلس العمليات البريدية لاتحاد البريد العالمي	اتحاد البريد العالمي (UPU)	٢٠٠٨
٦	دون بروسور المندوب الدائم لإسرائيل لدى الامم المتحدة نائباً لرئيس الجمعية العامة	الجمعية العامة	٢٠١٢
٧	عضو المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي	برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)	٢٠١٢/٢/٢
٨	عضو لجنة الاستخدامات السلمية للقضاء الخارجي	لجنة الاستخدامات السلمية للقضاء الخارجي	تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥
٩	داني دانون المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة رئيساً للجنة الرابعة (القانونية)	اللجنة الرابعة (القانونية) / لجنة رئيسية للجمعية العامة)	حزيران / يونيو ٢٠١٦
١٠	داني دانون المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة نائباً لرئيس الجمعية العامة	الجمعية العامة	حزيران / يونيو ٢٠١٧

المصدر: قام الباحث بإعداد هذا الجدول من مصادر مختلفة.

وبالإمكان إجمال الأسباب التي أدت إلى تنامي النفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة في عامين رئيسيين هما المتغير الدولي والمتغير الإقليمي. فمع انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات أخذت «إسرائيل» تشعر بنوع من الانعتاق من عزلتها الدولية في الأمم المتحدة؛ إذ خدمها الوفاق

الدولي الذي ساد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما ساهم المتغير الإقليمي في خدمة مصالحها بوجه عام، وعزز من فرص خروجها من عزلتها الأممية. وتعزز أثر العامل المتغير الدولي لاحقاً بوصول دونالد طرمب للرئاسة الأمريكية، وتبنيه سياسة أكثر انحيازاً لإسرائيل من سابقتها. أما المتغير الإقليمي فقد تجلى في حادثة الغزو العراقي لدولة الكويت، وقضية إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ٢٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي يعتبر من أهم

إن العلاقة بين «إسرائيل» والأمم المتحدة تقوم على إنكار أي دور للمنظمة الدولية في إنشاء الكيان الصهيوني، وانحيازها ضدهم. لا يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن بعضهم ينكر على الأمم المتحدة دورها في خلق دولة إسرائيل.

القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة وأزعجت كثيراً الدولة العبرية وقضت مضجعها، حيث اعتبر هذا القرار «الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»^(١٨). ويمكن اعتبار إلغاء هذا القرار نتيجة من نتائج المتغيرين الإقليمي والدولي معاً، فقد ساعدت أجواء ما بعد الحرب الباردة وإرهاصات الغزو العراقي للكويت في تشكيل موقف دولي مؤيد لمقترح إلغاء القرار، في سابقة في تاريخ الأمم المتحدة.

ولم تكد تداعيات الغزو العراقي للكويت تضمحل بعد أكثر من عقدين من الزمن، حتى اندلع ما يسمى «الربيع العربي» في نهاية عام ٢٠١٠، الذي كانت له تداعيات مماثلة إن لم تكن أكبر على كل المنطقة العربية، حيث أفرز حالة من الضعف العربي وعدم الاستقرار في عدد من الدول العربية المحورية، وانعكس ذلك مباشرة على الأداء العربي في الأمم المتحدة، فلم يعد الموقف العربي صلباً مثلما كان قبل حدوث هذا «الربيع العربي» الذي سرعان ما صار خريفاً. وتعمقت حالة الضعف لدى الفلسطينيين نتيجة دخول بعض الفصائل الفلسطينية في الصراع الناتج من «الربيع العربي» وانحيازها إلى بعض أطراف النزاع، كما هو حال موقف حركة حماس الذي انحاز إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر وسورية على سبيل المثال^(١٩). وما لا شك فيه أن آثار هذا الواقع الجديد انعكست في صورة مزيد من الضعف في المجموعة العربية في الأمم المتحدة، بعد أن أصبحت دول عربية كثيرة مشغولة بهمومها المحلية، كما ظهرت نتيجة لهذا الوضع بعض حالات الصراع العربي - العربي.

GA Resolution 3379 (XXX), entitled «Elimination of all Forms of Racial Discrimination,» (١٨) 10 November 1975.

Asad Taffal, «The Impact of the Arab Spring on the Palestinian Question,» *Przegląd Strategiczny*, no. 8 (2015), pp. 135-146. (١٩)

ثانياً: استراتيجية «إسرائيل» للخروج من عزلتها الأممية

حاول الإسرائيليون التعايش مع عزلتهم الدولية في الأمم المتحدة رداً من الزمن، إلا أنّهم أخذوا منذ مطلع الألفية الثالثة يفكرون جدياً في مخرج من هذا الوضع. ولهذا يبدو أنّ الإسرائيليين وضعوا استراتيجية طويلة المدى للخروج من هذه الحالة من العزلة الدولية. وتتكون هذه الاستراتيجية من ثلاثة محاور أساسية: الأول، يتمثل بالعمل على إضعاف دور الأمم المتحدة في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على وجه التحديد؛ أمّا المحور الثاني، فيتمثل بالعمل على دمج «إسرائيل» في المنظمة الدولية من خلال تقديم مشاريع قرارات غير سياسية وطرح قضايا للنقاش تتعلق بإسرائيل كموضوع معاداة السامية الذي ترى فيه «إسرائيل» فرصة للتعبير عن «مظلومية اليهود التاريخية» لكسب المزيد من التعاطف الدولي. ويركز المحور الثالث على السعي نحو حصول «إسرائيل» على عضوية بعض أجهزة الأمم المتحدة على نحو متدرج، بدءاً من الحصول على مناصب شرفية وصولاً نحو نيل عضوية الأجهزة الأهم في المنظمة كمجلس الأمن.

لقد سعت «إسرائيل» منذ سنواتها الأولى في الأمم المتحدة للحصول على مزيد من الشرعية والاعتراف الدولي عبر الاندماج في منظمات وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة.

١ - إضعاف دور الأمم المتحدة في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي

إنّ الدور المطلوب إسرائيلياً وغريباً للأمم المتحدة في ما يتعلق بإسرائيل كدولة وبالقضية الفلسطينية يتمثل بمنح «إسرائيل» المزيد من الشرعية الدولية وتعزيز نفوذها من جهة، وتهميش دور المنظمة الدولية في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي من جهة أخرى. لهذا تسعى «إسرائيل» وحلفاؤها في الأمم المتحدة لإعاقة أيّ جهد عربي في هذا المجال. وإذا كان هذا الأمر مألوفاً في مجلس الأمن، فإنّه ليس كذلك في الجمعية العامة بوجه عام. ويمكن القول بوجه عام إنّ فشل الأمم المتحدة في إيجاد حل للقضية الفلسطينية لا يعود إلى قصور مؤسسي في الأمم المتحدة، بل يعود بالدرجة الأولى إلى السياسة الأمريكية التي تعمل على تهميش دور المنظمة الدولية بشأن القضية الفلسطينية ومنعها من القيام بأيّ دور سياسي لحل هذه القضية التي تعود جذورها إلى ما قبل إنشاء الأمم المتحدة^(٢٠).

وقد كانت المجموعة العربية تعمل ما في وسعها للتصدي لإسرائيل ومحاولاتها الالتواء على قرارات الشرعية الدولية في شأن فلسطين، ولهذا كانت تواجهها في الأمم المتحدة، وبخاصة خلال مرحلة الحرب الباردة. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ على سبيل المثال، اعترضت الدول

Kartini Aboo Talib, @ Khalid and Dorus Luwiza Mwangi, «The Failure of the United Nations (٢٠) in Resolving the Palestine-Israel Conflict: A Neorealist Perspective,» *Geo Malaysia Journal of Society and Space*, vol. 11, no. 2 (2015), p. 100.

العربية والإسلامية على تقرير لجنة وثائق التفويض الذي كانت تعتمده الجمعية العامة في السابق على نحوٍ روتيني، من دون نقاش. وكان سبب الاعتراض يتعلق بأوراق تفويض الوفد الإسرائيلي الصادرة في مدينة القدس بوصفها عاصمة لإسرائيل، بينما هي مدينة محتلة بموجب قرارات مجلس الأمن. ورغم قوة المجموعة العربية والإسلامية حينها إلا أنها لم تنجح في مسعاها هذا، بسبب لجوء الدول الغربية لحيلة قانونية تمثلت بتقديم مشروع إرائي على مشروع القرار العربي يطالب بعدم اتخاذ أي إجراء من المشروع العربي (No Action Motion)، ونجحت «إسرائيل» وحلفاؤها، حيث نال مشروعهم الإرائي ٨٠ صوتاً مؤيداً، و٤١ معارضاً، و٢٠ دولة ممتنعة. وأخذت الدول الغربية تلجأ إلى هذه الوسيلة سنوياً، ومع مرور الوقت أخذ الموقف العربي في التراجع، إلى أن تم الاكتفاء بتسجيل الموقف العربي في بيان يليه رئيس المجموعة العربية، من دون طرح المشروع العربي للتصويت^(٢١).

وبعد نهاية الحرب الباردة تكثفت مساعي «إسرائيل» وحلفائها الرامية لتهميش دور الأمم المتحدة في القضية الفلسطينية، وتجلّى ذلك في مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل ما قبل محادثات مدريد لعام ١٩٩١، حيث نصت هذه المذكرة صراحة على أنه ينبغي عدم السماح للأمم المتحدة بأداء أي دور في هذا المجال. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل سعت الولايات المتحدة لإلغاء قرارات سابقة للأمم المتحدة، كقرار الجمعية العامة في شأن مساواة الصهيونية بالعنصرية الذي أشرنا إليه آنفاً. وفي إعلان أوصلو لعام ١٩٩٣ تم تأكيد هذا النهج، إذ جرى تجاهل الأمم المتحدة. كما تم العمل على تخفيف حدة الانتقاد لإسرائيل في بعض قرارات الجمعية العامة، وعُمل أيضاً على تقليص عدد القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية التي تصدر سنوياً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن أبرز هذه القرارات، تلك المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ووضع القدس^(٢٢). ورغم كون هذه القرارات مجرد توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء، إلا أن لها تأثيراً سياسياً في أي عملية تفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولم تكن الأمانة العامة للأمم المتحدة بمنأى من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، إذ مورست الكثير من الضغوط على الأمانة لدفعها للتعاطف مع «إسرائيل» أو عدم انتقادها. ففي عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال، قال كوفي عنان الأمين العام للمنظمة الدولية آنذاك إنَّ معاملة «إسرائيل» لم تكن عادلة في بعض أجهزة الأمم المتحدة^(٢٣). وما من شك في أن الأمين العام لم يقل هذا الكلام لولا ضغوط كبيرة مورست عليه، فهو شخص غير معروف بتعاطفه مع إسرائيل.

وقد مورست أيضاً ضغوط مماثلة على بان كي مون الأمين العام السابق للتعبير عن التعاطف مع إسرائيل، حيث قال بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (قبل انتهاء ولايته الثانية بأيام)

(٢١) محمد نعمان جلال، العالم العربي عند مفترق طرق، سلسلة أقرأ؛ ٦٤٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩)،

ص ٤٦ - ٤٧.

(٢٢) Phyllis Bennis، «What Has Been the Role of the UN in the Israel - Palestine Struggle» Fact Sheet، no. 9، Institute for Policy Studies (January 2001).

(٢٣) Mitchell Bard، «United Nations: The U.N. Relationship with Israel»، Jewish Virtual Library، (٢٢) May 2017، <<http://www.jewishvirtuallibrary.org/the-u-n-israel-relationship>> (accessed 17 June 2017).

إنَّ «عقوداً من المناورات السياسية أنتجت عدداً غير متناسب من القرارات والتقارير واللجان ضد إسرائيل». ومن يتفحص هذا الخطاب جيداً يجد أنَّه من غير المناسب للأمين العام التفوُّه به مطلقاً، إذ لا يحقُّ للأمين العام الاعتراض على ما تتخذه أجهزة المنظمة الدولية من قرارات أو تشكُّله من لجان، لأنَّ كل ذلك يتم في إطار النظام الداخلي لأجهزة المنظمة وبموافقة أغلبية الدول الأعضاء. أمَّا الأمين العام الحالي أنتونيو غوتيريس فقد تبنى خطاباً شبيهاً بالخطاب الإسرائيلي، حين قال مخاطباً المؤتمر اليهودي العالمي في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٧، إنَّه سيتخذ إجراءات ضد ما أسماه الموجة الدولية المتنامية من معاداة السامية، وتحدث عن ما أسماه «شكلاً حديثاً من أشكال معاداة السامية، وهو إنكار حق «إسرائيل» في الوجود»^(٢٤). فهو هنا يربط موضوع معاداة السامية بدولة «إسرائيل»، وهذا تسييس للموضوع. ولم تتخذ الدول العربية مواقف حازمة تجاه مثل هذه التصريحات المنحازة لإسرائيل.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أمر غوتيريس أيضاً بسحب تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الصادر في آذار/مارس ٢٠١٧، والذي وصف ممارسات «إسرائيل» بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بأنَّها شكل من أشكال الفصل العنصري الذي تمارسه «إسرائيل» ضد الفلسطينيين. وقد طلب غوتيريس من الأمين التنفيذي للإسكوا ريماء خلف سحب هذا التقرير من على الموقع الإلكتروني للإسكوا، إلا أنَّها أبت أن تفعل ذلك وفضلت الاستقالة، وقالت عقب استقالته إنَّ الأمين العام تعرض لضغوط كبيرة لسحب التقرير. وما من شك في أنَّ تلك الضغوط كانت من الولايات المتحدة الأمريكية بصورة رئيسية. وقد شكلت المجموعة العربية في نيويورك وفداً من مندوبي فلسطين وعمان والعراق لمقابلة غوتيريس لمتابعة هذا الموضوع^(٢٥)، من دون أن تكون لهذا التحرك أي نتائج ملموسة.

وقد نال غوتيريس إعجاب الإسرائيليين لاتخاذ مثل هذه المواقف، فنشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي تقريراً في آب/أغسطس ٢٠١٧ أشاد فيه بمواقف الرجل الداعمة لإسرائيل، بما في ذلك بحثه إمكان تعيين وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني وعضو الكنيست الإسرائيلي في منصب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، ومعارضته لقرارات اليونسكو في شأن القدس والتراث الفلسطيني، وسحبه تقرير الإسكوا آنف الذكر، وإعلان براءته من احتفال لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان حيال الشعب الفلسطيني الذي أقيم في مقر الأمم المتحدة خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠١٧ بمشاركة ممثلين عن حركة «حماس»، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين المصنفتين أمريكياً كمنظمتين «إرهابيتين». ويخلص التقرير إلى أنَّ «أفعال غوتيريس وتصريحاته وخطاباته بشأن الموضوعات ذات الصلة بإسرائيل تخلق انطباعاً بأنَّه ليس على دراية بالقصور المؤسسي للأمم المتحدة فحسب، بل إنَّه ملتزم بتصحيح هذا

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) تحرك عربي لبحث تداعيات سحب تقرير الإسكوا، المؤسسة الفلسطينية للإعلام، ١٩ آذار/مارس

الوضع»^(٢٦). ومن الإنجازات الأخرى التي حققتها الولايات المتحدة وإسرائيل في عهد غوتيريس نجاحهما في تتيه عن قراره في شباط/فبراير ٢٠١٧ تعيين سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني السابق مبعوثاً للأمم المتحدة في ليبيا^(٢٧).

إنّ الدور المطلوب إسرائيلياً وغربياً للأمم المتحدة في ما يتعلق بإسرائيل كدولة وبالقضية الفلسطينية يتمثل بمنح «إسرائيل» المزيد من الشرعية الدولية وتعزيز نفوذها من جهة، وتهميش دور المنظمة الدولية في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي من جهة أخرى.

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي الأخرى تقع في مرمى الاستهداف الإسرائيلي، بهدف تهميش دور المنظمة الدولية في معالجة القضية الفلسطينية. وتعبّر الوكالة من وجهة النظر الإسرائيلية عن انحياز الأمم المتحدة للفلسطينيين، ولهذا طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في حزيران/يونيو عام ٢٠١٧ بتفكيكها ودمج بعض أجزائها في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وطالب الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق هذا الهدف^(٢٨). وعلى الرغم من أنّ الجانب العربي لم يتصدّ لهذا الموقف إعلامياً، إلا

أنّ مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري كان له موقف واضح في هذا الشأن، حيث أكد ضرورة الالتزام بالتفويض «الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة ذي الرقم ٣٠٢ عام ١٩٤٩) وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى جهة أخرى...»^(٢٩). ومن الضرورة بمكان عكس هذا الموقف أيضاً في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وبخاصة تلك المتعلقة بالأونروا.

وحرى بالذكر أنّ «إسرائيل» كانت تعمل منذ تأسيسها على تهميش قضية اللاجئين الفلسطينيين، معتبرة أنّ تبادلاً للسكان تم بينها وبين الدول العربية التي لجأ إليها الفلسطينيون بعد «النكبة»، حيث هاجر كثير من اليهود من الدول العربية إلى «إسرائيل». وقد تجلّى هذا القلق والخوف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين في الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلي للأمم المتحدة في مطلع تموز/يوليو ١٩٤٨ بعد حرب الأيام العشرة والتي قال فيها إنّ عودة آلاف العرب الفلسطينيين «سيضر بشكل خطير بحقوقنا وموقفنا»^(٣٠). وتدرّك «إسرائيل» أنّ

(٢٦) Michal Hatuel-Radoshitzky and Seven Memorable «Guterres Moments» for Israel during the UN Secretary-General's First Seven Months, The Institute for National Security Studies (INSS), *INSS Insight*, no. 969 (27 August 2017).

(٢٧) واشنطنون ترفض تعيين سلام فياض مبعوثاً دولياً إلى ليبيا، الحرة، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٢٨) «UNRWA Should be Dismantle, Netanyahu Told Nikki Haely», *The Jerusalem Post*, 11/6/2017.

(٢٩) انظر قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته ١٤٨ (ق: رقم ٨١٦٥ - د.ع (١٤٨) -

ج ٣ - ١٢/٩/٢٠١٧).

(٣٠) Mark Tessler, *A History of the Israeli-Palestinian Conflict* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1994), p. 308.

عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين ٤٨ يعني نهاية دولة إسرائيل، ولهذا هي تشكك في أعداد هؤلاء اللاجئين الصادرة عن الأونروا أو عن السلطة الفلسطينية، وترى أنّ أيّ عودة محتملة مستقبلاً للاجئين لا تكون إلا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى لا يؤثر ذلك في الوضع الديمغرافي للدولة العبرية ووجودها^(٣١).

ويمكن القول إنّ جهود «إسرائيل» وحلفائها لإضعاف دور الأمم المتحدة في شأن القضية الفلسطينية قد حققت نجاحاً ملحوظاً في مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة وحتى الجمعية العامة إلى حد ما، لكنها لم تنجح بعد في أجهزة أخرى كاليونسكو ومجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك، أخذت بعض الدول العربية تلاحظ مؤخراً تقليصاً في مناقشة بعض بنود مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالقضية الفلسطينية، على الرغم من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة تجاه حقوق الإنسان الفلسطيني^(٣٢). ومن المرجح أن تزداد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على هذه الأجهزة مدعومة من عدد من الدول الغربية وأصدقاء «إسرائيل» في المنظمة الدولية. وما لم يكن للدول العربية والإسلامية دور في هذا الخصوص، فإنّ هذه الضغوط قد تحقق مبتغاها في نهاية المطاف.

٢ - دمج «إسرائيل» في الأمم المتحدة

للخروج من عزلتها الأممية، تعمل «إسرائيل» منذ مطلع الألفية الثالثة على الاندماج في عمل الأمم المتحدة من خلال تقديم مقترحات ومشاريع قرارات دولية تتناول قضايا ذات أهمية كبرى لها. ففي عام ٢٠٠٥ نجحت «إسرائيل» في تحقيق مكسب تاريخي هام، حيث تمكنت من دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماد قرار يدعو إلى إحياء ذكرى المحرقة اليهودية (الهولوكوست) من طريق تحديد يوم ٢٧ من كانون الثاني/يناير من كل عام كـ «يوم عالمي لإحياء ضحايا محرقة اليهود». وبموجب هذا القرار تحت الجمعية العامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على «وضع برامج تثقيفية لترسيخ الدروس المستفادة من محرقة اليهود في أذهان الأجيال المقبلة للمساعدة في الحؤول دون وقوع أفعال الإبادة الجماعية مستقبلاً». كما يرفض القرار «أيّ إنكار كلي أو جزئي لوقوع محرقة اليهود كحدث تاريخي»^(٣٣). ولو قيل لدبلوماسي إسرائيلي في حقبة السبعينيات أو الثمانينيات إنّ قراراً كهذا سيصدر مستقبلاً عن الجمعية العامة لسخر من هذا الكلام.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قدمت «إسرائيل» لأول مرة مشروع قرار إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة (اللجنة الاقتصادية) تحت عنوان «تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية». وقد نجحت في هذا المسعى^(٣٤)، حيث أخذت الجمعية العامة تعتمد هذا المشروع على نحو

(٣١) نضال محمد وتد، «عودة اللاجئين الفلسطينيين من منظور إسرائيلي: إلى غزة والضفة»، العربي الجديد، ٢٠١٧/٨/١٠.

(٣٢) الإمارات تعرب عن انشغالها إزاء تراجع النقاش في مجلس حقوق الإنسان حول الانتهاكات في فلسطين، وكالة أنباء الإمارات (وام)، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٣٣) انظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم A/RES/60/7 المعنون «إحياء ذكرى محرقة اليهود»، المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٤) قرار الجمعية العامة الرقم ٦٢/١٩٠، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

سنوي منذ ذلك العام. ولم تتمكن الدول العربية من إعاقة صدور مثل هذا القرار، وأصبحت تكتفي بالتحفظ عنه بالتصويت بالامتناع، مع الإدلاء بخطابات تشرح فيها موقفها هذا. ففي عام ٢٠١٣

**إنَّ جهود «إسرائيل» وحلفائها
لإضعاف دور الأمم المتحدة
في شأن القضية الفلسطينية
قد حققت نجاحاً ملحوظاً في
مجلس الأمن والأمانة العامة
للأمم المتحدة وحتى الجمعية
العامة إلى حد ما.**

على سبيل المثال، تحدث ممثل السعودية نيابة عن المجموعة العربية، حيث أوضح أنَّ مضمون المشروع الإسرائيلي مشابه لمضمون قرار قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأنَّ المشروع لا يراعي مشاغل الدول النامية، وبخاصة تلك المتعلقة بمتطلبات نقل التكنولوجيا والتمويل. ودعا المندوب السعودي «إسرائيل» إلى الكف عن التلاعب بالأمم المتحدة للتغطية على سياساتها غير الشرعية، بما فيها احتلال الأراضي العربية وغير ذلك من ممارسات بحق الشعب الفلسطيني^(٣٥). إنَّ صدور

هذا القرار بأغلبية مريحة سنوياً يعكس حالة الضعف التي أخذت تدب في المجموعة العربية في الأمم المتحدة من جهة، وحالة الانعتاق المتنامية لإسرائيل من عزلتها الأممية.

وفي السياق ذاته، نجحت «إسرائيل» في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في دفع الجمعية العامة لعقد أول اجتماع غير رسمي في شأن معاداة السامية، بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون. وقد اغتنم المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة، رون بروسور هذا الاجتماع للهجوم على الأمم المتحدة، بالقول إنَّ وفوداً عديدة في هذه المنظمة مارست معاداة السامية قبل عام من هذا الاجتماع (أي عام ٢٠١٤)، حين اتهمت «إسرائيل» باتباع سلوك مماثل للنازية وارتكاب «هولوكوست» في غزة^(٣٦)، في إشارة واضحة لانتقادات بعض الدول العربية والإسلامية للعدوان الإسرائيلي على غزة.

٣ - العمل على الحصول عضوية بعض أجهزة الأمم المتحدة

تسعى «إسرائيل» منذ مطلع الألفية الثالثة نحو الحصول على عضوية بعض أجهزة المنظمة الدولية على نحو تدريجي، حيث شرعت في بادئ الأمر في الحصول على عضوية أجهزة أممية أقل أهمية من غيرها أو شرفية في واقعها، كمنصب نائب رئيس الجمعية العامة على سبيل المثال، ثمَّ أخذت تعمل على الحصول على عضوية الأجهزة المهمة في المنظمة الدولية كمجلس الأمن.

لقد ظلت «إسرائيل» منذ مدة طويلة تحلم بالحصول على العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن، وسعت لتحقيق هذا الحلم منذ نحو عقدين من الزمن، مستغلة المتغيرات الإقليمية والدولية التي خدمتها في مساعيها تلك، والتي نشير إليها لاحقاً.

(٣٥) GA/EF/3390, Second Committee approves 7 draft resolutions including text on reducing Post-Harvest Food Losses, Waste, 2nd Committee, 39th Meeting, 3 December 2013.

(٣٦) GA/11613, Fight against Anti-Semitism «A Fight of Us», Secretary General Says, as General Assembly Debates Issue Following Rise in Attacks on Jews, 69th Session, 22 January.

ومن الجدير بالذكر أنّ انتخاب الدول الأعضاء والأفراد لعضوية أجهزة الأمم المتحدة المختلفة يتم عبر آلية المجموعات الإقليمية، حيث توجد في الأمم المتحدة خمس مجموعات إقليمية هي: المجموعة الأفريقية، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، ومجموعة أوروبا الشرقية. وقد ظلت «إسرائيل» خارج أيّ من المجموعات الخمس منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، بسبب العزلة التي كانت مفروضة عليها في المنظمة الدولية، إذ كانت الدول العربية والإسلامية تعارض انضمامها إلى المجموعة الآسيوية. لهذا لم تجد أمامها سوى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في نيويورك لتتنضم إليها في أيار/مايو ٢٠٠٠، بصورة مؤقتة. وحاولت فيما بعد عدة مرات الانضمام إلى المجموعة الآسيوية، بما في ذلك خلال عام ٢٠٠٤، إلا أنّ محاولاتها باءت بالفشل، بسبب معارضة الدول العربية والإسلامية الأعضاء في المجموعة^(٣٧).

تبقى القارة الأفريقية الوجهة الأهم لإسرائيل لتعزيز نفوذها في الأمم المتحدة، حيث يعرف قادتها الثقل الكبير الذي تمثله المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة المكونة من ٥٤ دولة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ انضمت «إسرائيل» بصفة دائمة إلى مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى في نيويورك^(٣٨)، كما انضمت إلى ذات المجموعة في مقر الأمم المتحدة الأوروبي في جنيف، بعد أن يئست من الحصول على عضوية المجموعة الآسيوية. ومع ذلك لا تزال «إسرائيل»

تتألم بالإقصاء في أماكن أخرى موجودة فيها الأمم المتحدة، مثل فيينا ونيروبي، كما أنّ ليس لها تمثيل في الأمانة العامة التي يعمل بها موظفون من عدد كبير من الدول الأعضاء^(٣٩) ويعتقد بعض الخبراء الإسرائيليين في القانون الدولي أنّ نظام المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة هو السبب الرئيسي لحالة العزلة التي تعانيها «إسرائيل» في الأمم المتحدة، لأنّه منع «إسرائيل» فترة طويلة من الزمن من الانضمام إلى مجموعة من المجموعات الخمس التي من طريقها يتم تقديم الترشيحات لمناصب الأمم المتحدة المختلفة. ولهذا لم تتمكن «إسرائيل» ولا أيّ من خرائها من الفوز بمناصب أممية، رغم محاولاتها المتكررة. ويعتقد الإسرائيليون أنّ في هذا الوضع مخالفة لمبدأ المساواة الذي يؤكده ميثاق الأمم المتحدة^(٤٠)، بينما يتعلق مبدأ المساواة المنصوص عليه في الميثاق بمبدأ السيادة بين الدول الأعضاء (المادة ٢/١ من الميثاق). أمّا الترشح لعضوية هيئات المنظمة الدولية فليس

(٣٧) انظر في هذا الخصوص: محمد صالح محمد، الأمم المتحدة: المتغيرات الدولية والتحديات الراهنة (المنامة: دار الوسط، ٢٠١٥)، ص ١١١.

(٣٨) Raphael Ahren, «In First, Israel Elected to Head a Permanent UN Committee,» *The Times of Israel*, 13/6/2016.

(٣٩) Joshua Muravchik, «The United Nations and the State of Israel,» *Friends of Israel*, paper no. 43 (June 2017), p. 4.

(٤٠) Alan Baker, «Israel Rights as a Nation-State in International Diplomacy,» in: Alan Baker, *The Violation of Israel's Rights to Sovereign Equality in the United Nations* (Israel: Jerusalem Center for Public Affairs, World Jewish Congress (Institute for Research and Policy), 2011), pp. 150-151.

فيه مساواة بين الدول، إذ إنّ بعض الدول قد لا ترغب في نيل عضوية بعض أجهزة المنظمة، كما أنّ بعضها غير قادرة على الحصول على الدعم المطلوب من الدول لانتخابها لعضوية هذا الجهاز أو ذلك من أجهزة الأمم المتحدة. أما موضوع انضمام «إسرائيل» إلى عضوية المجموعة الآسيوية فهو حق من حقوق الدول الأعضاء في المجموعة، وكان على «إسرائيل» أن تدرك مبكراً أنّها غير مرغوب فيها في هذه المجموعة وهي تحتل أراضي دول أعضاء فيها، ومن ثم كان عليها البحث عن مجموعة أخرى.

إنّ عدم انضمام «إسرائيل» إلى أيّ مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٠٠ يعكس حالة العزلة الدولية التي عاشتها «إسرائيل» رداً من الزمن داخل الأمم المتحدة. وهذا جعل من «إسرائيل» عضواً مشلولاً في الأمم المتحدة. وقد تجلت حالة الشلل هذه على نحوٍ بيّن في عدة مناسبات لعل أبرزها ما حدث عام ١٩٩٥ أثناء مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمرأة، حين قام مندوبو «إسرائيل» باقتحام اجتماع لـ «مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى» ووقعوا تأييداً لمشروع قرار في شأن العنف ضد المرأة، غير أنّ رئيس المجموعة حينها (مندوب كندا) طلب حذف توقيعهم وأمرهم بمغادرة قاعة الاجتماع، وهذا ما تم بالفعل. وقد عبرت عن هذه الحالة من العزلة الإسرائيلية في الأمم المتحدة أيضاً العريضة التي نشرتها اللجنة اليهودية الأمريكية في صيف عام ١٩٩٨ على موقع «القدس الافتراضية» التي جاء فيها «صدق أو لا تصدق، «إسرائيل» هي الدولة الوحيدة من بين الدول الـ ١٨٥ الأعضاء، غير المؤهلة للانضمام لمجلس الأمن الدولي، المجموعة السياسية والأمنية الأهم في العالم، حتى إنّ العراق مؤهل للانضمام، وكذلك إيران وكوبا وليبيا وكوريا الشمالية والسودان وسوريا، السبع الدول المصنفة من قبل الخارجية الأمريكية كرهاة للإرهاب. كلهم لائقون للانضمام وقضاء دورة قانونية كاملة في المجلس، أمّا إسرائيل، الدولة الديمقراطية، وعضو الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٩ غير لائقة قانونياً لذلك»^(٤١).

ويمكن القول هنا إنّ المساعي الإسرائيلية للحصول على عضوية مجلس الأمن غير الدائمة بدأت شعبياً وإعلامياً في تسعينيات القرن الماضي، كما أشرنا إلى ذلك لاحقاً. أمّا المساعي الرسمية العلنية فتعود إلى العام ٢٠٠٠، حين أعلن سيلفان شالوم وزير الخارجية في حكومة أرييل شارون أمام الجمعية العامة أنّ بلاده ستسعى للحصول على العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن^(٤٢). وقد بدأت «إسرائيل» بعد ذلك أولى خطواتها العملية لتحقيق هذا الهدف، حيث تقدمت عام ٢٠٠٨ إلى مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى بترشيحها لنيل أحد المقعدين غير الدائمين المخصصين للمجموعة للمدة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠. ومن المقرر عقد الانتخابات لهذه المدة في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٨ في الجمعية العامة، ويتعين على «إسرائيل» الحصول على أغلبية الثلثين للفوز بالمقعد (أي نحو ١٢٨ من مجموع الدول الأعضاء في الجمعية العامة والبالغ حالياً ١٩٣ دولة). وهذا أمرٌ في

(٤١) هيثم قطب، «مهمة في نيويورك.. كيف تتوغل إسرائيل في الأمم المتحدة»، موقع ساسة بوست ٢٩

<<http://www.sasapost.com/>>

حزيران/يونيو ٢٠١٦،

(٤٢) Herb Keion, «Imagining Israel on the Security Council», *The Jerusalem Post*, 17/12/2016.

غاية الصعوبة، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان أنّ هناك دولتين أخريين تتنافسان على المقعد مع «إسرائيل» وهما بلجيكا وألمانيا.

ومن الجدير بالذكر أنّه لما ترشحت «إسرائيل» لهذا المقعد لم يكن هناك من المرشحين سوى بلجيكا، غير أنّ ألمانيا دخلت على الخط وأعلنت ترشّحها لاحقاً، إذ تحرص ألمانيا على نيل العضوية غير الدائمة على نحوٍ متكرر كل عقد من الزمن تقريباً^(٤٣). وقد جعل دخول ألمانيا في المنافسة مسألة حصول «إسرائيل» على تزكية المجموعة أمراً معدوماً، ومن ثم سيكون السباق الانتخابي على المقعد الأوروبي حامي الوطيس.

لقد شهد عام ٢٠١٦ الكثير من النجاحات للدبلوماسية الإسرائيلية الساعية لفك عزلتها الدولية، إذ بذلت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو جهوداً حثيثة في حملتها للحصول على العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن، حيث قادت هذه الحملة نتنياهو إلى زيارة أفريقيا مرتين خلال عامين متتاليين (٢٠١٦ و ٢٠١٧). وكان موضوع الترشّح الإسرائيلي لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة أحد أهم الموضوعات التي ناقشها نتنياهو مع القادة الأفارقة في زيارته الأولى عام ٢٠١٦ (إلى أربع دول أفريقية هي أوغندا، كينيا، رواندا، وإثيوبيا) والتي تعد الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ أن زارها إسحاق شامير عام ١٩٨٧. وعن هذه الزيارة يقول آري أوديد (Arye Oded) السفير الإسرائيلي السابق لدى كينيا وأوغندا أنّ «هناك الكثير من القرارات التي تستهدف «إسرائيل» في الأمم المتحدة، ونحن نريد تغيير ذلك بمساعدة الأفارقة». علماً بأنّ الهدف الأكبر للزيارة هو العودة إلى القارة الأفريقية بعد أن قطعت معظم الدول الأفريقية علاقاتها بإسرائيل خلال حرب عام ١٩٧٣ تضامناً مع مصر والدول العربية، إضافة إلى استياء الأفارقة من موقف «إسرائيل» الداعم لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا^(٤٤).

ولم تقف المساعي الإسرائيلية عند هذا الحد، بل استغل نتنياهو مشاركته في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والتقى بخمسة عشر زعيماً أفريقياً في نيويورك، وتحدث معهم عن إمكانيات «إسرائيل» في مجال التكنولوجيا المتقدمة، واستعدادها للتعاون مع أفريقيا في هذا المجال، حيث أخبرهم أنّ التكنولوجيا تغيّر كل شيء بما في ذلك الاتصالات والطب والزراعة والتعليم وغيرها. وقد حضر في هذا الاجتماع إلى جانب نتنياهو مسؤولون يمثلون كبريات شركات التكنولوجيا الإسرائيلية الذين قدّموا عروضاً إلى القادة الأفارقة عن إمكانيات شركاتهم وفرص التعاون المتاحة مع أفريقيا. وبحسب البيان الذي صدر عن مكتب نتنياهو، فإنّ هذا الاجتماع كان ضمن مساعي الأخير للعودة للقارة السمراء. ورغم أنّ البيان الإسرائيلي لم يتطرق إلى علاقة الاجتماع بترشيح «إسرائيل» لعضوية مجلس الأمن ومحاولاتها التخلص من عزلتها في المنظمة الدولية، إلا أنّه يُعتقد أنّ هذا الأمر كان أحد أهداف الاجتماع المذكور.

(٤٣) نالت ألمانيا العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن خلال عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨، ١٩٨٧ - ١٩٨٨، ١٩٩٥،

١٩٩٦، ٢٠٠٣، ٢٠١٤، ثم عام ٢٠١١ - ٢٠١٢. وهي من الدول الأوروبية الساعية للحصول على العضوية الدائمة للمجلس.

(٤٤) Conon Gaffey, «Why Netanyahu is Taking Israel Back to Africa,» *News Week* (4 July 2016).

وشهد شهر آب/أغسطس عام ٢٠١٦ أيضاً زيارة دوري غولد، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، جمهورية تشاد، إذ تعتبر هذه الدولة من الدول الإسلامية التي تستخدم اللغة العربية، ولهذا فإن اختراقها يعني الكثير للإسرائيليين. ويقول غولد في هذا الخصوص إن «عدد الدول التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل» في القارة الأفريقية في تناقص سريع»^(٤٥)، وهذا أمر ينبغي للدول العربية الانتباه إليه، ودراسة عواقبه السياسية والاقتصادية والأمنية. وحسناً فعل مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته ١٤٨ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ حين اعتمد قراراً بعنوان «مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في القارة الأفريقية» يطلب فيه من الأمين العام للجامعة التشاور مع الدول الأعضاء «لتشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية للتحرك العاجل لمواجهة المخططات الإسرائيلية بالقارة الأفريقية بما فيها انعقاد قمة بين عدد من الدول الأفريقية وإسرائيل بجمهورية توغو والتي تمثل تحدياً للعلاقات العربية الأفريقية وخروجاً عن السياق الأخوي التاريخي لهذه العلاقات...». كما يطالب القرار مجالس السفراء العرب وبعثات الجامعة العربية في الدول الأفريقية «بمتابعة النشاط الإسرائيلي في القارة الأفريقية وتداعياته على حساب القضية الفلسطينية...»^(٤٦).

ولم تقتصر المساعي الإسرائيلية لفك عزلتها في الأمم المتحدة والترويج لترشيحها لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة على الدول الأفريقية، بل توجه ننتياهو أيضاً شرقاً نحو آسيا الوسطى، حيث زار كازاخستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ طلباً للحصول على دعمها للترشيح الإسرائيلي. وقال ننتياهو لنظيره الكازاخستاني نور سلطان نزار باييف «كما تعلمون، فإننا دعمنا ترشيحكم الناجح لمجلس الأمن. والآن إذا أردتم تغييراً حقيقياً في العالم، فتخلوا «إسرائيل» في مجلس الأمن، هذا هو التغيير. هذا من المفترض أن يتم عام ٢٠١٩، وأنا أعتقد أنه ممكن، وبدعمكم سيتحقق ذلك»^(٤٧). إن هذه الزيارة مؤشر على اختراق «إسرائيل» أيضاً للمجموعة الإسلامية، حيث أصبح عدد من أعضاء هذه المجموعة يقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

مع ذلك تبقى القارة الأفريقية الوجهة الأهم لإسرائيل لتعزيز نفوذها في الأمم المتحدة، حيث يعرف قادتها الثقل الكبير الذي تمثله المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة المكونة من ٥٤ دولة، وهي أكبر المجموعات الإقليمية. ومع ذلك أعلن ننتياهو على نحو انفعالي عن نيته قطع المساعدات التي تقدمها بلاده إلى دولتين أفريقيتين صوتتا لمصلحة قرار الاستيطان في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وهما أنغولا والسنغال. وهذا ما جعل بعض المحللين يرون في هذه الخطوة تأثيراً ضاراً على ترشيح «إسرائيل» لعضوية مجلس الأمن^(٤٨). ولهذا تدارك ننتياهو الأمر خلال زيارته الثانية للقارة الأفريقية التي تمت في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٧، حيث اجتمع بالرئيس

«At UN, Netanyahu Meets 15 African Leaders to Talk Tech, Rapprochement», *Times of Israel*, (٤٥) 23/9/2016.

(٤٦) انظر قرار مجلس جامعة الدول العربية (ق: رقم ٨١٧٢ - د.ع (١٤٨) ج ٣ - ١٢/٩/٢٠١٧).

(٤٧) Keinon, «Imagining Israel on the Security Council».

(٤٨) Colum Lynch and John Hudson, «Bibi's Revenge at U.N. Risks Israel's Bid for Security Council Seat», *Foreign Policy* (4 January 2017).

السنغالي ماكي سال (Macky Sall) واتفقا على احتواء وإنهاء الأزمة الدبلوماسية التي نتجت من تبني السنغال قرار مجلس الأمن آنف الذكر^(٤٩). ولم يقتصر رد الفعل الإسرائيلي في هذا الخصوص على الدول التي أيدت القرار، بل امتد ليشمل الأمم المتحدة ككل، حيث قررت في بادئ الأمر معاقبة المنظمة الدولية بقطع ستة ملايين دولار من حصتها في ميزانية الأمم المتحدة البالغة ٤٠ مليون دولار. وقد أعلنت البعثة الدائمة لإسرائيل لدى المنظمة أنّ هذه الخطوة تهدف لمنع وصول أي شيء من مساهمتها لأجهزة معادية لإسرائيل على حد قولها مثل الأونروا، وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، ولجنة التحقيق في الممارسات الإسرائيلية وغيرها^(٥٠). وسرعان ما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أنّ المبلغ المقطوع من مساهمة «إسرائيل» في ميزانية المنظمة يبلغ مليوني دولار فقط، وأن هذا المبلغ سيتم استخدامه لدعم الدول الداعمة لإسرائيل^(٥١). ولم تقطع «إسرائيل» كل المساهمة، حتى لا تحرم من حق التصويت في الأمم المتحدة.

كانت ليبيريا وجهة ننتياهو في زيارته الأفريقية الثانية، بدعوة من المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، وهي المرة الأولى التي يشارك فيها زعيم غير أفريقي في هذا التجمع الأفريقي. وكان موضوع الأمم المتحدة حاضراً في هذه الزيارة أيضاً، إذ قال ننتياهو في هذا الخصوص «إنّ زيارتي لليبيريا هي فصل آخر في محاولة كسر الأغلبية الأوتوماتيكية المعادية لإسرائيل في الأمم المتحدة... هذه العملية سوف تستغرق سنين... في الوقت ذاته، فإنّ «إسرائيل» تعود إلى أفريقيا من الباب الأوسع»^(٥٢). كما قال ننتياهو مخاطباً القادة الأفارقة طالباً دعمهم «في رفض الانحياز ومعاداة «إسرائيل» في الأمم المتحدة وأجهزتها كالجمعية العامة واليونسكو ومجلس حقوق الإنسان». وكانت التكنولوجيا الإسرائيلية الوسيلة الأبرز لدى ننتياهو لإغراء القادة الأفارقة، حيث أبدى استعداد «إسرائيل» لإرسال فرق تكنولوجية لبحث حاجات كل دول المجموعة لمساعدتها في مختلف المجالات، قال «نريد أن نساعد في جعل أرضكم أكثر خصوبة، ومائكم أكثر قابلية للاستخدام ومدنكم أكثر أماناً، وهوائكم أكثر نقاءً»^(٥٣). ويتجلى من هذا العرض معرفة «إسرائيل» الواسعة بمختلف قضايا الدول الأفريقية ومشاكلها، والأهم من كل ذلك الاستعداد لتقديم الدعم إليهم مقابل دعمهم إسرائيل في الأمم المتحدة.

ويلاحظ من الخطاب الرسمي الإسرائيلي ومن اللغة المستخدمة في الصحافة الإسرائيلية في شأن ترشيح «إسرائيل» لعضوية مجلس الأمن أنّ «إسرائيل» تركز في حملتها الانتخابية للفوز بعضوية المجلس على «مظلوميتها» وكونها لم تنضم إلى عضوية المجلس رغم أنّها عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٩، وأنها واحدة من بين الدول الـ ٦٧ الأعضاء في المنظمة الدولية التي لم

(٤٩) Herb Keinon, «Israel, Senegal Mend Ties after UN Vote Crises», *The Jerusalem Post*, 4/6/2017.

(٥٠) «Israel to Cut 6m from UN Dues to Protest over Settlement Resolution», *The Guardian*, 6/1/2017.

(٥١) «Israel Slashes UN Payments by \$2 Million after Anti-Israel Votes», *Jewish News Service* (JNS), 30 March 2017.

(٥٢) «As Part of Israel Return to Africa, Netanyahu Heads to Liberia», *Haaretz*, 4/6/2017.

(٥٣) Keinon, «Israel, Senegal Mend Ties after UN Vote Crises».

تنتخب من قبل لعضوية المجلس^(٥٤). وما من شك في أنّ هذا الخطاب مفيد للجانب الإسرائيلي في حملته الانتخابية، غير أنّ هناك ما يضر الحملة الإسرائيلية، كالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وممارساتها وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وهذا ما يتعين على الجانب العربي إثارته، لإجهاض وتقويض الجهد الإسرائيلي، فمن غير المعقول أن تنتخب دولة لعضوية مجلس الأمن هي في صراع مع جيرانها وتحتل أراضي عربية منذ عقود من الزمن وتمارس أبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان في هذه الأراضي المحتلة.

ثالثاً: التداعيات المترتبة على تنامي النفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة

ينبغي التأكيد أنّ مجمل الإنجازات التي تحققت للقضية الفلسطينية في إطار الأمم المتحدة كانت في الجمعية العامة ولجانها المختلفة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة للمنظمة، إضافة إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ رأيها الاستشاري القاضي بعدم مشروعية الجدار العازل الذي بنته «إسرائيل» في الأراضي العربية المحتلة^(٥٥). وهناك أيضاً مجلس حقوق الإنسان الذي اعتمد في دورته (٣١) المنعقدة في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦ قرارات إيجابية في شأن الاستيطان وبقية جرائم الاحتلال وأكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره^(٥٦).

كما أنّ بعض منظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) هي الأخرى أنصفت القضية الفلسطينية عبر منحها فلسطين عضوية كاملة عام ٢٠١١، إذ إنّها المرة الأولى التي تقوم فيها إحدى منظمات الأمم المتحدة بمثل هذه الخطوة. وقد صوتت المنظمة على هذا القرار التاريخي على الرغم من الضغوط الدبلوماسية الكبيرة التي مارسها «إسرائيل» والولايات المتحدة^(٥٧)، حيث قررت الأخيرة وقف دفع مساهمتها في ميزانية

(٥٤) انظر على سبيل المثال: Danielle Ziri, «UN Elects New Security Council Members; Israel Plans to Run from 2018–2019», *The Jerusalem Post*, 29/6/2016, and «Israel Audacious Campaign for a Seat on U.N. Security Council», AJC Global Jewish Advocacy, 22 September 2016, <<http://www.ajc.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=7oJILSPwFfJSG&b=9082261&ct=14852211>> (accessed 17 June 2017).

(٥٥) International Court of Justice Finds Israeli Barrier in Palestinian Territory is Illegal, UN News Center, 9 July 2004.

(٥٦) انظر على سبيل المثال القرارات: A/HRC/RES/31/33, 20 April 2016 entitled «Right of the Palestinian people to self-determination»; A/HRC/RES/31/34, 20 April 2016, entitled «Human rights situation in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem»; A/HRC/RES/31/36, 20 April 2016, entitled «Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan»; A/HRC/RES/31/35, 20 April 2016, entitled «Ensuring accountability and justice for all violations of international law in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem».

«UNESCO Grants Palestine Full Membership», *The Financial Times*, 31/10/2011.

(٥٧)

المنظمة والبالغة ٦٠ مليون دولار^(٥٨)، كما أوقفت «إسرائيل» هي الأخرى دفع مساهماتها، الأمر الذي جعلهما تفقدان حقهما في التصويت في المنظمة^(٥٩). وأنصفت اليونسكو أيضاً القضية الفلسطينية في عدد من قراراتها، ومنها قرارها الذي يؤكد أنّ الحرم الإبراهيمي الشريف ومسجد بلال بن رباح يقعان ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن أعمال الحفر والتنقيب الإسرائيلية في هذه المواقع مخالفة للقانون الدولي^(٦٠)، وقرار لجنة التراث العالمي باليونسكو في تموز/ يوليو ٢٠١٧ وضع مدينة الخليل على قائمة التراث العالمي^(٦١). أما في مجلس الأمن فلم تكن هناك إنجازات للقضية الفلسطينية تحديداً، ذلك بأنّ الفيتو الأمريكي كان - كما أسلفنا لاحقاً - يعوق أي مشروع قرار فيه انتقاد لإسرائيل وممارساتها. ومع ذلك لم يسلم مجلس الأمن هو الآخر من النقد في بعض الأدبيات الداعمة لإسرائيل لأنه وفقاً لهذه الأدبيات مرر نحو ٤٠ قراراً فيها نقد لإسرائيل، منها على سبيل المثال القرار ٤٨٧ (١٩٨١) في شأن إدانة قصف «إسرائيل» للمفاعل النووي العراقي^(٦٢).

إذا نجحت المساعي الإسرائيلية في الحصول على العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن فسيكون ذلك بمنزلة الضربة القاضية لمساعي الدول العربية والإسلامية لعزل «إسرائيل» في الأمم المتحدة.

هذه الإنجازات العربية في عدد من أجهزة

الأمم المتحدة المهمة لم تقف عائقاً في وجه النفوذ

المتنامي لإسرائيل في المنظمة الدولية، بل ربما كانت حافزاً لها للعمل بجد على تعزيز نفوذها في المنظمة، وإضعاف تأثير خصومها من الدول العربية والإسلامية والدول الأخرى المناصرة والداعمة للفلسطينيين والعرب في قضيتهم المركزية. ولهذا يمكن القول وبما لا يدع مجالاً للشك، إنّ الاستراتيجية الإسرائيلية للخروج من العزلة الأممية قد أخذت تؤتي ثمارها، حيث قاربت «إسرائيل» على الخروج كلياً من تلك العزلة. فقد نجحت «إسرائيل» منذ نهاية الحرب الباردة في إقامة علاقات دبلوماسية مع قوى إقليمية كبرى ومؤثرة في الساحة الدولية كالصين والهند وجنوب أفريقيا سبيل المثال. كما عملت ولا تزال تعمل على تعديل أو إلغاء قرارات أممية تتصل بالقضية الفلسطينية كتلك المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ووضع القدس المحتلة، مستغلة تغير المناخ الإقليمي والدولي^(٦٣). وسيكون انتخابها لعضوية مجلس الأمن، إذا ما تم هذا الأمر، بمنزلة إسدال الستار على تلك العزلة التي طالما عانت منها «إسرائيل» خلال العقود الماضية.

(٥٨) Josh Levs, «U.S. Cuts UNESCO Funding after Palestinian Membership Vote,» CNN, 1 November 2011.

(٥٩) «US Loses UNESCO Voting Rights after Stopping Funds Over Palestine Decision,» *The Guardian*, 3/11/2013.

(٦٠) 201Ex/PX/DR.30.1, UNESCO, Executive Board, 28 April 2017.

(٦١) Decision: 41 COM 8B.1, Hebron/AI-Khalil Old Town (Palestine), 41st Session of the World Heritage Committee, 2017.

(٦٢) Muravchik, «The United Nations and the State of Israel,» p.11

(٦٣) انظر في هذا الخصوص: جلال، *العالم العربي عند مفترق طرق*، ص ٣٧ - ٤١.

وقد تعزز الموقف الإسرائيلي في الأمم المتحدة بفضل الدعم اللامحدود من إدارة الرئيس طرمب كما أسلفنا. وأفرز هذا الواقع الجديد تداعيات سلبية كثيرة على البلدان العربية وإيجابية لإسرائيل، ومن المرجح أن تزداد هذه التداعيات في مجملها خلال السنوات القليلة القادمة، ما لم تتخذ الدول العربية خطوات جادة لتصحيح المسار العام، أي بمعنى تصحيح حالة الانقسام العربي الراهنة، وتوحيد الجهود لمواجهة العدو الحقيقي للأمة العربية. ويمكن إجمال أبرز التداعيات المترتبة على تنامي النفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة أو التي قد تترتب على نجاح «إسرائيل» في مساعيها الحالية في الآتي:

١ - تشعر «إسرائيل» اليوم بنوع من الانعتاق من العزلة التي طالما عانتها كثيراً، بعد أن تفتحت لها الأبواب للخروج من هذه العزلة. وقد انعكست هذه الحالة في تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين كوزيرة العدل أيليت شاكيد (Aylet Shaked) التي قالت «إنَّ «إسرائيل» لم تعد أبداً كيس الملائكة الخاص بالأمم المتحدة»، وأشادت بدعم إدارة الرئيس طرمب لإسرائيل في الأمم المتحدة^(٦٤). هذا الشعور يشجع الإسرائيليين على المضيّ قدماً في استراتيجيتهم التي تحدثنا عنها، والعمل على تحقيق المزيد من الاختراق لأجهزة الأمم المتحدة، ومن ثمّ تسخير هذه الأجهزة في مراحل لاحقة لخدمة المصالح الإسرائيلية والدفاع عنها. وقد أسهم في تعزيز هذا الشعور بالانعتاق من العزلة الدولية الاختراق الذي حققته «إسرائيل» في القارة الأفريقية والذي أشرنا إليه في سياق البحث، ونجاحها في إقامة علاقات دبلوماسية مع الكثير من دول القارة. في المقابل، يشعر الأفارقة منذ الثمانينيات بخيبة أمل في نتائج التعاون العربي - الأفريقي، حيث كانت هذه الدول تأمل في الحصول على المزيد من المساعدات العربية، بعد أن قطعت علاقاتها بإسرائيل^(٦٥). ولم تستغل الدول العربية آلية القمة العربية - الأفريقية لتمتين وتطوير العلاقات بالدول الأفريقية وتحسينها من الاختراق الإسرائيلي، بل تحوت القمة الرابعة التي عقدت في غينيا الاستوائية في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٦ إلى ساحة للخلافات، على خلفية مشاركة «جبهة البوليساريو» في القمة وانسحاب ثماني دول عربية من القمة احتجاجاً على ذلك^(٦٦)، وهو ما أدى عملياً إلى فشل هذه القمة، وهذا يعني انتكاسة للعلاقات العربية - الأفريقية، في وقت تتعزز فيه العلاقات الإسرائيلية بأفريقيا، الأمر الذي يخدم المساعي الإسرائيلية لفك عزلتها الدولية في الأمم المتحدة.

٢ - بما أنّ بعض المسؤولين الإسرائيليين قد شعروا بحالة الانعتاق هذه حتى قبل فوزهم بالعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن، فإنّه من المرجح أن يزداد هذا الشعور ويتعمق في حال نجاح مسعاهم هذا. وقد عبر عن هذا المعنى المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة، داني دانون، حين قال إنّ «إسرائيل» ستصبح أخيراً، حين انتخابها لعضوية مجلس الأمن، دولة مقبولة كعضو كامل العضوية ومتساوٍ مع باقي أعضاء الأمم المتحدة. أمّا اليوم فإنّ مشاريع القرارات التي

(٦٤) Yanah Jeremy Bob, «Israel Is Not the United Nations Punching Bag Any More», *The Jerusalem Post*, 7/5/2017.

(٦٥) جلال، المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٦٦) «القمة العربية الأفريقية الرابعة تنعقد في غينيا الاستوائية بمقاطعة ثماني دول عربية»، القدس

تُعتمد في معظم الأحيان بالتوافق حين تقدمها الدول الأخرى، تُصبح محل خلاف وجدل حين تُقدم من قبل إسرائيل، على حد تعبير داني دانون^(٦٧). هذا الشعور لدى المسؤولين الإسرائيليين يؤكد استمرار آثار العزلة الدولية لدى بعض هؤلاء المسؤولين، على الرغم من الاختراق الذي أحدثه خلال العقد والنيف الماضي، إذ تمكنا من الفوز بعدد من المناصب المهمة في أجهزة المنظمة الدولية، وحققوا نوعاً من الاندماج في مؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة.

٣ - إذا نجحت المساعي الإسرائيلية في الحصول على العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن فسيكون ذلك بمنزلة الضربة القاضية لمساعي الدول العربية والإسلامية لعزل «إسرائيل» في الأمم المتحدة. ومن المرجح في هذه الحالة أن تتقدم الدولة العبرية بترشيحات لباقي أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية وحتى مجلس حقوق الإنسان. ولن يكون بعد ذلك مستبعداً أن يعيّن الأمين العام للأمم المتحدة مرشحاً إسرائيلياً لأحد المناصب المهمة في الأمانة العامة أو في إحدى بعثات المنظمة الدولية حول العالم. وقد عبّر عن هذا الأمل الإسرائيلي مندوبها الدائم السابق لدى الأمم المتحدة رون بروسور الذي قال بعيد انتخابه نائب رئيس الجمعية العامة عام ٢٠١٢ أنه «يأمل في أن تصبح «إسرائيل» في يوم من الأيام عضواً في مجلس الأمن... أضف إلى ذلك، فإنّ ترشيح «إسرائيل» لأحد هذه المناصب الرفيعة قد يخدم كأساس لتطوير ترشيح «إسرائيل» لمناصب مهمة في الأمم المتحدة»^(٦٨).

٤ - سيكون في إمكان «إسرائيل» القيام بدور مهم بصورة مباشرة في عملية اتخاذ القرار الدولي في مجلس الأمن، من خلال مشاركتها في صوغ جدول أعمال مجلس الأمن، وبخاصة في حال توليها رئاسة المجلس التي تتداولها الدول الأعضاء شهرياً، وفقاً للترتيب الأبجدي. كما سيكون لإسرائيل صوت في اعتماد قرارات المجلس التي تتطلب موافقة أربعة أعضاء غير دائمين، إلى جانب موافقة الدول الخمس دائمة العضوية.

٥ - ستنال «إسرائيل» في حال انتخابها لعضوية مجلس الأمن المزيد من الاعتراف الدولي، وهذا أمر بالغ الأهمية لدولة كإسرائيل طالما عانت العزلة الدولية داخل الأمم المتحدة وخارجها^(٦٩). ومن المعلوم أنّ الاعتراف بإسرائيل كان ولا يزال عقدة لدى كثير من ساستها الذين كانوا يطالبون في بداية تأسيس كياناتهم باعتراف دولي باستقلالهم وسيادتهم، ثم أصبحوا في مرحلة لاحقة يطالبون باعتراف بما يسمونهم حقهم في الوجود، وبعد ذلك أخذوا يطالبون من الفلسطينيين (منذ عام ٢٠٠٧) اعترافاً بيهودية إسرائيل، وهو ما يعارضه بعض الخبراء الإسرائيليين، كون ذلك يعني أنّهم يرهنون كياناتهم اليهودي بأعدائهم الفلسطينيين^(٧٠).

(٦٧) Danny Danon, «Israel Deserves a Seat on the Security Council,» *Politico Magazine* (5 April 2017).

(٦٨) *Israel Hayom*, 10/6/2012.

(٦٩) Michal Hatuel-Radoshitzky, «Israel and UN Security Council Elections,» *INSS Insight* (Institute for National Security Studies), no. 834 (4 July 2016).

(٧٠) Yonatan Touval, «A Recognition Israel Doesn't Need,» *The New York Times*, 12/5/2009.

٦ - ستزداد أهمية «إسرائيل» على المسرح الدولي، لأنها ستكون مشاركة في أهم محفل دولي يُعنى بجميع قضايا السلم والأمن الدوليين. هذا الوضع سيمنح الدبلوماسيين الإسرائيليين في نيويورك وحول العالم المزيد من الأهمية والمكانة الرفيعة، نتيجة التمتع بالعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن^(٧١)؛ فمن المعروف أنّ الدول الأطراف في أيّ نزاع دولي مطروح على جدول أعمال مجلس الأمن تتقاطر على الدول الأعضاء في المجلس، طلباً لدعمها ومساندتها في قضاياها، وهذا يمنح «إسرائيل» مزيداً من النفوذ الدولي.

٧ - إنّ اندماج «إسرائيل» في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة من شأنه زيادة الغطرسة الإسرائيلية وتجاهلها لكل مساعي السلام الإقليمية والدولية. وفي هذا الخصوص يقول السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور إنّ «إسرائيل» ستزداد «تطرفاً وتدير ظهرها لكافة المبادرات السلمية بما فيها المبادرة الفرنسية الأخيرة وتوسع نشاطاتها الاستيطانية وتخرق القانون الدولي في كل ممارساتها»^(٧٢). وهذه نتيجة حتمية لمكافأة المجتمع الدولي لها وانتخابها لعدد من أجهزة الأمم المتحدة.

٨ - من المرجح أن تستغل «إسرائيل» وجودها في مجلس الأمن للعبث بالوضع الراهن في الشرق الأوسط، كأن تعمل على سبيل المثال على تغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وذلك بإدراج التزامات جديدة على الدولة اللبنانية لضمان أمن جبهتها الشمالية، وقد يحدث الشيء ذاته مع قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأندوف) الموجودة في القنيطرة على الحدود السورية - الإسرائيلية التي باتت مصدر قلق للجانب الإسرائيلي الذي يخشى فتح هذه الجبهة في حال وقوع حرب مع «حزب الله».

٩ - سيتزامن تزايد النفوذ الإسرائيلي في الأمم المتحدة مع ضعف النفوذ العربي في المنظمة الدولية، ولهذا ينبغي على الدول العربية أن تولي هذا الموضوع ما يستحق من اهتمام قبل أن تصبح العودة إلى الخلف مستحيلة. ومن المرجح في وضع كهذا أن تعمل «إسرائيل» بدعم أمريكي وغربي على تهميش دور الأمم المتحدة في الشأن الفلسطيني بالعمل على سبيل المثال على إلغاء بعض أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالقضية الفلسطينية مثل اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني المنشأة عام ١٩٦٨^(٧٣)، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف^(٧٤) التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥^(٧٥). ومن الأجهزة الأخرى التي قد تعمل «إسرائيل» وحلفاؤها في الأمم المتحدة

Hatuel-Radoshitzky, Ibid.

(٧١)

(٧٢) «انتخاب إسرائيل لرئاسة اللجنة القانونية بالأمم المتحدة لأول مرة.. وأربع دول عربية على الأقل

تصوّت لصالحها»، القدس العربي، ١٣/٦/٢٠١٦.

(٧٣) انظر: قرار الجمعية العامة رقم 2443 (XXIII) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨.

(٧٤) تشمل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف: الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها.

(٧٥) انظر قرار الجمعية العامة الرقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

على إلغائها شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي أنشأتها الجمعية العامة عام ١٩٧٧ عقب إنشاء اللجنة أففة الذكر^(٧٦). هذه الأجهزة وما تقوم به من دور في خدمة القضية الفلسطينية تزعم «إسرائيل» وأصدقاءها الذين يطالبون في كل أدبياتهم بإلغائها^(٧٧).

١٠ - يعتقد الإسرائيليون كما أسلفنا أنّ نظام المجموعات الإقليمية الحالي في الأمم المتحدة هو سبب عزلة «إسرائيل» الرئيسي، ولهذا يرى بعض الباحثين والخبراء الإسرائيليين أنّه على «إسرائيل» أن تعمل على تغيير هذا النظام من خلال مقترح قد يتم تقديمه إلى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة. غير أنّ مثل هذا الأمر مصيره في نهاية الأمر للجنة السادسة للجمعية العامة (اللجنة القانونية)، التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما قد يبادر الإسرائيليون إلى تقديم مقترح بإنشاء لجنة فرعية تعنى بموضوع «المساواة في السيادة»، وهذا يتطلب اعتماد قرار من الجمعية العامة^(٧٨).

إنّ اندماج «إسرائيل» في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة من شأنه زيادة الغطرسة الإسرائيلية وتجاهلها لكل مساعي السلام الإقليمية والدولية.

هذه بعض الخيارات التي تناقش حالياً في بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية وربما في وزارة الخارجية الإسرائيلية أيضاً، قبل توجيه البعثة الدائمة لإسرائيل في الأمم المتحدة بتقديمها بصفة رسمية. ومن المرجح أن يتم التنسيق مع الولايات المتحدة وحلفاء «إسرائيل» في الأمم المتحدة قبل طرح مثل هذه المقترحات، لمعرفة وجهات النظر المختلفة، والاستفادة من أيّ أفكار قد تثار في هذا الخصوص.

١١ - قد يتم أيضاً تهميش القضية الفلسطينية في جدول أعمال الأمم المتحدة، إذا لم يتدارك العرب الأمر، ويكتفوا من عملهم الدبلوماسي لإجهاض المساعي الإسرائيلية الرامية إلى الخروج من عزلتها في الأمم المتحدة. ومن الواضح هنا أنّ مشاغل الدول العربية بقضاياها الخاصة تحول دون هذا الأمر، فدول عربية كبيرة تعاني اليوم أوضاعاً داخلية تمنعها من تأدية دورها الذي كانت تأديه سابقاً، مثل سورية والعراق ومصر واليمن، التي تعاني جميعها الإرهاب وأزمات سياسية وأمنية واقتصادية.

١٢ - شهدت مواقف الأمانة العامة للأمم المتحدة تغييراً واضحاً منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، فبعد أن كان الأمان العامون يلتزمون سابقاً بدرجة كبيرة من الحياد في مواقفهم، ظهر نوع من التعاطف أو الانحياز من جانب الأمان العامين مع إسرائيل. وقد تكرر هذا الانحياز بصورة أكثر وضوحاً منذ وصول أنطونيو غوتيريش الذي قال في الأيام الأولى من ولايته أنّه «واضح كوضوح الشمس بأنّ الهيكل المقدس في القدس الذي قام الرومان بهدمه كان هيكلاً يهودياً».

(٧٦) انظر قرار الجمعية العامة الرقم ٤٠/٣٢ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

(٧٧) Muravchik, «The United Nations and the State of Israel», pp. 7-10.

(٧٨) Baker, *The Violation of Israel's Rights to Sovereign Equality in the United Nations*, p. 156.

وهذا ما أثار غضب عدد من المسؤولين الفلسطينيين^(٧٩). ورغم ظهور هذا الانحياز بصورة واضحة من غوتيريش لمصلحة إسرائيل، إلا أنه لم يتبلور بعد موقف عربي واضح من هذه المسألة. وإذا استمرت حالة الصمت العربي هذه فمن المرجح أن يتعمق هذا السلوك في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو ما من شأنه التأثير سلباً في القضايا العربية المختلفة المطروحة على جدول أعمال المنظمة الدولية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وقد أخذت جامعة الدول العربية موقفاً واضحاً من مساعي «إسرائيل» للحصول على عضوية أجهزة أممية مختلفة، بما في ذلك ترشحها لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة، حيث عبرت القمة العربية السابعة والعشرين التي عقدت في نواكشوط بموريتانيا في تموز/يوليو ٢٠١٦ عن «استنكار ترشيح وانتخاب «إسرائيل» (القوة القائمة بالاحتلال) لرئاسة اللجنة القانونية (السادسة) للجمعية العامة للأمم المتحدة، على اعتبار أن «إسرائيل» (القوة القائمة بالاحتلال) غير مؤهلة لتولي مثل هذا المنصب، وبخاصة أنها تمتلك سجلاً أسوداً مليئاً بانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة، وارتكاب جرائم يومية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته»^(٨٠). وفي ما يتعلق بترشح «إسرائيل» لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة، اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قراراً في دورته العادية الرقم ١٤٦ لعام ٢٠١٦ بعنوان «رفض ترشح «إسرائيل» لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠». يؤكد هذا القرار «رفض انضمام «إسرائيل» إلى مجلس الأمن باعتبارها قوة قائمة بالاحتلال ومخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري، وكذا في ضوء استمرار سياساتها المتعنتة الراضة للسلام والمستمرة في سياسة قضم الأراضي وإجهاض حل الدولتين». والأهم من ذلك أن هذا القرار يطلب من الأمين العام للجامعة «رصد الترشيحات الإسرائيلية للمناصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة المختلفة وإعداد خطة عمل متكاملة للتصدي لها»^(٨١).

وقد عبر عن الموقف العربي أيضاً الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط عقب اجتماع المجلس الوزاري العادي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حين قال إن الدول العربية ستعمل ما في وسعها لإعاقة انتخاب «إسرائيل» لعضوية المجلس^(٨٢). كما عبر عن الموقف العربي كذلك حسام زكي، الأمين العام

(٧٩) «مسؤولون فلسطينيون ينتقدون تصريحات أمين عام الأمم المتحدة حول القدس»، صحيفة القدس (الفلسطينية)، ٢٩/١/٢٠١٧.

(٨٠) الفقرة ١٦ من قرار القمة العربية الرقم: (ق.ق.: ٦٤١ د.ع (٢٧) - ٢٥/٧/٢٠١٦)

(٨١) انظر قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية: (ق: رقم ٨٠٥٩ - د.ع (١٤٦) -

ج ٢ - ٢٠١٦/٩/٨).

(٨٢) «Arab League to Exert All Efforts to Block Israel UN Security Council Bid, Heaven TV7.» (٨٢) 9 September 2016, <<http://www.tv7israelnews.com/arab-league-exert-efforts-block-israel-un-security-council-bid/>> (accessed 10 August 2017).

المساعد لجامعة الدول العربية، حين حث دول العالم على الامتناع عن تأييد هذا الترشيح^(٨٣). وعبر رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي هو الآخر عن موقف مشابه بالقول إنَّ البرلمان العربي أخذ على عاتقه مهمة التصدي لمساعي «إسرائيل» الهادفة إلى نيل عضوية مجلس الأمن واختراق القارة الأفريقية^(٨٤). هذه المواقف العربية تثير المخاوف لدى الإسرائيليين الذي عبّروا عن هذا الشعور في تقرير نشره موقع والا الإسرائيلي في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧^(٨٥).

إنَّ تبني استراتيجية عربية متكاملة لمواجهة المساعي الإسرائيلية في الأمم المتحدة في ظل الواقع العربي الحالي يبدو أمراً صعباً جداً، ومع ذلك لا يمكن تجاهل الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية في هذا الخصوص، بما في ذلك عبر مجالس السفراء العرب في عواصم القرار المهمة^(٨٦). أمّا على المستوى الثنائي فإنَّ جهود الدول العربية غير معروفة، ولكن من غير المرجح أن يستحوذ هذا الموضوع على اهتمام المسؤولين العرب في علاقاتهم الثنائية، بسبب مشاغلم بقضاياهم الكثيرة والمتنوعة. وإلى جانب الجهود الدبلوماسية العربية، هناك عامل آخر قد يخدم تلك المساعي الدبلوماسية لإعاقة الترشيح الإسرائيلي ألا وهو التنافس على المقعدين الأوروبيين في انتخابات عام ٢٠١٨، فقد تخيب آمال ومساعي «إسرائيل» بسبب هذا التنافس وينجح المرشحان الآخران بالفوز، بلجيكا وألمانيا.

على الدول العربية أن تبذل المزيد من الجهود إن أرادت النجاح في مساعيها لإعاقة الاندماج الإسرائيلي في الأمم المتحدة، فما بذلته حتى الآن لا يكفي للحؤول دون دعم الدول لإسرائيل حين التصويت في انتخابات عام ٢٠١٨.

ومع ذلك فإنَّ هناك سيناريو آخر قد يحدث وهو انسحاب النرويج أو ألمانيا قبيل التصويت، لتقديم المقعد على طبق من ذهب إلى الإسرائيليين، وهذا أمر غير مستبعد، ولهذا يبقى في جميع الأحوال العبء الأكبر في هذه المسألة على الدبلوماسية الفلسطينية التي ينبغي عليها الاستماتة لمنع انتخاب «إسرائيل» لعضوية مجلس الأمن.

وهناك ثلاثة عوامل قد تخدم «إسرائيل» في حملتها الانتخابية: العامل الأول هو عدم انتخابها سابقاً لعضوية مجلس الأمن، على خلاف بلجيكا وألمانيا التي انتخبت كل منهما خمس مرات سابقاً لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة^(٨٧)؛ العامل الثاني الذي قد يخدم «إسرائيل» هو ترشحها

(٨٣) الجامعة العربية تدعو أعضاء الأمم المتحدة للتصويت ضد ترشيح إسرائيل لمجلس الأمن، المصري اليوم، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(٨٤) «البرلمان العربي يتصدى لتحركات إسرائيل في أفريقيا ومجلس الأمن»، موقع 24.ae (١٣ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٧)

(٨٥) «إسرائيل تسعى للحصول على مقعد في مجلس الأمن»، موقع RT العربية، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٨٦) مقابلة شخصية مع أحد الدبلوماسيين العرب، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٨٧) Countries Elected members of the Security Council, United Nations Security Council, <http://www.un.org/en/sc/members/elected.asp> (accessed 10 August 2017).

قبل ألمانيا وهو ما يعني أنّها قد تمكنت طوال المدة السابقة من توقيع العديد من اتفاقيات الدعم المتبادل المعروفة بين الدبلوماسيين العاملين في الأمم المتحدة؛ أما العامل الثالث الذي يخدم «إسرائيل» في هذه الانتخابات فهو الدعم الكبير من إدارة الرئيس دونالد ترامب الذي من المرجح أنّه سيسخر جُل إمكانات بلاده لدعم هذا الترشيح.

ولهذا على الدول العربية أن تبذل المزيد من الجهود إن أرادت النجاح في مساعيها لإعاقعة الاندماج الإسرائيلي في الأمم المتحدة، فما بذلته حتى الآن لا يكفي للحؤول دون دعم الدول لإسرائيل حين التصويت في انتخابات عام ٢٠١٨، فلا بد للدول العربية إذا ما أرادت منع نجاح المساعي الإسرائيلية في هذا الخصوص من أن تعمل وفق استراتيجية واضحة، وبشكل ثنائي وجماعي متكامل. وقد يسأل سائل عن ما الذي بإمكان الدول العربية فعله لمواجهة النفوذ المتنامي لإسرائيل في الأمم المتحدة.

ما لا شك فيه أنّ للولايات المتحدة أكبر نفوذ في الأمم المتحدة، كونها الدولة المضيفة، وصاحبة أكبر نسبة مساهمة في ميزانية المنظمة الدولية، فضلاً عن تأثيرها الدولي كقوة عظمى. ولهذا يصعب على أيّ دولة في المنظمة منافسة النفوذ الأمريكي، غير أنّ تكتلاً دولياً كالمجموعة العربية في نيويورك، في إمكانه، لو توافرت الإرادة السياسية، ممارسة نوع من الضغط على الأمم المتحدة، كالتهديد على سبيل المثال بتأخير أو وقف سداد جزء من مساهمات الدول العربية مجتمعة في ميزانية الأمم المتحدة. وحرى بالذكر أنّ مساهمة الدول العربية في ميزانية الأمم المتحدة العادية تزيد على الـ ٦٥ مليون دولار أمريكي (انظر الجدول الرقم (٢))، هذا بخلاف مساهماتها في ميزانية حفظ السلام التي تزيد على ذلك كثيراً^(٨٨)، ومساهمات بعض الدول العربية في الميزانية الطوعية للأمم المتحدة والتي تستفيد منها المنظمة في القيام بالكثير من أنشطتها المختلفة.

استنتاجات

١ - تدرّك «إسرائيل» مدى أهمية الأمم المتحدة، كونها أكبر محفل دولي للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وأبرز ممثل للمجتمع الدولي. ولهذا تعمل جاهدة من أجل فك العزلة التي طالما عاشتها في هذه المنظمة الدولية، من خلال استراتيجية بعيدة المدى، تعتمد على النفس الطويل. وتستعين «إسرائيل» إلى حد كبير في كل ذلك بالدعم الذي تحظى به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي يظهر نمط تصويتها في الأمم المتحدة انحيازها الكبير لإسرائيل.

٢ - تضع «إسرائيل» المجموعة الأفريقية في سلم اهتماماتها لفك عزلتها في الأمم المتحدة، إدراكاً منها بأهمية أصوات الـ ٥٤ دولة الأعضاء في هذه المجموعة التي يمكن من طريق كسبها تغيير المعادلة في الأمم المتحدة، ولهذا زار رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو القارة السمراء مرتين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي.

(٨٨) بلغت ميزانية الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام للعام المالي ٢٠١٧ - ٢٠١٨ نحو ٦,٨٠ مليار دولار، موزعة على ١٤ بعثة حفظ سلام حول العالم. انظر في هذا الخصوص: GA/AB/4239, Fifth Committee Approves 21 Draft Resolutions, Including \$6.8 Billion Allocation for 14 Peacekeeping Missions, as Resumed Session Concludes, 29 June 2017.

الجدول الرقم (٢)

مساهمات الدول العربية في ميزانية الأمم المتحدة العادية لعام ٢٠١٧

(بالدولار الأمريكي)

التسلسل	الدولة	صافي المساهمة	تاريخ الدفع
١	الجزائر	٤,٠٦٠,٨٨٦	٢ شباط/فبراير ٢٠١٧
٢	الكويت	٧,١٨٨,٥٢٦	٢ شباط/فبراير ٢٠١٧
٣	جيبوتي	٢٥,٢٢٣	١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧
٤	تونس	٧٠٦,٢٤١	٣ آذار/مارس ٢٠١٧
٥	البحرين	١,١٠٩,٨٠٧	٦ آذار/مارس ٢٠١٧
٦	الإمارات	١٥,٢٣٤,٦٣١	٢١ آذار/مارس ٢٠١٧
٧	قطر	٦,٧٨٤,٩٦٠	٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧
٨	السودان	٢٥٢,٢٢٩	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧
٩	العراق	٣,٢٥٣,٧٥٤	١٥ أيار/مايو ٢٠١٧
١٠	جزر القمر	٢٥,٢٢٣	-
١١	مصر	٣,٨٣٣,٨٨١	-
١٢	الأردن	٥٠٤,٤٥٨	-
١٣	لبنان	١,١٦٠,٢٥٤	-
١٤	ليبيا	٣,١٥٢,٨٦٣	-
١٥	موريتانيا	٥٠,٤٤٦	-
١٦	المغرب	١,٣٦٢,٠٣٦	-
١٧	عمان	٢,٨٥٠,١٨٨	-
١٨	السعودية	٢٨,٩٠٥,٤٤١	-
١٩	الصومال	٢٥,٢٢٣	-
٢٠	سورية	٦٠٥,٣٤٩	-
٢١	اليمن	٢٥٢,٢٢٩	-
المجموع		٦٥,٤٠٢,٩٧٦	

المصدر: اعتمد الباحث في إعداد الجدول على مرجعين هما الموقع الإلكتروني للجنة الاشتراكات في الأمم المتحدة والوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن قسمة النفقات بين الدول الأعضاء في الميزانية العادية للأمم المتحدة. انظر: <<http://www.un.org/en/ga/contributions/honourroll.shtml>> Committee on Contributions (accessed 17 June 2017), and ST/ADM/SER.B/955, 28 December 2016, Assessment of Member States' contributions to the United Nations regular budget for the year 2017.

٣ - تأمل «إسرائيل» أن تحقق نتائج سياسية واقتصادية وثقافية من خلال اندماجها في مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، والتخلص من عقدة العزلة التي تعيشها في الأمم المتحدة.

٤ - لقد استفادت «إسرائيل» كثيراً من حالة الضعف العربية الناتجة من مجموعة من المتغيرات الإقليمية، فعملت على التخفيف من حالة العزلة عبر انتخابها لعضوية اللجنة القانونية (اللجنة السادسة) للجمعية العامة عام ٢٠١٦، وانتخابها بالتزكية كأحد نواب رئيس الجمعية العامة عام ٢٠١٧.

٥ - ومن المرجح أن تستمر المساعي الإسرائيلية لفك ما تبقى من عزلة دولية عليها، وبخاصة إذا نجحت مساعيها في الفوز بعضوية مجلس الأمن غير الدائمة لعامي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، في الانتخابات المقرر عقدها في الجمعية العامة خلال عام ٢٠١٨.

٦ - ومن المرجح كذلك أن تسعى الإدارة الأمريكية بزعامة دونالد طرمب وحليفاتها «إسرائيل» نحو تقليص عدد البنود المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية، وهو هدف طالما سعت الولايات المتحدة لتحقيقه.

توصيات

١ - في إمكان الدول العربية إذا ما توافرت الإرادة السياسية وتحسنت الظروف الإقليمية غير المستقرة التي تمر بها المنطقة، أن تمارس ضغوطاً معاكسة لمواجهة النفوذ الإسرائيلي المتنامي في الأمم المتحدة، وأن تعمل على إعاقة عودة «إسرائيل» إلى القارة الأفريقية كذلك. وينبغي أن تكون القضية الفلسطينية عامل تقريب وتوحيد بين الدول العربية، مهما كانت الخلافات السياسية فيما بينها. وهناك مؤشرات على عمل عربي مشترك في هذا الخصوص، غير أنه من السابق لأوانه تقييم فعالية هذا العمل الدبلوماسي.

٢ - قد يكون من المناسب أن تقوم الجامعة العربية باستحداث بند جديد على جدول أعمالها بعنوان «مكافحة النفوذ الإسرائيلي المتنامي في الأمم المتحدة»، ويمكن لوفد فلسطين لدى الجامعة العربية أن يتبنى مثل هذا المقترح ويدفع نحو إقراره. ويمكن استحداث آلية عمل في هذا المجال تتمثل بإنشاء لجنة خاصة من الترويكا العربية لدراسة مختلف جوانب الموضوع وتقديم تقارير وتوصيات دورية لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري. وحسناً فعل مجلس جامعة الدول العربية في دورته الـ ١٤٨ التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حين أنشأ لجنة عربية للتصدي لمساعي «إسرائيل» لنيل عضوية مجلس الأمن غير الدائمة^(٨٩). وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، غير أن ولاية اللجنة من وجهة نظرنا ينبغي أن تكون أشمل وأكثر ديمومة، بمعنى أن لا تقتصر على مساعي «إسرائيل» للحصول على عضوية مجلس الأمن فحسب، بل تمتد لتشمل أي مساعٍ إسرائيلية لتعزيز نفوذها في المنظمة الدولية بما في ذلك من طريق محاولاتها اختراق القارة

(٨٩) «لجنة عربية للتصدي لمساعي الاحتلال الإسرائيلي لنيل عضوية مجلس الأمن»، صحيفة القدس العربي،

الأفريقية للحصول على أصوات أعضاء المجموعة الأفريقية ذات الثقل الأكبر في الأمم المتحدة، وبذلك تكون هذه اللجنة دائمة وعملها استراتيجياً.

٣ - على المديين المتوسط والبعيد، يتعين على الدول العربية العمل على زيادة عدد الموظفين العرب العاملين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبخاصة في المناصب العليا، لما لهؤلاء الموظفين الكبار من تأثير في صنع القرار في المنظمة الدولية. مع العلم أنّ كثيراً من الدول العربية التي تسهم بمبالغ كبيرة في ميزانية المنظمة الدولية، ليس لها موظفون كبار في الأمانة العامة، بما يتناسب ونسبة مساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة. وقد يتطلب مثل هذا الأمر تنسيقاً عربياً، كأن يكون هناك قرار عربي في هذا الخصوص من قبل جامعة الدول العربية. إنّ زيادة عدد كبار الموظفين العرب في الأمانة العامة من شأنه أن يعزز من النفوذ العربي الهام في هذا الجهاز المهم من الأجهزة الرئيسية للمنظمة الدولية^(٩٠).

خاتمة

نجحت «إسرائيل» في استثمار المتغيرات الإقليمية والدولية، واغتنت الفرص التي أتاحت لها فساعد ذلك كثيراً على تقليص المساعي الرامية إلى تهميشها في الأمم المتحدة. وكان تبنيها استراتيجية واضحة أثر بالغ في نجاح الكثير من مساعيها في هذا الخصوص. وإذا ما أرادت الدول العربية والإسلامية فعلاً مواجهة النفوذ الإسرائيلي المتنامي في المنظمة الدولية، فإنّ عليها تبني استراتيجية مضادة في إطار جامعة الدول العربية، وحتى في إطار منظمة التعاون الإسلامي أو بالتنسيق بين المنظمتين، رغم صعوبة هذا الأمر في الوقت الحالي، حيث تقيم بعض أعضاء منظمة التعاون الإسلامي علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل. أمّا حركة عدم الانحياز، فلم تعد متماسكة كما كانت في السابق، ولهذا من المستبعد أن يكون لها تأثير كبير في هذه المسألة. ومع ذلك لا بد من الاستعانة بها لأنها رغم تخلخل بنيتها، إلا أنّها لا تزال تضم مجموعة من الدول (من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) التي بقيت حتى اليوم متعاطفة مع القضايا العربية.

كما توجد حاجة ماسة إلى مواجهة محاولات التمدد الإسرائيلية في القارة الأفريقية بتبني رؤية عربية واضحة لتمتين العلاقات العربية - الأفريقية، ومنع سقوط بعض الدول الأفريقية في الحضان الإسرائيلي. وقد يتحقق ذلك من الاستغلال الجيد لآليات القمة العربية - الأفريقية المختلفة، وكذلك من طريق زيادة الوجود الدبلوماسي العربي في القارة الأفريقية، وتطوير الدعم الاقتصادي

(٩٠) أهم المناصب العليا التي يشغلها العرب في الأمم المتحدة في الوقت الراهن: منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يتولاه الأمير زيد الحسين (الأردن)، ومنصب مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا الذي يشغله حالياً غسان سلامة (لبنان) وشغله قبله مواطنه طارق متري، ومنصب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) الذي يشغله محمد علي الحكيم (العراق). ومن المناصب المهمة الأخرى التي تبوأها العرب سابقاً في الأمم المتحدة منصب رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي شغله محمد البرادعي (مصر) منذ عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٩. أما أهم منصب تولاه العرب في الأمم المتحدة فهو منصب الأمين العام للأمم المتحدة الذي تولاه الراحل بطرس بطرس غالي (مصر) خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

والسياسي لدول القارة التي تواجه العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية. وإذا لم تتمكن الدول العربية والإسلامية من فعل ذلك، فإن ذلك سيعني مزيداً من الوهن والضعف العربي في الأمم المتحدة، مقابل مزيد من النفوذ الإسرائيلي في المنظمة الدولية.

والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو: كيف يمكن للإنسان العربي أن يتصور «إسرائيل» في مجلس الأمن، وهي تحتل الأراضي الفلسطينية وأراضي عربية أخرى! وكيف يمكن تصور المندوب الإسرائيلي يدير جلسة لمجلس الأمن في شأن «بند الحالة في الشرق الأوسط»! وهل يمكن لدولة طرف في نزاع كإسرائيل أن تسهم مع باقي الدول الأخرى في حل هذا النزاع طويل الأمد؟ وما الذي يمكن أن تضيفه «إسرائيل» في مجلس الأمن، وبخاصة في ما يتعلق بأهم أهداف مجلس الأمن، وهو تحقيق السلم والأمن الدوليين؟ □

صدر حديثاً

الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية

د. باسل البستاني



بدأ الموقف المعارض لهيمنة النيوليبرالية فعلياً في تتابع أيضاً مع «نهج التنمية البشرية» (١٩٩٠)، تبعته أجندة «الأهداف الإنمائية للألفية» (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)، ونموذج «الثروة الشاملة» (٢٠١٢)، وأجندة «أهداف التنمية المستدامة» (٢٠١٦ - ٢٠٣٠)، وانفتاح دينامية «صناديق الثروة السيادية» كآلية على الصعيد المالي الدولي.

هذا الكتاب يؤثّق ويحاور بالتفصيل انطلاقة ومسار زخم التيارين الإنساني والنيوليبرالي بكل مكوناتهما، لينتهي برصد تعاضم القناعة بأن نظام الرأسمالية النيوليبرالية قد بلغ مداه وأنه يسير نحو نهايته. في مقابل وجود علائم لارتقاء البديل المتمثّل بكيونة ثلاثية مدمجة اقتصادية واجتماعية وبيئية تلتئم في حاضنة الاستدامة. إنها بشائر ولادة نهج «التنمية الإنسانية الشاملة». وتلكم هي بداية حصاد المواجهة.

٢٣٨ صفحة

الثنى: ١٢ دولاراً أو ما يعادلها

اللاجئون سلاح جيواستراتيجي(*)

زياد حميدان(**)

باحث من فلسطين.

تقديم

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - منذ عدة سنوات - نزاعات مسلحة طاحنة، وذلك في سياق صراع تناحري لقوى عالمية وإقليمية على موارد المنطقة وفضاءات النفوذ فيها، إذ أفرزت الأزمات التي اجتاحت المنطقة منذ ٢٠١١ ملايين اللاجئين والنازحين. تَمَّ فيها - بصورة واضحة - توظيف حركة اللجوء كورقة في إدارة الصراعات؛ حيث أدت أزمة الحرب السورية إلى نزوح ملايين الأشخاص نحو تركيا والأردن ولبنان والعراق، متخذين من تلك البلدان محطات أولى للوصول إلى أوروبا؛ بينما أصبحت ليبيا - التي تغرق في فوضى عارمة في إثر عمليات الناتو العسكرية التي أفضت إلى انهيار الدولة - محطة مرور نشطة للاجئين من أفريقيا الطاردة والمنتجة شبه الدائمة للمهاجرين واللاجئين إلى أوروبا. وفي كل الأحوال كان واضحاً استخدام حركة اللجوء كسلاح في سياقات الصراع المحتدم، سواء بمنع أو بتيسير وصول المهاجرين إلى أوروبا.

إن التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية وتنوع استراتيجيات رهاناتها وصراعاتها تدعو إلى إعادة النظر والبحث مجدداً في أوضاع اللاجئين^(١). فاللجوء من حيث التعريف يعني طلب اللجوء والحماية من بلد معيّن بدافع خوف صاحبه على نفسه من القتل أو التعذيب أو من كل ما من شأنه أن يهدد سلامته. وحق اللجوء فعل إنساني محدد في القانون الدولي، تترجمه الدول المستقبلية إلى مجموعة تدابير إجرائية تطبقها على اللاجئين. غير أن هذا التعريف لا يكاد يَصْدُقُ على حالة اللاجئين السوريين رهنأً ولا على حالة بعض النماذج التاريخية من تجارب اللاجئين الفلسطينيين

(*) ورقة قدمت ضمن أشغال الندوة الدولية لمنتهى الفكر السوسولوجي بالمغرب ٢٠١٧.

altib739@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

(١) المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وعديمي الجنسية لعام ١٩٥١ عرّفت اللاجئ بأنه:

شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو العودة إليه، خشية التعرض للاضطهاد (اتفاقية اللاجئين، ١٩٥١).

التي سنعمد إليها في دراستنا المقارنة هذه. وذلك لاعتبارين اثنين: يتمثل أولهما بكون وجهات لجوئهم لم تكن بمحض اختيارهم - إلا ظاهرياً - وإنما زُجَّ بهم في مسار مقبرك سلفاً - سياسياً واستراتيجياً - ليصلوا إلى حيثما خطت لهم أجندة القوى الدولية المتحالفة الحاضنة «لإسرائيل». أما الاعتبار الثاني فيتجسد في استثناء قانون اللجوء الدولي للاجئين الفلسطينيين تحديداً من أحكام كثير من بنوده^(٢)، علاوة على تعسف القوانين الإجرائية التي يخضع لها أولئك اللاجئين داخل الدول المضيفة.

في حالتي اللجوء الفلسطيني والسوري جرى استقبال اللاجئين الفارين من ويلات الحرب طلباً للحماية والإغاثة؛ فاحتوت بعضهم المخيمات بوصفها فضاءات «إغاثية» تحولت عبر مسار الصراع إلى فضاءات «معلقة، تخضع لنظم الضبط»^(٣) والمراقبة^(٤) والسياسة الحيوية^(٥). قامت

(٢) استتنت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وعديمي الجنسية لعام ١٩٥١ اللاجئين الفلسطينيين من انطباق أحكامها عليهم، حيث نصت المادة (١) على أن: «لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين». ولأن اللاجئين الفلسطينيين يتمتعون بمساعدة منظمة «الأونروا»، التي تأسست عام ١٩٤٩، يعتبر هذا الاستثناء تجريباً للاجئين الفلسطينيين من نظام الحماية الدولية رغم كونهم بحاجة إليها، حيث أثبتت الأحداث التاريخية التي عايشها اللاجئون الفلسطينيون ذلك، لأن اللاجئين الفلسطينيين بقوا في دائرة الاستثناء من تلك الحماية، رغم توقف مساعدات الأونروا في أوقات وأمكنة كثيرة حين وُجد اللاجئون الفلسطينيون لاجئين مرة أخرى في دول ليست من مناطق عمليات الأونروا الخمس، مثل من لجأ إلى مصر وتركيا والجزائر ودول أخرى بسبب الأوضاع في سورية.

(٣) الضبط: تقوم مؤسسات المجتمع الانضباطي (المؤسسات التي تمارس الضبط كالمستشفى والمدرسة والسجن) بتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، وذلك من خلال ضبط المجال المكاني والوقت ونشاط الأفراد، كما تساعد أنظمة معقدة كالرقابة والفحص على تعزيز الانضباط، حيث يصف فوكو تقنيات الانضباط في كتابه المراقبة والمعاقبة بكونها «تقنيات دقيقة دائماً صغيرة غالباً ولكنها ذات أهمية لأنها تحدد نموذجاً من التوظيف السياسي والمفصل للجسد وتحدد ميكروفيزياء السلطة. إنها حيل صغيرة مزودة بقدرة كبيرة على الانتشار وترتيبات لطيفة ذات مظهر بريء» إنما هي شكاكة وأحكام تخضع لنظم غير معلن عنها أو تتبع إلزامات غير كبيرة». انظر: ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠)، ص ١٦٠ - ١٨١.

(٤) المراقبة: تفترض ممارسة الانضباط وجودَ جهازٍ يحقق الإكراه، بفعل النظرة؛ جهازٍ توحى تقنياته التي تسمح بالرؤية بمفاعيل سلطوية، وفي المقابل، تجعل وسائل الإخضاع أولئك الذين ينصب عليهم الإخضاع مرتبئين بوضوح وببطء. يصف فوكو الجهاز الانضباطي من خلال تفكيكه للحجر الصحي في حال تفشي الطاعون في مدينة ما، يقول: «فهو الفضاء المغلق المقطوع المراقب من كل جوانبه حيث يحشر الأفراد ضمن مكان ثابت حيث تراقب أقل حركة وحيث تسجل كل الأحداث وحيث يربط العمل الكتابي المركز الأطراف». انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٨ - ٢٠٨.

(٥) السياسة البيولوجية: يتطرق فوكو إلى السياسة البيولوجية في المراقبة والعقاب وتاريخ الجنسانية ودرس الكوليج دي فرانس من حيث كونها ترتبط بولادة مجموعة من المعارف والممارسات مثل (الديمغرافيا، الصحة، التخطيط الحضري، الصحة العامة... إلخ)، ومهمتها رعاية الأجساد، ليس فقط لحمايتها، وليس فقط لضمان العقاب أو انتزاع الرسوم والضرائب، ولكن لمساعدة هذه الأجساد على ضمان صحتها. ووفقاً لفوكو فإن ذلك سيؤدي إلى تطوير نظام سيطرة مزدوج: تطوير انضباط يمارس على جسم الإنسان مثل زيادة قدراته، =

الدول المستقبلية للاجئين الفلسطينيين والسوريين بادئ الأمر بممارسة تلك النظم في سياق عملية استقبال اللاجئين بقصد حمايتهم وتنظيم عملية احتواء مئات الألوف منهم في مخيمات الإيواء؛ لكن ذلك الإجراء كان يحجب - وقتها - هدفاً خفياً هو أحد أوجه تطويع اللاجئين وإخضاعهم لتسيير توظيفهم سياسياً واستراتيجياً.

سيركز تحليلنا السوسولوجي لإشكالية توظيف اللاجئين في الصراع - في سياق التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية الأخيرة - على الواقع الميداني الذي يعيشه أولئك اللاجئون في علاقته بالبعد القانوني الدولي والوطني المتعلق بالجوء.

سنعتمد في قراءة وتفسير معطيات الموضوع الميدانية - التي توفرها الدراسات والإحصاءات واستطلاعات الرأي - على تصورات كل من جورجيو

أغامبين^(٦). وحنة أرنت^(٧) وميشيل فوكو^(٨) في تفكيكهم لآليات سلطة الدولة عموماً وضبطها ومراقبتها لمعسكرات الاعتقال التي تشبه آليات تسييرها وضبطها ومراقبتها - إلى حد كبير - الآليات التي تخضع لها مخيمات اللاجئين.

يُعدّ المفكر الإيطالي جورجيو أغامبين أبرز المنظرين الذين تطرقوا إلى حالة «الاستثناء»، وذلك في سياق مشروع الفكر الضخم، حيث اعتبر «الاستثناء» تلك الحالة التي تقوم فيها السلطة الحاكمة - بصفتها صاحبة السيادة - بتعليق القانون لفترة ما «لأسباب ظرفية أو استثنائية، بحيث يتيح هذا التعليق للسلطة إمكانية ممارسة سلطتها من غير رقابة قانونية، أو أن توسع من حدود سلطتها التي يعمل القانون على تضييقها». وتقوم الدولة في حالة اللجوء إلى تعليق القانون، لأنّ اللاجئ وإن كان يبدو رمزاً هامشياً فإن وضعه يكون مُقلقاً للدولة الوطنية. لذلك ترى حنة أرنت - في هذا السياق - أن الهدف الجوهرى من إقامة معسكرات الاعتقال هو خلق مواطنين خاضعين للسلطة. ضمن حالة الاستثناء تلك يرى أغامبين أن «المعسكرات» فضاء لممارسة السياسة الحيوية المطلقة التي تحوّل الإنسان إلى كبش فداء.

= والتحكم في قواه وزيادة طاعته. وتأسيس «سياسة بيولوجية للسكان» مرتكزة على الجسم كنوع، والسعي إلى تنظيم السياسات البيولوجية التي تؤثر في السكان مثل المواليد والوفيات، مستوى الصحة، فترة الحياة، الموت، الإنتاج، المرض... وهو ما يضع البيولوجيا السياسية في أي مجتمع كقوة دافعة وراء السيادة، ويجعل منها حق الموت والسلطة على الحياة. انظر: المصدر نفسه.

(٦) جورجيو أغامبين، «نحن اللاجئون»، ترجمة نايف الهنداس (٢٠١٥). <<http://hekma.org/6470-2/>>.

(٧) Hannah Arendt, *The Human Condition* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1958).

(٨) فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن.

سيتبنى تحليلنا مفهوم «الاستثناء» لا في علاقته بالقانون فحسب وإنما بمعنى أوسع يشير إلى مجال استثناء مركب داخل مخيمات اللاجئين في شكل استثناء قانوني وهندسي وحيوي وثقافي وسياسي. إضافة إلى مفهوم «الاستثناء»، سنتبنى مفاهيم «الضبط» و«المراقبة» و«السياسة البيولوجية» كما حددها ميشيل فوكو. اعتماداً على هذا البعد النظري - السالف الذكر - وعلى معطيات بعض الإحصاءات والدراسات الميدانية لمخيمات اللاجئين^(٩) سنقارب الإشكالية التالية: ما نوع السياسات الحيوية ونظم المراقبة التي تطبقها دول الاستقبال على اللاجئين؟ ما هي فضاءات «الاستثناء» التي يُخضع لها اللاجئون - من أجل السيطرة عليهم وتطويعهم تمهيداً - لاستخدامهم «كسلاح حرب» خلال الصراعات الجيوسياسية؟ وكيف يتم استكمال الإدماج لاحقاً في الدول التي تمثل نقطة وصول اللاجئين ومستقرهم النهائي؟

ستحاول الدراسة أن تجيب عن هذا الإشكال المطروح من خلال تحليل مقارن لوقائع ميدانية وقانونية تتعلق بنموذجين من اللاجئين يمثلان اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين السوريين؛ مع مراعاة خصوصية سياق كل منهما والتقاطعات التي جمعت بينهما.

أولاً: نبذة تاريخية عن ظاهرة معاناة اللاجئين وتوظيفهم استراتيجياً

شهدت البشرية عبر تاريخها حروباً لامتناهية عكست صراعاتها في أعلى تجلياتها، حيث جرى استخدام وسائل كثيرة في الصراعات والحروب بهدف كسبها. وبغض النظر عن مشروعية تلك الوسائل من عدمها، تم في سياق تلك الحروب والصراعات توظيف عملية التهجير القسري والتطهير العرقي وموجات اللاجئين كسلاح سياسي عسكري اجتماعي اقتصادي ثقافي بين الأطراف المتنازعة. لذلك تعتبر الحروب منتجاً نشطاً للاجئين، يتم فيها توظيف اللاجئين كسلاح تتعدد أوجه استخداماته السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيدولوجية.

استُخدم اللاجئون كسلاح خلال الحرب العالمية الثانية. واستخدم الرئيس الكوبي السابق فيديل كاسترو أيضاً الهجرة كسلاح ضد الولايات المتحدة عدة مرات، أشهرها هروب ماريل الجماعي عام ١٩٨٠. كذلك طرد الرئيس اليوغسلافي سلودوبان ميلوسوفيتش خلال حرب كوسوفو في ربيع عام ١٩٩٩، مئات الألوف من اللاجئين في محاولة لردع الناتو عن قصف قواته. بينما توعد الزعيم الليبي السابق معمر القذافي بـ «جعل أوروبا سوداء» في أكثر من مناسبة، مهدداً بذلك الاتحاد الأوروبي في حال عدم استجابته لمطالبه برفع العقوبات عن ليبيا، كما استعمل التهديد

(٩) أوتيون أورخان، وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع - النتائج - المقترحات (أنقرة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤)؛ بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون - المسح الشامل (٢٠١٥)»، <<http://badil.org>>؛ فراس الشمذني، «كل شيء عن: الحماية المؤقتة للسوريين في تركيا»، (٢٠١٥) <<http://orient-news.net>>، ومعهد بيوريسيرتس، «استطلاع رأي: نصف الأوروبيين يرون علاقة بين اللاجئين و«تزايد الإرهاب»»، (٢٠١٦)، <<http://palkhaleeonline.net>>.

نفسه ليطالب بإيقاف دعم أوروبا للمحتجين في الأيام الأولى لما عرف بـ «الانتفاضة الليبية» لعام ٢٠١١^(١٠).

لكن منطقة الشرق الأوسط ستعرف منذ العام ٢٠١١ تصاعداً مهولاً لحجم وعدد حركات النزوح، حيث أفرزت صراعات المصالح التي هيمنت على المنطقة ملايين اللاجئين والنازحين وبخاصة بعد اندلاع الحرب السورية. وكان يتم التعامل بنظم «الضبط والمراقبة والسياسة الحيوية» نفسها مع اللاجئين الذين استقبلتهم الدول الأوروبية خارج مخيمات الإيواء أو داخل الفضاءات «المعلقة». ففي كلا الحالتين كان اللاجئين يعانون ظروفًا معيشية صعبة جداً.

بعد عملية الاستقبال وتقديم الحماية والعون للاجئين الفارين من ويلات الحرب - وخصوصاً

في الحالة السورية - تم لاحقاً استخدام اللاجئين كسلاح عبر إطلاقهم في موجات بشرية تضرب الخصوم في عقر دارهم. بموازاة ذلك، سُنت هجمات إرهابية في البلدان المستقبلية للاجئين رُبط أغلبها بحركة استقبال اللاجئين، رغم أن من تورطوا فيها هم في الغالب إرهابيون مندسّون بين اللاجئين، أو لاجئون جرى تحويلهم إلى إرهابيين في بيئات اللجوء نفسها.

في المقابل، لوحظ أن عدداً من الدول الأوروبية المتورطة في الصراع الدائر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أغلقت أبوابها تماماً في وجه اللاجئين الفارين من الحرب، بل منعت اللاجئين من الوصول إليها باستخدام القوة. بينما مارست - تحت ضغط الهاجس الأمني - قدراً كبيراً من العنف المادي والرمزي على اللاجئين الذين تمكنوا من العبور إليها أو خلال عملية إعادة توطينهم وإدماجهم. وبذلك نرى كيف شكلت دائرة من العنف والإرهاب اللاجئين الذين يُعدّون ضحاياها بامتياز.

أغلقت بعض الدول المستهدفة بحركة اللجوء حدودها وأبوابها أمام اللاجئين، وهو ما يجعل استخدام اللاجئين كسلاح أمراً صعباً جداً، إن لم يكن مستحيلًا. إلا أن ذلك يمثل تخلياً عن التزامات قانونية تتحملها تلك الدول في توفير الحماية للاجئين، كما يمثل تخلياً عن مكون أخلاقي ورئيسي لقيم الديمقراطية الليبرالية التي تنادي بها ليل نهار. في ذات الوقت، فإن إدارة الظهر لمعاناة ألوف اللاجئين من جانب تلك الدول سيساعد على تغذية «الخطاب الجهادي» الذي قد يزرع بدوره بذور نوع مختلف من استخدام النازحين كسلاح^(١١). وهو الاستخدام الذي تلجأ إليه التنظيمات المتطرفة.

(١٠) Kelly M. Greenhill, *Demographic Bombing: People as Weapons in Syria and Beyond* (17 December 2015), <<https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-12-17/demographic-bombing>>.

(١١) المصدر نفسه.

ثانياً: مخيمات اللاجئين السوريين: فضاءات «تعليق» ومجالات للضبط والمراقبة والبيولوجيا السياسية

١ - مخيمات اللاجئين السوريين: فضاءات «تعليق»

شهدت سورية نزوح الملايين من داخلها أو عبر حدودها نحو الدول المجاورة على امتداد سنوات الصراع المشتعل فيها. استقبلت تركيا الكمّ الأكبر من اللاجئين، لكنها بعد عدة سنوات بدأت في توظيف مخزونها منهم في سياق صراعاتها السياسية مع أوروبا. يقول طلال الربيعي: «كان واضحاً تمام الوضوح أن تركيا تسعى لضرب عصفورين بحجر: فهي أولاً ترمي لزعة استقرار الدولة المجاورة المكروهة وهي اليونان. وتسعى ثانياً، في الوقت نفسه، إلى التخلص من اللاجئين السوريين والعراقيين والأفغان»^(١٢).

هكذا استُعمل اللاجئون في الحالة السورية ورقة ضغط سياسي وُظفت من جانب عدّة دول على طول رحلتهم منذ لحظة مغادرتهم لديارهم التي ظلوا يحملون بالعودة إليها. في دراسة أعدها الباحث أوتيون أورخان^(١٣)، تناول فيها وضع اللاجئين السوريين - في تركيا، والأردن، ولبنان، والعراق - مدة ٦ أشهر تناولاً مقارناً لفهم وتقييم حالهم. فقد زار الباحثون الذين أسهموا في الدراسة تلك البلدان وعينوا وضع المبحوثين عن قرب. وجّه الباحثون إلى اللاجئين السوريين في الدول الأربع سؤالاً يستفسر عن رغبتهم في العودة إلى سورية مرة أخرى، فأجاب الجميع بـ «نعم»^(١٤). فما الذي جعل اللاجئين السوريين يتوجهون للمجهول بعيداً من أرض الوطن رغم أن هدفهم الأول هو العودة إلى أوطانهم بأمان، ورغم توفير دول الجوار الحماية والإغاثة لهم؟ ما هي طبيعة الظروف التي أودت بهم إلى سلك طريق البحر والمجهول والارتقاء في أحضان دول ومجتمعات غريبة تنظر لهم بعين الريبة؟

قد تكون الإجابة البديهية لهذا التساؤل هي «الظروف القاسية» التي يمرّون بها في المخيمات وداخل مجتمعات الدول المضيفة، مع طول مدة الصراع وعدم وجود مؤشرات لعودة الأمور إلى طبيعتها في بلادهم.

(١٢) «لكن هدفها الأبعد هو زعزعة استقرار أوروبا باستخدام موجات لا نهاية لها من اللاجئين. فقد كان من المستحيل، بدون إرادة تركيا، التسبب في حدوث كارثة إنسانية في جزيرة كرس اليونانية، حيث شجعت تركيا اللاجئين للانتقال إلى اليونان. أما أثينا التي كانت قد استقبلت بالفعل حوالي ١,٥ مليون لاجئ، فقد هددت علناً - ولمدة شهور - بإرسالهم إلى ألمانيا. وذلك في سياق الابتزاز المالي لألمانيا الممول الرئيسي لعمليات إنقاذ اقتصاد اليونان المتهاوي». انظر: طلال الربيعي، استخدام (موجات) اللاجئين كسلاح سياسي-اقتصادي، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي (٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، <<http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=483382&ac=1>>.

(١٣) تحت عنوان «وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع - النتائج - المقترحات» - أبريل/ نيسان ٢٠١٤ برعاية مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية، أنقرة، تركيا.

(١٤) أورخان، وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع - النتائج - المقترحات.

تقول حنة أرنت في سياق تحليلها لمعسكرات الاعتقال «إن الهدف الحقيقي من المعسكر هو إنتاج مواطنين مسيطر عليهم من قبل السلطة»^(١٥). وللسيطرة على الألوف من اللاجئين الذين يكونون مصدر قلق عارم للدولة، رغم كل التزاماتها القانونية والأخلاقية في توفير الحماية والإغاثة، تمثل المخيمات المعزولة حلاً أمنياً لتجنب أو تخفيف حدة الآثار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية غير المرغوب فيها، وكذلك لحيازة ورقة ضغط سياسي متحكم فيها. يقول المفكر الإيطالي جورجيو أغامبين «إذا كان وضع اللاجئ يُعبّر عنه كعنصر مُقلق في النظام المكوّن لدولة الأمة، على ما يبدو أن هذا الرمز الهامشي (اللاجئ) يستحق أن يكون هو الرمز الرئيسي في تاريخنا السياسي»^(١٦). وهكذا كانت تقام مخيمات اللجوء لإغاثة وحماية اللاجئين في الدول المستقبلية لحظة خروجهم من سورية، لكنها في العمق تعمل وفق كثير من آليات عمل معسكرات الاعتقال. يقول أليساندرو بيتي خلال وصفه مخيمات الاعتقال عبر تاريخ القرن الماضي لما بعد الحقبة الاستعمارية «استدعت الفضاءات العالقة «فضاءات التعليق» إلى حيّز الوجود بسبب المخاوف الأمنية، لكونها نموذجاً حقيقياً للسيطرة الاجتماعية والمكانية، حيث في داخل الفضاءات العالقة «التعليق» كان يتم تحويل شعب إلى مجرد سكان وأرقام يحكمون ويدارون»^(١٧). بالتالي تتحول مخيمات اللاجئين من فضاء استقبال وحماية إلى فضاء تركيز أو احتجاز أو احتواء.

٢ - مخيمات اللاجئين السوريين مجالات للضبط والمراقبة والبيولوجيا السياسية

إن المتفحص لعملية استقبال اللاجئين وظروف مخيمات اللجوء سيرى كيف يكون الهاجس الأمني هو المسيطر على الدول المستقبلية منذ اللحظة الأولى، حيث توضع لوائح محددة لقبول استقبال اللاجئين أو رفضهم، وتخضع مخيمات اللاجئين السوريين لمراقبة القوى الأمنية الموجودة داخل المخيمات أو حولها طوال الوقت، كما تحاط تلك المخيمات بالسياج وكاميرات المراقبة، وتقنن حرية حركة اللاجئين في تلك المخيمات، فلا يتاح الدخول والمغادرة إلا بتصاريح من القوى الأمنية المشرفة على تلك المخيمات، سواء تعلق الأمر باللاجئين أو بالمنظمات الدولية أو أي زائر كان. بينما يتم تقديم الإغاثة وفق منظومة محددة. يمر كل ذلك في سياق أوضاع معيشية وبيئية صعبة لا يمكن للخيام أو ما تيسر من البيوت الجاهزة «الكرافان» أن تواجه صعوبتها، حيث أدى كل ذلك إلى كثير من الاحتجاجات التي قام بها اللاجئون في مخيماتهم، بل إلى الصدام مع القوى الأمنية التي واجهتهم باستخدام وسائل القوة التي أدت إلى مقتل وجرح كثير من اللاجئين في بعض الدول المستقبلية.

Hannah Arendt, «We Refugees,» in: Marc Robinso, ed., *Altogether Elsewhere: Writers on Exile* (١٥) (Boston, MA; London: Faber and Faber, 1994).

(١٦) أغامبين، «نحن اللاجئون».

(١٧) أليساندرو بيتي، «الهندسة المعمارية للمنفى»، مخيم الدهيشة (٢٠١٢)، <<http://www.campus in camps.ps/ar>>.

يشير أغامبين إلى أن «المعسكرات» هي فضاء السياسة الحيوية المطلقة التي تحول الإنسان اللاجئ إلى أضحية. فإذا كان الإبقاء على المخيمات من باب العمل «الإغاثي الإنساني» إلى حين انتهاء الأزمة، فقد أثبتت التجربة لاحقاً في حالة اللاجئين السوريين، على سبيل المثال، كيف أدت السياسة الحيوية المتبعة في مخيمات اللجوء - أو تلك التي يحيا وفقها اللاجئون الذين استقبلوا خارج المخيمات - إلى تحويل اللاجئ إلى «إنسان مستباح يضخى به»، على حد قول أغامبين.

لم يكن صعباً تشكيل موجات بشرية هائلة من اللاجئين لتجتاح أوروبا، بل وإخراج تلك الحركة على نحوٍ مأسوي وُظف فيه الإعلام والصورة بطريقة درامية^(١٨).

لقد تعاملت الدول المستقبلية للاجئين وفقاً لعدة أنماط تراوحت ما بين استخدام نظم الضبط ونظم المراقبة - بالمفهوم الفوكوي - تقوم على آليات البيولوجيا السياسية لحماية سيادتها، حيث

فصلت ما بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن، وعملت على إخضاع اللاجئين وتحويلهم إلى أجساد طيعة مستباحة يضخى بها في الصراعات الدائرة. ف «آلية الحماية المؤقتة»^(١٩) - على سبيل المثال لا الحصر - التي تتبناها الدول المستقبلية في تسيير حياة اللاجئين في المخيمات أو اللاجئين خارج المخيمات الذين يواجهون الاضطهاد ومنع التجول، أو التحرك في كل من لبنان والأردن وتركيا، حيث يمنع السوريون في لبنان من التجوال ليلاً في بعض شوارع بيروت، ويتم منعهم من الدخول إلى مناطق معينة. كما يمنع سكان المخيمات من الخروج إلى

خارج المخيمات في تركيا والأردن^(٢٠). كل ذلك جعل هؤلاء اللاجئين يعيشون في ظروف قاسية جداً، إلى درجة أنهم أصبحوا يساؤون بين الموت غرقاً في البحار، والأمل في الوصول إلى منافى الأرض عوض البقاء في جحيم المخيمات، كما عبر عن ذلك كثير من اللاجئين.

(١٨) من منا لم يسمع أو لم يَرَ على شاشات الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي صورة الطفل الغريق على الشاطئ، والقوارب التي غرقت بمن فيها. وكيف يستغل المهربون اللاجئين وبيبتزونهم بطلب مبالغ خيالية، ومن منا لم يسمع عن حكايات فرار المهربين وترك اللاجئين ليوافقوا مصير الغرق وحدهم.

(١٩) يمكن تعريف الحماية المؤقتة بأنها إجراء قانوني تلجأ إليه الدول لتنظيم وضع تعدد استثنائياً ومؤقتاً، يختص بمنح الحماية لفئة محددة من الأجانب، من دون التقيد بالأحكام المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية المنصوص عليها في قوانينها المحلية أو في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والتي صادقت عليها الدولة المعنية.

هكذا نرى كيف تُبدل تلك السياسة البيولوجية وجهها من خلال تحديد روبرتو إسبوزيتو لثنائية خطابها الذي ينقسم إلى خطاب سياسي يؤكد الحياة، وخطاب سياسي رافض للحياة^(٢١)، أو كما قال أغامبين «يمكن للسياسة البيولوجية أن تنعكس إلى سياسة الموت»^(٢٢).

٣ - نموذج لوثيقة ضبط ومراقبة اللاجئين

جدير بالذكر أن الحكومة التركية ارتأت إطلاق تسمية «ضيوف» بدلاً من كلمة لاجئين، وذلك في بداية أزمة تدفق اللاجئين من داخل سورية، حيث شدّد الرئيس التركي عبد الله غول على هذه التسمية^(٢٣)، الأمر الذي شكل معضلة قانونية وتقنية للاجئين السوريين داخل تركيا، حتى صدور آلية الحماية المؤقتة^(٢٤)، حيث لو أخذنا نموذج وثيقة الحماية المؤقتة التركية كمثال، فنسجد أنها لم تكن مصاغة كتابة رغم استقبال الدولة لألوف اللاجئين منذ ٢٠١١. ولم تتم تلك الصياغة إلا سنة ٢٠١٤ حيث تمت عملية تقنينها ونشرها. بالإطلاع على الباب الخامس من الوثيقة يتبين أن موادها من ١٧ إلى ٢٤ تتطرق إلى قبول أي طالب للجوء: التجرد من السلاح في حال كان الأجنبي العابر للحدود مسلحاً، نقل الأجانب القادمين عبر الحدود إلى مراكز الإحالة، إجراء الفحوصات الطبية لمن هم بحاجة إلى إجراءات معالجة عاجلة أو من يُشك في احتمال تهديدهم للصحة العامة. لتبدأ بعدها إجراءات تسجيل هؤلاء اللاجئين، وتفصيل عملية نقلهم إما إلى مراكز إيواء، وإما السماح ببقائهم في المحافظات. وبعد استكمال إجراءات التسجيل والتثبيت من الوثائق والمعلومات اللازمة، يتم منح وثيقة هوية حماية مؤقتة تحتوي رقم هوية أجنبي استناداً إلى أحكام قانون السجل المدني ذي الرقم ٥٤٩٠ لعام ٢٠٠٦^(٢٥). تتطرق وثيقة الحماية المؤقتة التركية أيضاً إلى أهم الالتزامات المتوجبة على المشمولين بالحماية المؤقتة. وأبرز هذه الواجبات:

- ضرورة التزام الأجانب القادمين لتركيا طلباً للحماية المؤقتة بالقوانين والواجبات الإدارية، كي لا تطبق بحقهم العقوبات القضائية والإدارية استناداً إلى الأحكام العامة للقانون التركي.
- ضرورة التزام المشمولين بالحماية المؤقتة وفق هذه الوثيقة بالشروط المتعلقة بأماكن الإقامة، سواء ضمن مراكز الإيواء أو في الأماكن المحددة ضمن المحافظات التركية.

(٢١) Roberto Esposito, *Bios: Biopolitics and Philosophy* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2008), pp. 41-77.

(٢٢) Giorgio Agamben, *Homo Sacer: Le Pouvoir souverain et la vie nue*, traduit de M. Raiola (Paris: Seuil, 1997), p. 132.

(٢٣) أكد الرئيس التركي غول تلك التسمية في اللقاء الذي أجراه مع صحيفة الغارديان بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣. انظر: نور مارتيني، «اللاجئون السوريون في تركيا من رمضاء الموت إلى نار المفوضية»، (٢٠١٣)، <<http://www.orient-news.net>>.

(٢٤) لعل الفارق الجوهرى بين الحماية الدولية والحماية المؤقتة يكمن في أن الأساس القانوني للحماية الدولية هو حق اللجوء، وهو أحد حقوق الإنسان الأساسية. بخلاف الأساس القانوني للحماية المؤقتة الذي لا يتعدى كونه قراراً أو قانوناً مؤقتاً سُن ليحكم حالة طارئة أو استثنائية تتعلق بفئات محددة من الأجانب. انظر: الشمدني، «كل شيء عن: الحماية المؤقتة للسوريين في تركيا»، ٢٠١٥.

(٢٥) المصدر نفسه.

- ضرورة الالتزام بتبليغ السلطات المختصة ضمن المهل المحددة في هذه الوثيقة بكل ما يتعلق بمستجدات الوضع المهني، أو بالتغيرات التي تلحق الأموال المنقولة وغير المنقولة، أو أي تغييرات تطرأ على عنوان الإقامة أو وثيقة الهوية أو الأحوال المدنية من ولادات أو زواج أو طلاق أو وفاة، وبتقديم أي وثائق أو معلومات أخرى تطلبها السلطات المختصة، وبالوفاء الجزئي أو الكامل عن المساعدات أو الخدمات أو المزايا التي تم تلقيها من دون وجه حق.

- ضرورة الامتثال لدعوات مراجعة المؤسسات

**يعاني اللاجئون الفلسطينيون
حالة استثناء قانوني فريدة في
نوعها، حيث يصيب الاستثناء
على مستوى القانون الدولي
جميع اللاجئين الفلسطينيين،
بسبب استثنائهم من حماية
الاتفاقية الدولية للاجئين لعام
١٩٥٥.**

الرسمية المختصة في ما يتعلق بالإجراءات والمعاملات التي تدخل في نطاق تطبيق هذه الوثيقة. كما تذكر الوثيقة أنه يجوز الحد من الاستفادة كلياً أو جزئياً من الخدمات التي تتضمنها في حال عدم التقيد بالالتزامات المنصوص عليها، باستثناء الخدمات التعليمية والصحية الأساسية والعاجلة^(٢٦).

هكذا نرى - مثلاً - كيف تُحيل إجراءات

الفحص والتدقيق إلى عملية فرز تتطلب الخضوع من اللحظة الأولى^(٢٧)، حيث يجري ذلك بموازاة

الهاجس الأمني أو الاستثمار الأمني للاجئين، يقول فوكو: من خلال الإجراءات الانضباطية يتجلى وسواس «العدوى» من الطاعون، وسواس الانتفاضات والجرائم والتشرد والفرار والناس الذين يظهرون ويختفون، يعيشون ويموتون داخل الفوضى^(٢٨). وبنفس الطريقة فإن الهاجس الأمني يطل برأسه منذ اللحظة الأولى تمهيداً للسيطرة على اللاجئين قبل عملية الإيواء والإغاثة والحماية، حيث من الواضح أن الجهات الأمنية هي التي ستحدد مصير اللاجئين بقبولهم أو رفضهم من خلال عمليات فرزهم وتصنيفهم وتحديد أماكن إقامتهم. يقول فوكو: إن كل مراكز الرقابة الفردية تعمل بوجه عام وفقاً لأسلوب مزدوج، أسلوب القسمة الثنائية والوسم (مجنون - غير مجنون، خطر - غير مؤذ، سوي - غير سوي)، وأسلوب التخصيص الإكراهي، والتوزيع التفاضلي (من هو، أين يجب أن يكون، بماذا نميزه، كيف يمكن التعرف إليه، كيف يمكن أن تمارس عليه رقابة دائمة ثابتة بصفة فردية... إلخ)^(٢٩).

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) يشرح فوكو الفحص في كتاب المراقبة والمعاقبة بقوله: إنه نظرة ضابطة وهو رقابة تتيح التوصيف والتصنيف والعقاب، إنه يقيم على الأفراد رؤية من خلالها تمكن المفاضلة بينهم ومعاقبتهم، ولهذا في كل تدابير الانضباط فإن الفحص يتمتع بطقوسية كبيرة، فهو ينضم احتفال السلطة وشكل التجربة وانتشار القوة وإقرار الحقيقة في صميم إجراءات الانضباط، حيث يظهر الفحص خضوع الذين ينظر إليهم كموضوع، وموضوعة أو تشييء الخاضعين. انظر: فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ص ١٩٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

ثالثاً: اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات تشهد حالة «الاستثناء»

١ - اللاجئين الفلسطينيين في سورية سلاح استراتيجي ضد الاحتلال الإسرائيلي

شهدت القضية الفلسطينية استخداماً سياسياً شبه دائم للاجئين عبر سنوات اللجوء الممتدة منذ عام ١٩٤٨ إلى غاية ذكرى النكبة عام ٢٠١١، حيث شكّل ذلك الحدث علامة فارقة - ومفارقة أيضاً - في ما يتعلق بتوظيف اللاجئين خلال الصراع الدائر في المنطقة. ففي عملية تحذير سوري لـ «إسرائيل» قام الأمن السوري بغض الطرف - بقرار سياسي - عن تنظيم مسيرات اللاجئين الفلسطينيين إلى الحدود مع الجولان السوري المحتل. وفي الوقت الذي تعرّض فيه المتظاهرون للقمع في كل من الأردن ومصر، تجلت على الحدود الفلسطينية - السورية والفلسطينية - اللبنانية حركة النضال الفلسطيني من أجل العودة. حيث حمل الشبان الفلسطينيون اللاجئين على أكتافهم مهمة القفز من فوق سياج الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منجزين بذلك خطوة كبيرة ساهمت في تحطّي ٦٣ سنة من الإنكار والحرمان والعزلة. في اجتماع عقد في سورية بعد أيام قليلة من يوم النكبة، تحدث عدد من الشبان الذين وصلوا إلى حدود وطنهم، عن تجربتهم في العودة إلى هضبة الجولان التي تحتلها «إسرائيل»، وعبروا عن عظمة الفعل وخلوده فقالوا: «لم نتمكن من التوقف، فنحن قرييون جداً من بلوغ ديارنا»^(٣٠).

إن التغيرات التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ «اتفاقيات السلام» وأواسط التسعينيات، وما تمر به المنطقة العربية منذ سبع سنوات، أدخلت المخيمات الفلسطينية بوصفها رمزاً مادياً ومعنوياً لحق العودة في الشتات، في أحد أخطر مراحل تاريخها منذ نكبة عام ١٩٤٨.

تتجلى المفارقة هنا، في الفارق الكبير بين الدول التي استخدمت اللاجئين السوريين - بترحيلهم بعيداً عن أوطانهم كموجات بشرية تجتاح سواحل أوروبا - من أجل تحقيق مآربها ومكاسبها، وبين الدولة السورية التي استخدمت عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم سلاحاً في وجه «إسرائيل» التي انكشف تورطها في الأزمة السورية باكراً. لتقف «إسرائيل» مذهولة وعاجزة أمام سيل بشري لا يبغي إلا العودة إلى دياره. لذلك كانت خطة سيطرة المجمع المسلحة لاحقاً على منطقة القنيطرة بدعم كامل من «إسرائيل» علانية ومن دون أي تستر، في سياق خطة «إسرائيل» لتحمي نفسها من تكرار سيناريوهات مشابهة أكبر خطراً في المستقبل. فكان الدعم الإسرائيلي

(٣٠) بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون -

<<http://badil.org>>.

المسح الشامل،

علناً للمجاميع المسلحة في القنيطرة بدءاً بالسلاح والغطاء الجوي والمدفعي والتعاون الاستخباري وصولاً إلى الإسعاف في مستشفياتها.

٢ - مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحالة «الاستثناء»

تمثل المخيمات الفلسطينية حالة فريدة من حيث كونها «حالة استثناء» مركبة، تمتد من الاستثناء على مستويات القانون والحقوق والسياسة وهندسة المكان وصولاً إلى الثقافة والهوية. حيث خضع اللاجئون الفلسطينيون في تلك المخيمات إلى حالة الاستثناء التي أقرتها الدول المضيفة. هذا مع وجود اختلاف كبير في تعاطي الدول المضيفة مع المخيمات. فقد ساهمت سياسات التهميش والنبذ، بكل ما فيها من عنف مادي ورمزي، في جعل المخيمات فضاءات استثناء قانوني وفضاءات معلقة معزولة خاضعة للضبط والمراقبة. وهو ما عمل على منع اندماج أو توطين المخيمات في دول الشتات المضيفة. وجعل - في الوقت نفسه - اللاجئين الفلسطينيين في تلك المخيمات يعيشون أوضاعاً معيشية في غاية الصعوبة طوال العقود الماضية. في المقابل، ساهمت المقاربات الرسمية الإيجابية - الدولة السورية نموذجاً - إلى حد كبير في إبقاء المخيمات فضاءً حضرياً هجيناً يتميز بهندسة عمرانية خاصة يحوي بين جنباته ذاكرة وثقافة حية. وسواء أكانت المقاربة سلبية أم إيجابية، فقد جعلت تلك المقاربات مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بنى سوسيو - ثقافية وسياسية قائمة رغم مرور عقود من الرهانات على اضمحلالها، وبالتالي اضمحلال حق العودة. علاوة على ذلك، لم تكن مسألة البقاء عاملاً موضوعياً، فقد صمدت المخيمات وبارادة واعية ذاتية بالنضال والقتال لتحافظ على نفسها بوصفها «فضاءً وحالة استثنائية»، تجمع في أزقتها شظايا فلسطين الضائعة من أجل إعادة تركيبها من جديد. في ذات الوقت اتبع الحكم العسكري للمحتل الإسرائيلي بدوره سياسة التهميش واستهداف للكل الفلسطيني، بموازاة استهدافه لأكبر المخيمات داخل فلسطين في سياق رهاناته على اضمحلالها.

يعاني اللاجئون الفلسطينيون حالة استثناء قانوني فريدة في نوعها، حيث يصيب الاستثناء على مستوى القانون الدولي جميع اللاجئين الفلسطينيين، بسبب استثنائهم من حماية الاتفاقية الدولية للاجئين لعام ١٩٥٥. وهي الاتفاقية التي تحض بالدرجة الأولى على حق اللاجئ في العودة إلى وطنه، أما في الحالة الفلسطينية فغالباً ما يتم تجاهل ذلك، ليتم الحديث عن حل عادل لقضية فلسطين. ورغم كون الكثير من قرارات الشرعية الدولية تحض على عودتهم إلى ديارهم، إلا أن أيّاً منها لم يجد سبيله إلى التطبيق. فالمجتمع الدولي صاحب سيادة القانون الدولي تحركه التحالفات السياسية التي تقف حائلاً في وجه عودة اللاجئين إلى فلسطين. إلى جانب ذلك كله تعاني مخيمات لبنان استثناءً قانونياً فريداً، فالقانون معلق بصفة دائمة في مخيمات لبنان التي تخضع لسيطرة الفصائل الفلسطينية.

أ - استراتيجية تشتيت اللاجئين الفلسطينيين

في المخيمات للقضاء على حق العودة

يحسب للمخيمات أنها كانت سادن الرواية الفلسطينية منذ النكبة حول الأرض والهوية والجنة المفقودة. ويحسب لها أن معاناتها ووجودها كانا من بين أهم مولدات الثورة والمقاومة

الفلسطينية المعاصرة، غير أن التغيرات التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ «اتفاقيات السلام» أواسط التسعينيات، وما تمر به المنطقة العربية منذ سبع سنوات، أدخلت المخيمات الفلسطينية بوصفها رمزاً مادياً ومعنوياً لحق العودة في الشتات، في أحد أخطر مراحل تاريخها منذ نكبة عام ١٩٤٨، حيث شهدنا مأساة «مخيم نهر البارد» في لبنان و«كارثة» «مخيم اليرموك» ومخيم «حردات» في سورية. وما زالت آلة شيطنة المخيمات تشتغل على نحو مكثف عبر تحريكها والزج بها في الصراع التناحري الجاري في الإقليم، إذ يجري استخدام السيناريو نفسه عبر تسلسل مجموعة إرهابية مُنبَئة إلى أحد المخيمات ومن ثم تبدأ الأزمة. حالياً يعاني «مخيم عين الحلوة» أكبر مخيم للاجئين في لبنان من المعضلة عينها، حيث لم يعد خافياً على أحد أن الهدف هو مسح المخيمات التي تعد الرمز المادي للعودة إلى الأرض والعمل على تشتيت اللاجئين الفلسطينيين في الأرض مرة أخرى، كما لم يعد خافياً من هو المستفيد الأكبر من ذلك كله. لقد كان العمل على بقاء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بوصفها حالة وفضاء «استثناء» - إيجابياً (سورية نموذجاً) أو سلبياً (لبنان نموذجاً) - وعلى منعها من الاندماج والتوطين في المجتمعات المضيفة، يقف وراء الحفاظ على الهوية الجمعية لسكان المخيمات وعلى هوياتهم الميكروثقافية - سواء في مخيمات الشتات أو في الداخل الفلسطيني - ما جعل تلك المخيمات عنواناً ورمزاً لحق العودة وتكريساً للمقاومة المشروعة للمشروع الصهيوني.

إن وضع «الاستثناء» بالمفهوم الإيجابي هو الذي يمنع تلك المخيمات من التحول إلى بؤر حاضنة أو منتجة للعنف والإرهاب، وذلك بالنظر إلى الهدف الأساسي وهو الحفاظ على المخيم كفضاء وحالة «استثناء» مادي، مع منح سكانه الحقوق المدنية التي تضمن لهم الكرامة الإنسانية. هذا إلى جانب وقف مختلف ضروب العنف المادي والرمزي الرسمي الممارس على المخيمات وسكانها في بعض الدول المضيفة، بحجة الحفاظ على الأمن أو عدم التوطين. ففي لبنان مثلاً ينظر إلى اللاجئين الفلسطينيين على أنهم فئة خاصة من الأجانب محرومة بعض الحقوق التي يتمتع بها الأجانب. ولذلك يغدو الإصرار على الهوية أداة للحفاظ على الذاكرة ومواجهة التهميش والإقصاء. الجدير بالذكر أن حالات الانجرار إلى العنف كانت في سياقات هجوم مرتبط بصراعات لا تكون بعيدة من الكيان الصهيوني المحتل. أما في سورية فتكاد تقترب حقوق الفلسطينيين للاجئين من حقوق المواطنين مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية. فيما كانت المقاربة في الأردن، وهو البلد الذي يستقبل النسبة الكبرى من اللاجئين الفلسطينيين، متفاوتة في الاقتراب من النموذجين السوري واللبناني وفقاً لفئات الفلسطينيين داخل الأردن، حيث ضمت تلك الفئات أردنيين من أصول فلسطينية، وفلسطينيين من الضفة الغربية يحملون الجنسية الأردنية، وفلسطينيين من قطاع غزة، واللاجئين في المخيمات، أما الداخل المحتل فتحوّلت السلطة الفلسطينية لتقوم بدور الدولة المضيفة من دون أن تكون دولة وفي ظل الاحتلال^(٣١).

ب - حرب سورية نسف لنموذج الاستثناء الإيجابي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين

شكل فضاء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية مسرحاً آخر للصراع من قبل قوى إقليمية ودولية. رغم كون كثير من المخيمات الفلسطينية في الشتات فضاءات قهر أو فراغ أو نموذجاً لـ «حالة الاستثناء»، إلا أنها في سورية كانت مختلفة عن البقية من حيث كونها فضاءً إيجابياً حافظاً للذاكرة والهوية ورمزاً لحق العودة بموازاة صون كرامة الإنسان الفلسطيني. وهو القرار الذي اتخذته الحكومات السورية المتعاقبة على المستوى الرسمي والشعبي منذ نكبة عام ١٩٤٨. حيث أصدرت الحكومة السورية تشريعات تنص على معاملة مواطنيها واللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة في الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. مع اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في البلاد قد ارتفع إلى ما يزيد على ٥٠,٠٠٠ لاجئ إلى

غاية شهر تموز/ يوليو ٢٠١٥، تعرض أكثر من ٦٠ بالمئة منهم في سورية للتهجير القسري إلى مناطق مختلفة داخل البلاد أو إلى خارجها نتيجة للأزمة الراهنة التي تعصف بها^(٣٢). فقد تحولت المخيمات إلى ساحة مواجهة بين المسلحين والجيش العربي السوري. وذلك بهدف تموضع المسلحين في خاصرة دمشق، وجر الجيش العربي السوري لخوض معارك حول المخيمات وداخلها - وبخاصة مخيم اليرموك الذي يُعد أحد بوابات دمشق. رمت هذه الاستراتيجية إلى تحقيق هدفين: تأليب الرأي العام على الجيش السوري من جهة، ومن جهة أخرى، خدمة أجندات

تم استهداف مخيمات اللاجئين في سورية من أجل مسح وجودها المادي، وتحويل اللاجئين الفلسطينيين نحو مخيمات اللجوء خارج سورية مع أشقائهم السوريين تمهيداً لإرسالهم إلى ما وراء البحار.

إقليمية ودولية بتدمير الوجود المادي للمخيمات الفلسطينية التي صمدت لسبعين عاماً مادياً ورمزياً بشعار حق العودة. بينما تم استثمار اللاجئين الفلسطينيين كأشقائهم اللاجئين السوريين بجعلهم سلاحاً في يد القوى المتناحرة بعد خروجهم من سورية طلباً للأمان.

هكذا تم استهداف مخيمات اللاجئين في سورية من أجل مسح وجودها المادي، وتحويل اللاجئين الفلسطينيين نحو مخيمات اللجوء خارج سورية مع أشقائهم السوريين تمهيداً لإرسالهم إلى ما وراء البحار. تقول حنة أرنت «إن اللاجئين وهم مطرودون من بلد إلى آخر هم طليعة شعوبهم، إن احتفظوا بهويتهم»^(٣٣)، يتساءل الكثيرون كيف أصبح هؤلاء إرهابيين في أرض الملجأ؟ يفترض الجواب إذا تتبع سيرورة تهئية اللاجئين ليصبحوا سلاحاً. وبالتالي وجوب الانطلاق من نقطة التركيز في مخيمات تصبح حالة من فضاءات تراوح بين كونها استثناء وفضاءات فراغ ومعازل للضبط والمراقبة. ففي المخيمات يتم تحويل اللاجئ ليكون ذلك الإنسان المستباح والمُضْحَى به.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٣٣)

رابعاً: اللاجئين في أوروبا والوصم بالإرهاب والخطر

مع تصاعد موجات اللاجئين فرضت دول الاتحاد الأوروبي قيوداً كثيرة على حدودها. حيث وضع الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإجراءات لمنع دخول اللاجئين إلى أراضيه. اتخذت صبغة اتفاقيات أمنية مع بلدان المنشأ والعبور في الجنوب لمنع رحلات الهجرة، واستخدام الاعتقال بمنزلة رادع للاجئين، إلى جانب عقد اتفاقيات إعادة القبول لتسهيل عودة المهاجرين غير النظاميين إلى البلدان المجاورة. أما في ما يتعلق بطريقة التعامل مع من تمكنوا من الدخول إلى أراضي دول الاتحاد الأوروبي فيصفها هاني سليمان بأنها: راوحت بين التمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين ذوي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مراكز الإيواء التي يعاني فيها اللاجئون ظروفاً قاسية جداً، والتوطين والإدماج. إجراءات تتم عبر سلسلة طويلة تمتد لسنوات، يعاني خلالها اللاجئون صعوبات جمة، تصل إلى حد الصد والطرده برفض طلب اللجوء في حالات كثيرة.

أصبحت أزمة اللاجئين والخطر «الإرهابي» مترابطين بقوة في ذهن العديد من الأوروبيين، وهو ما أتاح تصاعد الخطاب المعادي للمهاجرين بوجه عام الذي تتبناه أحزاب اليمين المتطرف على امتداد القارة.

١ - اللاجئين وخطر الإرهاب حسب استطلاع للرأي في بلدان الاستقبال

يظهر استطلاع رأي أعده معهد «بيو ريسيرتش» الأمريكي بين ٤ نيسان/أبريل و١٢ أيار/مايو ٢٠١٦ أن أغلبية الأوروبيين يرون أن تدفق اللاجئين إلى قارتهم يزيد الإرهاب خطراً، كما يزيد مخاوفهم من انعكاسات موجة اللجوء على الوظائف في بلدانهم، حيث كشف الاستطلاع أنه في ثمانية من البلدان العشرة التي شملها الاستطلاع (وهي بلدان تمثل ٨٠ بالمئة من مجمل السكان الأوروبيين) أن نصف الرأي العام على الأقل يرى أن وصول طالبي اللجوء «يزيد من المخاطر الإرهابية»، وبلغت نسبة المتخوفين من اللاجئين رقماً قياسياً في المجر (٧٦ بالمئة) وبولندا (٧١ بالمئة). وهما بلدان استقبلا عدداً ضئيلاً نسبياً من المهاجرين، وتبنت حكوماتهما سياسة بالغة الشدة حيال اللاجئين. أما في ألمانيا التي استقبلت أكبر عدد من المهاجرين، فإن ٦١ بالمئة من المواطنين أبدوا هذه المخاوف. فيما بلغت النسبة ٦٠ بالمئة في إيطاليا و٥٢ بالمئة في بريطانيا. وشكلت فرنسا مفارقة بالنسبة إلى بلد شهد اعتداءات دامية عام ٢٠١٥، إذ إن غالبية الفرنسيين (٥١ بالمئة) لم تعرب عن هذا الرأي، مقابل ٤٦ بالمئة رأوا أن «الأخطار الإرهابية ازدادت»^(٣٤).

هكذا أصبحت أزمة اللاجئين والخطر «الإرهابي» مترابطين بقوة في ذهن العديد من الأوروبيين، وهو ما أتاح تصاعد الخطاب المعادي للمهاجرين بوجه عام الذي تتبناه أحزاب اليمين المتطرف على امتداد القارة. استغلّت تلك الأحزاب مخاوف الأوروبيين من انعكاسات تدفق اللاجئين

(٣٤) «إستطلاع رأي معهد بيوريسيرتش ٢٠١٦: نصف الأوروبيين يرون علاقة بين اللاجئين و«تزايد الإرهاب»»، الخليج أون لاين، ١٢/٧/٢٠١٦. <<http://alkhaleejonline.net/articles/1468307983695184000>>

على وضعهم الاقتصادي. ورأت نسبة كبيرة منهم في وصول اللاجئين عبثاً على دولها، إذ عبرت عن موقفها ذاك بقولها «قد يأخذون وظائفنا ومساعدتنا الاجتماعية» وذلك بحسب ما ورد في التقرير. وبلغت هذه النسبة ٨٢ بالمئة في المجر، و٧٥ بالمئة في بولندا، و٧٢ بالمئة في اليونان، و٦٥ بالمئة في إيطاليا، و٥٣ بالمئة في فرنسا. هذه المخاوف تهيمن على سبع من الدول العشر المشمولة بالدراسة. ومن اللافت للنظر في ألمانيا، البلد الأول المعني بمسألة اللاجئين، أن أغلبية السكان (٥٩ بالمئة) لا تعرب عن هذه المخاوف. من جهة أخرى، يكشف التحقيق عن زيادة المشاعر السلبية لدى الأوروبيين حيال المسلمين، ومن ضمنها فرنسا، حيث يعرب ٢٩ بالمئة عن هذا الرأي. وبصورة عامة، ازداد عدد الأوروبيين الذين يرون أن التنوع الثقافي والإثني أمر يسيء لبلادهم. فأغليبتهم ترى أنه من المهم تقاسم عادات وتقاليد مشتركة من أجل الانتماء فعلاً إلى مجتمع وطني.

٢ - التحولات الداخلية لدول الاستقبال تصنع الإرهاب وتصونه

أثرت عوامل متعددة في طبيعة التعاطي الأوروبي مع موجات اللاجئين، أبرزها المخاوف الأوروبية المتعلقة بمسألة الهوية الثقافية الأوروبية، وتساعد قيم اليمين بما فيه اليمين المتطرف، والاستثمار السياسي لـ «خطر اللاجئين» خلال الانتخابات، والقلق الاجتماعي والاقتصادي بسبب اللاجئين، وتنامي النزعات الطائفية حيث لم تجد دول مثل بولندا وسلوفاكيا والتشيك أي حرج في رفض استقبال المسلمين من اللاجئين السوريين، والإعلان عن قبولها استضافة مسيحييهم^(٣٥).

إن توظيف حركة اللاجئين السوريين من داخل سورية، كان يرمي إلى ضرب وجود الدولة السورية، أما في الحالة الفلسطينية فإن تدمير المخيمات يرمي إلى مسح حق العودة، أو بالأحرى إلى ضرب وجود شعب بأكمله.

ما إن ينجح اللاجئين في عبور البحر وتفادي الموت غرقاً بالوصول إلى بر الأمان كما كانوا يأملون، حتى تبدأ معاناة احتوائهم في مراكز الإيواء تحت ظروف معيشية صعبة جداً، إلى درجة أن بابا الفاتيكان فرنسيس شبّه كثيراً من مراكز الإيواء بمعسكرات الاعتقال النازية، حيث روى لاجئون سوريون قصصاً كثيرة عما لاقوه في تلك المخيمات من التعرض للضرب والإذلال والخط من كرامتهم الإنسانية، والتعامل معهم بأساليب أمنية رغم كونهم

حالات إنسانية^(٣٦). من ثمّ تبدأ عملية الإدماج عبر إرسال اللاجئين إلى مناطق نائية وتخصيص مسكن لهم وقدر مالي للإعاشة إلى حين العثور على عمل. ما من شك أنها إجراءات توفر لهم الأمن على حياتهم ولكنها لا تؤمّن مستقبلهم. هنا مكن الخطر الذي يصنعه واقع الإحساس باليأس والانزواء والتفوق على الذات.

(٣٥) هاني سليمان، «السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية»، المركز العربي للبحوث والدراسات (٢٠١٦)، <<http://www.acrseg.org/40345>>.

(٣٦) نبيل شوفان، «سوريون يتحدثون عن تجارب مؤلمة في أوروبا: استثناء أم مصير؟»، أورينت نت (٢ شباط/فبراير ٢٠١٥)، <http://www.orient-news.net/ar/news_show/84840>.

لا شك في أن العمليات «الإرهابية» التي اجتاحت كثيراً من بلدان أوروبا بموازاة حركة لجوء النازحين من المنطقة نحوها - وخصوصاً نحو البلدان التي تورطت في الأزمة السورية أو الليبية - قد شكلت موضوعاً لصوغ رد فعل رسمي تجاه اللاجئين. تنضاف إلى المخاوف الأمنية المخاوف الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. غير أن الهاجس الأمني وتلك المخاوف المتعلقة بالإرهاب قد تشكل أسباباً مقبولة أخلاقياً وسياسياً لرفض اللاجئين أو التعامل معهم وفقاً لقوانين خاصة. على المستوى الشعبي شكلت تلك الهجمات «الإرهابية» مصدراً لتزايد «الإسلاموفوبيا» الذي رافق العمليات «الإرهابية» وحركة اللجوء من «الشرق المسلم» نحو أوروبا.

تنزع التحولات الداخلية لدول الاستقبال - تحت ذريعتي الإرهاب والهاجس الأمني - إلى تعليق المنظومة القانونية الخاصة بحماية اللاجئين، ناهيك بتخليها عن مرجعياتها الليبرالية والأخلاقية، إذ تمارس عنفاً مادياً ورمزياً متفاوتاً نسبياً في صدها للاجئين أو عملها على استيعابهم، وفي ما يتخلل عمليات فرز «إدماج» اللاجئين وإيوائهم وصيرورتهم في أوروبا؛ وهو ما يمكن أن يؤدي إلى شعور الكثير منهم باليأس والإحباط والخوف وتطویر نظم دفاع لحماية الذات، وما يفضي بالتالي إلى نجاح كثير من الجهات في استقطاب بعض اللاجئين لتنفيذ عمليات إرهابية. وبذلك يكون اللاجئين مادة توظيف من نوع آخر في الصراع ضد المجتمعات التي تستضيفهم نهائياً.

هذا وإن كانت الأحداث التي هددت الأمن القومي الأوروبي قد نفذها إرهابيون مندسون في الغالب، أو لاجئون تم تنظيمهم أصلاً في البيئات المضيفة، إلا أن تلك الأحداث وُظفت لتضيّق الخناق على حركة اللجوء، وبالتالي لحماية تلك الدول لنفسها من موجات اللاجئين التي لن تشكل عبئاً عليها بقدر ما ستعمل في المستقبل القريب على إخراجها من أزمة شيخوخة ساكنتها، وتدني ناتج دخلها الاقتصادي القومي؛ وذلك برفدها بقوى عاملة شابة، متعلمة ومحترفة تضخها بدماء جديدة لما تحمله من قوة عضلية وفكرية ومن غنى وتنوع ثقافي.

خاتمة

من خلال تحليل الموضوع يتبين كيف صار اللاجئين سلاحاً في يد دول تحارب به دولاً أخرى لتحقيق مصالح سياسية أو جيوسراتيجية مشروعة أحياناً^(٣٧)، وغير مشروعة أحياناً أخرى. بينما كان الهاجس الأمني والإرهاب والمخاوف الاقتصادية سلاحاً في يد دول أخرى تواجه به تدفق موجات اللاجئين الفارين من الموت ومن ويلات الحرب. وفي كلا الحالتين كان اللاجئين كأجساد هم الموضوع والسلاح المستخدم للهجوم والدفاع. بينما كانت عملية توفير الحماية أو توطین اللاجئين تتحول من كونها تنطلق من مضامين الإنسانية والليبرالية والديمقراطية، إلى مجرد كونها آلية تُسخر لخدمة الحرب والصراع، تسير وفقاً لنظم معقدة من الضبط والمراقبة والعقاب تحت غطاء القانون بمستوييه الدولي والوطني.

إلى ذلك فإن توظيف حركة اللاجئين السوريين من داخل سورية، كان يرمي إلى ضرب وجود الدولة السورية، أما في الحالة الفلسطينية فإن تدمير المخيمات يرمي إلى مسح حق العودة، أو بالأحرى إلى ضرب وجود شعب بأكمله □

(٣٧) حالة اللاجئين الفلسطينيين، الذين سهلت لهم سورية اختراق الحدود للعودة إلى وطنهم، تعدّ مثلاً للاستخدام المشروع للاجئين دفاعاً عن حق العودة إلى الوطن.

التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة وبعدها

رياض بشير (*)

دكتور في الاقتصاد، باحث في معهد المناطق القاحلة بمدين - تونس.

|||||

مقدمة

تميزت البلاد التونسية بعد الاستقلال باختلال التوازن الجهوي والإقليمي بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة ثانية، وذلك نتيجة للعوامل الطبيعية ومخلفات الاستعمار بالخصوص، حيث تركزت الجالية الأوروبية بأخصب الأراضي وبالمدن في الوقت الذي اقتصر فيه على بعض الضيعات في الوسط والجنوب. أما اليوم فإن أكبر اختلال يوجد بين السواحل والدواخل، وهي سمة تعدّ وليدة التوجهات الاقتصادية بعد الاستقلال؛ حيث إن نمط التنمية في تونس يقوم على استثمارات في المدن الساحلية بنسبة ٩٠ بالمئة مقابل استثمارات في مدن الداخل بنسبة ١٠ بالمئة فقط. وهو يقوم بشكل كلي على خدمة الاقتصاد الأوروبي بسبب رخص الأيدي العاملة التونسية؛ فهو اقتصاد هامشي وهش يعتمد بنسبة ٤٨ بالمئة على قطاع الخدمات الذي لا يوفر فرص عمل مستمرة، مقابل ١٦ بالمئة فقط على قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعات التحويلية والغذائية الخفيفة. إن ما يميز النمط الاقتصادي التونسي افتقاده تنمية متوازنة ومستدامة بحيث انجر عنه تفاوت جهوي أنتج عدداً من المشكلات والتحركات، من بينها ما وقع خلال ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وفي هذا الإطار يتنزل هذا البحث الذي يتناول أولاً الأسباب المختلفة لاندلاع الثورة التونسية، مع إبراز خاص لتأثير التفاوت الجهوي بين الولايات في ذلك؛ ثانياً سنبرز بعض إفراتات الثورة في قطاعات حساسة كالاقتصاد والتنمية الجهوية.

أولاً: التنمية الجهوية بالبلاد التونسية من الاستقلال إلى ثورة ٢٠١١

تاريخياً، طُرحت مسألة التنمية الجهوية في مرحلتين وذلك في إطار الدولة الراعية لكن بتوجهات مختلفة:

- **الأولى**، في الستينيات في إطار التوجه الاشتراكي والتجربة التعااضدية التي لم تعمّر طويلاً، إذ تم إنهاؤها بفشل هذا التوجه واعتناق التمشي التحرري مع بداية السبعينيات. وقد كان للتجربة التعااضدية الأثر البالغ في اندلاع موجة نزوح وهجرة نحو المدن - والعاصمة أساساً - خلال النصف الثاني من الستينيات وبداية السبعينيات، وهو ما جعل المدن تسجل نسب نمو ديمغرافي مرتفعة جداً ودفع السلطة الحاكمة إلى القيام بعدة دراسات شملت أهم المدن كتونس و صفاقس وسوسة مع بداية السبعينيات للتحكم في النمو الحضري وتلبية الحوائج من خلال التجهيزات والمرافق.
- **الثانية**، مع بداية الثمانينيات، وقد تميزت بإنشاء المندوبية العامة للتنمية الجهوية وثلاثة دواوين للتنمية الجهوية بكل من الجنوب والوسط الغربي والشمال الغربي. وكذلك وضع برنامج التنمية الريفية المندمجة سنة ١٩٨٧.

لكن الأزمة التي اندلعت مع منتصف الثمانينيات أدت إلى اعتماد برنامج التكيف الهيكلي، وجعل الدولة تتخلى عن المسألة الاقتصادية وتُدخل الخصخصة من بابها العريض مع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٦ وإعداد الاقتصاد التونسي لذلك على مدى ١٢ سنة (١٩٩٦ - ٢٠٠٨). وفي هذا الإطار تم اعتماد اندماج الاقتصاد التونسي في العولمة، الأمر الذي حتم تقسيم البلاد إلى نصفين: تونس الساحلية أين تتجلى الدينامية الاقتصادية وإبرازها وكأنها الوحيدة القادرة على الاندراج في النظام العالمي؛ وتونس الداخلية التي لا تملك الموارد، فقدرها الإعانة من طريق مساعدة الدولة للسكان على تحسين أوضاعهم الحياتية عبر آلية إعادة التوزيع.

ثانياً: أسباب الثورة التونسية

لم تكن الثورة الشعبية التي أطاحت حكم زين العابدين بن علي مؤطرةً من جانب الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية)، التي لم تستطع أن تتركب موجة الحراك الاجتماعي وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن التونسية، وهنا تكمن فرادتها الحقيقية، إذ إنها ثورة غير أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها عملياً ونظرياً. فالقوة التي أدت دور المحرك الرئيس في هذه الثورة، وفي قيادتها حتى سقوط الرئيس بن علي، هي الحركة الشبابية المتكونة أساساً من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين العاطلين من العمل، وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد التي عرفتها تونس، واستثارت قلة قليلة من المستفيدين من عائلة الرئيس بجزء مهم من الاقتصاد الوطني في قطاعات متنوّعة، مثل البنوك والصناعة والعقارات والسياحة. بهذا المعنى نفهم لماذا انطلقت هذه الثورة الاجتماعية من الوسط الغربي، وانتشرت أساساً في المناطق المحرومة التي تُعاني الظلم وفي أجواء الشعور بالحييف الجهوي والغبن

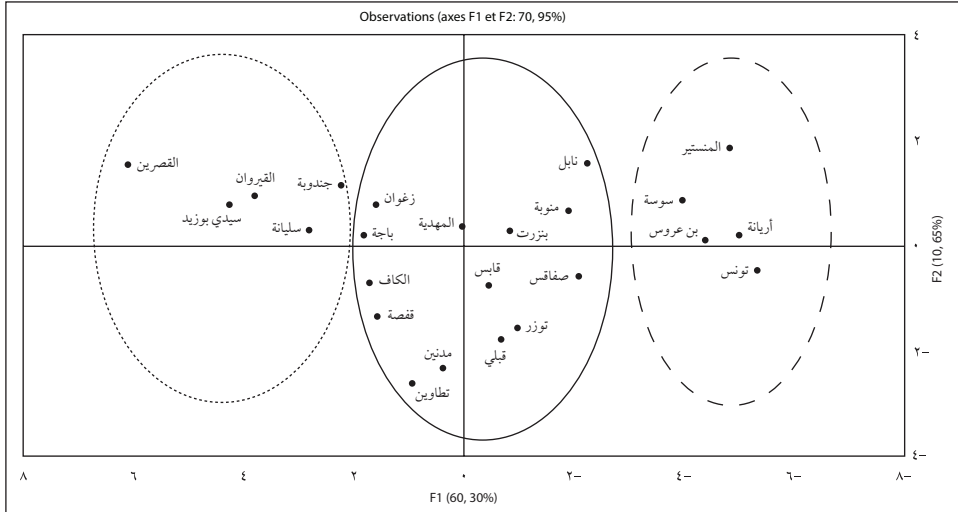
الساري بين أبناء تلك الولايات المنسية، الذي لم يكن ينتظر أكثر من عود ثقاب، سرعان ما قدحه الشاب محمد البوعزيزي. هي إذاً ثورة مدنية عفوية غير ميسرة، رغم التحاق بعض المتحزبين بها بعد اندلاعها. ولا ننسى هنا انحياز عدد كبير من نقابيين الاتحاد العام التونسي للشغل إلى جانب هذه الثورة باعتباره القوة الشعبية الكبرى والمنظمة في تونس منذ عهد الاستعمار فالاتحاد تجاوز بنضالاته الشعبية الوطنية حدود نضالات الأحزاب السياسية المعارضة. فالملاحظة الواجب إبرازها هنا هي أن هاته الثورة ما كانت لتقع لولا هبة الشعب التونسي كرجل واحد. ففي سنة ٢٠٠٨ وقعت احتجاجات كبرى بولاية قفصة دامت أكثر من شهر، وقد نجح النظام القائم في حصرها مجالياً آنذاك، ثم حصل الأمر نفسه في مدينة بن قردان في رمضان ٢٠١٠، لكن في أواخر ٢٠١٠ وأوائل ٢٠١١ ساهم تضامن الشعب ضد الهجمة البوليسية في اندلاع الثورة وفي إخراجها للعالم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، فهذه الثورة لم تكن لتقوم لو لم تكن الإنترنت.

١ - الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

يلاحظ المتأمل في وضع الاقتصاد التونسي قبيل الثورة أن تونس كانت - كما يراها الكثير من الدول الغربية والمتبعين المتخصصين ومؤسسات الرصد السياسي الدولية - بعيدة من أن تكون دولة مؤهلة لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي؛ حتى ولو كان إصلاحياً ومحدوداً. فلقد كانت كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية توحى بالاستقرار الاجتماعي، وبأن الوضع العام لا يعاني أي خلل يمكن أن يسهم بهذا الحد أو ذاك في خلق احتقان شعبي وتوتر اجتماعي. إلا أن الواقع هو تميز الوضع الاقتصادي بتونس بوجود اختلال كمّي وفوارق نوعية وهيكلية بين الجهات تتمثل بنوعية الخدمات في علاقات الإنتاج والروابط الاجتماعية، ونوعية الصناعات والذهنيات والسلوكيات والتركيبية الاجتماعية. تتميز الدواخل والأرياف والمناطق الفقيرة بتهميش اجتماعي واقتصادي أساساً بحيث جعل المطالب الأساسية للسكان بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ تتلخص في التشغيل والتنمية والكرامة وتوافر العدالة الاجتماعية وكل مقومات الحياة الكريمة، وانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية شعبية ووطنية تقضي على الرشوة والغش والمحسوبية والفساد، من دون تمييز بين الجهات والمناطق المختلفة للبلاد، وتعمل على تنمية كل المناطق الهشة التي كانت مقصية في المرحلة السابقة، إضافة إلى تركيز الديمقراطية وغرس ثقافة حقوق الإنسان.

ولإبراز التفاوت الجهوي بين الولايات في الحصول على متطلبات الحياة الكريمة للسكان، سنطبق ضمن إطار بحثنا طريقة تحليل المكونات الرئيسية (ACP) على مجموعة من المؤشرات لسنة ٢٠١٠ (١٤ مؤشراً) باستخدام البرمجية XLSTAT. هذه الطريقة تسعى لتجميع معلومات واضحة في جدول واحد لهدف يتمثل بإبراز مجموعات متجانسة من الولايات أخذاً بالاعتبار مؤشرات التنمية المختارة (انظر الملحق الرقم (٢)). بعد قراءة الرسم البياني الناتج من تطبيق طريقة تحليل المكونات الرئيسية (ACP) يمكن أن نقسم ولايات الجمهورية إلى ثلاث مناطق متجانسة مختلفة في ما بينها حسب مستوى التنمية (انظر الشكل الرقم (١)):

الشكل الرقم (١) التفاوت المحلي حسب طريقة تحليل المكونات الرئيسية

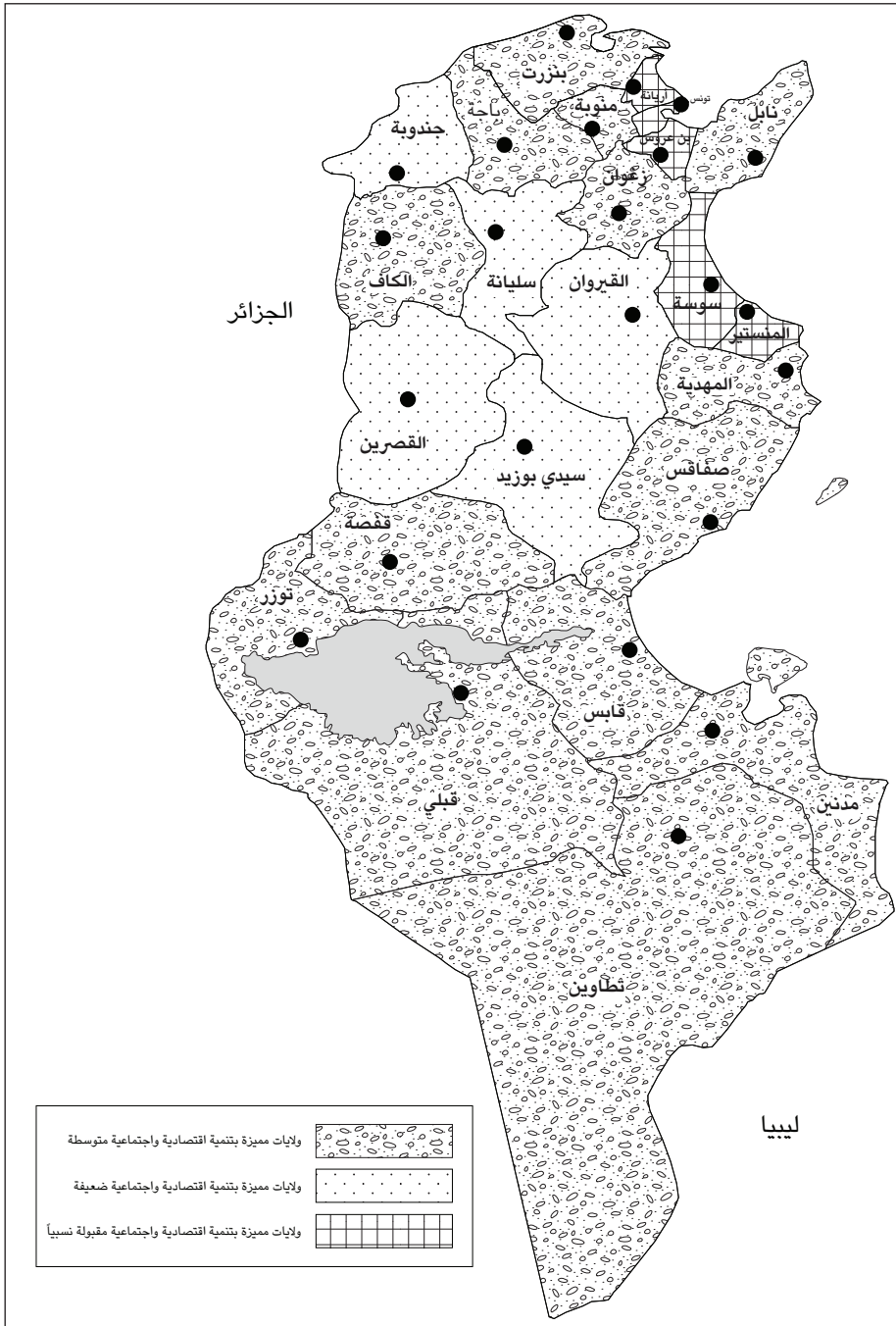


المصدر: المؤلف.

- مناطق متميزة بتنمية ضعيفة وتشمل - حسب الترتيب من حيث ضعف التنمية - ولايات القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، سليانة وجندوبة (المناطق المنقطة في الشكل الرقم (٢)).
- مناطق متميزة بتنمية متوسطة وتشمل ولايات زغوان، باجة، الكاف، قفصة، مدينين، تطاوين، المنهدية، بنزرت، قابس، توزر، قبلي، منوبة، صفاقس ونابل (المناطق المرقطة في الشكل الرقم (٢)).
- مناطق الأكثر تنموية بالجمهورية وتشمل ولايات تونس، أريانة، بن عروس، المنستير وسوسة (المناطق المخططة في الشكل الرقم (٢)).

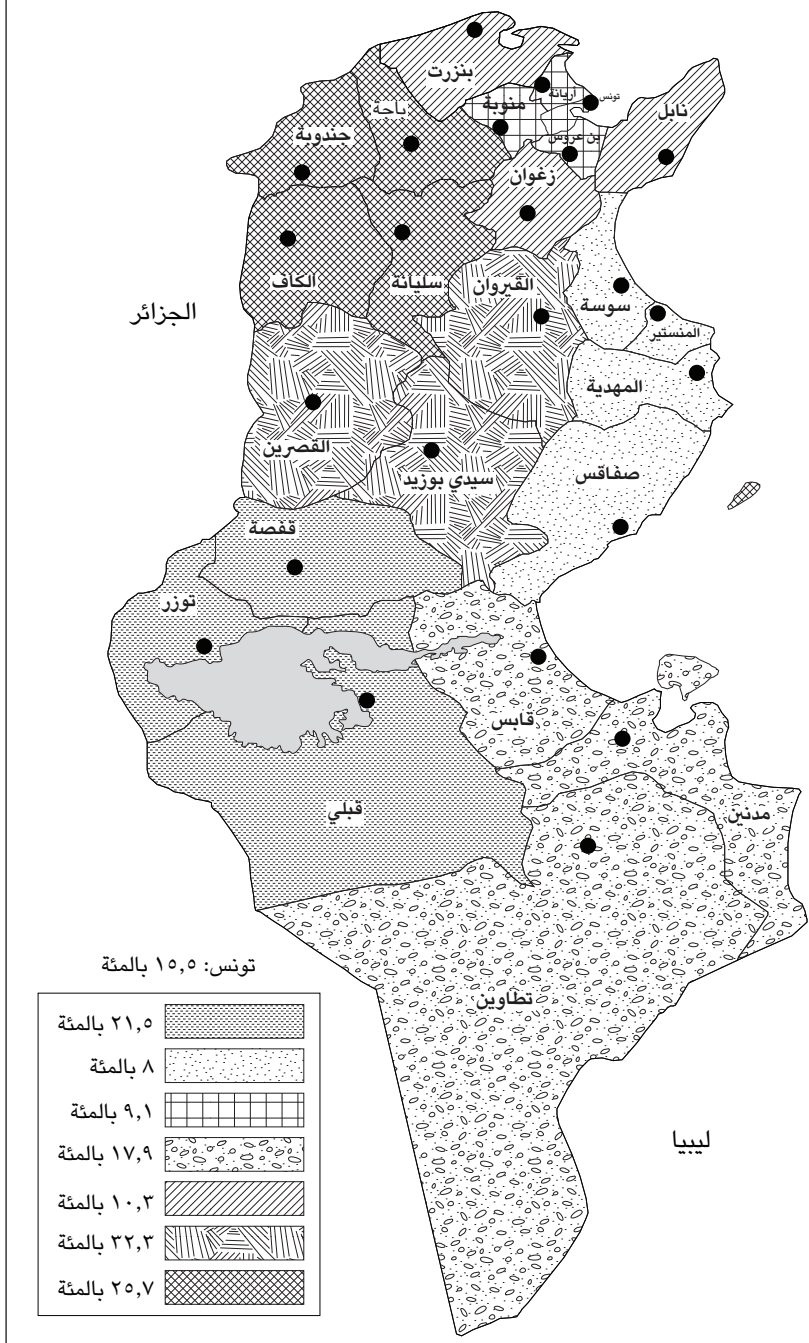
تاريخياً، وفي إثر الاستقلال، ركزت الدولة استراتيجياتها التنموية في مناطق محددة أين يبرز الساحل التونسي كمنطقة تنمية ذات أولوية؛ وذلك نظراً إلى التمثيل القوي لهاته الجهة في مختلف دواليب الدولة. زد على ذلك اعتبار المناطق الداخلية للبلاد - وبخاصة منها الجنوبية - مناطق معارضة للرئيس السابق الحبيب بورقيبة ومساندة لعدوه اللدود الزعيم صالح بن يوسف. وخلال مدة حكم بن علي ظل هذا التمشي مسيطراً على دواليب الدولة بسيطرة بعض الأشخاص (رجال أعمال ورجال سياسة) من جهة الساحل على القرار الوطني، سواءً أكان تنموياً أو دبلوماسياً، بحيث نتج منه تفاقم التفاوت الجهوي. فهذا التفاوت بين الولايات هو نتاج لسياسة تنموية غير مجدية اتبعتها تونس منذ عقود، مما يستوجب اعتماد سياسات مستقبلية تنتج تحقيق التنمية المستدامة لكل الولايات وبخاصة الداخلية منها. ولقد اندلعت ثورة ١٤ يناير لتبرز غضب الشعب التونسي من الفساد المستشري بالبلاد، وارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر (وبخاصة في المناطق الداخلية)، وارتفاع متوسط معدل البطالة، وتجاهل الدولة هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي إضافة إلى تزييف الإعلام الوطني للحقيقة.

الشكل الرقم (٢)
خريطة تبرز التفاوت الجهوي في تونس



الشكل الرقم (٣)

خريطة تُبرز التفاوت الجهوي لمؤشر الفقر بتونس سنة ٢٠١٠



المصدر: المؤلف - اعتماداً على مؤشرات المعهد الوطني للإحصاء.

فبعد متابعتنا الشكل الرقم (٣) نلاحظ تركز النسب العالية للفقراء في الجهات الغربية من البلاد - وبخاصة بالوسط الغربي - ب ٣٢,٣ بالمئة سنة ٢٠١٠. أما مؤشر البطالة حيث كان المعدل

الأعلى للبطالة سنة ٢٠١١ في البلاد لجهة الوسط الغربي (٢٨,٦ بالمئة)، تليها جهة الجنوب الغربي (٢٤,٨ بالمئة)، في حين أنها لم تتجاوز ١١ بالمئة في الوسط الشرقي. أما في ما يتعلق بمعدل البطالة من خريجي الجامعات فولاية قفصة تحتل المركز الأول بنسبة ٤٧,٤ بالمئة، أي نحو ضعفي المعدل الوطني المقدر ب ٢٣,٣ بالمئة. ثم ولاية جندوبة (٤٠,١ بالمئة) ثم سيدي بوزيد (٤١,٠ بالمئة) ثم ولاية قابس (٣٩,٤ بالمئة)، فتطاوين ب ٣٩,١ بالمئة والقصرين ب ٣٨,٩ بالمئة. أما خلال سنة ٢٠١٢

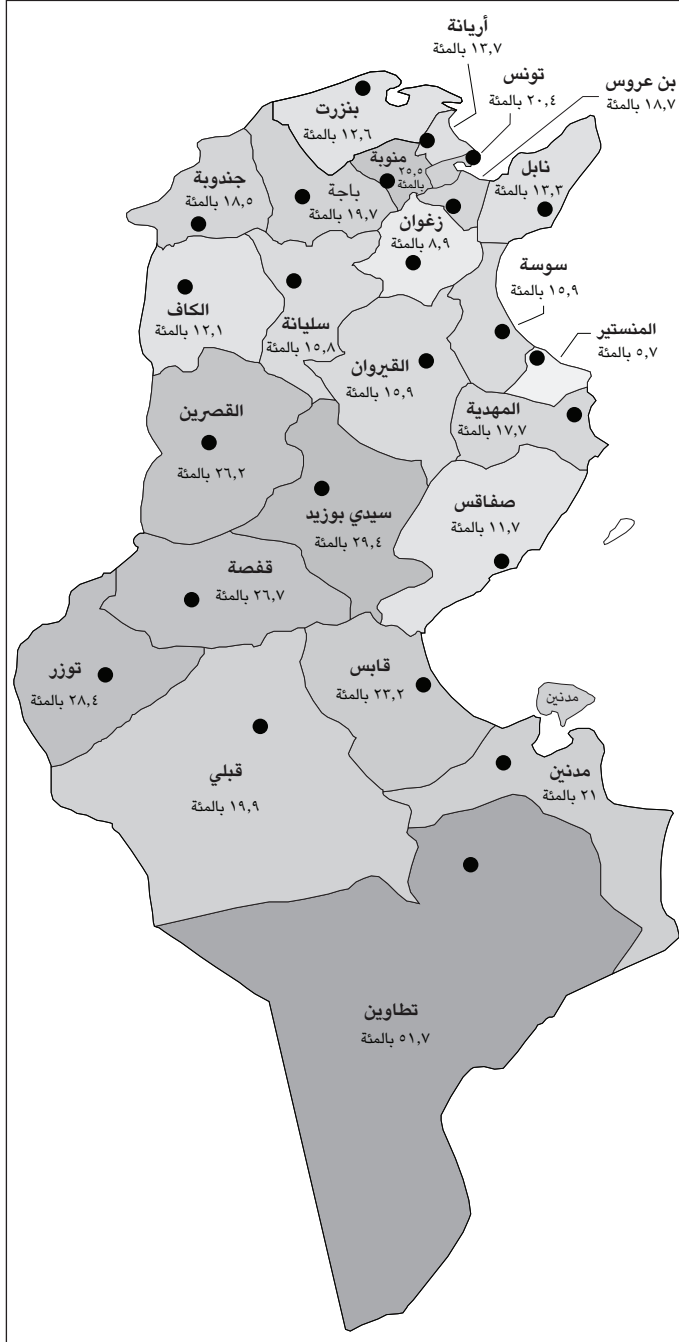
فكانت ولاية تطاوين بأقصى الجنوب التونسي في المرتبة الأولى وطنياً في نسبة العاطلين بقرابة ٥١,٧ بالمئة (انظر الشكل الرقم (٤)).

كذلك تشهد مؤشرات الصحة المتعلقة بالإفراد تفاوتاً كبيراً في تونس، وكمثال على ذلك نجد مؤشر أمل الحياة عند الولادة، الذي رغم ارتفاعه نتيجة تحسن عام في الأوضاع الصحية والمعيشية، حيث بلغ ٧٤,٥ خلال سنة ٢٠٠٩، فإن هناك اختلافات كبيرة بين المناطق الساحلية والداخلية فيه، إذ إن متوسط أمل الحياة يقدر بحوالي ٧٧ سنة في ولايات تونس وصفاقس، في حين يقدر ب ٧٠ سنة في ولايات القصرين وتطاوين (الشكل الرقم (٥)).

يُعدّ التفاوت الجهوي من أهم المشكلات التي تعيشها تونس، نظراً إلى الوضع الراهن لمستوى التنمية والتفاوت الملاحظ، الذي أصبح بالأساس ومنذ نهاية السبعينيات تفاوتاً بين منطقتي الساحل والشمال الشرقي وبين ولايات الداخل وبخاصة منها الوسط والشمال الغربي. فتاريخياً وفي إثر الاستقلال، ركزت الدولة استراتيجياتها التنموية في مناطق محددة أين يبرز الساحل التونسي كمنطقة تنمية ذات أولوية، وذلك نظراً إلى التمثيل القوي لهاته الجهة في مختلف دواليب الدولة. فهذا التفاوت بين الولايات هو نتاج لسياسة تنموية غير مجدية اتبعتها تونس منذ عقود، وهو ما يستوجب اعتماد سياسات مستقبلية تنتج تحقيق التنمية المستدامة لكل الولايات وبخاصة الداخلية منها. بهذا المعنى نفهم لماذا انطلقت هذه الثورة الاجتماعية من أبناء العائلات الفقيرة والوسطى بجهات الوسط الغربي (ولائتي سيدي بوزيد والقصرين)، وانتشرت أساساً في المناطق المحرومة التي تُعاني الظلم وفي أجواء الشعور بالحيف الجهوي والغبن الساري بين أبناء تلك الولايات المنسية. وقد اندلعت ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ - ١٤ يناير ٢٠١١ لتُبرز غضب الشعب التونسي من الفساد المستشري بالبلاد، وارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر - وبخاصة في المناطق الداخلية - وارتفاع معدل البطالة، وغلاء المعيشة، وتجاهل الدولة هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي إضافة إلى تزييف الإعلام الوطني للحقيقة.

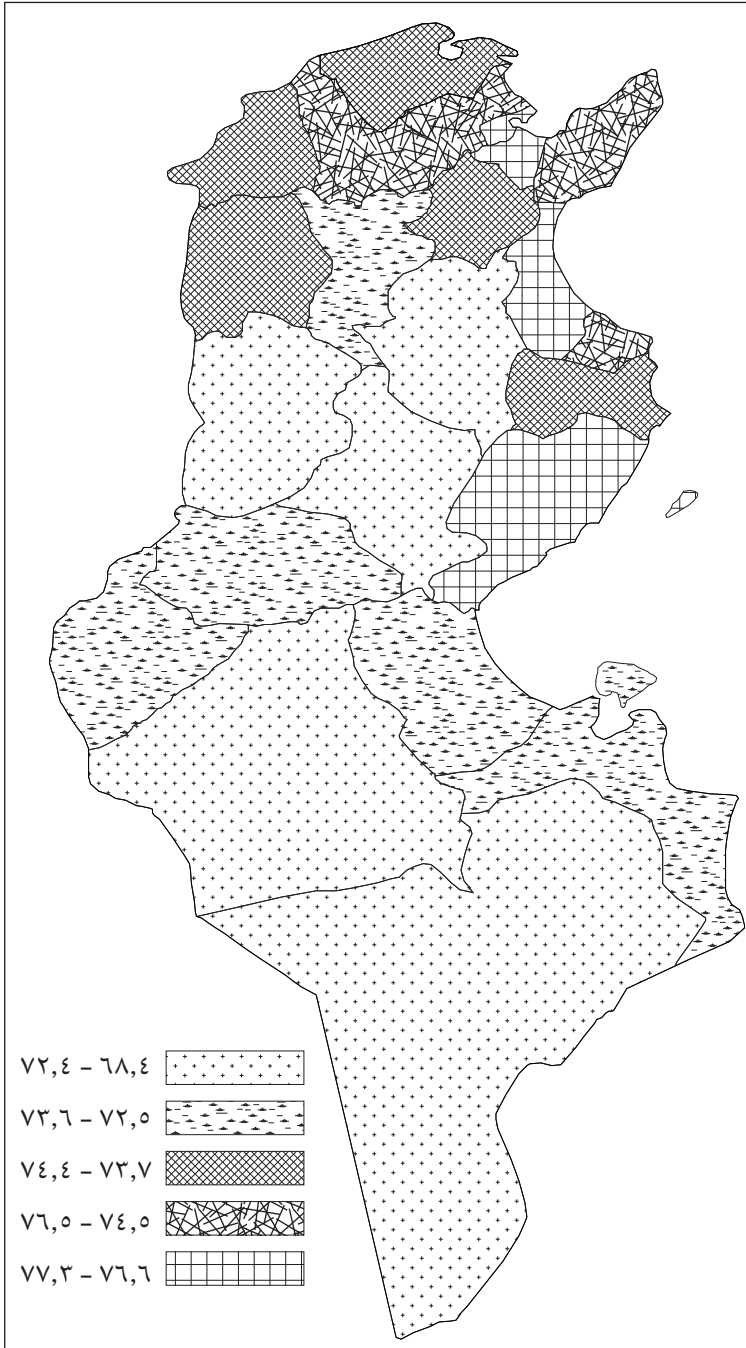
الشكل الرقم (٤)

خريطة تبرز التفاوت الجهوي لمؤشر البطالة بتونس سنة ٢٠١٢



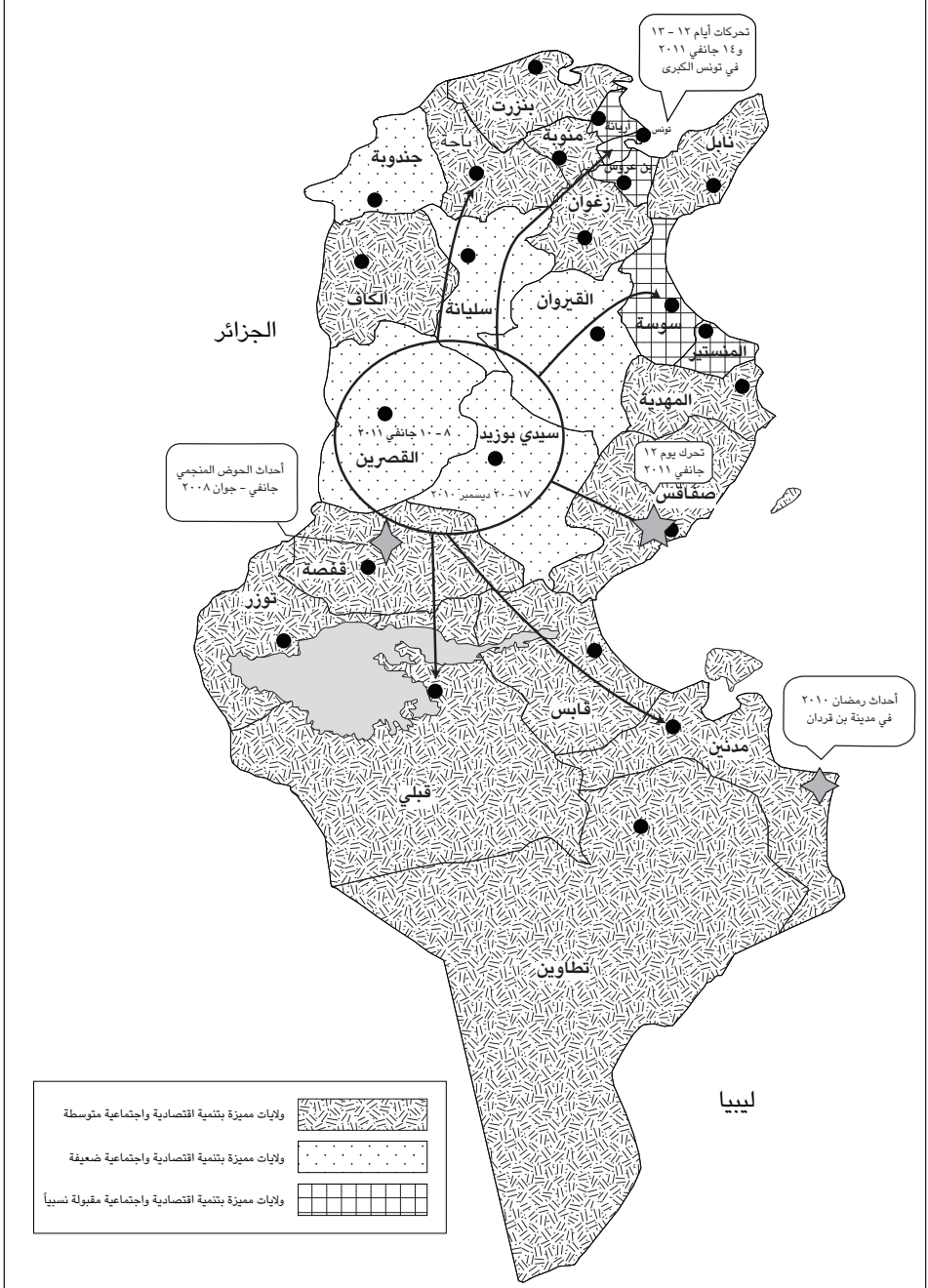
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (٢٠١٢).

الشكل الرقم (٥)
خريطة تبرز التفاوت الجهوي لمؤشر أمل الحياة بتونس



الشكل الرقم (٦)

خريطة تبرز تطور الاحتجاجات بتونس من سنة ٢٠٠٨ إلى غاية ثورة ٢٠١١



٢ - الأسباب السياسية

كان لسياسة النظام السابق الأثر الكبير في تنامي الغضب الشعبي في تونس حيث برز النظام بضعفه، ولا سيّما بدءاً من أواخر التسعينيات، حين بدأ أخطبوط عائلة زوجة الرئيس ليلي الطرابلسي في البروز. كما أن الملاحظ هنا هو تركيز النظام على إبراز بعض المؤشرات الطيبة - رغم أنها مشكوك في صحتها - والتغاضي عن بعض المؤشرات الأخرى والتقليل من أهميتها وأهمية التفاوت الواضح بين الجهات (مثل مؤشر البطالة والفقير).

لم تكن الثورة الشعبية التي أطاحت حكم زين العابدين بن علي مؤطرةً من جانب الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية)، التي لم تستطع أن تتركب موجة الحراك الاجتماعي وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن التونسية.

كما أن عدم المصارحة بوجود المشاكل ونفيها أسهم في زيادة شحن المواطنين، وبخاصة منهم الشباب الذي لم يجد مكاناً يعبر فيه عن آرائه ومواقفه بخلاف ملاعب كرة القدم التي أصبحت مسرحاً للصراعات الجهوية والصراعات مع الأمن. كما أن عدم قدرة بعض الولاة والوزراء على إيجاد الحلول لمشاكل الجهات ولّد غضباً شعبياً - غير معلى خوفاً من العصا الأمنية للنظام - سرعان ما تفاقم بمرور الوقت نتيجة بقاء النظام نفسه في السلطة؛ وهو ما أسهم في انغلاق الحياة السياسية واحتكار

الحزب الحاكم للشأن العام وهيمنته على دواليب الدولة؛ وسيطرة المجتمع السياسي على مؤسسات المجتمع المدني ومحاصرتها؛ وسيادة النمط العائلي في الحكم، والسيطرة على منظومة الاتصالات والمجال الإعلامي؛ إضافة إلى أن القضاء تميز بتبعيته المطلقة لأوامر وزارة الداخلية وتوصياتها حيث استعمل كأداة لتصفية الحسابات مع المعارضين السياسيين والنقابيين والحقوقيين الذين تُفبرك لهم المحاكمات وتلّفق لهم التهم ليتم الزج بهم في السجون. نشير هنا على سبيل المثال إلى ما تعرض له التحرك التاريخي الذي ألقى النظام السابق سنة ٢٠٠٥، وهو هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات التي جمعت قوى اليمين واليسار لمواجهة النظام وفضح ممارساته وفساده في العالم، وقد كان نشاطها بارزاً خصوصاً خلال قمة المعلومات العالمية التي احتضنتها تونس في ٢٠٠٥.

٣ - الأسباب المتعلقة بالفساد

يمكن القول إن المفكر التونسي الكبير عبد الرحمن بن خلدون كان أول من انتبه إلى مركزية عامل الفساد السياسي في استقرار الدول وانحطاطها، من خلال ما أطلق عليه «علم العمران» في مقدمته الشهيرة، وإضافته لما يعرف بالنسق الخلدوني الذي وضعه لقيام الدول وانقراضها؛ حيث حدد خمسة أطوار لحياة الدول، معتبراً أن الطور الذي يخترق فيه الفساد مؤسسة الدولة مؤشر لطور انحطاطها ودليل على حتمية انقراضها. وفي تونس شهدت البلاد خلال السنوات الأخيرة

من حكم بن علي تغلغلاً كبيراً للرشوة والفساد، وبخاصة في الأوساط ذات النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو الإداري التي تستغل نفوذها للحصول على امتيازات ومنافع كبيرة مثل الصفقات العمومية أو التفصّي من دفع الأداءات الجبائية؛ إذ كدس المقربون من النظام ثروات هائلة من خلال سيطرتهم على قطاعات متعددة من الاقتصاد التونسي. وضربت شبكة أقرباء الرئيس وزوجته «خيوطاً عنكبوتية» حول كل القطاعات، مثل الهاتف النقال والبنوك والتعليم الحر ومجال الطيران والنّزل ومحطات الراديو الخاصة، ومركبات لتجميع السيّارات وموَسّسات الاستثمار العقاري. كما ضربت آفة الرشوة عدة قطاعات، وبخاصة الديوانة والانتدابات في الوظيفة العمومية (قطاع التعليم الثانوي بصفة خاصة)، وأصبحت وكأنها من البديهيات في التعاملات، وبخاصة في الإدارات المركزية. كما تجاوزت شبكات الفساد واستغلال النفوذ حدود الدولة التونسية لتشمل اتفاقيات مشبوهة مع جهات خارجية مثل صفقة مطار النفيضة ولزمات الهاتف الجوال.

تعيش تونس منذ الثورة مرحلة صعبة ومعقدة تتميز بتزاحم الأفكار والخيارات والقرارات في الوقت الذي تتزايد المشاكل والتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما أنتج تراخياً في الإجماع الوطني الذي ميّز المرحلة الأولى من الثورة.

ثانياً: تونس ما بعد الثورة

تعيش تونس منذ الثورة مرحلة صعبة ومعقدة تتميز بتزاحم الأفكار والخيارات والقرارات في الوقت الذي تتزايد المشاكل والتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما أنتج تراخياً في الإجماع الوطني الذي ميّز المرحلة الأولى من الثورة، حيث أصبحت الصراعات الحزبية والنقابية والعقائدية بارزة للعيان. وتميزت هاته الفترة بمطالب شعبية مشروعة لدى مختلف القطاعات الاجتماعية، إلا أن بعض من يرفعون تلك المطالب يعتقدون أن الحكومة تملك مفاتيح الحل السحري لجميع المشاكل وفي أقرب الآجال، وهذا أمر يصعب تحقيقه في هذه المرحلة نظراً إلى محدودية الإمكانيات بتونس، ونتيجة ما ورثته البلاد من أزمات اقتصادية واجتماعية أيضاً، إلى جانب تصدع علاقة المواطن بالدولة وفقدان الثقة بين الطرفين وضغوط الأحداث الخارجية من جوار إقليمي متوتر، وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية في الأسواق الدولية.

١ - الاقتصاد ما بعد الثورة

تواجه تونس بعد مضي نحو ست سنوات على ثورة ١٤ يناير ٢٠١١، تحديات كثيرة نابغة من طبيعة العلاقة بين القوى السياسية العاملة على الساحة، وبخاصة تلك التي تقاسمت مقاعد مجلس

نواب الشعب بنتيجة انتخابات عام ٢٠١٤. ولا تزال هناك مخاوف متعددة لدى الشارع من النجاح في التحدي الاقتصادي والاجتماعي. فإيجاد حلول للفقر والبطالة والتفاوت التنموي الجهوي في تونس يعدُّ من الإشكاليات الرئيسية التي يجب على الحكومة مواجهتها بفعالية، في ظل إغلاق الكثير من المصانع والمؤسسات الخاصة نتيجة الصعوبات الاقتصادية وتأثير الوضع الأمني المتدهور

في ليبيا، أضف إلى ذلك تذبذب حركة السياحة التي كانت تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل الوطني التونسي، وبروز ظاهرة الإرهاب الذي زاد من وطأة الأوضاع الاقتصادية. فاليوم تُعدُّ التنمية المحلية وإيجاد مواطن شغل للعاطلين من العمل من أهم الملفات الشائكة التي تواجهها تونس؛ إذ لم تفلح كل برامج التنمية في إيجاد الحلول المناسبة لها. ففي الإطار العام للانفتاح والعولمة، من الصعب جداً أن يقع العدول الفوري عن بعض الخيارات التي انتهجتها البلاد التونسية منذ زمن، لكن في الوقت

إيجاد حلول للفقر والبطالة والتفاوت التنموي الجهوي في تونس يعدُّ من الإشكاليات الرئيسية التي يجب على الحكومة مواجهتها بفعالية، في ظل إغلاق الكثير من المصانع والمؤسسات الخاصة نتيجة الصعوبات الاقتصادية.

نفسه لا يمكن أن تتواصل السياسات المحلية لتنمية الجهات بالطريقة نفسها. وهذا يستوجب القطع مع الحكم العمودي والمسقط إلى الحوكمة أو الحكم الرشيد النابع من الشعب، الذي من المفروض أن يتحمل العبء الأكبر في تحديد الخيارات ورسم التوجهات وإقامة المنوال الجديد للتنمية.

يعدُّ الاقتصاد التونسي أكثر المتضررين بعد الثورة، حيث زادت البطالة بفعل غلق الكثير من المؤسسات من جراء الاعتصامات وغياب الأمن، كما تميزت هاته الفترة بارتفاع ملحوظ للتضخم، إضافة إلى عجز في الميزانية وارتفاع للمديونية وندهور القدرة الشرائية. بيد أن الوضع الاقتصادي لا يتوقف فقط على تحسين الظروف الحياتية من نوع توفير الشغل والغذاء والدواء والمسكن وتطوير البنية التحتية، ولا على المعاناة من جزاء الأزمة الاقتصادية الخانقة نتيجة اتباع اقتصاد السوق وخصوصة القطاع العام، وإنما هو أيضاً نتيجة لعوامل روحية وأخلاقية وثقافية تتعلق أساساً بقيم الكرامة والقناعة والعزة والمساواة والعدالة التي تم تدنيها واستبدالها بقيم معولمة تستمد من السوق، وبخاصة بعد انتشار سابق للظلم والخطورة والتفاوت والفوقية والإذلال التي تعرضت لها فئات شعبية. ورغم محاولات الحكومة فإن الوضع الاقتصادي يشهد صعوبات كثيرة بشهادة أصحاب القرار وبعض الوزراء أنفسهم. كما أسهمت القوى النقابية في تعميق الضغوط على ميزانية الدولة من خلال اشتراط زيادة في أجور الموظفين في الإدارات العمومية وهو الذي أسفر عن الكثير من الإضرابات القانونية وغير القانونية.

٢ - التنمية الجهوية بعد الثورة

تعدّ التنمية الجهوية من أوكدهاتامات حكومة ما بعد الثورة، وتتمثل أهدافها المؤمل تحقيقها في الولايات المتميزة بتنمية ضعيفة بأربع نقاط:

(أ) التوازن المجالي، وهو يتمثل بالعمل على إيجاد بنية ترابية متوازنة قابلة للتأقلم مع جل الظروف الخارجية والداخلية. وتتمثل هذه البنية بتوزيع معتدل للسكان والمدن والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الأساسية على نحو يضمن تنمية كل الولايات بصورة متكافئة؛ (ب) المواطنة، وهي تتمثل بالإنصاف بين الأفراد والولايات والحد من الفوارق بين الجهات؛ (ج) الديمقراطية، وهي تركز على تمكين الفرد من أن يكون مواطناً بأتم معنى الكلمة، وذلك عبر المساهمة الإيجابية والفعلية في كل جوانب الحياة الاجتماعية في مختلف المستويات الترابية؛ ثم (د) الحوكمة (أو الحكم الرشيد)، وتتمثل بالمشاركة الفعلية في الشأن

إن التنمية الجهوية لم تحقق تغييراً كبيراً مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة، وذلك لعدة أسباب، منها التعطيلات وبطء العمل الإداري والفوضى الأمنية وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في هاته المناطق.

المحلي والجهوي والتصور والخيارات بما يتطلب تشريك كل الفاعلين في المنطقة في عملية وفاقية تضمن اندراج كل الأطراف في العملية التنموية؛ فالدولة موجودة من خلال من يمثلها، لكن المسيرّ الفعلي يجب أن يكون منتخباً وممثلاً للسكان، إضافة إلى مجالس تضم المصالح الفنية الجهوية والمحلية لتتولى الاستشارة والدراسات.

إلا أن الملاحظ أن التنمية الجهوية لم تحقق تغييراً كبيراً مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة، وذلك لعدة أسباب، منها التعطيلات وبطء العمل الإداري والفوضى الأمنية وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في هاته المناطق. وقد أسفر هذا الوضع عن وقوع عدة احتجاجات في كثير من الولايات الداخلية التونسية، وهو الأمر الذي يزيد في عراقيل الاستثمار في هاته المناطق. ولتحقيق التنمية الجهوية في هذه المرحلة الجديدة في إثر الثورة يتحتم المرور بعناية بكل ما هو مرافق وخدمات؛ ولكن يجب عدم الاقتصار على هذين المقومين الأساسيين لتتعدى إلى ما هو هيكلي وبنوي، أي النهوض بالجهات من الداخل وجعلها تقوم بدور فعال على المستوى الوطني على نحو متكافئ مع مختلف الجهات، لتسهم في صيرورة البلاد والوطن. ولا يتم ذلك إلا من خلال تمكينها من آليات وإمكانيات الاعتماد على الذات ولو نسبياً وبدرجة محدودة تبعاً لإمكاناتها وخصوصياتها ومعوقاتها. ولتحقيق ذلك يتحتم تلميع صورة الجهة لتكون منطقة جذب السكان والإطارات والمستثمرين بدءاً بأصلي المنطقة، لا منطقة تفتير لا تستطيع حتى شد سكانها لعدم توافر الشغل. فلا وجود لتنمية جهوية أو محلية من دون وجود فاعلين جهويين أو محليين، يأخذون على عاتقهم عملية التنمية،

إضافة طبعاً إلى الفاعلين الخارجيين، سواء كانوا من الوطن أو من خارجه، وتدخّل الدولة التي تُعدّ من أهم الفاعلين، أيّاً كان النظام السياسي والاقتصادي المتبع، وذلك لمساعدة الفاعلين المحليين إن وجدوا وخلقهم إن فقدوا. من هنا وجب العمل الفعلي على اللامركزية الإدارية والاقتصادية مع تقييم كل السياسات التنموية التي جرى اتباعها إلى حد اليوم، إضافة إلى وجود شفافية تسمح بإصلاح شامل للنظام الجبائي، من شأنه أن يمكّن المناطق المحظوظة من أن تسهم في تنمية المناطق المحرومة والفقيرة على نحوٍ يمكّن من تمويل التنمية الجهوية والمحلية.

خاتمة

يُعدّ التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر المشكلات التي تواجهها تونس؛ فالיום بات أكثر من ضروري إعادة النظر في منوال التنمية المتبع، وتحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة بإعادة صوغ نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس بالاستئناس بالتجارب المسجلة في بعض البلدان النامية والمتقدمة. فمنذ الاستقلال تركّزت جهود التنمية في المناطق الساحلية التي كان يُظنّ أن تنميها بالاعتماد على السياحة والصناعة سوف يؤدي بصفة آلية إلى تنمية الجهات الداخلية، غير أن ذلك لم يحدث. وهذا الأمر لا ينفى تطور مختلف الولايات منذ الاستقلال، على مختلف الصعد من ناحية التجهيزات الأساسية والتدريس والصحة والسكن والطرق. وهذا

أمر طبيعي جداً خلال فترة تجاوزت الخمسين سنة، لكن غير الطبيعي هو بقاء التفاوت التنموي الجهوي على حاله بين مناطق الساحل والشمال الشرقي وبين مناطق الوسط الغربي والجنوب. فالتنمية الجهوية أو المحلية لا تقتصر على خلق مواطن شغل أو بعث بعض المشاريع أو المرافق، ولا تقتصر على تحقيق معدلات نمو وطنية إيجابية، وإنما تكمن أساساً في مقاومة الإقصاء والتهميش وتوزيع الثروة بصفة عادلة بين مختلف الولايات، الأمر الذي ينتج توفير مواطن الشغل وإنشاء التجهيزات الأساسية

يُعدّ التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر المشكلات التي تواجهها تونس؛ فالיום بات أكثر من ضروري إعادة النظر في منوال التنمية المتبع، وتحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة بإعادة صوغ نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس.

والاقتصادية وبعث المرافق الاجتماعية. من هنا، على الدولة إعادة تحديد دورها في المنظومة الاقتصادية، وإعادة النظر في العلاقة بينها وبين القطاع الخاص لتحديد استراتيجية لفترة ما بعد الثورة. هذا الأمر يستوجب إيجاد التمويل المناسب من خلال إرساء آليات وإنشاء مؤسسات في شكل بنوك وشركات تنمية جهوية وبعث صندوق للتنمية الجهوية في الولايات المهمّشة، كما يستوجب الأمر تحويل مجلة الجباية لتمكين الجهات والمناطق الفقيرة من موارد مالية مناسبة وتمكين الولايات من نسبة من عائدات مواردها الطبيعية كما ينص على ذلك دستور الجمهورية التونسية.

المراجع

- بالهادي، عمر. «البعد المجالي للثورة التونسية: التنمية الجهوية والمحلية والتهيئة الترابية.» مداخلة في منتدى الاقتصاديين العرب: التحديات الاجتماعية والاقتصادية للثورة التونسية، حزيران/يونيو ٢٠١١.
- بشير، رياض. «الانتخابات التونسية ٢٠١٤ مراحلها ونتائجها.» مجلة سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).
- المعهد الوطني للإحصاء (٢٠١٢): المؤشرات الجهوية بتونس.
- Abaab, Ali et Mohamed Elloumi. «Ajustement, mondialisation et zone difficiles: politiques de développement et stratégies des acteurs (le sud tunisien).» Actes du séminaire internationale Delzod, avril 2009, pp. 217-229.
- Bécher, Riadh et Mongi Sghaier. «Taux de pauvreté et ses mesures en Tunisie.» *Mediterranean Journal of Economics, Agriculture and Environment, New Médit*, vol. 12, no. 2, 2013, pp. 2-10.
- Bécher, Riadh, Mongi Sghaier et Sawsen Bechir. «Défis et perspectives du développement territorial au niveau des gouvernorat de Medenine et Tataouine (Sud-est tunisien).» *Revue Européenne du droit social*: vol. 26, no. 1, 2015.
- Bécher, Riadh, Mongi Sghaier, Saïd Miloud Dhifallah. «L'inégalité territoriale dans le Gouvernorat de Médenine (Sud-est tunisien), une mise en évidence à travers l'analyse des indicateurs régionaux d'amélioration des conditions de vie.» *Revue des Régions Arides*: vol. 2, no. 26, 2011, pp. 3-21.
- Bécher, Riadh, Mongi Sghaier, Saïd Miloud Dhifallah. «La Réduction de la pauvreté comme premier Objectif du Millénaire pour le Développement, une étude sur le cas Tunisien.» *Revue Economie et Société*: no. 6 (2010).
- Bécher, Riadh, Mongi Sghaier, Saïd Miloud Dhifallah. «Objectifs du millénaire pour le développement; réalisation et disparité régionale en Tunisie.» *Mediterranean Journal of Economics, Agriculture and Environment, New Médit*: vol. 10, no. 4, 2011, pp. 25-34.
- Bécher, Riadh, Nadia Ounalli, Mongi Sghaier. «L'inégalité territoriale dans le Sud-est Tunisien: une mise en évidence à travers l'analyse des indicateurs régionaux de développement.» *Canadian Journal of Regional Science/Revue canadienne des sciences régionales*: vol. 34, nos. 2-3, 2011, pp. 61-68.
- Bécher, Riadh. «Pauvreté et politiques d'amélioration du niveau de vie, une étude sur le cas tunisien.» *Mediterranean Journal of Economics, Agriculture and Environment, New Médit*: vol. 10, no. 3, 2011, pp. 4-10.
- Jaouad, Mohamed [et al.]. «Intégration inter régionale du Sud Tunisien vue sous l'angle des indicateurs socioéconomiques régionaux: Potentiels et contraintes des secteurs productifs.» *Revue des Régions Arides*: vol. 3, no. 38, 2015.

الملحق الرقم (١)

مجموعة المؤشرات الجهوية التي تم من خلالها تطبيق طريقة تحليل المكونات الرئيسية

V1: نسبة السكان الذين لا يوجد لديهم مياه الحنفية في منزلهم

V2: نسبة السكان الذين لا يوجد لديهم شبكة التطهير في منزلهم

V3: نسبة السكان الذين لا يوجد لديهم الكهرباء في منزلهم

V4: نسبة السكان الذين لا يوجد لديهم حمام في منزلهم

V5: نسبة السكان الذين لا يوجد لديهم سيارة

V6: نسبة السكان الذين لا يوجد لديهم تلفزيون في منزلهم

V7: نسبة السكان الذين لا يوجد لديهم ثلاجة في منزلهم

V8: نسبة السكان الذين لا يوجد لديهم هاتف

V9: نسبة الأمية

V10: عدد العيادات الطبية

V11: معدل البطالة

V12: عدد العائلات المعوزة

V13: عدد نسبة الولادات في المستشفيات

V14: معدل بطالة الفتيات

الملحق الرقم (٢)

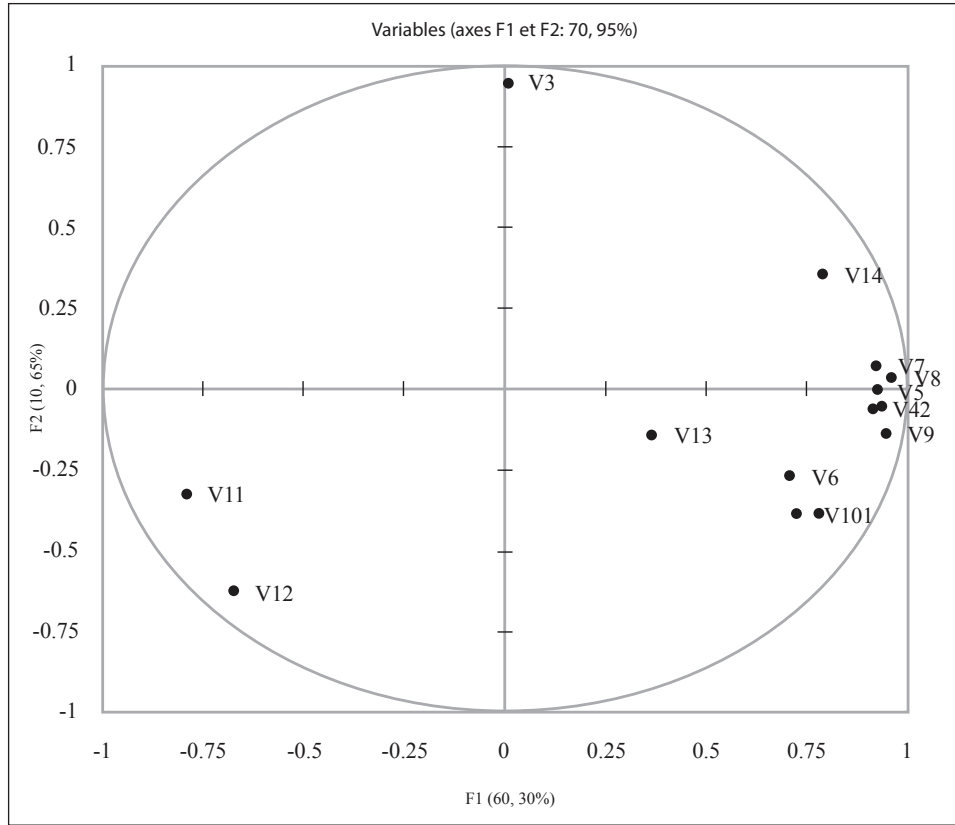
نتيجة تطبيق طريقة تحليل المكونات الرئيسية

Valeurs propres:				
	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	8,442	1,490	1,176	0,877
Variabilité %	60,304	10,646	8,399	6,261
cumulé %	60,304	70,950	79,349	85,610

Coordonnées des observations

F2	F1	Observation
٠,٤٨٣-	٥,٥٢٥-	تونس
٠,٢١١	٥,٠١٦-	اريانة
٠,١١٩	٤,٣٨٦-	بن عروس
٠,٦٦٥	١,٩٠٠-	منوبة
١,٥٧٠	٢,٢٣٩-	نابل
٠,٧٧٣	١,٦٠١	زغوان
٠,٢٨١	٠,٨٢٥-	بنزرت
٠,١٩٩	١,٨٢١	باجة
١,١٢٧	٢,٢٤٥	جندوبة
٠,٧٠٦-	١,٧١٠	الكاف
٠,٣٠٧	٢,٨٢٢	سليانة
٠,٩٥٦	٣,٨٠٣	القيروان
١,٥٥٢	٦,١١٤	القصيرين
٠,٧٨٨	٤,٢٧٣	سيدي بوزيد
٠,٨٧٢	٣,٩٨٢-	سوسة
١,٨٥٠	٤,٨٢٢-	المنستير
٠,٣٦٨	٠,٠٢١	المهدية
٠,٥٧٢-	٢,٠٧٩-	صفاقس
١,٣٥٣-	١,٥٧٧	قفصة
١,٥٦٢-	٠,٩٦٨-	توزر
١,٧٦٨-	٠,٦٧٤-	قبلي
٠,٧٤٩-	٠,٤٤٠-	قابس
٢,٣١٣-	٠,٣٩٠	مدنين
٢,٦١٦-	٠,٩٥٣	تطاوين

Cercle des Corrélations



العلاقات الموريتانية - المغربية: مُحدِّدات التواصل ومُبرِّرات القطيعة

أحمد محمد الأمين انداري(*)

أستاذ جامعي وباحث في العلوم السِّياسية والعلاقات الدولية، جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا.

مقدمة

تزامن حصول كلٍّ من المغرب وموريتانيا على استقلاليهما مع تحدٍّ أساسٍ واجه بناءً علاقاتٍ طبيعيةٍ بينهما. وقد ارتبط هذا التحديّ بالمطالبة المغربية بموريتانيا؛ تلك المطالبة التي ظلَّت محور صراعٍ دبلوماسيٍّ وسياسيٍّ بينهما، دارت رحاهُ طوال ما يناهز العقد من الزمن، وانتهى باعتراف المغرب بموريتانيا في العام ١٩٦٩، وهو الاعتراف الذي شكَّل نهاية عهدٍ من القطيعة الكاملة بين البلدين^(١).

وعلى الرغم من أنَّ ذلك الاعتراف كان يجب أن يشكِّل بدايةً لعهد جديد من العلاقات بين الدولتين يكونُ قوامه التعاون المثمر على الصعيد كافَّة، وبخاصَّة أنَّ هناك الكثير ممَّا يجمع بين البلدين، وأنَّ أمالاً كبيرةً كانت مُعلَّقة على أن يُشكِّل تعاونهما نموذجاً يُحتذى به في شبه المنطقة، وأنَّ يمثِّل قوة دفعٍ للمشروع التوحيديِّ المغاربيِّ، فإنَّ كل تلك الآمال سرعان ما مُنيت بانكاسةٍ، ولا سيَّما أنَّ خبرة العقود الخمسة التي أعقبت الاعتراف المغربي بموريتانيا قد كشفت هشاشة وضعف العلاقة بين البلدين، بحيث غدت العلاقة بينهما تشكل نموذجاً للعلاقة المتقلِّبة وغير المستقرَّة.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى النَّفاذ إلى عمق إشكال عدم الاستقرار في العلاقات المغربية - الموريتانية، مُحاولةً التعرف إلى الأسباب الحقيقية التي تودِّي إلى إنكفاء الصُّراع بين الطرفين

ahmedndari2017@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) يعود تاريخ أول اعتراف للمغرب بموريتانيا كدولة مستقلة إلى شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٦٩، وقد جاء بمناسبة انعقاد القمة الإسلامية الأولى في العاصمة المغربية الرباط. للتوسع أكثر حول هذا الاعتراف وملايساته، انظر: المختار ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات (باريس: دار كارتال للنشر، ٢٠٠٦)، ص ٤٤٧.

وتغذيته من جهة، كما ستحاول من جهة أخرى أن تُقاربِ العوامل التي يمكن أن تدفعهما مستقبلاً إلى نبذ الصِّراع وتفضيل التَّعاون، كما ستسعى إلى استعراضِ بعض مظاهر الصِّراع والتَّعاونِ التي عرفتْها تلك العلاقة. وأخيراً ستحاول الخروج بـخلاصاتٍ مُركَّزةٍ حول أطر تلك العلاقة ومحدداتها الأساسية.

**المحدد التاريخي والحضاري
أحد أهم عوامل التقريب بين
المغرب وموريتانيا، وواحداً من
أهم محددات التواصل بينهما،
ولا سيَّما أن انتماءاتهما تكاد
تكون واحدةً تقريباً.**

تستمدُّ هذه الورقة أهميتها من كونها تأتي في وقتٍ تمرُّ فيه العلاقات بين البلدين بمرحلةٍ من أصعب المراحل التي مرَّت بها عبر تاريخها، بحيث تقف تلك العلاقات على مفترق طرق: إمَّا أن يُفضي بالبلدين إلى إقامة علاقاتٍ قويَّةٍ بينهما عمادها التفاهم والاحترام المتبادل، والحرص على تحقيق المصالح المشتركة، وتوحيد الرؤى تجاه القضايا

الإقليمية والدولية، وإقامة تعاونٍ اقتصاديٍّ مُثمرٍ بين الدولتين؛ وإمَّا أن تمر عبره إلى الرجوع إلى مربع القطيعة الأول، ليستمر البلدان في اجترار خلافات الماضي وعقد التاريخ، لتضيق عليهما بذلك المزيد من فرص التعاون البناء في عالمٍ لا يرحم ولا يعترف إلا بالتكتلات والتحالفات وما أشبهها من أنواع التعاون بين الدول.

من هنا، يغدو من المهم التساؤل عن أسباب عدم استقرار العلاقات بين الدولتين؟ وعن العوامل التي جعلت العلاقات بين البلدين لا ترتقي إلى المستوى المطلوب؟ وعن المحددات التي تشجع على التعاون بينهما وتجعل منه توجهاً استراتيجياً لا بديل منه في علاقاتهما؟ فما هي يا ترى أسباب التذبذب الذي تعرفه علاقات البلدين؟ وهل يعود الأمر إلى عوامل موضوعية لا دخل للطرفين فيها؛ أم إلى عوامل ذاتية ترتبط بالإرادة السياسية للسلطات الحاكمة في الدولتين؟ وهل كانت علاقتهما في الغالب علاقة صراع أم تعاون؟ وهل هناك عوامل خارجية تغذي الصِّراع بين الطرفين وتذكيه؟ وما هي تلك العوامل؟ وما دور العوامل الداخلية المتعلقة بالسياسة الداخلية لكل بلدٍ في ذلك التذبذب الذي تعرفه العلاقة بينهما؟ وما هي محددات التعاون بين البلدين؟ وكيف يمكن استثمار تلك المحددات على نحوٍ أمثل لجعل تلك العلاقة أكثر ثباتاً واستقراراً؟ وأي مستقبلٍ للعلاقات بين البلدين؟ وما هي المداخل الأساسية التي يُمكن من خلال استثمارها جعل مستقبل تلك العلاقة يغدو أفضل من ماضيها وحاضرها.

من أجل الإجابة عن الأسئلة السالفة الذكر سنعمد مُقاربةً تقوم على توظيف كلِّ من المنهجين المقارن والوصفي التحليلي، بحيث يُعتمد على المنهج الأول في رصد أوجه التشابه بين البلدين، وهي نفسها ما سنسميه في هذه الدراسة البحثية محددات الاستمرارية، بينما سيستفاد من المنهج

الثاني في التعرف إلى عوامل القطيعة بين الطرفين وهي ذاتها الأسباب التي تؤدي إلى تدبُّبِ علاقاتهما ووسمها بعدم الاستقرارية؟

سنتناول موضوع هذه الدراسة من خلال محورين: يتناول الأول منهما محددات التقارب والتواصل بين البلدين؛ فيما يخصُّ الثاني منهما للحديث عن عوامل القطيعة والتباعد بينهما.

أولاً: عوامل التَّواصل والتَّقارب بين موريتانيا والمغرب

إن العلاقات المغربية الموريتانية منذ استقلال البلدين وحتى اليوم قد تحكَّمت فيها عواملٌ عديدة، بعضها كان يدفع إلى التقارب والتعاون وبعضها الآخر إلى القطيعة والصِّراع، وكلما غلب نمطٌ من أنماط تلك العلاقة على الآخر انعكس ذلك على العلاقة بينهما سلباً أو إيجاباً.

سنتعرَّض في هذه الفقرة بإيجازٍ لبعض محددات التقارب والتعاون بين الطرفين، على أن نتحدث لاحقاً عن بعض عوامل القطيعة والصِّراع بينهما، وإن كان الحديث عن محددات للتقارب وأخرى للقطيعة لا يخلو من صعوبات ومشكلات منهجية، مردُّ بعضها إلى أن متغيِّرات ومحددات العلاقات بين الدول تشكل - كما يرى بهجت قرني - جزءاً لا يتجزأ، ونسقاً واحداً، بحيث لا يستطيع باحثٌ ما، أن يتحدث عن بعض المؤثرات التي تؤثر في العلاقة بين دولتين، ويغض الطرف عن بعضها الآخر، أو أن يتحدث عن محدّد من تلك المحددات، بمعزل عن باقي امتداداته، في المحددات الأخرى^(٢).

وليس ذلك هو ممكن الصعوبة الوحيد من الناحية المنهجية الذي يُطرح عند الحديث عن محدداتٍ للعلاقات المغربية - الموريتانية، وإمّا هناك نوعٌ آخر من الصعوبات يتعلق بنسبية تأثير تلك المُحدِّدات، بحيث نجد أحياناً أنَّ نفس العامل قد يؤدي أدواراً إيجابية في مرحلةٍ من مراحل العلاقة ويؤدي أدواراً سلبية في مرحلةٍ أخرى من مراحلها، مثل قضية الصحراء على سبيل المثال، التي شكَّلت عاملاً من أهم العوامل التي شجَّعت على التعاون والتقارب بين البلدين في السنوات الأولى من سبعينيات القرن الماضي؛ وهي نفسها القضية التي ستمثل أهم عاملٍ للصِّراع ومبررٍ للقطيعة بينهما في السنوات الأخيرة من السبعينيات والسنوات الأولى من الثمانينيات من القرن نفسه.

وعلى الرغم من الصعوبات المنهجية السابقة فإنه لا يمكن تناول العلاقات المغربية - الموريتانية من غير الحديث عن مجموعة العوامل والمؤثرات التي تتحكم فيها بالسلب أو الإيجاب

(٢) انظر: بهجت قرني، «المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية»، مجلة السياسة الدولية، العدد

وهي ما يُسَمَّى أيضاً بالمُحدّدات، وبوجهٍ عامٍّ يمكننا أن نجمل المُحدّدات التي تدفع الطرفين المغربي والموريتاني إلى التعاون والتقارب في العوامل التالية:

١ - العامل الجغرافي

يمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل التي تجمع ما بين المغرب وموريتانيا، ولعلّ من بين أهم تلك العوامل العامل الجغرافي، ذلك أن كلاً من البلدين من الناحية الجغرافية يحتلّ موقعاً مهماً ومحورياً. فالمغرب يقع في غرب الوطن العربي ويجعل منه موقعه الجغرافي المتميز البلد الأفريقي الوحيد الذي يتوافر على الواجهتين البحريتين المتوسطية والأطلسية، كما أن للمغرب، إلى جانب ذلك، ثلاثة أبعاد: البعد الأطلسي؛ والبعد المتوسطي؛ ثم البعد الصّخراوي الذي يربط المغرب عبر الصحراء بموريتانيا وأفريقيا جنوب الصحراء^(٣).

أدّى هذا الموقع الجغرافي المهمّ الذي يحتله، إضافةً إلى قُربه من القارّة الأوروبية التي يفصله عنها ١٤ كلم فقط إلى دخوله في مسلسلٍ استعماريٍّ أثرت نتائجه وما زالت تؤثر في سياسته الخارجية وعلاقاته الإقليميّة والدولية^(٤). وقد كان الوعيُّ بالأهمية الجيوستراتيجية لموقع المغرب الجغرافي حاضراً منذ البداية لدى صُنّاعِ السّيّاسة الخارجية المغربية، وفي هذا الصّدّد يقول الملك الحسن الثاني في كتابه التحدي: «يُشبهُ المغربُ شجرةً تمثّدُ جذورها المغذية امتداداً عميقاً في التراب الأفريقي، وتتنفّس بفضل أوراقها التي يقوِّها النّسيم الأوروبّي، بيد أن حياة المغرب ليست عمودية الامتداد فحسب، بل هي تمتد كذلك امتداداً أفقيّاً نحو الشرق الذي نحن مرتبّطون معه بالتالد والطارف من الصلات الثقافيّة، وحتى لو أردنا - ونحن لا نريد قطعاً - فإنه من المستحيل علينا قطع هذه الصلات^(٥). ولقد كان الملك الراحل الحسن الثاني يرى أن المغرب قد تمكّن فعلاً من استرجاع المكان الذي كان جغرافياً وتاريخياً وسياسياً مكانه، فقد «عاد أمة تركيبٍ وجمعٍ ووصل بين الشرق والغرب»^(٦).

أما موريتانيا فتحتل هي الأخرى موقعاً جغرافياً مهماً، إذ إن موقعها في غرب الوطن العربي يجعل منها نقطة الالتقاء بين العرب والأفارقة من ناحية، وبين شمال القارّة الأفريقية وجنوبها من ناحية أخرى. يضاف إلى ذلك وجود موريتانيا في شرق المحيط الأطلسي، وهو ما يعطيها أهمية من الناحيتين الاقتصادية والجيوستراتيجية.

(٣) ميغيل هيرناندو ديلراماندي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٥)، ص ١٦.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥) الحسن الثاني (الملك)، التحدي (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٨٣)، ص ٢٩٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

ثم إن لموريتانيا بعداً صحراوياً مهماً حيث تمتد هذه الصحاري على امتداد التراب الموريتاني، إذ يُعدُّ هذا الأخير بلداً صحراوياً، له إطلالةٌ مهمَّةٌ على مجابات الصحراء الكبرى الممتدة حتى النيجر. وقد كان هذا الموقع الجغرافي المتميز عاملاً حاسماً في خضوع موريتانيا للاستعمار الفرنسي، وخصوصاً أنه حين استعمار موريتانيا في بدايات القرن العشرين لم تكن - على خلاف جيرانها - تتمتع بأي موارد اقتصادية تُذكر، وقد صنفتها المستعمر الفرنسي مجرد صحراء قاحلة ومُترامية الأطراف يناط بها دور واحد لا غير وهو ربط مستعمرات فرنسا في شمال أفريقيا بمستعمراتها في أفريقيا جنوب الصحراء^(٧).

وقد تأكدت أهمية ذلك الموقع الجغرافي بعد استقلال موريتانيا، حيث نظرت إليه النُخب الحاكمة آنذاك بوصفه إحدى الأوراق الراحبة التي يمكن أن تراهن عليها موريتانيا في سياستها الخارجية، وهذا ما أشار إليه الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد داداه عندما قال في كتابه **موريتانيا على درب التحديات** بأن هذه الأخيرة «لم تُعدَّ تلك الصحراء الشاسعة، الوعرة التي تشكَّل شبه حاجزٍ يصعبُ على الأفكار والبشر اجتيازه بين عالم حوض البحر الأبيض المتوسط وبين أفريقيا (جنوب الصحراء)... فموريتانيا هي في الواقع جسرٌ طبيعيٌّ وهمةٌ وصل بين عالم عرب وبربر البحر الأبيض المتوسط، وعالم أفريقيا (جنوب الصحراء)»^(٨).

وإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها كلا البلدين من الناحية الجغرافية، والتي تجعل من الموقع الجغرافي لكلٍّ منهما أداةً مهمَّةً من أدوات سياسته الخارجية، وتجعل كذلك من البُعد الجغرافي أحد الأبعاد الأكثر تأثيراً في سياستيهما الخارجيتين، فإن المغرب يُعدُّ بحق بوابة موريتانيا إلى أوروبا، في حين أن موريتانيا تشكل واجهة لانتفاخ المغرب على عمقه الأفريقي وبالتالي فإنه ليس بإمكان أي من الطرفين أن يستغني عن العلاقة مع الطرف الآخر.

كما أن وجود كلٍّ من الدولتين في هذه المنطقة الجغرافية ذات الأهمية الخاصة يحتم عليهما تطوير أوجه متعددة من التعاون. ونظراً إلى تداخل المصالح الجيوسياسية بين الطرفين على المستوى الإقليمي، فإنَّ منطق المصالح يُملئ على البلدين مستوى من التَّجَانُس والتَّنسيق بين المواقف وقدرًا من المرونة الدبلوماسية وتناسي الخلافات من أجل ضمان انسياب حركية الأطر الإقليمية والمنتديات التي ينتميان إليها، أو التي تنظم فعالياتهما في إحدى العاصمتين وتستدعي حضور البلد الآخر للمشاركة فيها^(٩).

(٧) سيدي إبراهيم ولد محمد أحمد، «الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا»، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٨٩ - ١٩٩٠، ص ٢٣.

(٨) ولد داداه، **موريتانيا على درب التحديات**، ص ٤.

(٩) التقرير الاستراتيجي لموريتانيا ٢٠١٢ - ٢٠١٣ (نواكشوط: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ٨٥.

٢ - العامل التاريخي والحضاري

ليس العامل الجغرافي هو الوحيد الذي يجمع بين البلدين وإنما هناك العامل التاريخي والحضاري أيضاً، فمن الناحية التاريخية هناك ما يقارب القرنين من التاريخ المشترك بين الدولتين،

كما أن كلا البلدين قد ظلَّ لفترات طويلة من الزمن، يمثل جزءاً من إمبراطورية واحدة مُترامية الأطراف، وهي الإمبراطورية الإسلاميَّة، وكان ذلك بوجه خاصٍّ في عهدِ الخلافتين الأموية والعباسية اللتين ظلَّ ولأى البلدين لهما قائماً، وإن كان ذلك الولاء يتم بصورة غير مباشرة غالباً كون البلدين - وبخاصة المغرب - قد عرفا قيام حركاتٍ استقلاليَّةٍ بل وأكثر من ذلك قيام دولٍ مُستقلَّةٍ^(١٠)، كما أن كلا البلدين لم يُكنْ جزءاً من سُلطان الدولة العثمانية.

إزاء ذلك الواقع المعقد الذي يطبعه الصراع بين البلدين الشقيقتين، المغرب والجزائر، وجدت موريتانيا نفسها مجبرة على بذل جهد مضاعف من أجل إحداث التوازن المطلوب في سياستها الخارجية بغية الحفاظ على علاقات جيدة مع البلدين.

كما أن الصلات والروابط بين البلدين استمرت

على مر العصور وظلت راسخة وقوية، سواء من خلال الأدوار المهمة التي اضطلع بها الموريتانيون والمغاربة في عدد من الإمبراطوريات والدول التي عرَفتها المنطقة - وبخاصة الإمبراطوريتان المرابطية والموحدية - أو من خلال الهجرات التي ظل خط التواصل فيها غالباً شمالياً - جنوبياً، أي من المغرب إلى موريتانيا، إلا ما كان من أمر الهجرة التي حصلت على عهد المرابطين حيث عكست خط التواصل الحضاري بين الطرفين ليُصبح جنوبياً - شمالياً، أي من موريتانيا إلى المغرب^(١١).

من جهةٍ أخرى، كان لعلماء ومتقفي كل من البلدين دور مهم في النهضة الثقافية التي عرفها البلد الآخر؛ فالفقهاء المغاربة أسهموا بدور فاعل في الصحوَّة الثقافيَّة التي عرفتها بلاد شنقيط من خلال إسهامهم في تأسيس بعض الحواضر العلميَّة التي أصبح لها في ما بعد شأن كبير في النهضة الثقافيَّة والعلميَّة التي شهدتها البلاد^(١٢)، وفي المقابل كان للمتقفيين والعلماء الشناقطة أيضاً دورٌ مهمٌّ في الحركة الثقافيَّة والفكريَّة التي عرفها المغرب على عهد العلويين، وتظهرُ بعضُ معالم ذلك الإسهام من خلال المشاركة الفاعلة في المناظرات العلميَّة التي كان يُنظمها سلاطين المغرب في

(١٠) ينصرف تفكير الباحث هنا إلى حركة المرابطين التي تأسست في موريتانيا ثم انتقلت إلى المغرب لتؤسس على أديم أرضه دولة قوية شمل نفوذها كل منطقة المغرب العربي وأجزاء واسعة من شبه الجزيرة الأيبيرية، وينصرف كذلك إلى الدولة الإدريسية التي تأسست في المغرب على عهدها دولة مركزية قوية.

(١١) انظر: ولد محمد أحمد، «الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا»، ص ٩.

(١٢) للتوسع حول هذه الفكرة، انظر: عبد الودود ولد عبد الله (ددود)، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط

حتى نهاية القرن الثاني عشر (١٨م) (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، ٢٠١٥)، ص ٥٥.

ذلك الوقت حول ما يُمكنُ أن نُسَمِّيَهُ «قضايا الساعة» التي كانت تنالُ النَّصيبَ الأكبرَ من اهتمام النُّخبة، مثل قضايا الإصلاح الديني والوهابية ومكانة فقه الفُروع^(١٣).

علاوةً على ما سبقُ ذُكرهُ ظلُّ المغربِ يُشكِّلُ - ولقُرُونٍ عديدةٍ - مَمَرًا لقوافلِ الحُجَّاج الموريتانيين؛ وهو ما أسهم في تقوية الأواصرِ بين الطرفين، ثم جاءت مرحلة الإمارات التقليدية التي شهدتُ حُصولَ العَديد من التَّحالفات بين المغرب وبعض تلك الإمارات^(١٤).

ونظراً إلى قُوَّة تلك العلاقة وتَجذُّرها فإنَّ المُستعمرَ الفرنسي لم ينجح في قطعها نهائياً^(١٥)، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي بذلها في هذا الصدد من خلال سعيه إلى إدماج موريتانيا على نحوٍ كامل في المنظومة الغرب الأفريقية^(١٦)، وقطع كل رابط أو صلة لها بمحيطها العربي والإسلامي وذلك عبر عزلها على نحوٍ شبه كلي عن الدول المغاربية وبخاصة المغرب.

هذا من الوجهة التاريخية، أما من الناحية الحضارية فإنَّ كلاً من البلدين كان ولا يزال يشكِّلُ جزءاً من الحضارة الإسلامية بإسهاماتها المتميزة وإشعاعها العِلْمِي والمعرفي الكبير، ذلك بأنَّ كلاً منهما قد دخل منذ الفتح الإسلامي طَوْرًا جديداً من تكوينه الحضاري والتاريخي، حيث أتاح الفتح الإسلامي لهما الفُرصة لتجاوز الواقع المتخلف الذي كانا يعيشانه، وهو واقع البدو القبليّة، وهي المرحلة التي لم يكونا يختصان فيها بأرضٍ بعينها، كما لم يكونا يشكّلان فيها جزءاً من جَماعَةٍ بَشَرِيَّةٍ واحِدَةٍ، لينتقلا مع الفتح الإسلامي إلى مرحلةٍ أَكثَرَ تَطَوُّراً من تاريخهما حيث أصبحا يختصان بأرضٍ بعينها ويشكّلان جزءاً من جماعةٍ بَشَرِيَّةٍ واحِدَةٍ^(١٧).

إضافةً إلى ذلك فتح الفتح الإسلامي أيضاً الباب وإسعاً أمامَ المغاربة والموريتانيين للتفاعل فيما بينهم من جِهَةٍ وبينهم وبين باقي الشُّعوب الإسلامية من جهةٍ أخرى وبينهم وبين باقي الجماعات والشعوب المجاورة من جهةٍ ثالثة، الأمر الذي منح لهم فرصاً هائلةً للتَّطوُّر، بحيث أصبحوا بعدَ عِدَّةِ قُرُونٍ من الفتح الإسلامي يُشكِّلونَ مع باقي الشعوب العربية والإسلامية جماعةً بَشَرِيَّةً واحِدَةً لها مُدركاتها الخاصة^(١٨).

(١٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٤) انظر: الحسن الثاني (الملك)، خطب جلالة الملك الحسن الثاني، ٣ مارس ١٩٧٧ - ٣ مارس ١٩٧٨

(الرباط: نشر وزارة الإعلام، ١٩٧٨)، ص ١٣٠.

(١٥) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٦) انظر: ولد محمد أحمد، «الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا»، ص ٢٣.

(١٧) قارن مع ما ورد لدى: عصمت سيف الدولة، انظر: عصمت سيف الدولة، الغايات دولة الوحدة

الاشتراكية الديمقراطية (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ٤٨.

(١٨) يطلق مفهوم المدركات الجماعية على تلك المجموعة من المبادئ المرجعية التي توجه وتميز السلوك

الإنساني لأفراده، وتنتقل بهم من المستوى الفردي الخاص المحدود زمنياً إلى مستوى السلوك الجماعي العام، المتمثل بالبعد التاريخي المطلق، المتوجه من ماضي الجماعة إلى مستقبلها، بما يشكل ناضماً سلوكياً لوجودها =

هذا الأمر هو الذي يبرز لنا كون المغاربة والموريتانيين يمتعون بدرجة عالية من التجانس اللغوي والثقافي، ويظهر ذلك التجانس من خلال عدد من المعطيات من بينها أنهم ينتمون إلى دين واحد تقريباً، ويتحدثون لغة واحدة، ويصدرون عن التقاليد الثقافية نفسها، كما يشتركون في تاريخ واحد.

ومن الناحية الاجتماعية ترتبط المملكة المغربية «بعلاقات واسعة ذات امتداد ثقافي وروحي مع بعض الأوساط الاجتماعية في موريتانيا، وتؤسس هذه العلاقات الروحية لتأثير سياسي وثقافي كبير في المحيط الإقليمي لموريتانيا... بينما تمتلك موريتانيا عمقاً اجتماعياً يُشكل رافعة لنفوذها السياسي داخل المناطق الصحراوية»^(١٩)، فالموريتانيون - كما هو معروف - لديهم عدد من المشتركات الثقافية مع الصحراويين.

إضافة إلى ما سبق يُلاحظ هيمنة النمط نفسه تقريباً من التدين على الفكر الديني في المغرب وموريتانيا، وهو نمط يتسم عموماً بالتسامح والبعد من الغلو والتطرف، ويمكن أن يلخص في أقانيم ثلاثة هي: العقيدة الأشعرية، والفقه المالكي، والتصوف الجندي^(٢٠)؛ بوصفها الخيار الفقهي والعقدي والديني الذي انتهجه المغاربة والموريتانيون منذ قرون خلت، ليس ذلك فحسب، بل إن الخيارات الثقافية الدينية تكاد تكون هي نفسها لدى كلا الشعبين.

فبحسب تعبير دود ولد عبد الله: «هنا وهناك مالكية راسخة لم تعد محل نقاش، والمعتبر من المالكية هو ما اشتهر عن ابن القاسم العتقي، حتى ولو خالف ما عند مالك في المؤطا، وحلت مختصرات الفروع محل أمهاتها، حتى أصبح المعول النهائي على الأحكام الواردة في مختصر خليل بن إسحاق وشروحه وحواشيه»^(٢١).

كل تلك العوامل السالفة الذكر تجعل من المحدد التاريخي والحضاري أحد أهم عوامل التقريب بين المغرب وموريتانيا، وواحد من أهم محددات التواصل بينهما، ولا سيما أن انتماءاتهما تكاد تكون واحدة تقريباً، فكل من المغرب وموريتانيا يعدُّ بلداً مغاربياً، وعربياً وإسلامياً، من دون أن ننسى الانتماء الأفريقي للدولتين.

= السياسي وعلاقتها الاجتماعية ولوظيفتها الحضارية، انظر: سعيد خالد الحسن، المدركات الجماعية (مدخل نظرية القيم) (الرباط: مكتبة دار الأمان، ٢٠١٥)، ص ١٧.

(١٩) التقرير العام لموريتانيا ٢٠١٤ (نواكشوط: المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥)، ص ٩٦.

(٢٠) أحمدو ولد آكا، «الطريقة الشاذلية في بلاد شنقيط: أعلام ونصوص خاتمة التصوف للشيخ محمد اليدالي نموذجاً» (أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس - المغرب، ٢٠١٣)، ص ٦٣.

(٢١) ولد عبد الله (دود)، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط حتى نهاية القرن الثاني عشر (١٨م)، ص ٧٥.

هذه الانتماءاتُ يؤكدها دُستورا البلدين، فدستور المملكة المغربية الصادر عام ٢٠١١ يتحدث

في ديباجته عن أن «المملكة المغربية دولةٌ إسلامية ذات سيادةٍ كاملةٍ، [...]»

وتأسيساً على هذه القيم والمبادئ الثابتة، وعلى إرادتها القوية في ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة، وتحقيق التقدم المشترك، فإن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما يلي:

• العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي؛

• تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع

شعوبها الشقيقة؛

• تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الأفريقية، ولا سيما مع بلدان

الساحل وجنوب الصحراء»^(٢٢).

الأمر نفسه تقريباً نصت عليه ديباجة الدستور الموريتاني الأخير، التي جاء فيها «إن الشعب

الموريتاني ووعياً منه بضرورة تثبيت الروابط مع الشعوب الشقيقة فإنه كشعبٍ مُسلمٍ عربيٍّ

أفريقيٍّ يُعلن تصميمه على السعي من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير والأمة العربية

وأفريقيا»^(٢٣).

كُلُّ هذه العوامل التاريخية والحضارية تجعل من المُستبعد حصولَ قطيعةٍ كاملةٍ بين البلدين،

فمهما كانت نقاط الخلاف بينهما متعددةً ومهما كانت هوة ذلك الخلاف عميقةً، فإنه لا يمكن

لمسؤولي البلدين وصُناع سياستيهما الخارجيتين أن يُغفلوا عمقَ العلاقة بين الشعبين وتجذرها،

وهي العلاقة التي تضرب بجذورها في التاريخ، وتمتدُّ إلى أكثر من عشرين قرناً من الزمن، قبل

الدولة المعاصرة، وما يُقاربُ الخمسة عقودٍ في ظل الدولة المعاصرة، وبالتالي فإنَّ من شأن

استحضار البُعد التاريخي والحضاري للعلاقة، إن حصل، أن يجسر هوة الخلافات القائمة بينهما،

وأن يساعد على تقريب وجهات النظر تجاه القضايا الخلافية، أو على الأقل أن يحصر تلك الخلافات

في حدها الأدنى.

٣ - العامل الاقتصادي

هنالك عدد من القواسم المشتركة التي تجمع بين البلدين من النواحي الاقتصادية، فمن جهة

تتشابه كلتا الدولتين في أنهما - على الرغم من حصولهما على استقلالهما السياسي منذ عقودٍ - ما

زالتا من الناحية الاقتصادية تعانيان تبعيةً واضحةً، للدول الغربية المتقدمة، ويعود ذلك إلى كون

(٢٢) انظر ديباجة دستور المملكة المغربية الصادر في العام ٢٠١١.

(٢٣) انظر بهذا الشأن الفقرة الأخيرة من ديباجة دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية الصادر في العام

البلدين لم يتمكنا من تغيير هياكلهما الاقتصادية، أو تحسين موقعهما، في إطار النظام الاقتصادي العالمي، على النحو الذي يُعزِّز من موقفهما الضعيف، والتابع للاقتصاد الرأسمالي، ويحقق لهما الاستقلال الاقتصادي، وينفي تبعيتهما للخارج.

كما أنَّهما تتشابهان في كونهما تعرفان تركُّزاً سلعيًّا واضحاً، في جانب الصادرات، وتنوعاً مُفرطاً في جانب الواردات، في ما يتعلق بتجارتهما الخارجية، فضلاً عن أنَّ كلاهما يُعاني انكشافاً اقتصادياً واضحاً على العالم الخارجي. وقد تسبَّبت تلك العوائق الاقتصادية في عدم تمكنهما من استثمار ثرواتها على النحو الأمثل: الفوسفات والسمك في ما يتعلق بالمغرب، والحديد والذهب والنحاس والأسماك في ما يتعلق بموريتانيا.

مثلت المطالبة المغربية بموريتانيا واحداً من أهم وأكبر التحديات التي واجهت إقامة علاقات طبيعية بين البلدين كما كانت هي السبب الأساس الذي أدى إلى الصراع بين الطرفين خلال العقدين الأولين من استقلالهما.

كما كان لتلك العوائق تأثيرات سلبية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأدت إلى إضعافها؛ فعلى الرغم من أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين يصل إلى حدود الملياري درهم أي ما يعادل ٦٠ مليار أوقية^(٢٤)، فإن هذا الرقم

لا يزال دون تطلعات مسؤولي البلدين وشعبيهما، كما أنه لا يعكس بجلاء قوة العلاقات التاريخية والاجتماعية بين الشعبين الشقيقين؛ الأمر الذي يجعل مسؤولي البلدين مدعوين إلى النظر بجد أكبر إلى السبل الكفيلة بتقوية العلاقات بينهما، وإزاحة كل العراقيل التي من شأنها أن تُعيق نمو تلك العلاقات وتطورها.

مع ذلك فإن الحجم الحالي للمصالح الاقتصادية بين البلدين لا يسمح بأن تبقى العلاقات بينهما متوترة؛ فإذا أخذنا قطاع الاتصالات على سبيل المثال سنجد أن المعطيات التي كشفتها شركة «اتصالات المغرب» في شباط/فبراير ٢٠١٣ قد أظهرت امتلاكها أكثر من ٦١ بالمئة من حصة سوق الهاتف النقال والثابت والإنترنت في موريتانيا للعام ٢٠١٢^(٢٥). يعطينا هذا المثال صورة عن الحجم

(٢٤) هيئة تحرير موقع صحراء ميديا، «السفارة المغربية: العلاقات مع موريتانيا «عريقة»»، تقرير منشور على موقع صحراء ميديا يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <http://www.saharamedias.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9_a31325.html>.

(تاريخ الزيارة ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٧).

(٢٥) التقرير الاستراتيجي لموريتانيا ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ٨٧.

المهم للاستثمار المَغْرِبِيّ في موريتانيا، وعن أن مثل هذه الاستثمارات إن تم تعزيزها قد تشكل قاطرةً لعلاقات مُتميزة بين الطرفين عمادها التعاون الاقتصادي مع تجسير هوة الخلافات السياسية بين الطرفين أو إبقائها عند حُدودها الدُّنيا. وهذا ما تعمل مجموعة من الشركات والمُستثمرين المغاربة على إقناع سلطات بلادهم به، من خلال تأكيدهم أنه قد أضحى من الضّروري التّعلي عن الخلافات السياسيّة وإكراهاتها، والسعي نحو تفعيل آليات الاقتصاد والأعمال، لاستغلال الفرص المتاحة مع بلدان جنوب الصحراء بما فيها موريتانيا^(٢٦).

الأمر نفسه هو الذي يجب أن يعمل المستثمرون ورجال الأعمال الموريتانيون على أن يقنعوا به صنّاع السياسة الخارجية الموريتانية، فقد أن الأوان أن يؤسس البلدان لعلاقات اقتصادية قوية مبنية على المصالح المشتركة، الأمر الذي يحتم على الطرفين تسريع وتيرة علاقاتهما الاقتصادية ومبادلاتهما التجارية، والقيام باستثمارات مشتركة سواء بين حكومتي البلدين أو بين رجال الأعمال فيهما، على أن تتم تلك الاستثمارات في البلدين أو حتى في أفريقيا جنوب الصحراء.

٤ - العامل السياسي

هناك عدد من العوامل السياسية التي تدفع الطرفين إلى محاولة تحسين العلاقات بينهما، وعدم السماح لأي خلاف بينهما أن يتفاقم ليصل إلى إحداث قطيعة كاملة في العلاقات؛ ولعل من بين تلك العوامل أن البلدين يشتركان في كونهما عضوين، في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وغيرها، مع ما يعنيه ذلك من حتمية أن يتعاونوا معاً من خلال هذه الأطر بوصفهما جزءاً من تعاون أكبر متعدد الأطراف.

إضافة إلى ما سبق، فإن لكل من الدولتين جواراً جغرافياً غنياً بالطاقة بحيث يجعل من المنطقة التي يوجدان فيها هدفاً دائماً لتصارع المصالح بين القوى الكبرى؛ وما يؤكد ذلك هو التنافس الأمريكي - الأوروبي الحالي على هذه المنطقة^(٢٧)، وبالتالي فإن أياً منهما ليس بإمكانه أن يبني سياسته الإقليمية الخاصة أو أن يرسم سياسته الخارجية من دون أن يأخذ في الحسبان رقابة الدول الكبرى وحاجاتها، وتلك الدول الكبرى لن تسمح لأي خلاف بين الطرفين أن يتفاقم ليصل إلى الإضرار بمصالح تلك القوى في المنطقة، ولا سيّما أن تعطيل التعاون بين الطرفين أو تجميده لبعض الوقت قد تكون له انعكاسات مهمة على مصالح تلك القوى، سواء في ما يتعلق بمحاربة الإرهاب أو الهجرة السرية، وكلاهما من الملفات التي ينهض فيها البلدان بدور مهم على المستوى الإقليمي.

(٢٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٢٧) انظر: حسن مصدق، أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي حول المغرب والشرق الأوسط وأفريقيا، دفاتر

وجهة نظر (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٥)، ص ٥٥.

علاوة على كل تلك المعطيات السالفة الذكر نجد تشابهاً كبيراً حاصلًا بين محددات السياسة الخارجية في البلدين والعوامل المؤثرة فيها نظراً إلى أنهما استقلتا في المرحلة نفسها تقريباً (المغرب في سنة ١٩٥٦ وموريتانيا في ١٩٦٠)، كما أنهما تفاعلتا وتتفاعلتا نسيباً مع الدوائر نفسها.

إضافةً إلى ما تقدم فإن كلا البلدين يحتل أهمية خاصة بالنسبة إلى الطرف الآخر؛ فالمملكة المغربية تعد دولة مهمة ومحورية ضمن المحيط الإقليمي لموريتانيا، ليس فقط بسبب الروابط الروحية والثقافية والاجتماعية التي تربط المملكة بقطاعات متعددة من المجتمع الموريتاني، وإنما أيضاً بفعل النفوذ الواسع والقدرة الكبيرة على التأثير اللتين تمتلكهما المغرب في بعض دول الجوار الإقليمي لموريتانيا وبخاصة السنغال^(٢٨)، وبدرجة أقل مالي وباقي دول غرب أفريقيا.

ليس ذلك فحسب، بل إن تأثير المغرب في علاقات موريتانيا مع الدول الأخرى يتجاوز حدود المحيط الأفريقي لموريتانيا ليصل تأثيره إلى علاقات موريتانيا مع بعض الدول الخليجية، وتحديداً السعودية التي يمتلك المغرب قدرة كبيرة على التأثير في علاقاتها بموريتانيا، بحكم العلاقات المتميزة وذات الطبيعة الخاصة التي تجمع المغرب بالسعودية^(٢٩).

أما المغرب فإنه يولي أهمية خاصةً لموريتانيا ضمن سياسته الإقليمية في المنطقة المغاربية، كما أنه يعول كثيراً على استمرار حياد موريتانيا تجاه قضية الصحراء، وهو الحياد الذي يحاول المغرب بشتى الطرق أن يضمن استمراره من أجل أن يشكل حافزاً لجهوده الساعية إلى عزل جبهة البوليساريو وتضييق دائرة المعترفين بها والمتعاطفين معها^(٣٠)، ولا سيّما أن المغرب يدرك جيداً أن موريتانيا لديها العديد من الأوراق التي يمكن أن تؤديها في الملف الصحراوي سلباً وإيجاباً.

كل تلك العوامل التي أسلفنا الحديث عنها تجعل من الصعب تصور حدوث قطيعة كاملة في العلاقات بين الدولتين، وبالتالي فإن التوتر الذي يحصل بينهما في بعض الأحيان يظل دائماً محكوماً بسقف معين لا يمكن تجاوزه. كما أن الخبرة التاريخية لتلك العلاقات تفيد بأنه حتى في ظل التوترات التي تحصل بين الطرفين فهناك دائماً سبل للتواصل ظلت قائمة بينهما.

(٢٨) انظر: التقرير الاستراتيجي لموريتانيا ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ٨٠.

(٢٩) كشفت بعض وثائق ويكيليكس التي تم تسريبها عن مراسلات سفارة السعودية في نواكشوط عن أن السفير السعودي في موريتانيا قد قام غير ما مرة باستشارة السفير المغربي الراحل عبد الرحمن بن عمر حول عدد من الخطوات التي كانت السعودية بصدد القيام بها، ومن ضمنها دعوة قائد الأركان الموريتاني الجنرال ولد الغزواني لزيارة السعودية. كذلك تمت استشارة السفير المغربي حول القيام بتطوير التعاون العسكري السعودي - الموريتاني من عدمه، وإرسال مساعدات عسكرية سعودية إلى موريتانيا. انظر: «تسريبات ويكيليكس... المغرب هو المتحكم الرئيسي في العلاقات السعودية الموريتانية»، على الرابط التالي: <<http://insafpress.com/ال-ويكيليكس>>

(٣٠) انظر: التقرير الاستراتيجي لموريتانيا ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ٨٨.

ثانياً: مبررات القطيعة والتباعد

١ - العلاقة مع الجزائر والموقف من قضية الصحراء

بخلاف المغرب الذي يعدّ من بين البلدان المغاربية المهمة التي تنافس على زعامة منطقة شمال أفريقيا، ويعد أحد قطبي الرحي فيها إلى جانب الجزائر، فإن موريتانيا تعدّ بلداً محدود الإمكانيات، ولا تمتلك القدرات التي تؤهلها للمنافسة على زعامة تلك المنطقة، وبالتالي فإن هدفها الأساسي في هذه الدائرة هو أن تنأى بنفسها من ذلك الصراع وتبني سياسة مستقلة عن هذين القطبين وموازنة بينهما قدر الإمكان^(٣١).

وبالرغم من حرص أغلب الحكام الذين تعاقبوا على سدة الحكم في موريتانيا على تجسيد ذلك التوازن في سياستها الخارجية تجاه هذين القطبين إدراكاً منهم للمخاطر التي قد تنجم عن إقحام موريتانيا في الصراع الجزائري - المغربي^(٣٢)، فإن أحداث ذلك التوازن الفعلي في سياسة موريتانيا الإقليمية قد ظل يصطدم بصعوبات متعددة، لعل من أهمها أن مشكل الزعامة في شمال أفريقيا - كما ترى ذلك «زهرة طموح» - مطروح بإلحاح وحدّة أكثر مما هو مطروح في باقي القارة الأفريقية^(٣٣).

فإذا كانت الزعامة محسومة سلفاً في غرب أفريقيا لمصلحة نيجيريا بحكم مساحتها ووزنها الديمغرافي وقوتها الاقتصادية والعسكرية؛ وإذا كان التوافق كذلك حول زعامة جنوب أفريقيا أمراً بديهياً لمجموع دول أفريقيا الجنوبية، نظراً إلى ريادتها

عموماً يمكن القول إن التعاون بين الطرفين أصبح أمراً ضرورياً لا غنى عنه لأي منهما، وبخاصة في ظل هذا العالم المعوّلّم الذي لا يرحم الضعفاء، وهذه البيئة الدولية المليئة بالأخطار التي تفتقد فيها كل الدول، حتى الكبيرة منها، اليقين والأمن.

الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية^(٣٤)؛ وإذا كانت كينيا تؤدي دور الزعامة ولو نسبياً في شرق أفريقيا، فإن الوضع يختلف تماماً في منطقة شمال أفريقيا بحيث لا يبدو أن الزعامة قد حُسمت حتى الآن لأي من الأطراف المتنافسة؛ فبعد أن ظلت مصر لسنوات طويلة تؤدي هذا الدور في تلك المنطقة فإن دورها الأفريقي قد تراجع مؤخراً إلى حد كبير عن ما كان عليه في الماضي، وقد

(٣١) يلاحظ أنه عبر التاريخ المعاصر للدولة الموريتانية كان مألوفاً أن تبقى علاقتها جيدة مع الجزائر إذا كانت سيئة مع المغرب والعكس صحيح، ويعود ذلك إلى التنافس المستمر بين البلدين الذي أذكته وزادت من حدته قضية الصحراء.

(٣٢) من جهة فإن توتر العلاقات مع المغرب كان له تأثير سلبي في علاقة موريتانيا بالدول العربية كما أنه تسبب من جهة أخرى في حصول انقلابات متعددة في موريتانيا. انظر: الحسن الثاني (الملك)، خطب جلالة الملك الحسن الثاني، ٣ مارس ١٩٧٧ - ٣ مارس ١٩٧٨، ص ١٣٠.

(٣٣) طموح زهرة، «البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية»، في كتاب: الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل من ١٩٥٦ إلى ٢٠٠٦ (الرباط: منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، ٢٠٠٧)، ص ٧٧.

(٣٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٧٧.

ترك هذا التراجع فرصة للتنافس على تلك الزعامة بين بعض البلدان المغاربية، وبخاصة المغرب والجزائر، سواء على مستوى المغرب العربي بوجه خاص أو في شمال أفريقيا بوجه عام، في ظروف يصعب فيها الحسم الطبيعي نظراً إلى التقارب في المؤهلات بين البلدين^(٣٥). وقد دفعت شدة التنافس والصراع الحاد بين المغرب والجزائر مستشار الرئيس الجزائري السابق محيي الدين اعميمور إلى مقارنة وضعية التنافس بين البلدين بالصراع الحاد الذي كان يدور بين فرنسا وألمانيا قبل قيام مصالحة بينهما، وهي المصالحة التي شكلت في ما بعد بداية لقيام المشروع الوحدوي الأوروبي^(٣٦).

وإزاء ذلك الواقع المعقد الذي يطبعه الصراع بين البلدين الشقيقين، المغرب والجزائر، وجدت موريتانيا نفسها مجبرة على بذل جهد مضاعف من أجل إحداث التوازن المطلوب في سياستها الخارجية بغية الحفاظ على علاقات جيدة مع البلدين، مع البقاء على الحياد في الصراع القائم بينهما وعدم التورط فيه قدر الإمكان.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر يبدو قابلاً للتحقق من الناحية النظرية، فإنه يطرح من الناحية العملية عدة صعوبات، لعل من بينها أن حدة الاستقطاب الجزائري - المغربي القائم منذ عقود تجعل من كل خطوة تقوم بها موريتانيا تجاه أي من البلدين تفسر من جانب البلد الآخر على أنها موجهة ضده.

وتدل الخبرة التاريخية على أن أغلب الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في موريتانيا واجهت صعوبات متعددة حالت دون تمكنها من الحفاظ على علاقات بالدرجة نفسها من القوة مع البلدين في الآن نفسه. على سبيل المثال فإن النظام المدني بقيادة الرئيس المختار ولد داداه لم يتمكن من الحفاظ على علاقات جيدة مع الطرفين معاً إلا في الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤، أما في ما عدا عن ذلك فإن علاقات موريتانيا مع المغرب قد عرفت في السنوات العشر الأولى من حكمه قطيعة كاملة مع المغرب، وكان ذلك في السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩، بسبب مطالبة هذه الأخيرة بموريتانيا^(٣٧).

أما علاقات موريتانيا مع الجزائر خلال حكمه فقد عرفت منذ العام ١٩٧٤ توتراً متصاعداً وصل إلى حد حصول قطيعة كاملة في العلاقات بين البلدين بسبب التباين الكبير في مواقف البلدين من قضية الصحراء، وذلك في ظل التقارب الكبير الحاصل بين المغرب وموريتانيا آنذاك من جهة، وبين الجزائر وجبهة البوليساريو من جهة أخرى^(٣٨).

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣٦) انظر: محيي الدين اعميمور، لله والوطن، المجموعة السادسة (الجزائر: دار موفم للنشر، ٢٠١٥)، ص ٥٤.

(٣٧) انظر: ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، ص ٤٤٧ - ٤٥٥. انظر أيضاً: محمد سعيد ولد أحمدو، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي: دراسة في إشكالية الهوية السياسية، ١٩٦٠ - ١٩٩٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٨٥ - ١٩٧، وسيد إبراهيم ولد محمد أحمد، «الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٨٩ - ١٩٩٠)، ص ٦٦ - ٧١.

(٣٨) ولد داداه، المصدر نفسه، ص ٤٨٥ - ٤٩٤.

أما الرئيس محمد خونا ولد هيدالة فقد عرفت فترة حكمه حدوث توترات متعددة في العلاقات الموريتانية - المغربية، بلغت أوجها في أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٤، عندما انقطعت العلاقات كلياً بينهما على خلفية اتهامات متبادلة بين الطرفين، حيث اتهم نظام الرئيس محمد خونا ولد هيدالة المغرب بالسعي إلى إطاحة نظام حكمه من خلال دعمه لمحاولة ١٦ آذار/مارس الانقلابية^(٣٩)، بينما اتهم المغرب نظام الرئيس ولد هيدالة بالتخلي عن الحياد في قضية الصحراء، وذلك من خلال دعمه لجبهة البوليساريو وتمكينها من شن هجمات على المغرب انطلاقاً من الأراضي الموريتانية^(٤٠).

وعلى النقيض تماماً من الضعف الشديد الذي عرفته علاقة موريتانيا مع المغرب فإن علاقاتها مع الجزائر قد عرفت على عهده تحسناً مطرداً، وصل إلى حد التنسيق والتطابق التام في وجهات النظر تجاه عدد من الملفات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها قضية الصحراء، التي عرفت خلال هذه الحقبة دعماً متواصلاً من البلدين لجبهة البوليساريو في صراعها مع المغرب^(٤١).

أما الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطابع فيمكن القول إنه كان من بين الرؤساء الموريتانيين القلائل الذين تمكنوا من أن يجسدوا حياداً صارماً تجاه قضية الصحراء، وأن يحافظوا على علاقة جيدة في الوقت نفسه مع كل من طرفي المعادلة في منطقة المغرب العربي أي المغرب والجزائر^(٤٢).

وقد تأكد هذا الخيار بمجرد وصول الرئيس معاوية إلى الحكم بعد نجاح انقلابه على سلفه الرئيس محمد خونا ولد هيدالة، فمن جهة أبقى الرئيس معاوية على قرار الاعتراف بـ «الصحراء» كدولة مستقلة، وهو القرار الذي كان قد اتخذه ولد هيدالة أثناء وجوده في السلطة، وكان قد اتخذه بصفة فردية ومن دون أن يستشير فيه أحداً من معاونيه^(٤٣). ومن جهة أخرى قام معاوية، وبالتوازي مع ذلك، بتجميد العلاقة مع جبهة البوليساريو عند حدودها الدنيا، كما قام بوقف جميع الأنشطة التي كانت تقوم بها عبر التراب الموريتاني، وطردها من القواعد العسكرية التي

(٣٩) انظر: محمد خونا ولد هيدالة، من القصر إلى الأسر: تجربة رئيس مع أطول سجن سياسي في موريتانيا، تحرير المختار بن نافع (نواكشوط: منشورات وكالة أنباء الأخبار المستقلة، ٢٠١٢)، ص ١١١. انظر أيضاً: ولد أحمدو، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٤٠) لم تكن تلك الاتهامات في الحقيقة تفتقد الوجهة كلياً؛ فنظام الرئيس محمد خونا ولد هيدالة كان قد سمح بالفعل لجبهة البوليساريو بالمرور عبر الأراضي الموريتانية، بل أكثر من ذلك كان قد سمح لهم بإقامة قواعد عسكرية على الأراضي الموريتانية وتحديداً في مناطق بير أم اكرين وعين بنتيلي. انظر: فيليب مارشيزين، القبائل: الإثنيات والسلطة في موريتانيا، ترجمة محمد ولد بوعليبة (نواكشوط: دار جسر للنشر، ٢٠١٤)، ص ١٩٨.

(٤١) انظر: ولد هيدالة، المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٤٢) يتعلق الأمر أساساً بالرئيسين معاوية وخلفه اعلي ولد محمد فال، اللذين تمكننا من أن يقيما علاقات متوازنة مع كل من المغرب والجزائر، وكان ذلك تحديداً خلال الفترة ما بين العامين ١٩٨٤ و٢٠٠٧.

(٤٣) يتحدث ولد هيدالة في مذكراته عن أنه اتخذ قرار الاعتراف بـ «الجمهورية الصحراوية» بمفرده ودون استشارة أي كان حتى اللجنة العسكرية الحاكمة، وأنه عندما مر أخير اللجنة فيما بعد بقرار الاعتراف ذاك عارضه بعض أعضاء اللجنة وخاصة العقيد معاوية ولد الطابع. انظر: ولد هيدالة، المصدر نفسه، ص ١١٥.

كانت تقيمتها في الشمال الموريتاني، وهي القواعد التي كان الرئيس ولد هيدالة قد سمح لجبهة البوليساريو بإقامتها، ويتعلق الأمر بكل من قاعدتي «عين بنتيلي» و«بئر أم اكرين»^(٤٤).

إضافة إلى ذلك، أعلن بيان صادر عن اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي يتزعمها الرئيس معاوية في يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، أي بعد يوم واحد من الانقلاب، عن تأكيد «النظام الجديد» تمسكه بـ «معاهدة الأخوة والصداقة» الموقعة في العام ١٩٨٣ مع كل من الجزائر وتونس. ومن جهة أخرى، ومن أجل تجسيد فكرة التوازن بوضوح فقد أعادت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب في نيسان/أبريل ١٩٨٥^(٤٥)، بعد أن كانت تلك العلاقات قد قُطعت على عهد ولد هيدالة، في إثر اتهام الأخير للمغرب بدعم انقلاب ضده في عام ١٩٨١^(٤٦).

وإذا كانت سياسة التوازن في علاقات موريتانيا المغاربية بوجه عام وعلاقتها مع المغرب والجزائر بوجه خاص، التي اتبعتها الرئيس معاوية قد آتت أكلها ونجحت في إبعاد موريتانيا من أتون الاستقطاب الحاد الذي تعرفه المنطقة المغاربية بسبب توتر العلاقات المغربية - الجزائرية، كما نجحت في أن تخفف من تأثير نزاع الصحراء في الداخل الموريتاني^(٤٧)، وفي سياسة موريتانيا الخارجية، فإن هذه السياسة التي اتبعتها كل من الرئيسين معاوية وعلي سرعان ما بدأ التراجع عنها على عهد الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله الذي بدأت موريتانيا على عهده تميل بقوة إلى الجزائر وجبهة البوليساريو على حساب المغرب؛ وهذا الأمر هو الذي يفسر إلى حد كبير أن المغرب كان من أول الدول التي باركت ودعمت الانقلاب عليه^(٤٨)، وهو الانقلاب الذي قاده الرئيس محمد ولد عبد العزيز الذي كان آنذاك قائداً للحرس الرئاسي.

أما خلفه الرئيس محمد ولد عبد العزيز فقد عرفت سياسته تجاه القطبين المغاربيين المغرب والجزائر حالة من التقلب وغياب الاستقرار عكست حالة من عدم اليقين وغياب الثقة عبرت عنهما التحولات المتسارعة التي عرفتها علاقة موريتانيا مع هذين القطبين، فمن علاقة ممتازة مع المغرب وسيئة مع الجزائر خلال العامين الأولين من حكم الرئيس محمد ولد عبد العزيز^(٤٩)، إلى تحسن مفاجئ وملحوظ في علاقة موريتانيا مع الجزائر يقابله على الطرف الآخر تراجع وضعف كبيران في علاقات موريتانيا مع المغرب خلال السنوات الأخيرة وتحديداً منذ عام ٢٠١٢، وقد عكس ذلك الوضع حالة من البحث المستمر لدى الرئيس محمد ولد عبد العزيز عن إحداث نوع من التوازن في علاقة موريتانيا بالقطبين المغربي والجزائري من جهة، كما عكست من جهة أخرى رغبة

(٤٤) انظر: مارشيزين، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٤٥) انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٤٦) انظر: ولد هيدالة، المصدر نفسه، ص ١١١.

(٤٧) انظر: مارشيزين، المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٤٨) انظر: التقرير الاستراتيجي لموريتانيا ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ٨٠.

(٤٩) كان المغرب من أكبر الداعمين للرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز أثناء المرحلة التي تلت انقلابه على الرئيس المنتخب سيدي ولد الشيخ عبد الله ووفر له غطاءً دبلوماسياً في مواجهة المعارضة الشديدة التي ووجه بها من جانب الجزائر في المحافل الإقليمية والدولية لكن ويا للمفارقة فإن علاقته سرعان ما ساءت مع المغرب وتحسنت مع الجزائر. انظر: المصدر نفسه، ص ٨٠.

نظام الرئيس محمد ولد عبد العزيز في إثبات نوع من الاستقلالية تجاه الطرفين، وهي الرغبة التي تعكسها بعض المواقف الحادة التي اتخذتها موريتانيا تجاه البلدين في السنوات الأخيرة مثل طرد السلطات الموريتانية لمدير مكتب الوكالة المغربية للأنباء في موريتانيا^(٥٠)، وإبعادها كذلك أحد كبار الدبلوماسيين الجزائريين العاملين في سفارة الجزائر في نواكشوط من أراضيها^(٥١)، وهي المواقف التي كانت لها تداعيات سلبية على علاقات موريتانيا الإقليمية، إذ إنها أدت في حينها إلى توتر علاقة موريتانيا بكل من البلدين على حدة.

٢ - المطالبة المغربية بموريتانيا

مثّلت المطالبة المغربية بموريتانيا واحداً من أهم وأكبر التحديات التي واجهت إقامة علاقات طبيعية بين البلدين كما كانت هي السبب الأساس الذي أدى إلى الصراع بين الطرفين خلال العقدين الأولين من استقلالهما، كما أن تلك المطالبة علاوة عن كونها قد ساهمت في توتير وتأزيم العلاقة بينهما فإنها قد أدت إلى أن تعرف تلك العلاقة على المستوى الرسمي حالة من القطيعة الكاملة استمرت طوال السنوات العشر التي أعقبت نيل موريتانيا استقلالها، أي الحقبة ما بين العامين ١٩٦٠ و ١٩٧٠.

ويعود تاريخ تلك المطالبة إلى العام ١٩٥٥ حين كتب السياسي المغربي المعروف وزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي مقالاً أكد فيه أن حدود الدولة المغربية المعاصرة يجب أن تكون مطابقة كلياً لحدود الدولة المغربية التاريخية التي كانت تمتد حتى نهاية نهر السنغال، أي أنها تشمل كامل التراب الموريتاني الحالي؛ ولدعم أطروحته هذه ارتكز الفاسي على التاريخ والفكر الإسلاميين، معتبراً أن دار الإسلام هي عبارة عن كل موحد خاضع لسلطة الخليفة أمير المؤمنين روحياً وزمناً^(٥٢).

أما التعبير الرسمي الأول الصريح والواضح من الدولة المغربية عن تلك المطالبة فقد جاء بعد ذلك بثلاث سنوات، أي عام ١٩٥٨، وتحديداً في ٢٥ شباط/فبراير، على لسان الملك محمد الخامس في خطاب ألقاه في محاميد الغزلان أمام القبائل الصحراوية^(٥٣)، وعبر من خلاله عن كون كل من

(٥٠) يتعلق الأمر بالسيد عبد الحفيظ البقالي الذي كان حينها مديراً لمكتب الوكالة في نواكشوط قبل أن تطرده السلطات الموريتانية من أراضيها في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١١، وقد بررت السلطات الموريتانية في ما بعد قرار الطرد على لسان وزير خارجيتها آنذاك حمادي ولد حمادي بأنه قرار اتخذ لمصلحة تلك العلاقة معتبرة أن البقالي كان يقوم بأعمال منافية لدوره الإعلامي. انظر: المصدر نفسه، ص ٨١.

(٥١) يتعلق الأمر بالمستشار الأول بالسفارة الجزائرية بنواكشوط الذي تم طرده من جانب السلطات الموريتانية في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ على خلفية اتهامها إياه بالضلوع في تحريض صحافي موريتاني على كتابة مقال استهدف الإضرار بالعلاقات المغربية - الموريتانية. انظر: التقرير العام لموريتانيا ٢٠١٥ - ٢٠١٦ (نواكشوط: المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧)، ص ٣٧.

(٥٢) انظر: ولد محمد أحمد، «الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا»، ص ٦٦.

(٥٣) انظر: ولد أحمدو، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي: دراسة في إشكالية الهوية

الصحراء وموريتانيا يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المغربية وعلى هذا الأساس فإن المغرب يطالب باستعادتها.

ويؤكد الملك محمد الخامس موضوعية تلك المطالب وشرعية الأسس التي تستند إليها بقوله: «مهما كانت اختيارات الموريتانيين والصحراويين، فإنهم سيظلون جزءاً من الجماعة المغربية.. سنبقى متضامنين في السراء والضراء، إذ إن جميع المغاربة في أسرة واحدة يشتركون في نفس العقيدة - الإسلام - يتكلمون نفس اللغة - العربية - ويرتبطون في الطاعة للعرش العلوي الذي يعتبر ضامن استمرارية الجماعة المغربية»^(٥٤).

وعلى الرغم من أن ذلك الخطاب قد أسس بوضوح لمطالبة المغرب رسمياً من الناحية النظرية بموريتانيا، فإن المملكة المغربية من الناحية العملية والواقعية لم تعبر عن سياساتها تجاه موريتانيا دفعة واحدة، وإنما عبرت عنها خطوة خطوة حسب الظروف السائدة والإمكانيات المتاحة والضمانات الدولية، وكذلك تطور وضع موريتانيا في إطار علاقتها بفرنسا^(٥٥).

وعموماً فإن الموقف المغربي المطالب بموريتانيا قد انبنى على مجموعة من الأسس أهمها رفض اعتبار المشكلة الموريتانية نزاعاً حدودياً على غرار ما شهدته القارة السمراء بالنسبة إلى معظم الدول الأفريقية عقب استقلالها من جهة، ورفض اعتباره نزاعاً مغربياً - موريتانياً من جهة أخرى؛ أي نزاعاً بين دولتين. كما سعى إلى حرمان موريتانيا من كسب الاعتراف الدولي باستقلالها وذلك عبر محاولة تأكيد مغربيتها، وهو التأكيد الذي انبنى على نوعين من الحجج بعضها ذو طابع تاريخي، وبعضها الآخر ذو طابع قانوني، وقد تضمنهما الكتاب الأبيض الذي أصدره المغرب في الموضوع^(٥٦).

وكردّ منها على هذه المطالب أصدرت الحكومة الموريتانية وثيقة رسمية عرفت بـ «الكتاب الأخضر» حاولت من خلالها أن تفند المطالب المغربية والأسس التي استندت إليها تلك المطالب، بما فيها نظرية الحق التاريخي ومدى إمكان اعتمادها أساساً للدولة الحديثة، كما طعنت في مفهومين أساسيين استندت إليهما الأطروحة المغربية، هما: مفهوم الإقليم المغربي وسلطة المخزن^(٥٧). وقد شكلت تلك الوثيقة السند القانوني لحملة دبلوماسية قامت بها موريتانيا طوال سنوات الستينيات وهدفت من خلالها إلى تأكيد استقلالها عبر إثبات عدم تبعيتها للمغرب.

وقد ركزت الاستراتيجية الموريتانية في الرد على المطالب المغربية على مجموعة من المحاور هي: تأكيد الاستقلال، والتحالف مع الجزائر، والعلاقات الوطيدة مع تونس، وتوظيف العلاقات المتميزة مع الدول الأفريقية، ثم محور المطالب التاريخية لموريتانيا في الصحراء^(٥٨).

(٥٤) انظر: ولد محمد أحمد، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٥٥) انظر: ولد أحمدو، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٥٦) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٥٧) انظر: ولد محمد أحمد، المصدر نفسه، ص ٧١.

(٥٨) انظر: ولد أحمدو، المصدر نفسه، ص ١٩٤.

وقد آتت تلك الاستراتيجية الموريتانية في نهاية المطاف أكلها، فتم الاعتراف باستقلال موريتانيا من جانب المغرب في نهاية الستينيات، وتحديدًا عام ١٩٦٩، وذلك بمناسبة استضافة المغرب مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي انعقد في الرباط^(٥٩)، وقد أتى هذا الاعتراف ليعزز المكاسب التي كانت موريتانيا قد حققتها على الساحة الدولية وذلك بنيلها لاعتراف الكثير من دول العالم، كما أن هذه الأخيرة كانت قد اكتسبت عضوية العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

مهما يكن من أمر المطالبة المغربية بموريتانيا والملابسات والظروف التي اكتنفتها، فإن ما يهمنا منها هنا في هذه الدراسة البحثية هو أنه كانت لها تداعيات بالغة الخطورة على العلاقات بين البلدين، كما أنها طبعت المسار المستقبلي لتلك العلاقات بالكثير من الشكوك وعدم اليقين، كما أنها أخرجت كثيراً قيام علاقات دبلوماسية بينهما، بحيث لم يُقم البلدان علاقات دبلوماسية إلا في عام ١٩٧٠، أي بعد مرور عقد كامل من استقلال موريتانيا، وعقد ونصف العقد على استقلال المغرب.

٣ - عدم استقرار نظام الحكم في موريتانيا

بخلاف المغرب الذي يعدّ من بين أكثر البلدان استقراراً في المنطقة المغاربية بل ومن بين الأكثر استقراراً في الوطن العربي بأسره، فإن موريتانيا لم تعرف الاستقرار إلا في مراحل متفاوتة من تاريخها، بسبب الانقلابات العسكرية المتكررة والصراع المحتدم بين العسكريين على السلطة، وهو الأمر الذي كانت له بالتأكيد تداعيات سلبية على العلاقات الموريتانية - المغربية، إذ إن عدم استقرار الحكم في موريتانيا تسبب في تذبذب تلك العلاقة وعدم استقرارها على حال، كما ألقى بالمزيد من الأعباء على صنّاع القرار في البلدين، في سعيهم إلى إرساء دعائم وأسس متينة لعلاقة قوية بينهما^(٦٠).

والمتابع لتاريخ تلك العلاقات سيجد أن السمة الأساسية التي طبعتها هي التذبذب وعدم الاستقرار، وتحولها المفاجئ من النقيض إلى النقيض؛ فمن علاقة قوية بين الطرفين وتنسيق كامل بينهما على المستويين الإقليمي والدولي خلال مرحلة السبعينيات^(٦١)، إلى تدهور مفاجئ في العلاقة بينهما وصل بها إلى أدنى مستوياتها في الحقبة ما بين نهاية السبعينيات ومنتصف الثمانينيات^(٦٢)، مروراً بتحسّن ملحوظ في تلك العلاقات واستقرار نسبي استمر طوال الفترة ما

(٥٩) للتوسع حول الظروف التي تم فيها ذلك الاعتراف وملابساته، انظر: ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، ص ٤٤٧ - ٤٥٦.

(٦٠) عرفت موريتانيا قيام سبعة انقلابات عسكرية ناجحة، هذا عدا عن المحاولات الانقلابية التي لم تتكلل بالنجاح، كما عرفت منذ استقلالها في عام ١٩٦٠ تعاقب ثمانية رؤساء على سدة الحكم فيها.

(٦١) حول هذه الحقبة من العلاقات الموريتانية - المغربية، انظر: ولد داداه، المصدر نفسه، ص ٤٥٣ - ٤٧٥.

(٦٢) حول هذه المرحلة من العلاقات، انظر: مارشيزين، القبائل: الإثنيات والسلطة في موريتانيا، ص ١٧٨ - ١٩٧.

بين منتصف الثمانينيات ومنتصف الألفية الأولى من القرن الحادي والعشرين^(٦٣)، إلى تراجع مفاجئ في تلك العلاقات بدءاً من عام ٢٠٠٧، تزامناً مع وصول الرئيس المدني سيدي ولد الشيخ عبد الله إلى الحكم، وصولاً إلى تحسن ملحوظ في تلك العلاقة وصل بها خلال السنوات الأولى من حكم الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى أفضل مراحلها منذ عقود، قبل أن تنهار على نحو مفاجئ لتدخل في مرحلة من الأزمات المتلاحقة والضعف الشديد خلال الأعوام الأخيرة وتحديداً منذ عام ٢٠١٢^(٦٤)، حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة.

٤ - تباين مواقف البلدين من الربيع العربي وأساليب التعاطي معه

يمكن القول إن الدول المغاربية واجهت في العام ٢٠١١ واحداً من أكبر التحديات التي عرفتتها عبر تاريخها، وقد تمثل ذلك التحدي باندلاع موجة من الإضرابات والانتفاضات اصطلاح على تسميتها ثورات الربيع العربي، وإذا كانت بعض دول المنطقة المغاربية، وبخاصة تونس وليبيا، قد اختبرت تجربة الثورة بما فيها من زخم وعاطفة ومشاركة شعبية عارمة^(٦٥)، فإن بقية الدول المغاربية، أي المغرب والجزائر وموريتانيا، قد ظل شغلها الشاغل هو الحفاظ على مؤسساتها الدستورية والسياسية من أن يجرفها مد ثورات الربيع العربي.

وقد أفرز ذلك الوضع الطارئ تبايناً في رؤية تلك البلدان الثلاثة للربيع العربي والسبل الكفيلة بتجاوزه بأقل الأضرار الممكنة، ففي حين أن كلاً من الجزائر وموريتانيا قد مثلتا ما أسماه البعض «محور الممانعة» ضد تلك الثورات في المنطقة المغاربية، متخذين موقفاً موعلاً في المناوئة والعداء لها، اتخذ المغرب خلافاً لذلك، موقفاً مؤيداً إلى حد ما لتلك الثورات، كما أنه حاول أن يستبق وصول المد الثوري إليه عبر القيام بمجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية المهمة، وهي الإصلاحات التي آتت أكلها بحيث مكنته من الصمود في وجه تلك الثورات^(٦٦).

من جهة أخرى، فإن ذلك الوضع الذي نجم عن اندلاع ثورات الربيع العربي والاختلاف في طريقة تعامل تلك الدول معه قد كانت له تداعيات سلبية على العلاقات المغربية - الموريتانية، بحيث مثل عامل ضغط جديداً على تلك العلاقات وأسهم في توترها، ولا سيما أن تلك الأحداث قد قربت إلى حد كبير بين موريتانيا والجزائر، الذين جمع توجس نظاميهما من الثورات العربية بينهما وجعلهما يتقاربان^(٦٧).

(٦٣) حول المرحلة الأولى من هذه الحقبة، انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٨ - ٢٠١.

(٦٤) حول هاتين الحقتين الأخيرتين، انظر: التقرير الاستراتيجي لموريتانيا ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ٨٠ - ٨٨. وانظر أيضاً كلاً من: التقرير العام لموريتانيا ٢٠١٤، ص ٩٦ - ١٠٠، والتقرير العام لموريتانيا ٢٠١٥ - ٢٠١٦، ص ٣٨ - ٤٠.

(٦٥) انظر قريباً من هذا المعنى، في: بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، السياسات الخارجية للدول العربية تحدي العولمة، ترجمة أحمد مختار الجمال (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦)، ص ١٧.

(٦٦) التقرير العام لموريتانيا ٢٠١٤، ص ١٠٠.

(٦٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٠.

٥ - وسائل الإعلام

على الرغم من الدور المهم الذي أصبحت تضطلع به وسائل الإعلام في العلاقات الدولية المعاصرة، وهو الدور الذي تزايدت أهميته بصورة ملحوظة منذ مطلع التسعينيات بفعل الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم، وهي الثورة التي مكّنت وسائل الإعلام من التأثير الكبير في الرأي العام المحلي والدولي، وذلك نظراً إلى التمازج الذي حصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الجماهيري^(٦٨)، وعلى الرغم أيضاً من أن تلك الوسائل يمكن أن تؤدي أدواراً مهمة في تقوية العلاقات بين الدول إذا ما تم استثمارها على نحو إيجابي، فإنها من جهة أخرى يمكن أن تؤثر سلباً أيضاً في تلك العلاقات إذا ما ترك لها المجال لتختلق الشائعات ضد الدول الأخرى وتوفر منصة للهجوم عليها.

والدارس للعلاقات الموريتانية - المغربية سيجد أن وسائل الإعلام في البلدين قد أدت في أغلب الأحيان دوراً سلبياً في تلك العلاقات، إذ استغلّت المساحة الكبيرة نسبياً من الحرية التي تتمتع بها في الدولتين مقارنة بباقي البلدان العربية لتختلق الكثير من الإشاعات المغرضة التي أضرت بالعلاقة بين الطرفين. وقد بلغ ذلك الدور السلبي لوسائل الإعلام أوجّه في السنوات الأخيرة، حيث سُحّرت لأول مرة بعض وسائل الإعلام الرسمية في أحد البلدين للهجوم على البلد الآخر، في خطوة تتنافى مع منطق الأخوة وحسن الجوار الذي يجب أن يحكم العلاقة بين الطرفين.

٦ - التنافس بين البلدين حول بعض الملفات الإقليمية

إضافة إلى العوامل السابقة التي كان لها دور في إضعاف العلاقات الموريتانية - المغربية وعدم وصولها إلى المستوى المأمول فإن هناك عاملاً آخر - لا يقل أهمية عن العوامل السابقة - قد ساهم في تذبذب تلك العلاقات ووصولها أكثر من مرة إلى شفا القطيعة. ويتعلق هذا العامل بالخلاف بين البلدين حول بعض الملفات الإقليمية، وهو الخلاف الذي وصل إلى حدود التنافس بينهما حول تلك الملفات في بعض الأحيان، وهو تنافسٌ كانت له تداعيات سلبية على العلاقة بين الطرفين.

أ - الملف الإيراني

لعل من بين تلك الملفات التي أثارت خلافاً بين الطرفين ملف العلاقة مع إيران والتباين في رؤية الطرفين لطبيعة الدور الإيراني في المنطقة المغاربية وما إذا كان الوجود الإيراني في المنطقة يشكل بعض الخطورة على النسيج الاجتماعي الداخلي في تلك الدول.

وقد اتضحت شقة الخلاف بين البلدين في التعاطي مع الملف الإيراني حين شهدت العلاقات الموريتانية - الإيرانية عام ٢٠٠٩ تحسناً مفاجئاً انعكس في تقارب كبير بين البلدين وفي رؤيتهما

(٦٨) انظر قريباً من هذا المعنى، في: سعيد الصديقي، «صنع السياسة الخارجية المغربية»، (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، ٢٠٠٢)، ص ٢٥٥.

لعدد من الملفات الإقليمية والدولية وبخاصة بعد إغلاق موريتانيا السفارة الإسرائيلية في نواكشوط، الأمر الذي أغضب المغرب الذي رأى أن هذا التقارب الموريتاني - الإيراني الذي جاء في وقت كانت موريتانيا تعاني فيه من عزلة شبه كاملة بسبب تداعيات انقلاب ٢٠٠٨ يشكل تحدياً واستفزازاً للمغرب، ولا سيّما أنه تزامن مع قطع المغرب علاقاته الدبلوماسية مع إيران وطرده أفراد السفارة الإيرانية رداً على ما اعتبره تدخلاً من قبل هذه الأخيرة في شؤونه الداخلية ومحاولة منها للمساس بوحده ونسيجه الاجتماعي عبر قيام مسؤولين إيرانيين بإجراء اتصالات مع عبد السلام ياسين زعيم حركة العدل والإحسان المحظورة من قبل السلطات المغربية، وعبر قيام السفارة الإيرانية بنشر التشييع بين المواطنين المغاربة كما قيل^(٦٩).

ب - ملف الأزمة المالية

يعدُّ هذا الملف من بين الملفات الإقليمية التي أثارت الخلاف بين البلدين في السنوات الأخيرة، وبخاصة في ظل التقارب الكبير الذي حصل بين موريتانيا والجزائر بسبب تداعيات تلك الأزمة والذي انعكس في شكل تنسيق متبادل وتوحدٍ شبه كامل في وجهة نظرهما تجاه ذلك الملف، وهي وجهة النظر التي كانت تختلف عن وجهة نظر المغرب، الذي تصرّف إزاء ذلك التقارب الجزائري - الموريتاني بواقعية وحذر مخافة أن يترك ابتعاده من موريتانيا الفرصة للجزائر لتنفرد بهذه الأخيرة تحت ذريعة التعاون الأمني المشترك في مواجهة مخاطر الإرهاب في المنطقة^(٧٠).

ج - ملف التنافس على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن

يُعدُّ هذا الملف من بين الملفات التي كانت لها تأثيرات سلبية في العلاقة بين الطرفين، ويرتبط بالتنافس الذي دار بين البلدين على شغل منصب عضو غير دائم في مجلس الأمن عن أفريقيا للعامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وبخاصة أن موريتانيا رأت ترشح المغرب لمقعد العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن استهدافاً واضحاً لها، لكونه جاء في وقت كان فيه ترشح موريتانيا قد لقي تأييداً واسعاً من جانب الدول الأفريقية؛ غير أن ترشح المغرب لنفس العضوية قد قلب كل المعطيات

(٦٩) انظر: أيوب السايح لمبارك، «اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي ٢٠٠٥ - ٢٠١٠»، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، ٢٠١١)، ص ١٢٨ - ١٢٩.
(٧٠) انظر: التقرير الاستراتيجي لموريتانيا ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ٨٨.

لمصلحة هذا الأخير نظراً إلى الزخم الكبير الذي يحظى به هذا الأخير على الساحة الأفريقية، كما أنه قلل من حظوظ موريتانيا في نيل المنصب^(٧١).

كما زاد من ذلك الخلاف الدور الذي أدته الجزائر عبر مساندتها القوية للملف الموريتاني مستفيدة من الثقل الكبير الذي تتمتع به في الاتحاد الأفريقي، الذي تعد من بين الدول القيادية فيه، وعلى الرغم من الدعم الجزائري الكبير فإن المغرب قد فاز بالمقعد بفارق كبير جداً من الأصوات، ومن ضمن من صوّت لمصلحة المغرب دول عديدة أعضاء في الاتحاد الأفريقي^(٧٢).

خاتمة

رغم أن نيل المغرب وموريتانيا استقلاليهما كان يجب أن يؤرخ لمرحلة جديدة من العلاقة بينهما يكون عمادها التعاون بين البلدين لتحقيق الأهداف المشتركة، من أمن وتنمية ورفاه اقتصادي، ولا سيما أن ذلك المسعى كان يمكن التعويل فيه على المشتركات الكثيرة التي تجمع بين الطرفين، لكون المصالح متقاربة والانتماءات والتوجهات هي نفسها تقريباً؛ فإن الذي حصل هو أن العلاقات بينهما لم ترق إلى المستوى المطلوب رغم كل الجهود التي بذلها صنّاع القرار في البلدين منذ استقلالهما وحتى اليوم من أجل تقويتها وبنائها على أسس متينة.

كما أن تلك العلاقات عانت حالة مزمنة من عدم الاستقرار والتذبذب، وهو ما ولّد نوعاً من الشك وعدم اليقين لدى صنّاع القرار في كل بلد تجاه البلد الآخر، الأمر الذي خلق مع الوقت حالة من غياب الثقة لدى كل طرف في الطرف الآخر، وهذه المعطيات يمكن استنتاجها من خلال إلقاء نظرة فاحصة على تاريخ تلك العلاقة منذ الاستقلال وحتى اليوم، وهي النظرة التي من شأنها أن تؤكد الاستنتاج الذي خلصت إليه هذه الورقة البحثية والقاضي بأن العلاقات بين البلدين كانت دائماً تفتقد إلى الثبات والاستقرار، كما أنها كانت في الكثير من الحالات تتحول من النقيض إلى النقيض من دون أن تمر بمرحلة انتقالية.

فقد انتقلت العلاقات من حالة القطيعة الكاملة بين البلدين خلال ستينيات القرن الماضي إلى علاقات قوية وصلت إلى حد التنسيق الكامل على المستويين السياسي والاقتصادي والتحالف بينهما على المستوى العسكري خلال مرحلة السبعينيات، لتعود وتنحدر فجأة إلى أدنى مستوياتها وتبلغ حد القطيعة الكاملة بل والتهديد باللجوء إلى الحرب لتصفية الخلافات بينهما خلال نهاية السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات، لتعرف بعد ذلك تحسناً مفاجئاً وتعود علاقات قوية ومزدهرة ومستقرة إلى حد ما منذ منتصف الثمانينيات وحتى النصف الثاني من الألفية الأولى، قبل أن تعرف حالة من المد والجزر منذ النصف الثاني من الألفية الأولى وحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة.

حاولت هذه الدراسة البحثية أن تتناول محددات الصراع ومركبات التعاون بين البلدين. وقد جاء ذلك خدمة للتوجه العام الذي حكم كتابة هذه الدراسة والقاضي بأن ما يجمع بين البلدين أكثر

(٧١) انظر: لمبارك، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٧٢) انظر: التقرير الاستراتيجي لموريتانيا ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ص ٨٤.

مما يفرق بينهما، وأن محددات التواصل هي دائمة وثابتة في حين أن مرتكزات وعوامل الفصل والتنافر هي ظرفية وعابرة، وأن الأصل الذي تقوم عليه تلك العلاقات هو التعاون والوفاق أما الصراع والخلاف فيظلان مجرد استثناء.

عموماً يمكن القول إن التعاون بين الطرفين أصبح أمراً ضرورياً لا غنى عنه لأي منهما، وبخاصة في ظل هذا العالم المعولم الذي لا يرحم الضعفاء، وهذه البيئة الدولية المليئة بالأخطار التي تفتقد فيها كل الدول حتى الكبيرة منها اليقين والأمن، بسبب التحولات المتسارعة والتقلبات المفاجئة التي تعرفها العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، وبيئة إقليمية محفوفة بمخاطر الإرهاب والجريمة العابرة للقارات. ليس بسبب ذلك فحسب، ولكن هذا التعاون يظل ضرورياً حتى انطلاقاً من المعطيات الذاتية المتعلقة بكل بلد على حدة؛ فبالنسبة إلى المغرب فهو يرى أن موريتانيا تعد ذات أهمية خاصة في ما يتعلق بأمنه القومي، كما أنه يقدر جيداً الثقل الذي تتمتع به في ملف الصحراء، وهو ما يجعل الحفاظ على حيادها تجاه هذا الملف أمراً لا غنى عنه إذا ما أراد تضييق الخناق على البوليساريو وتقليص دائرة الدول التي تعترف بها، كما أن صنّاع القرار المغاربة يجب أن يعوا جيداً أن تمتع المغرب بعلاقات جيدة مع الدول الأفريقية وحصوله على نفوذ كبير على الساحة الأفريقية لا يمكن إلا أن يمر أولاً عبر تقوية العلاقات المغربية - الموريتانية وتحسينها من التذبذب والأزمات المفاجئة، فحتى لو تم النظر من زاوية براغماتية صرفة فلا مناص من الاعتراف بأن موريتانيا تشكل العمق الاستراتيجي للمغرب في أفريقيا وبوابته تجاه هذه الأخيرة.

أما موريتانيا فإنها تدرك جيداً أن عدم احتفاظها بعلاقة طبيعية مع المغرب يحمل في طياته مخاطر كبيرة على أمنها واستقرارها، وبخاصة أن الخبرة التاريخية دلّت على أن ميل موريتانيا لمصلحة أي من الطرفين القويين في المعادلة المغاربية، أي المغرب والجزائر، كثيراً ما تسبب انقلابات عسكرية، كما أنه كان من العوامل المهمة التي أدت إلى افتقاد موريتانيا للاستقرار. إلى جانب ما سبق فإن موريتانيا تدرك جيداً مدى الثقل الكبير الذي يتمتع به المغرب على الساحة العربية، الأمر الذي يجعل تأثير طبيعة ونمط العلاقة التي تربط موريتانيا بالمغرب يمتد لتصل تداعياته إلى علاقة موريتانيا ببقية البلدان العربية، كما أنه حتى من ناحية مصلحة صرفة، يظل الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع المغرب دعامة قوية للحفاظ على وحدة موريتانيا وانسجامها الاجتماعي، كون المغرب يمثل عمقاً استراتيجياً لموريتانيا وبوابة لها على الوطن العربي، هذا الأخير الذي يشكل رافداً مهماً من روافد الهوية الموريتانية وبعداً حضارياً مهماً لجزء معتبر من مواطنيها. كما أن بقاء موريتانيا وأمنها واستقرارها كلها أمور تظل رهينة بقدرتها على الحفاظ على ذلك التوازن الحرج بين متطلبات انتمائها العربي ومقتضيات انتمائها الأفريقي □

علم الكلام الإسلامي في دراسات المستشرقين الألمان

حيدر قاسم مطر التميمي(*)

بيت الحكمة - بغداد.

مقدمة

تأتي دراستنا حول «علم الكلام الإسلامي في دراسات المُستشرقين الألمان» لِمَا حققته الدراسات الكلامية من تقدم كبير تمثل الأعمال المتعددة والمتنوعة للباحثين من المُستشرقين الألمان - خاصة - خير شاهدٍ عليه، وهو أمر يعود إلى نشر المؤلفات الكلامية ولا سيَّما ما يتعلق منها بتراث المعتزلة وراث الإسماعيلية الفلسفي والديني وغيرهما من الفِرَق الإسلامية. وإنَّ الإلمام بما كُنِبَ في هذا الشأن يحتاج إلى عملٍ ببيولوجرافي مُطرد، وحسبنا أن نُشير في أثناء دراستنا هذه إلى أهمِّ الأعمال واتجاهاتها.

لقد اتجهت أعمال المُستشرقين إلى التعرف إلى علم الكلام في مضمونه الذاتي وقرائنه التاريخية والحضارية وإلى معالم المذاهب الكلامية للفِرَق الإسلامية مثل المعتزلة والأشاعرة والإسماعيلية والإمامية والإباضية من الخوارج.. واتجه الاهتمام كذلك إلى دراسة كُبريات القضايا الكلامية مثل البحث في الصفات الإلهية، وفي نظرية التكليف، وفي منزلة العقل عند المُتكلِّمين. واهتمت بعض الدراسات بالتعرف إلى أهمِّ الأعلام من المُتكلِّمين من مختلف المذاهب. واتجه الاهتمام إلى الكشف عن المؤثرات الثقافية في أنساق المُتكلِّمين؛ فاهتم بعض الباحثين بالنظر في علاقة المُتكلِّمين ببعض الأحداث التاريخية المهمة في تاريخ الإسلام السياسي والديني والاجتماعي، كالباحث يوسف فان أس (Josef van Ess).

إنَّ تقدم البحث في هذه الاتجاهات هو الذي دفع المُستشرقين بعامة، والألمان منهم بخاصة إلى مزيدٍ من التخصص في القضايا الكلامية، وتعميق فهم الأنساق النظرية التي يصدر عنها المُتكلِّمون، والإلمام بمختلف المؤثرات التي كَبَّفت علم الكلام ولا سيَّما في ما يتصل بالمرحلة المُبكرة من تاريخه. ولقد مكَّنت مُجمل هذه الدراسات من التعرف إلى معالم المذاهب الكلامية للفِرَق

والمُتكلِّمين، ومن التقدم في الإحاطة بأهمّ القضايا الكلامية وأسسها النظرية، ومكنت من تزايد الإمام بمختلف المؤثرات التي أسهمت في نشأة المقالات وتطورها.

لا يصح استعمال منهج «الشك الديكارتي» في تفسير الإسلام ومبادئه، مثل ظاهرة النبوة والوحي، كونه يتطلب أن يتجرّد المرء من المبادئ والمعتقدات ويلغيها جميعها، ثم تخضع هذه العقائد للمنهج الشكّي في انتظار تقرير مقدار صحّتها على وفق ما تُسفر عنه هذه الدراسة.

والواضح من هذه المُعطيات أنّ الدراسات الكلامية تجاوزت مرحلة التاريخ العام الذي يغلب عليه الاهتمام بالتعرف إلى مراحل التأليف الكبرى في هذا الباب وتبيّن أهم الاتجاهات والمدارس، واتجهت تدريجاً إلى تجذير الاختصاص وتعميقه.

إنّ اختيار موضوع الاستشراق الألماني وأثره في دراسة علم الكلام الإسلامي يستجيب لهذا الاتجاه نحو الاختصاص، الأمر الذي تطلّب منا اهتماماً حول التركيز على أحد أبرز القضايا المحورية في علم الكلام - النشأة وعوامل التطور - بقصد تعميق فهم مسائلها وأسسها النظرية وأبعادها. محاولين

اتباع المنهج التحليلي - المقارن في البحث عن خطّ تطور المذاهب والفرق بهدف تحليل المذاهب والآراء - من طريق كتابات المُستشرقين الألمان - وردّها إلى أصولها الخارجية أو الذاتية من جانب، ودراسة تطور البحث الاستشراقي في الظاهرة الدينية في مجال العلوم الإنسانية المتنوعة من جانبٍ آخر.

أولاً: مناهج المُستشرقين الألمان في دراسة علم الكلام

سنحاول في هذا الموضوع أن نُسلط الضوء على أبرز ملامح المناهج العلمية التي اتبعها المُستشرقون في دراستهم الدين الإسلامي بصورة عامة ومفردة علم الكلام منه بصورة خاصة، لِمَا لهذه المناهج من أهمية في تقرير النتائج النهائية التي توصل إليها الباحثون في الدين الإسلامي من المُستشرقين.

تختلف توجهات المُستشرقين الألمان وخلفياتهم باختلاف انتماءاتهم وقناعاتهم ومدارسهم الفكرية، وكذا باختلاف أهداف وممولى هذه البحوث والدراسات. وذلك يظهر بصورة أكثر وضوحاً، في مجالات الدراسات التاريخية والاستشراق بعامة. وغالباً ما كان للتكوين الفكري والمُحيط التربوي أثر أساس في اعتماد مناهج وظهور مدارس استشراقية - ضمن المدرسة الألمانية - حديثة ومعاصرة جديدة.

ومن ما يتعلّق بالمناهج هو افتقارها إلى أهمّ عناصر البحث في الدراسات الإسلامية، منها: الإيمان بالله، واحترام المصدر الغيبي في الإسلام؛ واعتماد موقف موضوعي خالٍ من الأحكام

المُسبقة^(١). ومناهج معظم المُستشرقين خالية من ذلك، فضلاً عن عدم مناسبة تطبيقها على الدين الإسلامي. فمثلاً المنهج التاريخي (Historical Approach) الذي يمثل جمع وقائع تاريخية أو اجتماعية وتبويبها وترتيبها، ثمّ الإخبار عنها، والتعريف بها بوصفها الظاهرة الفكرية ذاتها^(٢)، هذا المنهج استعمل في أوروبا لدراسة النصرانية كونها نشأت في بيئةٍ دينيةٍ تأثرت بالمؤثرات الخارجية التي طرأت عليها. فكان هذا المنهج يُتيح للباحث الكشف عن العناصر الأساسية التي ساعدت على تكوين النصرانية الأولى، لكن عندما يطبق هذا المنهج على الدين الإسلامي الذي هو في حقيقته ليس وقائعٍ تاريخية، بل هو عقيدة وشريعة ربانية بعيدة كل البُعد من العناصر المادية التي طرأت على الديانات الأخرى، فإذا طُبّق هذا المنهج الذي يعتمد الوقائع التاريخية وجمعها على موضوعاتٍ ليست تاريخية ظهرت النتائج الخاطئة بسبب تطبيق هذا المنهج^(٣).

في ما يتعلق بالمُستشرق،
يخلق تأثيره بالبيئة التي تربى
فيها عائقاً واضحاً في دراسته
الإسلام، فهو إما متأثر بديانته
وثقافته الفكرية التي يصعب أن
يتجاوزها [...] وهو إما أن يكون
متأثراً بالفكر الأوروبي المادي،
أخذاً منه مناهجه وطرائقه.

فالمنهج المسيحي الراديكالي، منهج اعتمد الإسقاط المادي، لأنه ينتقد دائماً الإسلام ويُشوّه حضارة المسلمين، أمثال المُستشرق إبراهيم غايغر (Abraham Geiger) (١٨١٠ - ١٨٧٤)^(٤) ويوليوس فلهاوزن (Julius Wellhausen) (١٨٧٦ - ١٩٣٣)^(٥). وهذا المنهج، ينطلق من المسيحية أساساً لتقويم مختلف البحوث والدراسات الاستشراقية.

أمّا المنهج المحافظ الأكاديمي بريادة المُستشرق الألماني المعاصر المعروف أودو شتاينباخ (Udo Steinbach) (مولود عام ١٩٤٣) مدير المعهد الشرقي في مدينة هامبورغ^(٦)، الذي يُعد

(١) عبد الله محمد الأمين النعيم، الاستشراق في السيرة النبوية.. دراسة تاريخية لأراء (وات - بروكلمان - فلهاوزن) مقارنةً بالرؤية الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية؛ ٢١ (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧)، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط ٨ (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٠)؛ هاري إلمر بارنز، تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة محمد عبد الرحمن برج، ج ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤)، وقاسم يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٠).

(٣) سالم ساسي الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي.. الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢)، ج ١، ص ١٦٦ - ١٦٨.

(٤) Susannah Heschel, *Abraham Geiger and the Jewish Jesus* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1998), p. 31, and Susannah Heschel, «Abraham Geiger.» in: *Encyclopaedia Judaica*, editor in Chief Fred Skolink (New York: Thomson Gale, 2007), vol. 7, pp. 412-415.

(٥) النعيم، الاستشراق في السيرة النبوية.. دراسة تاريخية لأراء (وات - بروكلمان - فلهاوزن) مقارنةً بالرؤية الإسلامية، ص ٦٣ - ٦٦.

(٦) http://de.wikipedia.org/wiki/Udo_Steinbach.

(٦) انظر الموقع الإلكتروني:

حالياً أشهر مدرسة استشراقية في ألمانيا^(٧)؛ الذي يُصنّف ضمن هذه المدرسة الأكاديمية المحافظة. وممن اتبع هذا المنهج كذلك، المُستشرق الألماني الكبير ثيودور نولدكه (Theodor Nöldeke) (١٨٣٦ - ١٩٣٠)^(٨)، ومارتن فورستنر (Martin Forstner) (مولود عام ١٩٤٠)^(٩)، وهارتموت بوبزين (Hartmut Bobzin) (مولود عام ١٩٤٦)^(١٠). وهي لا تتبنّى المبادئ المسيحية أساساً للدراسات الاستشراقية، كما هو في المدرسة السابقة.

أمّا المنهج العلماني السياسي، فيمثله أساساً المُستشرق سيمون ديريج (Simon Dierig) أستاذ العلوم الإسلامية في كلية الفلسفة بجامعة هايدلبرغ؛ وتيلمان ناغل (Tilman Nagel) (مولود عام ١٩٤٢)، أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة غوتنغن؛ وهانز داير (Hans Daiber) (مولود عام ١٩٤٢)، مدير المركز الشرقي بجامعة فرانكفورت^(١١). ويُسمّى بعض الباحثين هذه المدرسة «مدرسة المنهج الفيلولوجي» (Lehrplan Philologischen)، لاعتمادها الدراسات الأدبية واللغوية. تعتمد هذه المدرسة تفسير كثير من القضايا الفكرية والحضارية للمسلمين على أساس سياسي، غير معتمدة الدين عاملاً مُحدداً للحضارة الإسلامية^(١٢).

<<http://www.islamic-sciences.de>>.

(٧) انظر الموقع الإلكتروني:

(٨) C. Snouck Hurgronje, «Theodor Nöldeke,» *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft* (ZDMG), Band 85 (1931), pp. 239-281.

(٩) مستشرق ألماني، دَرَس في جامعات عدّة، كجامعة إيرلانغن - نورنبرغ (Universität Erlangen-Nürnberg)؛ وجامعة فيينا (Universität Wien)؛ وجامعة كولونيا (Universität zu Köln)؛ وجامعة ماينز (Universität Mainz)؛ خلال المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ م فقه اللغة العربية والأنثروبولوجيا والدراسات الأفريقية. حصل على شهادة الدكتوراه سنة ١٩٦٨ م، وعلى شهادة التأهيل في ١٩٧٥ م. عمل في أثناء المدة ١٩٦٨ - ١٩٧٥ م أستاذاً مساعداً في جامعة ماينز. وانتقل للعمل أستاذاً زائراً في جامعة تونس (١٩٨٦ - ١٩٨٨ م) وجامعة الجزائر (١٩٨٧ - ١٩٩١ م). تناول في أبحاثه موضوعات تتعلق ب: تاريخ الخلافة العباسية؛ التاريخ الثقافي في المغرب العربي؛ الإسلام وحقوق الإنسان؛ الشريعة الإسلامية؛ التواصل بين الثقافات. انظر الموقع الإلكتروني: <<http://www.fb06.uni-mainz.de/arabisch/130.php>>.

(١٠) مستشرق ألماني، درس خلال المرحلة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ اللاهوت المسيحي والدراسات الدينية والدراسات السامية والهنديات في جامعة هاربروغ الألمانية، حيث حصل على الدكتوراه عام ١٩٧٤. درس اللغة العربية في دمشق في أثناء المدة ١٩٧٥ - ١٩٧٦. في عام ١٩٨٦ أكمل دراسة التأهيل في فقه اللغات السامية والدراسات الإسلامية، من أطروحته «القرآن في عصر الإصلاح» («Der Koran im Zeitalter der Reformation»). في عام ١٩٩٢ أصبح أستاذاً للدراسات الإسلامية. كما تولّى منصب نائب رئيس جامعة إيرلانغن - نورنبرغ (Universität Erlangen-Nürnberg) والمسؤول عن العلاقات الدولية خلال المدة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦. لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني: <http://de.wikipedia.org/wiki/Hartmut_Bobzin>.

(١١) يُعنى معهد الدراسات الشرقية بلغات الشرق كافة والدراسات الثقافية المتعلقة بهذه المنطقة. وهو جزء من كلية فقه اللغات الشرقية وشرق آسيا، ضمن هيكلية جامعة يوهان فولغانغ غوته في مدينة فرانكفورت (Johann Wolfgang Goethe-Universität in Frankfurt am Main). كما يتم تناول موضوعات الدراسات الإسلامية في هذا المعهد من طريق البحث والتدريس. انظر الموقع الإلكتروني: <http://de.wikipedia.org/wiki/Orientalisches_Seminar_der_Universität_Frankfurt_am_Main>

(١٢) Adam Falkenstein, *Denkschrift zur lage der Orientalistik* (Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 1996), pp. 33-34.

المنهج الرابع هو «المنهج الحوارى الاجتماعى»، الذى يعتمد إلى حد بعيد على الفكر السوسىولوجى الليبرالى أساساً لبحوثه ودراساته. فهو منهج يربط نشأة المعتقدات وتكوينها بالمجتمع، وهو منهج مادى يرتبط بالمشاهدات والوقائع، وقد طُبِّقَ هذا المنهج على دراسة الأديان الوثنية فى أفريقيا وعلى دراسة اليهودية والنصرانية، وهو وإن صحَّ تطبيقه عليهم، إلا أنه لا يصح تطبيقه على الإسلام الذى لم يُحرَّف ولم يتغير أو يتأثر بغيره، بل الإسلام بمصادره الأصلية قد حُفِظَ، فالقرآن الكريم قد عهد الله بحفظه لنفسه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١٣).

وكذلك الأمر فى السنة النبوية الصحيحة، إذ حافظ عليها علماء المسلمين، وهذا الحفظ لم يوجد فى اليهودية والنصرانية، لذا تأثرت هذه الديانات بالبيئة وظروفها التى أبعدت عنها صفة الربانية، فإذا طُبِّقَ هذا المنهج عليها يكون مقبولاً، أمَّا الإسلام فصفة الربانية مُلزمة له، ثم لا يصح تطبيق هذا المنهج عليه^(١٤).

هنا تدرج مجموعة كبيرة من الباحثين والدارسين المعاصرين الذين يعتمدون أسلوب الحوار الميدانى، ومن هؤلاء باحث كولونيا المعروف ماركو شولر (Marco Schüller) (مولود عام ١٩٦٨)؛ وتيلمان ناغل (Tilman Nagel) (مولود عام ١٩٤٢)؛ والكاتب والباحث المعروف بيتر شول - لاتور (Peter Scholl-Latour) (١٩٢٤ - ٢٠١٤)، الذى قضى نحو أربعين سنة من عمره متجولاً فى مختلف بلدان العالم الإسلامى^(١٥)، ولمنهج هذا المُستشرق أهمية خاصة فى البحث الألمانى حول الدين الإسلامى ومُعتنقيه، إذ نجد أن منهجه يعتمد عدّة ركائز، أهمها: تصحيح النظرة الغربية للإسلام؛ وإبراز قواعد القوة فى الدين الإسلامى؛ ودراسة أسس بناء الحضارة الإسلامىة؛ واستعمال المنبر الإعلامى لنشر البحوث والدراسات المتعلقة بهذا الشأن؛ واستعمال منهج الحوار الميدانى، أى الدراسة الميدانية للعالم الإسلامى. وهذا الاتجاه، اعتمد النظرة الموضوعية والنقدية للرؤية الغربية للفكر العربى والإسلامى، إذ نجد أن بيتر شول - لاتور وفى كثير من كتاباته وأبحاثه ينتقد الدراسات الغربية عن الإسلام والتراث الفكرى والحضارى للمسلمين، ويُشير إلى ضعف المسيحية وانهيار الحضارة الغربية أخلاقياً وروحياً، مقابل قوة الإسلام الروحية على الرغم من بعض آرائه المردودة فى ما يتعلّق بانتشار الإسلام فى العالم. وجنى شول - لاتور لآرائه الجريئة هذه، كثيراً من النقد من الجانبين الإسلامى والغربى^(١٦).

كذلك لا يصح استعمال منهج «الشك الديكارتى»^(١٧) فى تفسير الإسلام ومبادئه، مثل ظاهرة النبوة والوحي، كونه يتطلب أن يتجرّد المرء من المبادئ والمعتقدات ويلغىها جميعها، ثم تخضع

(١٣) القرآن الكريم، «سورة الحجر»، الآية ٩.

(١٤) عبد المنعم فؤاد، من افتراءات المستشرقين على الأصول العقديّة فى الإسلام.. عرض ونقد (الرياض:

مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص ٥٤ وما بعدها.

(١٥) بيتر شول لاتور، «جند الله»، عرض عيسى صيوده، مجلة العربي (الكويت)، العدد ٥٠٨ (٢٠٠١)،

<http://en.wikipedia.org/wiki/Peter_Scholl-Latour>.

ص ١٩٣ - ١٩٥. انظر:

Falkenstein, *Denkschrift zur lage der Orientalistik*, p. 37.

(١٦)

(١٧) يُنسب هذا المنهج الفلسفى إلى الفيلسوف الرياضى والفيزيائى الفرنسى رينيه ديكارت (René

Descartes) (١٥٩٦ - ١٦٥٠م)، فكان كثير من الأطروحات الفلسفية الغربية التى جاءت بعده، انعكاسات =

هذه العقائد للمنهج الشكّي في انتظار تقرير مقدار صحّتها على وفق ما تُسفر عنه هذه الدراسة^(١٨). فإذا تركنا منهج «الشك الديكارتي» واتجهنا إلى منهج «الأثر والتأثر» لوجدنا أنّ المُستشرقين استعملوه بطريقةً مبتسرة بحيث فسّروا الوحي الإلهي، والفلسفة الإسلامية، والفقه الإسلامي والسُنّة النبوية بأنّها مُستمدّة من عوامل خارجية مارست عليها قواعد الأثر والتأثر فعلها، وكأنّ هذه الحضارة مجتمعةً نابعة من تطبيق هذا المنهج الذي ينفي كلّ أصالة للدين الإسلامي. ذلك أنّ هذا المنهج يقضي على الأفكار الإسلامية قضاءً مبرماً، ويُرجعها إلى مصادر ثقافية خارجية، وإصدار هذا الحكم التعسفي كلّما وُجد اتصال بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى، وكلّما وُجد تشابه بينها وبين الأفكار الإنسانية الأخرى مهما كان هذا التشابه كاذباً وغير حقيقي. فالمُستشرقون عندما يطبقون منهج «الأثر والتأثر» على التصوف فإنّهم يُرجعونهُ إلى أصولٍ خارجية كالعنصر الإيراني أو الهندي لوجود عناصر متشابهة بين التصوف الإسلامي والتصوف الفارسي، ولا يؤمنون البتّة بأنّ التصوف الإسلامي مصدره الدين نفسه ولم يتأثر بعوامل خارجية ما دام هناك تشابه بينه وبين مظاهر التصوف في أصقاعٍ أخرى كفارس والهند^(١٩).

وإذا دَرَس المُستشرق علم أصول الدين (علم الكلام) قال إنه خَصَّص لمنهج الأثر والتأثر بدليل أنّ الأحوال الثلاثة، وهي العلم والقدرة والحياة، عند أبي هاشم الصوفي^(٢٠) لا تبتعد من الأقاليم الثلاثة في الديانة المسيحيّة. ولا يقتنع مهما حاولنا البرهنة عليه بأن هذا العلم قد نشأ في مدةٍ

= لطروحاته، التي ما زالت تُدرس حتّى اليوم، ولا سيّما كتاب تأملات في الفلسفة الأولى (*Meditationes de prima Philosophia*) الصادر سنة ١٦٤١، الذي ما زال يُشكّل النصّ القياسي لمعظم كليات الفلسفة. أمّا منهج الشكّ الذي نادى به هذا الفيلسوف، فهو لم يكن إلّا وسيلة للوصول إلى يقينٍ أول واضح بذاته، ولا يأخذ الشك موقفاً نهائياً له. يقول ديكارت: «يجب النظر إلى كلّ ما يمكن أن يوضع موضع الشك على أنّه زائف». ولا يقصد ديكارت بذلك الحكم بزيف كلّ شيء، أو بزيف كلّ ما يوضع محل الشك، بل يقصد أنّه لن يقبل بأيّ شيء على أنّه حقيقي ما لم يخضع لامتحان الشك، الذي يستطيع به الوصول إلى شيءٍ يقيني عن طريق برهان عقلي. انظر: B. F. Finkel, «Biography: René Descartes.» *The American Mathematical Monthly*, vol. 5, (1898), pp. 191-195, and Hiram Caton, «The Theological of Cartesian Doubt.» *International Journal for Philosophy of Religion*, vol. 1, no. 4 (1970), pp. 220-232.

(١٨) ساسي الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي.. الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، ج ١، ص ١٦٥.

(١٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٠.

(٢٠) هو أبو هاشم عثمان بن شريك الكوفي الصوفي، وقد ذكر الجامي أنّه كان في الشام وهو كوفي الأصل، وكان معاصراً لسفيان الثوري (٩٧ - ١٦١هـ)، ويُذكر أنّ هذا قال فيه: «لولا أبو هاشم ما عرفت دقائق الرياء». ويُذكر أنّه بنى أول خانقاه للصوفية في الرملة. كان يلبس لباساً طويلاً من الصوف كعفل الرهبان وكان يقول بالحلول والاتحاد مثل النصارى، غير أنّ النصارى أضافوا الحلول والاتحاد إلى النبي عيسى وأضافهما هو إلى نفسه وكان متردداً بين هاتين الدعويتين، ولم يُعلم على أيّهما استقر في النهاية. وكانت وفاته في بلاد الشام سنة ١٥٠ للهجرة. انظر: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت: دار الفكر، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ج ١٠، ص ٢٢٥؛ أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد الدشتي الجامي، نفحات الأنس من حضرات القدس (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ص ٦٦ - ٧٠، وكامل مصطفى الشبيبي، الصلة بين التصوف والتشيع (بيروت: منشورات الجمل، ٢٠١١)، ج ١، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

مبكرةً سبقت عصر الترجمة، وأنه في حقيقة أمره أول محاولة للتعبير عن النصوص وفهمها فهمًا عقلياً خالصاً، ثم تحويلها بعدئذٍ إلى معانٍ^(٢١).

أما في ما يتعلّق بالمُستشرق، يخلق تأثيره بالبيئة التي تربى فيها عائقاً واضحاً في دراسته الإسلام، فهو إما متأثر بديانته وثقافته الفكرية التي يصعب أن يتجاوزها، وأن يكون موضوعياً في بحثه تجاه دين لا يؤمن به وعقيدة يُنكرها. من هنا نجد المنهج الإسقاطي عند المُستشرقين، وهو منهج غير علمي يخضع فيه الباحث لهواه ولآثار بيئته وثقافته فلا يبحث إلا بما يوافق النتيجة التي يحاول الوصول إليها؛ وهو إما أن يكون متأثراً بالفكر الأوروبي المادي^(٢٢)، أخذاً منه مناهجه وطرائقه، ومن ذلك رفض كل قديم وعدم اعتماده، ولا سيّما بعدما عانتها أوروبا مدةً من الزمن من الجانب الديني والفكري والثقافي. من هنا رفض معظم المُستشرقين كل

تتميز مناهج البحث في العلوم الإسلامية بخصائص معينة، على الباحث اتباعها، والأخذ في ما جاءت به حتى تكون نتائجها العلمية صحيحة ومتفقة والأفكار الإسلامية، وهي مناهج تختلف كثيراً عن مناهج المستشرقين التي طبقوها على الدراسات الإسلامية.

مصدر سابق للمعرفة باسم الوحي أو الدين، واستبدل ذلك كله بالإيمان المطلق بالعقل البشري وقدرته التي لا حدود لها. فأصبحوا يعتمدون الدراسات العلمية المُجرّدة لتفسير الظواهر والأفكار الإنسانية، وإخضاع هذه الدراسات الإنسانية لمناهج العلوم التجريبية، وهذه المناهج لا تؤدي بطبيعة الحال إلى نتائج صحيحة عند تطبيقها على الدراسات الإسلامية التي يمثل الجانب الروحي والإيماني بالغيب جزءاً مهماً فيها^(٢٣).

ومن المُرجّح أنّ الفكر الإسلامي قد نشأ وترعرع وتطور من اقتحامه عدّة مجالات وأفاق جديدة. منها التصوف والفلسفة، وعلم الكلام وسائر المؤثرات الفكرية الأخرى النابعة من الاتجاهات المذهبية والحزبية والسياسية المُعبّرة عن الانقسامات السياسية، ولكن هذا الفكر الإسلامي قد شكّل نفسه تشكيلاً متميزاً مستقلاً أصبحت له خصائص محددة تختلف جذرياً عن العوامل الخارجية

(٢١) ساسي الحاج، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٠.

(٢٢) الفكر المادي: ركن أساسي من أركان الفلسفة الماركسية، يعتمد قوانين الديالكتيك وبناه كارل ماركس بالاستناد إلى جدلية فلسفة هيغل ومادية فلسفة لودفيغ فيورباخ (Ludwig Andreas Feuerbach) (١٨٠٤ - ١٨٧٢)، كُتب حوله الكثير من المؤلفات، وأبرز من كتب عنه كان جوزيف ستالين (Joseph Stalin) (١٨٧٨ - ١٩٥٣). أساس الفلسفة المادية (الجدلية) هو أنّها تعتبر أنّ الفكر هو نتاج المادة، وأنّ المادة ليست نتاج الفكر، ففكر الإنسان نتاج مادي من عقله وليس الإنسان من نتاج الفكر، وهو ما ينفيه الفلاسفة المثاليون. انظر الموقع الإلكتروني: <http://en.wikipedia.org/wiki/Dialectical_materialism>.

(٢٣) هدى بنت ناصر الشلالي، «موقف المستشرقين من علم الكلام والأشاعرة.. عرض ونقد في ضوء منهج أهل السنّة والجماعة» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، الرياض، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص ١٢٧ - ١٢٨.

التي احتك بها. فإذا جاء هؤلاء المستشرقون، وقصروا أنفسهم على تفسير الإسلام على قطاع معين من فكره، أو طبقوا منهجاً معيناً لتحليله واستقرائه، أو اقتصروا على مرحلة معينة من تطور هذا الفكر قبل اكتماله في صورته النهائية، فإنهم يرتكبون بذلك خطأً علمياً كبيراً عندما طبقوا على فهمه تلك المناهج العلمية التي أشرنا إليها^(٢٤).

تتميّز مناهج البحث في العلوم الإسلامية بخصائص معينة، على الباحث اتباعها، والأخذ في ما جاءت به حتى تكون نتائجه العلمية صحيحة ومتفقة والأفكار الإسلامية، وهي مناهج تختلف كثيراً عن مناهج المُستشرقين التي طبقوها على الدراسات الإسلامية. ونحن حينما نطلع على كتابات علماء الكلام المسلمين في القرون الإسلامية الأولى نجد أن المستوى الرفيع الذي حصله هؤلاء «المُتكلّمون» في ضبط المناهج العقلية والأخذ بالقيوم من الأدلة المنطقية يفوق المستوى الذي بلغه من يقوم من المُستشرقين اليوم بالتصدي لدراسة المذاهب الفكرية الإسلامية، ويفوق مستوى من يتولّى من مفكرّي العرب المعاصرين مهمة تجديد التنظير لمناهج البحث في الإنتاج الإسلامي؛ إذ استوعب المُتكلّمون استيعاباً منهجياً كاملاً مختلف أسباب عصرهم العلمية والتاريخية من وسائل نظرية وأوضاع ظرفية، بينما لا نجد مثل هذا الاستيعاب المُنسّق لوسائل العصر العلمية والمعطيات التاريخية في ما أنجز من الدراسات المعاصرة التي تحاول تطوير الفكر الإسلامي. كذلك فإن المُتكلّمين قد انتهجوا في أبحاثهم طرقاً استدلالية تمتاز بالتجريد والدقة، واتبعوا في تحليلاتهم أساليب تمتاز بالطرافة والعمق، بينما لا تستقيم للكتابيات المعاصرة عن التراث مثل هذه القدرة على ممارسة مناهج التفكير المنطقي. إن هذا الامتياز المنهجي والمنطقي لـ «علم الكلام» يجعل الطعن فيه جملةً وتفصيلاً من لدن خصومه، من العرب والمُستشرقين، منطوياً على غلّ وحيف كبير، فضلاً عمّا يقع فيه من أخطاءٍ منهجية^(٢٥).

ثانياً: أهم بحوث المُستشرقين ودراساتهم في علم الكلام الإسلامي

كتب الكثير من المُستشرقين عن علم الكلام الإسلامي، بل لا يكاد يخلو كتاب من كتبهم عن الدين الإسلامي إلا وكتبوا فيه عن هذا العلم بوصفه علماً أساسياً في الإسلام يُقابله عندهم «علم اللاهوت»^(٢٦).

ولم تقتصر أعمال المُستشرقين على التأليف والكتابة، إذ تنوعت إلى عددٍ من الأشكال منها التدريس الجامعي، الذي لا تكاد تخلو جامعة منه، بل قد يوجد في بعض الجامعات الغربية تخصصات متنوعة تُعنى بالدراسات الإسلامية، منها ما يتناول دراسة اللغة العربية؛ ومنها ما يختص

(٢٤) ساسي الحاج، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٢.

(٢٥) طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط ٤ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،

٢٠١٠)، ص ٧١ - ٧٢.

(٢٦) لويس غارديه وجورج قنواطي، فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية، ترجمة صبحي الصالح

(بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.ا.])، ج ٣، ص ١٥.

بدراسة تاريخ الإسلام وحضارته؛ تمد هذه الجامعات مكتباتٍ مليئةً بالمصادر والمراجع العربية والإسلامية، إذ تقوم هذه الجامعات بتأهيل الدارسين ليواصلوا العمل في المجال الاستشراقي، هذا فضلاً عن جمعهم المخطوطات والمحافظة عليها وصيانتها من التلف، وفهرستها فهرسةً علمية.

ولعلّ من أبرز أعمال فهرسة المخطوطات التي قام بها المُستشرقون، هو العمل الكبير الذي أنجزه المُستشرق الألماني فيلهيلم ألفارت (Wilhelm Theodor Ahlwardt) (١٨٢٨ - ١٩٠٩) من وضع فهرس للمخطوطات العربية في مكتبة برلين في عشرة مجلّات، خلال الحقبة ١٨٦٣ - ١٨٩٩، وقد اشتمل على فهرسةٍ نحو عشرة آلاف مخطوط^(٢٧).

أمّا بالنسبة إلى اهتمام المُستشرقين بعلم الكلام الإسلامي، فسنحاول هنا أن نستعرض أبرز النّاتج العلمي وأهمها التي تناولت هذا العلم بالبحث والدراسة.

كتب المُستشرق الألماني ماركس يوسف مُلر (Marcus Joseph Müller) (١٨٠٩ - ١٨٧٤م)، كتاباً عن الفلسفة والكلام عند ابن رشد (*Philosophie und Theologie von Averroes*)، مع تحقيق رسالتين لابن رشد (ت ٥٩٥هـ/١١٩٩م) هما: فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال وكشف مناهج الأدلة عن عقائد الملة^(٢٨).

ومن المُستشرقين من عُنِيَ عنايةً خاصةً بعلم الكلام الإسلامي، كالألماني أوتو برتسل (Otto Pretzl) (١٨٩٣ - ١٩٤١)، الذي بدأ دراسته في علم الكلام الإسلامي ببحثٍ عن مذهب الذرّة عند المتكلمين، واعتمد في ذلك كتاب مقالات الإسلاميين للأشعري. وقد انتهى إلى أنّ القول بتأثير الفلسفة الإسلامية في المرحلة الأولى من علم الكلام قولٌ مبالغ فيه، وإنّه يجب إعادة النظر في تاريخ علم الكلام قبل الأشعري، وكانت آخر أبحاثه عن صفات الله عند المتكلمين الأوائل (*Die Frühislamische Attributenlehre*)^(٢٩).

واهتم المُستشرق الألماني يوسف شاخت (Joseph Schacht) (١٩٠٢ - ١٩٦٩) بعلم الكلام الإسلامي، إذ كانت له دراسة مهمة في هذا الموضوع، تحت عنوان: مصادر جديدة تتعلّق بتاريخ علم الكلام الإسلامي^(٣٠).

ولعلّ من أبرز المُستشرقين الألمان الذين اهتموا بعلم الكلام والفرق الإسلامية، رودولف اشتروطمن (Rudolf Strothmann) (١٨٧٧ - ١٩٦٠م)^(٣١). فكان من أهم نتاجاته العلمية في هذا المجال كتاب العبادات في مذهب الزيدية (*Kultus der Zaiditen*)؛ وكتاب القانون الدستوري

(٢٧) صلاح الدين المنجد، المستشرقون الألمان.. تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٨)، ص ١٠٣.

(٢٨) عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣)، ص ٥٦٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣.

(٣٠) Joseph Schacht, «Sources nouvelles concernant l'histoire de la théologie musulmane.» *Nouvelle Clio*, vol. 5 (1953), pp. 410-426, and Jeanette Wakin, *Remembering Joseph Schacht (1902-1969)*, Occasional Publications; 4 (Cambridge, MA: Harvard College, 2003), p. 37.

(٣١) انظر ترجمته لدى: بدوي، المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٦.

لدى الزيدية (*Das Staatsrecht der Zaiditen*)؛ ودراسته الموسومة ب: «فقه الإسماعيلية»^(٣٢)؛ ودراسته «علم العقائد الإسلامية وكتاب مقالات الإسلاميين للأشعري»^(٣٣). هذا فضلاً عن عددٍ من بحوثه ودراساته، التي تناول في مُجملها الفِرَقَ الإسلاميّة وما تميّزت به من فلسفةٍ عقديّة^(٣٤).

كذلك فقد كان للمُستشرق الألماني هلموت ريتير (Hellmut Ritter) (١٨٩٢ - ١٩٧١) الأثر البارز في تحقيق المخطوطات العربية والإسلامية التي تُعنى بعلم الكلام الإسلامي. هذا المُستشرق الذي عُيّن في سنة ١٩٢٧ مديراً للفرع الذي أنشأته الجمعية الشرقية الألمانية في إسطنبول. واستمر في هذا العمل حتّى عام ١٩٤٩. ولما كانت المهمة الرئيسة لفرع الجمعية الشرقية الألمانية في إسطنبول هي تحقيق المخطوطات العربية والفارسية والتركية ونشرها، فقد أشرف هلموت ريتير على مجموعةٍ ممتازة من المخطوطات المُحقّقة تحقيقاً علمياً دقيقاً. وهو نفسه قد حقّق وأصدر في هذه السلسلة عدداً كبيراً من المخطوطات، فكان منها ما يتعلّق بموضوع علم الكلام، وهي: مقالات الإسلاميين واختلاف المُصلّين لأبي الحسن الأشعري؛ فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي؛ كما قام بترجمة كتاب الحارث المُحاسبِي الموسوم ب: كتاب من أناب إلى الله تعالى. فضلاً عن عشرات البحوث والدراسات التي تناول فيها رموز الكلام الإسلامي وعلمائه^(٣٥).

كذلك نجد أنّ المُستشرق الألماني هانز هاينرش شيدر (Hans Heinrich Schaeder) (١٨٩٦ - ١٩٥٧) يُخصّص جانباً من نشاطه العلمي في دراسة التصوّف الإسلامي. فكتب ثلاث مقالات في مجلّة الأدب الشرقية، هي: «رسائل ابن عربي الصغرى؛ «في تأويل التصوف الإسلامي»؛ أسطورة مؤسس الطريقة البكتاش^(٣٦).

وللمُستشرق الألماني ماكس هورتن (Max Horten) (١٨٧٤ - ١٩٤٥) كذلك إسهاماته الجليلة في دراسة علم الكلام الإسلامي، إذ نجد أنّ من أبرز نتاجاته العلمية في هذا المجال: كتاب المشاكل الفلسفية في علم الكلام النظري في الإسلام^(٣٧)؛ وكتاب المذاهب الفلسفية للمتكلمين النظريين

Rudolf Strothmann, «Recht der Ismailiten,» *Der Islam*, vol. 31, nos. 2-3 (1954). (٣٢)

Rudolf Strothman, «Islamische Konfessionskunde und das Sektenbuch des As'arī,» *Des Islam*, vol. 19, no. 4 (1930). (٣٣)

Bertold Spuler, «Rodulf Strothmann,» *Der Islam*, vol. 36 (1960), pp. 1-3, and Rudi Parer, «Rodulf Strothmann,» *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft (ZDMG)*, vol. 79 (1961), pp. 13-15. (٣٤)

Ernst A. Gruber, *Verzeichnis der Schriften von Hellmut Ritter* (Leiden: Brill, 1967), pp. 1-32, (٣٥) and Josef van Ess, *Im Halbschatten: der Orientalist Hellmut Ritter (1892-1971)* (Wiesbaden: Harrassowitz, 2013), pp. 29-55.

(٣٦) نجيب العقيقي، المستشرقون، ط ٥ (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٦)، ج ٢، ص ٤٦٤، وبدوي، موسوعة المستشرقين، ص ٣٨٠ - ٣٨٣.

Max Horten, *Die Philosophischen Probleme der spekulativen Theologie im Islam* (Bonn: P. Hanstein, 1910). (٣٧)

في الإسلام^(٣٨)؛ وكتاب علم الكلام النظري والوضعي في الإسلام.. بحسب الرازي (ت ١٢٠٩م) ونقده عند الطوسي (ت ١٢٧٣م)^(٣٩).

ويُعدُّ المُستشرق شلومو بينيس (Shlomo Pines) (١٩٠٨ - ١٩٩٠) من المهتمين بعلم الكلام الإسلامي، فكان من أهم مؤلفاته: كتاب المساهمات الإسلامية في النظرية الذرية، الذي تناول فيه علم الكلام لدى المسلمين وتأثره بالنظريات اليونانية والهندية^(٤٠). فضلاً عن عددٍ من الأبحاث التي تناول فيها مختلف الموضوعات العقائدية والكلامية في الفكر الإسلامي^(٤١).

ويُعدُّ المُستشرق الألماني ولفريد مادلونج (Wilferd Ferdinand Madelung) (مولود عام ١٩٣٠) من أبرز المختصين المعاصرين بعلم الكلام الإسلامي، إذ جاءت مؤلفاته المتعددة لتتناول هذا الاختصاص من عدّة جوانب. ومن أبرز ما كتب في هذا المجال، كتاب المدارس والطوائف الدينية في إسلام القرون الوسطى^(٤٢)؛ كتاب نصوص عربية تتعلق بتاريخ الأئمة الزيديين لطبرستان^(٤٣)؛ وكتاب الحركات الدينية والإثنية في إسلام القرون الوسطى^(٤٤) وكتاب الهرطقة الإسماعيلية^(٤٥).

وأخيراً، فقد كان - ولا يزال - للمُستشرق الكبير يوسف فان أس (Josef van Ess) (مولود عام ١٩٣٤) الأثر الأعظم في تطور دراسة علم الكلام والعقائد الإسلامية في المدرسة الألمانية إلى مراحل متقدمة جداً. متوجاً جهوده العلمية الواسعة بوضع موسوعته المهمة ذات الستة مجلدات التي تحمل عنوان: علم الكلام والمجتمع في القرنين الثاني والثالث للهجرة.. تاريخ الفكر الديني في الإسلام المبكر. هذه الدراسة التي ظهرت بين عامي ١٩٩١م و١٩٩٧م، والتي تُعد مرجعاً لا يُستغنى عنه لكل أولئك المهتمين بدراسة التاريخ الفكري والديني للإسلام المبكر.

(٣٨) Max Horten, *Die Philosophischen Systeme der spekulativen Theologen in Islam* (Bonn: Hanstein, 1912).

(٣٩) Max Horten, *Die Spekulative und Positive Theologie des Islam nach Razi (-1209) und ihre Kritik durch Tusi (-1273)* (Leipzig: O. Harrassowitz, 1912).

انظر أيضاً: بدوي، موسوعة المُستشرقين، ص ٦١٨ - ٦٢٠.

(٤٠) Yehuda Landau, «Shlomo Pines», *Encyclopaedia Judaica*, vol. 16, p. 167.

(٤١) انظر: العقيقي، المُستشرقون، ج ٢، ص ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٤٢) Wilferd F. Madelung, *Religious School and Sects in Medieval Islam* (London: Variorum Reprints, 1985).

(٤٣) Wilferd F. Madelung, *Arabic Texts Concerning the History of the Zaydi Imams of Tabaristan* (Stuttgart: Franz Steiner, 1987).

(٤٤) Wilferd F. Madelung, *Religious and Ethnic Movements in Medieval Islam* (Aldershot, Hampshire: Variorum; Brookfield, VT: Ashgate Pub Co., 1992).

(٤٥) Wilferd F. Madelung, *An Ismaili Heresiography* (Leiden: Brill, 1998).

انظر أيضاً: Farhad Daftary, ed., *Culture and Memory in Medieval Islam.. Essays in Honour of Wilferd Madelung* (London: Institute of Ismaili Studies, 2003), pp. 5-40.

ثالثاً: علم الكلام الإسلامي في الجامعات الأوروبية.. دراسة مقارنة

يُنَاقَشُ عدد من الجامعات الحكومية الأوروبية حالياً إمكان تقديم مناهج دراسية في علم الكلام الإسلامي بهدف تثقيف الأساتذة الأوروبيين وخلق جيل جديد متخصص في مجال العقائد الإسلامية^(٤٦).

إنَّ العلوم جميعها تنظيرية، وهي بهذا المعنى «دينية»، وبذلك فإنَّ الواجب الأكاديمي يُحْتَمُّ فهم تفسيرات الكتب المقدسة وصدق ادعاءات النظريات المختلفة.

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لمناقشة وجهات نظر ثلاث جامعات مختلفة في هولندا والدنمارك وألمانيا حول تأييدها أو رفضها تدريس علم الكلام الإسلامي بوصفه جزءاً قانونياً من النظام الجامعي. فما الحدود المنطقية - الموضوعية للجامعة العلمانية في تضمين أو استثناء مواضيع محددة وما كيفية ارتباط تلك الحدود بمجال البلدان المعنية القانوني والسياسي؟

كما تُحاول هذه الدراسة بيان أنَّ النظريات المُحدَّدة التي يُسَلَّمُ بها الدين الإسلامي جدلاً ترتبط على نحوٍ وثيق بالكيفية التي يُفسَّرُ بها فنتي «الدين» و«العلم»، وبذلك يكون الدين الإسلامي علامة حدودية فارقة مثيرة للاهتمام في الجامعات الأوروبية^(٤٧).

يقدم عدد من الجامعات الأوروبية - الخاصة منها والعامّة - مقرراتٍ دراسية في علم الكلام الإسلامي، في التخصصات مثل: الفقه (القانون الإسلامي)، الحديث النبوي، العقائد، والتفسير، إذ تستعمل المؤسسات الأكاديمية في أوروبا مصطلح علم الكلام الإسلامي (Islamic Theology) بصورةٍ رئيسيةٍ بوصفه مكافئاً للمفهوم في السياق المسيحي، ويغطي مساحة واسعة من التخصصات، في مقابل المفهوم الضيق لمصطلح الكلام (kalâm). فضلاً على ذلك، فإنَّه عادةً ما تُدرَّس هذه المقررات من منظور «الداخل» وعدم وضعها ضمن أقسام الدراسات الدينية بل ضمن كليات اللاهوت. هذا هو الحال في هولندا (الجامعة الحرة في أمستردام)، ألمانيا (جامعات إيرلانغن - نورمبرغ (Erlangen-Nuremberg)، فرانكفورت، مونستر (Münster) وأوسنابروك (Osnabrück)، النمسا (IRPA) والبوسنة (جامعة سراييفو)، إذ يكون مجال المقررات الدراسية في كثير من الأحيان موجَّهاً نحو إعداد الطلاب للتخصص في مجال المجتمعات والعقائد الإسلامية^(٤٨).

Birgitte Schepelern Johansen, *Islamic Theology at the European Universities: Secularisation, Boundaries and the Role of Religion* (Oslo: Nordic Journal of Religion and Society, 2006), vol. 19: 2, p. 93.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٩٣.

Birgitte Schepelern Johansen, *Islam at the European Universities* (Copenhagen: University of Copenhagen Research Priority Area «Religion in the 21st Century», Report II, 2006), p. 15.

١ - جامعة كوبنهاغن: موقف سلبي

كان موضوع إيجاد مُقرَّر أكاديمي لإعداد باحثين متخصصين في الدراسات الإسلامية في الدنمارك مثار جدلٍ لعدَّة سنواتٍ، فكان مؤتمر كوبنهاغن الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر، المناسبة التي قدَّم فيها ممثلو الجامعات آراءهم حول الموضوع في محفلٍ عام بحضور الصحافة والسياسيين. وهذا يعني أنه على الرغم من أنَّ الموضوع والمناقشات المرجعية ربما لا تكون ممثلاً للجامعة على هذا النحو، فإنَّها تُشكِّل إسهاماً مهماً في إنتاج الخطاب الجاري حول الموضوع^(٤٩).

وقدمت الأحزاب السياسية في عدَّة مناسباتٍ اقتراحاتٍ لتأسيس تعليم جامعي كان آخرها في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦. وكان رد فعل الحكومة الدنماركية حتَّى الآن أنَّ الجامعات ينبغي أن تطور المقررات التي تراها مناسبة، وهذا إجراء متَّبَع في التعليم الجامعي^(٥٠).

وقد قدَّم عضوان من كليتين في الجامعة أوراقهما البحثية: أحدهم من كلية اللاهوت^(٥١) والآخر من الكلية الإنسانية^(٥٢). اختير هذان المناقشان لأنَّهما يمثلان أقساماً يمكن إدخال مثل هذا المُقرَّر فيها. دافع كل منهما عن رفضه لوجود الدراسات الدنيَّة الإسلامية في الجامعة - مواصليين بشكلٍ مُثير للإعجاب المناقشات المشابهة. وأنَّ الخط العام هو أنَّ الجامعات ما زالت وستبقى مستقلة عن المؤسَّسات والمعتقدات الدنيَّة. وإلا فإنَّها ستمثل تهديداً للحرية الأكاديمية والتزام الجامعة في ما يتعلَّق بمكافحة التمييز. ولا يمكن لأَيِّ مجتمع ديني أن يكون له رأي في ما يُدرَّس في الجامعة، وأنَّ الجامعة لا يمكن أبداً أن تكون لها سلطة أَيْة مؤسَّسة دنيَّة، لأنَّه أمر يعود إلى المجتمع الديني. كذلك، لا يمكن لملفٍ ديني أن يكون معياراً لتعيين الأساتذة أو قبول طلاب في المُقرَّر^(٥٣).

في هذه المناقشة، مُيِّز بوضوح بين التديُّن والبحث الأكاديمي لدراسة علم الكلام الإسلامي، وكذلك بين التديُّن والمؤهلات الأكاديمية للباحث الدنماركي الذي يحاول التخصص في مثل فرع ديني - عقائدي خالص كهذا.

كان تفسير مادة الدين هنا ضمناً على الأغلب، إذ كان اهتمام المشاركين الأكبر هو عرض مهمات الجامعة وقيمها. ومع ذلك، يقع الجزء الرئيس من هذا العرض بالضبط ضمن الرفض المستمر لما يُطلق عليه «المنهج المُتديُّن للدين». ففي المناقشة، أصبحت مجموعة من الاعتراضات واضحة إلى درجة أنَّها أوجدت ما لم يكن يعنيه الدين، فلا يمكن للجامعة أن تشترك في التعليم الديني لأنَّه ليس أكاديمياً، ولا نقدياً، أو مستقلاً أو إنسانياً، ولأنَّه لا يُعزِّز المنهج الحر في البحث والتعليم، كونه يُشجِّع ادعاءات بحقائق معينة تتناقض مع النقد العقلاني والموضوعي، وقد تسعى إلى قمعه. وأدَّى ذلك إلى تفسير الدين بوصفه موضوعاً للاستقصاء البحثي ولكن لا يمكن أبداً أن

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٩٦ - ٩٧.

(٥١) هي: البروفيسور كريستين بوش نيلسون (Kristen Busch Nielson).

(٥٢) هو: البروفيسور يورغن بايك سيمونسن (Jörgen Baek Simonsen).

(٥٣) Kirsten B. Nielsen, *Islam at the Universities of Europe: Religious Education and Education about Religion* (Copenhagen: University of Copenhagen Press, 2005), p. 17.

يكون جزءاً رئيساً من مجال السلطة الجامعية، فضلاً عن أنّ ذلك أدّى إلى ظهور مفهوم للعلم محايد ومنيح بشكلٍ مثالي لتأثير الفئات الأخرى كالدين والسياسة^(٥٤).

وفي هذا الصدد، حمل تفسير الدين شياً لفكرة الدين في عددٍ من النظريات العلمانية الكلاسيكية بوصفه شيئاً يجب فصله عن العلم^(٥٥). وترتبط هذه الفكرة في فهم الدين ارتباطاً بأمور خارج حدود التجربة - يمكن للمرء الاعتقاد بها فحسب - وهذا يُعارض الأساس التجريبي للعلوم - التي يمكن معرفتها^(٥٦). هذا التمييز بين التدين ودراسة الدين الأكاديمية هو تمييز عملي بقدر ما هو تمييز مفاهيمي، وهذا ما يحدث في تشريع الجامعة نفسها وإقرارها بذلك^(٥٧).

٢ - الجامعة الحرة في أمستردام وجامعة إيرلانغن - نورمبرغ في ألمانيا: موقفان إيجابيان

إذا كان هناك ميل في جامعة كوبنهاغن للتمييز بين المنظور الديني لدراسة علم الكلام الإسلامي الذي لا يمكن دمجه في جامعة علمانية ودراسة الإسلام التي يمكن إدماجها (لأنّها تتسم بالعلمية والأكاديمية، ولكونها مفتوحة ونقدية ومستقلة)، فإنّ الوضع - إلى حدّ ما - مختلف في هولندا وألمانيا. ففي هولندا، ناقش الساسة ولمدةٍ طويلة إمكان إنشاء تدريب رسمي للباحثين المتخصصين في علم الكلام الإسلامي بوصفه جزءاً من النظام التعليمي المعمول به، وهو ما أدّى إلى تبرع الدولة في شباط/فبراير ٢٠٠٥م بمبلغ ١,٥ مليون يورو للجامعة الحرة في أمستردام، لغرض دعم الدراسات الإسلامية فيها، وهي في الأصل جامعة بروستانتية مدعومة من الدولة وجزء من النظام الجامعي المعمول به. وتمنح الجامعة حالياً شهادة البكالوريوس في علم الكلام الإسلامي والماجستير في عبادات المسلمين (الفقه)^(٥٨).

وفي ألمانيا، ركّزت المناقشات السياسية المكثفة على تدريب مُدرّسي الفكر الإسلامي والعقائد في المدارس الحكومية أكثر مما ركّزت على تدريب الباحثين الأكاديميين. نتيجةً لذلك، أنشئت دراسات علم الكلام الإسلامي في أربع جامعات ألمانية مختلفة لهذا الغرض. كذلك فإنّ كلتا المؤسّستين - الجامعة الحرة في أمستردام (The Free University of Amsterdam) وجامعة إيرلانغن - نورمبرغ - تقدمان مقرراتهما على نحوٍ عقائدي، وتُشكّل العقائدية جزءاً مهماً من

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

David Martin, *The Religious and the Secular* (London: Routledge and Kegan Paul, 1969), (٥٥) p. 116.

Bryan Wilson, *Religion in a Sociological Perspective* (Oxford: Oxford University Press, 1982), (٥٦) p. 149.

Nielsen, *Islam at the Universities of Europe: Religious Education and Education about Religion*, pp. 17-18. (٥٧)

Georg Auernheimer, *Einführung in die interkulturelle Erziehung* (Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft, 1995), p. 91. (٥٨)

مهمتهما الأكاديمية^(٥٩). ويُستعمل مصطلح «العقائدية» (Confessional) هنا ليس بصيغة التمسك بفرعٍ مُعيَّن من الإسلام بل بوصفه موقفاً ينتشر على نطاقٍ واسع ضمن الاعتقاد بأنَّ القرآن هو كلام الله. وقد أوضح ذلك هندريك فروم (Hendrik Vroom) المُنسَّق العام في مركز فورور لدراسة علم الكلام الإسلامي (Voor Islamitische Theologie)، في الجامعة الحرة في أمستردام، بقوله: «لا يمكنك إجراء دراساتٍ لعلم الكلام الإسلامي من القرآن لمدة ثلاث سنوات بطريقةٍ مُحايدة - إذا فعلت سيكون ذلك فقط دروس في اللغة». هذا النوع من التعليم يمكن القيام به بشكلٍ عقائدي فحسب وإلا فإنها ستكون مقررات للغة العربية^(٦٠).

وبينما تُعرِّز الحالة الدنماركية فكرة العلم بوصفه كياناً موحَّداً يتميز بالاستقلال والحيادية والمشاركة ثمَّ يُميِّز حدود النظام الجامعي، نرى أنَّ الدراسات الهولندية والألمانية تقدم منهجاً للعلم أكثر تجزيئيةً وتفسيريةً للكاتب المقدسة. عليك أن «تبحث... عن العقلانية داخل كل التقاليد»^(٦١)، سواء كانت علمانية أم مسلمة أم مسيحية. كما أثار مُنسَّق الدراسات العليا في جامعة إيرلانغن - نورمبرغ يوهانسن لينمان (Johannsen Lahnemann)، نقطة مماثلة، بقوله: «العقائدية تعني أن يكون المرء على تماسٍ مع المضامين، ولا يعني هنا أن نمح القيادة بالكامل للسلوك الإسلامي. ولكن يجب أن يتعلَّم الطلاب كيفية جعل هذا السلوك ذا صلةٍ بالحياة الاجتماعية»^(٦٢).

في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حصل تحول في المعرفة، فبعد أن ركَّز التدريب الصارم على اللغة، كان الهدف العام للمتخصصين في هذا المجال اكتشاف الحقائق غير المعروفة والمصادر الجديدة.

يُثير تفسير «العقائدية» بوصفها ضرورية للإجابة عن بعض الأسئلة المثيرة للاهتمام؛ مثل ما الذي يكوِّن الحرية الأكاديمية؟ هل يمكنك تدريس مادة لا تتفق معها أو لا تعتقد بها؟ هل يمكن لأستاذ مُحد تدريس مواضيع إسلامية؟ باتباع سير النقاش في المؤتمر الدنماركي السابق ذكره، يجب أن يكون الجواب بنعم.

(٥٩) في جامعة فريجي (Vrije Universiteit Amsterdam) - الواقعة في مدينة أمستردام كذلك - لا نعمل مع أساتذة دراسات إسلامية، ولكن مع أساتذة في علم الأخلاق، إذ تنطوي الدراسة الدنيئة على معرفة لها علاقة بالالتزام الشخصي، وتهدف هذه المقررات إلى توفير المعرفة حول الدين الإسلامي بعامه وحول العقيدة المبني عليها هذا الدين بخاصة، وإلى جعل تلك المعرفة ذات صلةٍ أخلاقية وروحية بالعقيدة الإسلامية التي جعل علم الكلام القشرة الخارجية لها. لذا فمن الأهمية بمكان ألا يكون الالتزام الديني لدى الطلاب مثار شبهة أو عديم الصلة مع العمل الأكاديمي، بل يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ منه. انظر: Johansen, *Islamic Theology at the European Universities: Secularisation, Boundaries and the Role of Religion*, vol.19: 2, p. 100.

Ibid., vol. 19: 2, p. 99.

(٦٠)

Auernheimer, *Einführung in die interkulturelle Erziehung*, p. 91.

(٦١)

Johansen, Ibid., vol. 19: 2, p. 100.

(٦٢)

فمن الأمور المُسلم بها أنّ بإمكان الأستاذ الأكاديمي المتخصّص في العقائد الدنيّة تدريس وجهات النظر المختلفة. وفي هذه الحالة يأخذ الجواب شكلاً آخر، إذ يتعلّق بالمعرفة التي يُفترض بالأستاذ إيصالها. فإذا كان الإلتزام الديني شرعياً وإذا كان يُعد جزءاً بالغ الأهمية مما يُدرّس، فليس بإمكان غير المسلم القيام بهذه المهمة، إذ إنّه لا يملك مثل تلك الإلتزامات. كما تُشير وجهات النظر تلك، الخاصة بالمؤهلات، لا إلى افتراضاتٍ مختلفة لما يُشكّل العلم فحسب، ولكن إلى ما يُشكّل الدين بحدّ ذاته كذلك^(٦٣).

يميل الموقف الأول إلى تصنيف التدين بوصفه أمراً خاصاً - موقف ذاتي للأستاذ لا يؤثر بالضرورة في المعرفة المنقولة - إذ قد يؤثر الإلتزام الديني في ما يُدرّس لكنه لا يمثل معرفة ذات صلة قائمة بذاتها. في حين يميل الموقف الثاني أكثر نحو تصنيف الدين بوصفه «معرفة»، وبذلك فإنّه جزء شرعي ورئيس مما يُدرّس في الجامعة. وفي ضوء هذا، كان أحد أهم اهتمامات الأساتذة والمُنسّقين في الجامعتين هو تأكيد شرعية مقرراتهم الدراسية من وجهة نظر إسلامية ليؤكّدوا للطلبة والمجتمع المسلم أنّهم سوف يقدمون تعليماً إسلامياً أصيلاً^(٦٤).

وبينما كان هناك خلاف على مستوى الكيفية التي يُنظر بها إلى العلاقة بين ما هو ديني وما هو أكاديمي، كان هناك على مستوى آخر بناء للمنهج الأكاديمي للإسلام في الجامعتين الهولندية والألمانية بطرائق مُشابهة لتلك التي قُدّمت في مؤتمر الجامعة الدنماركية، دراسة نقدية تأملية. إنّ السبب الذي يجعل لزاماً على علم الكلام الإسلامي أن يحمل الصفة القانونية داخل نظام الجامعات هو أنّ هذا المجال - أي القانونية - يؤمّن حواراً أكاديمياً بين التعاليم (العقائد) الدنيّة^(٦٥). يبدو لنا هذا التمييز هنا مهتماً بالأشكال المختلفة للمعرفة التي يمكن بمُجمّلها أن تولّد استقصاءاتٍ نقدية. هذا التفسير ينقل الدين من كونه موضوعاً للبحث إلى منهج للبحث الذي يجعل من الجامعة الأوروبية بعامة والألمانية بخاصة مجالاً مؤسسياً للتنوع في الدراسات الاستشراقية، ولا سيّما تلك التي تتناول العقائد الدنيّة للأديان الشرقية المختلفة.

في جامعة أمستردام الحرة، وكذلك في جامعة إيرلانغن - نورمبرغ، كانت وجهة النظر التي ترى أنّ المنهج العلماني حيادي وداعم الحرية الأكاديمية ترى في الدراسة الدينية نظرية أيديولوجية مُثيرة للتساؤل. ولا سيّما في الجامعة الحرة، إذ فُنّدت انتقادات الدراسة الدنيّة بالإشارة إلى افتراض أكثر شمولاً يقوم على أنّه ليس هناك علم خال من القِيم^(٦٦).

إنّ العلوم جميعها تنظيرية، وهي بهذا المعنى «دينيّة»، وبذلك فإنّ الواجب الأكاديمي يُحتم فهم تفسيرات الكتب المقدسة وصدق إدعاءات النظريات المختلفة. وهذا الجدال يتناسب مع ما أسماه عالم اللاهوت الإنكليزي دايفيد جيثام: «... مسألة نقد موقع النظرية المعرفية لما بعد

Ibid., vol.19: 2, pp. 100-101.

(٦٣)

Ibid., vol.19: 2, p. 101.

(٦٤)

Ibid., vol.19: 2, p. 101.

(٦٥)

Auernheimer, Ibid., p. 91.

(٦٦)

الحدثة في ما يتعلّق بالجامعة العلمانية»^(٦٧). يُشير جيثام، في وصفه للاتجاهات والصراعات داخل المجال الجامعي، إلى رفض البروتستانت الخلاصيين (أو التوحيديين)^(٦٨) (Universalistic) السرد الأكاديمي بوصفه أحد الميول الرئيسة التي تحتضن المدى الواسع لدراسات ما بعد الاستعمار، أي النظريات التفكيكية (Deconstructionist Theories) والاعتراضات الدينيّة للمعياريّة العلمانية. على هذا النحو، قُدِّم تكامل الدين الإسلامي كونه منفتحاً أمام وجهات النظر المعرفية ثمّ نقل الجامعة إلى ما هو أبعد من العرقية^(٦٩).

وهكذا كان رسم الحدود في كلتا الحالتين الإيجابيتين يختلف عن الحالة الدنماركية، إذ يُعد الالتزام الديني جزءاً قانونياً للدراسة الأكاديمية، ويُعزى هذا إلى تفسير الدين على أساس أنّ جوهره لا يُعارض المعرفة، ولكنه واحدٌ من أوجه عدّة للمعرفة يجب أن تحتضنها الجامعات.

مّمّا تقدم يبدو أنّ الموقف الفعلي لموضوع الدين بوصفه جزءاً شرعياً أو غير شرعيّ من النظام الجامعي يعتمد الإجابة عن التساؤل حول ماهيّة الدين؟ وما الأثر الذي يجب أن يؤدّيه؟ وهما تساؤلان يمثلان وجهين لعملةٍ واحدة.

الخط الفاصل في القضايا الراهنة يقع بصورةٍ رئيسة بين مفهوم الدين بوصفه نزعة يجب فصلها عن العمل الأكاديمي؛ كما في الحالة الدنماركية؛ ومفهوم الدين بوصفه موقفاً صائباً ضمن مواقف أخرى يُستقى البحث منها في الحالتين الهولندية والألمانية. فضلاً عن ذلك، فقد منح الأول مفهوماً شاملاً للعلم بوصفه مفهوماً قائماً بذاته يشد النظام الجامعي إلى بعضه - والمتمثل بمفهوم الاستقلال - بينما يميل الأخير إلى تأكيد عدم استمرار العلم كونه يكمن في التاويلات المختلفة للكتب المقدسة (المتمثل بمفهوم المعرفة المطروحة).

يشمل مجال الدراسات الإسلامية في ألمانيا حالياً الدين والثقافة الإسلاميين بوجه عام. وينصب التركيز تحديداً على طريقة تأثير الدين والثقافة بعضهما في بعض وكيفية مقارنتهما بمجتمعات مختلفة.

David Cheetham, «The University and Interfaith Education», *Studies in Interreligious Dialogue* (٦٧) *Journal*, vol. 15, no. 1 (June 2005), p. 17.

(٦٨) حركة الشُّمول - خلاصيّة (Universalism): برزت بوصفها حركة دينيّة، من تأثيرات «التَّقويّة» الراديكالية» (Radical Pietism) التي كان لها شأنٌ في القرن الثامن عشر، وبدأت انشقاقاً داخل الكنائس المَعَمَدانيّة والأبرشانيّة. كان الأسقف هوشيا باللو (Hosea Ballou) (١٧٧١ - ١٨٥٢م) أبرز الكهنة الشُّمول - خلاصيين في أمريكا في القرن التاسع عشر، وقد كان لكتابه الشهير بحث حول عمل الغداء التكفيري للمسيح (*A Treatise on Atonement*) أثره في هداية قساوسة وكهنة الجماعة نحو عقيدة توحيدية (Unitarian) في شأن الله وعقيدة آريوسية حول المسيح. في عام ١٩٥٣م، تبنّى الشُّمول - الخلاصيون مبدأ عدم ضرورة الالتزام بعقيدة معيّنة لمن يُريد أن ينضمّ إلى جماعتهم. ومنذ الستينيات أكّد قادة هذه الحركة الإنسانيّة الدينيّة، أهمية الإفادة من حكمة أديان العالم وتعاليمها الكبيرة. انظر: سعد رستم، الفِرَق والمذاهب المسيحيّة منذ ظهور الإسلام حتى اليوم.. دراسة تاريخية دينيّة سياسية اجتماعية، ط ٢ (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٣١٥ - ٣١٦.

Cheetham, *Ibid.*, pp. 17-18.

وعموماً، هذه الاختلافات مُتناغمة مع الإطار القانوني والترتيبات المؤسسية التي أفرزتها النماذج المختلفة لكيفية ربط الجامعات بمفهوم الدين والمُجتمعات الدنيئة الفعلية.

رابعاً: الدراسات الإسلامية - الكلامية في ألمانيا في الوقت الحاضر

الدراسات الإسلامية في ألمانيا، المعروفة باسم «علم الإسلام» (Islamwissenschaft) - التي كانت تُعرف سابقاً باسم «الإسلاموية» (Islamistik) أو «معرفة الإسلام» (Islamkunde) - تشكلت من اختصاص الدراسات الشرقية في القرن التاسع عشر الميلادي، على الرغم من أن دراسة اللغة العربية تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي في الأقل^(٧٠). لقد اعتمدت الدراسات الإسلامية في ألمانيا علم اللغة (Philology) أو المعرفة بثقافات وتاريخ شمال أفريقيا وآسيا عن طريق دراسة النصوص الموثوق فيها. وفي أثناء المدة ١٨٨٤ - ١٩١٨، أي في أثناء هيمنة ألمانيا على المُستعمرات، فقد تنامي الاهتمام بالعالم الإسلامي^(٧١). وتمكّن المُستشرقون الألمان حتّى عام ١٩٣٣م من إنجاز البحوث والدراسات المُبتكرة، التي نادراً ما تلقوا الدعم لأجلها من مؤسّساتهم الأكاديمية. وفي أثناء المدة ١٩٣٣ - ١٩٤٥، تعرضت حرية المتخصصين الأكاديمية إلى التقييد، إذ عمل الكثير منهم أساساً مع أجهزة الاستخبارات^(٧٢).

في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حصل تحول في المعرفة، فبعد أن ركّز التدريب الصارم على اللغة، كان الهدف العام للمتخصصين في هذا المجال اكتشاف الحقائق غير المعروفة والمصادر الجديدة. إنَّ التثبيت على الحقائق أعطى الدراسات الإسلامية توجهها الوضعي. فضلاً عن ذلك، وبفضل المُستشرق الألماني كارل هاينريش بيكر (Carl Heinrich Becker) (١٨٧٦ - ١٩٣٣)، بدأت الدراسات الإسلامية باتخاذ تركيزٍ ثقافي إلى جانب تأكيدها للغة. كان التشديد على الثقافة والدين الإسلاميين مختلفين بالنسبة للثقافة الألمانية والأوروبية^(٧٣).

(٧٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: يوهان فوك، تاريخ حركة الاستشراق.. الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين، ترجمة: عمر لطفي العالم، ط ٢ (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠١)، ص ٥٥ - ٥٧، ورضوان السيد، المستشرقون الألمان.. النشوء والتأثير والمصائر (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧)، ص ١١ - ١٧.

(٧١) كان الألمان يملكون رغباتٍ استعمارية شرهة ومُعلنة، لكنها ما صارت فاعلةً إلا بعد الاتحاد الألماني عام ١٨٧٠. وفي الوقت الذي اندفعوا فيه لخلق «مجال حيوي» في أوروبا، التي زعموا أنّهم كانوا يَحْتَنقون فيها تحت وطأة الحصار البريطاني والفرنسي والنمساوي، اتجهوا صوب أفريقيا لانتزاع بعض الأقاليم، ثمَّ صوب آسيا العثمانية، لإقامة «علاقة استراتيجيّة» مع «الرجل المريض» في مواجهة الروس والبريطانيين والفرنسيين على حدِّ سواء. انظر: السيد، المصدر نفسه، ص ٧.

(٧٢) Andrew Higgins, «The Lost Archive: Missing for Years, Cache of Photos Spurs Research on Islam's Hallowed Text,» *Wall Street Journal*, 17/1/2008, p. 14.

(٧٣) Ursula Wokoeck, *German Orientalism: The Study of the Middle East and Islam from 1800 to 1945*, Culture and Civilization in the Middle East; Book 16 (London: Routledge, 2009), p. 113.

ظهرت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين عدّة مطالبات لتطوير الدراسات الشرقية. وضغط تقرير صادر في ستينيات القرن الماضي لاتحاد الأبحاث الألماني من أجل منح كراسي أكثر للأساتذة المتخصصين في الدراسات الشرقية، من بين عدّة توصياتٍ أخرى. وأعطى تقرير صادر في سنة ١٩٧٢ للجمعية الشرقية الألمانية عدداً من المقترحات لتعزيز دراسة علم الكلام الإسلامي بوصفه تخصصاً متميزاً، وتطوير مؤهلات اللغة وفهم الثقافات الإسلامية. وأكد التقرير مسألة الدراسات الشرقية التي تمتد إلى عدّة تخصصات وبرامج، وهو ما شكّل صعوبةً على الطلبة المتخرجين الباحثين عن عمل^(٧٤). وما جرى بعد ذلك كان بالفعل تأكيداً أكبر لحقائق ضمن اهتمامات لغوية وأدبية وتاريخية. ومع أنّ التقليد الفكري الألماني قوي نظرياً، إلا أنّ المحاولات القليلة للوصول إلى الدراسات الإسلامية عن طريق التفسير والرأي كانت قد ولدت اهتماماً أكاديمياً قليلاً^(٧٥).

يُشار كذلك إلى أنه قبل عام ١٩٩٠ كان هناك اختلاف كبير في المقاربات الألمانية للدراسات الإسلامية بين ألمانيا الغربية، حيث طريقة المُستشرقين كانت هي السائدة، وبين ألمانيا الشرقية حيث القضايا المعاصرة والاجتماعية هي محور الاهتمام، ربما بسبب تأثير الماركسية. وبعد عام ١٩٩٠، ولا سيّما مع متخصصين من ألمانيا الغربية - سابقاً - ممّن شغلوا مناصب كراسي الأستاذية في ألمانيا الشرقية - سابقاً، بدأ الاتجاه بالاندماج^(٧٦).

يشمل مجال الدراسات الإسلامية في ألمانيا حالياً الدين والثقافة الإسلاميين بوجه عام. وينصب التركيز تحديداً على طريقة تأثير الدين والثقافة بعضهما في بعض وكيفية مقارنتهما بمجتمعاتٍ مختلفة، إذ بدأ الاهتمام واسع المجال، بمعنى أنّ الدراسات الإسلامية لا تشمل معتقدات الناس وكيفية تأثير المعتقدات في حياتهم ضمن «المشرق» أو الشرق «الأوسط» فحسب، بل إنّ الأهم من ذلك هو تاريخ الإسلام والثقافة الإسلامية، والعلاقة بين الإسلام والأدب والفلسفة والقانون والسياسة والفن والهندسة المعمارية. من هنا، تمت دراسة العالم الإسلامي أصلاً من طريق النصوص (القرآن والسنة النبوية) والوثائق التاريخية (المراجع القانونية والأدب الكلاسيكي والتاريخ)^(٧٧). ونجد أنّ آخر بحثٍ مُثير في ألمانيا عمّا يُسمّى «الأرشيف المفقود» يدّعي أنه اكتشف تاريخاً جديداً بالكامل لكتابة النص القرآني^(٧٨)، وأنّ الدراسات الإسلامية في ألمانيا لم تجر بوصفها محاولة لاهوتية عن طريق الأعمال الإسلامية المختصة - على العكس من تخصصاتٍ لاهوتيةٍ أخرى (مثل المسيحية) -

Jacques Waardenburg, «The Study of Islam in Dutch Scholarship,» in: Azim Nanji, ed., *Mapping Islamic Studies: Genealogy, Continuity and Change* (Berlin; New York: Mouton de Gruyter, 1997), p. 13.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢١.

Ali Özgür Özdiç, *Islamische Theologie und Religionspädagogik in Europa* (Stuttgart Kohlhammer, 2011), p. 48.

Gudrun Krämer, «Islamwissenschaft,» <<http://userpage.fu-berlin.de/~islamwi/invernizzi.htm>> (٧٧) (accessed 18 February 2008).

Higgins, «The Lost Archive: Missing for Years, Cache of Photos Spurs Research on Islam's Hallowed Text,» pp. 14-15. (٧٨)

على الرغم من وجود أساتذة على معرفة تامّة بعلم الكلام الإسلامي. وأوضح أساتذة الدراسات الإسلامية أنّ طريقتهم في الدراسات الإسلامية هي من «الخارج» بوصفهم علماء إنسان واجتماع وسياسة، وليس من «الداخل»^(٧٩).

يستطيع الطلبة اليوم في الجامعات الألمانية دراسة «الدراسات الإسلامية» بوصفها موضوعاً رئيساً (Hauptstudium) أو موضوعاً ثانوياً (Nebensstudium). معادلاً البكالوريوس والماجستير، إذ تشمل هذه الدراسة ثمانية إلى تسعة فصول دراسية (فصلان في كل سنة). فيقع التأكيد في أقسام الدراسات الإسلامية كافة على لغات «الشرق الأوسط». وعلى طالب الدراسات الإسلامية تعلم العربية وغالباً الفارسية أو التركية وربما الأوردو أو الإندونيسية. وبمعزل عن اللغة، تغطي المناهج المطلوبة مجالات وموضوعات أوسع من التخصصات الأخرى التي تركز على مناطق العالم، وتشمل دراسة عصور العالم الإسلامي ومناطقه، وتشكيله من التخصصات العلمية - الأكاديمية كالأدب والفلسفة والقانون والتاريخ أو علم الكلام^(٨٠).

تعرض اليوم أربع وعشرون جامعة ألمانية مناهج في الدراسات الإسلامية واللغات الشرقية، بالاشتراك مع تأكيدات ثقافية أو دراسات اجتماعية أخرى، إذ يوجد ثلاثة آلاف طالب مسجل في هذه المناهج، بوصفها موضوعاً رئيساً أو ثانوياً. ويُرَكِّز ما مجموعه ٣٤ كرسي أستاذية ومعهد أو ندوة على لغة العالم الإسلامي وتاريخه وثقافته. فقد ارتفع عدد الطلبة في السنوات القليلة الماضية، بسبب تنامي الجوالي الإسلامية في ألمانيا. وقد حثّ هذا النمو الأخيرين على تعلم المزيد مما يتعلق بالممارسات العقائدية الإسلامية والتغطية الإعلامية للمسلمين والوطن العربي. واتسع عدد الطلبة كذلك بسبب اقتراب المنظمات الإسلامية من النظام الجامعي لتشجيع إدماج زعماء المسلمين وأئمتهم^(٨١).

إنّ قدرة الدراسات الإسلامية واسعة جداً، إذ إنّها تُدرّس تحت أسماء مختلفة في عدة جامعات ألمانية، مثل الندوة الشرقية (Orientalistik) أو (Orientalisches Seminar)؛ والدراسات الإسلامية (معهد العلوم الإسلامية) (Institut für Islamwissenschaft)؛ والدراسات العربية، أو تاريخ وثقافة الشرق الأوسط، وتأتي هذه التخصصات الأكاديمية عادةً في كليات الآداب وليس كليات علم اللاهوت. ونظراً إلى أنّ التخصص صغير نسبياً، فيمكن تدريسه في إحدى الجامعات ضمن الدراسات الفارسية وفي أخرى ضمن الدراسات التركية أو السامية، ويُرَكِّز كل منها على لغة وثقافة مُحدّدة قبل «الإسلام»^(٨٢).

فضلاً عن أقسام الجامعة التي تُعنى بالدراسات الإسلامية، هناك عدد كبير من المؤسسات غير الجامعية والممولة من المال العام ومراكز الدراسات ومنظمات غير حكومية تتعاون مع البرامج الجامعية للدراسات الإسلامية. ويقع الكثير منها في المباني الجامعية. ويمكن أن يشمل تعاونها

Krämer, Ibid.

(٧٩)

(٨٠) المصدر نفسه.

Higgins, Ibid., p. 15.

(٨١)

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

ألمانيا بأكملها والمستوى الدولي. ويأتي معظم التمويل من مصادر خارج الجامعات، مثل مؤسّساتٍ ثقافية وعلمية، ومؤسّساتٍ سياسية، ومن الدولة الألمانية، وفي حالاتٍ نادرة من الشركات الخاصة. وتشمل هذه المؤسّسات البحثية ما يأتي:

- مؤسّسة المشرق الألمانية في مدينة برلين (Deutsche Orient-Stiftung)، التي تأسّست في عام ١٩٦٠، وتُركّز على سياسة مجتمعات الشرق الأوسط واقتصادها.
- معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في مدينة فرانكفورت (Institut für Geschichte der Arabisch-Islamischen Wissenschaften)، الذي تأسّس في عام ١٩٨٢.
- مركز الدراسات التركية في مدينة أسن (Zentrum für Türkeistudien)، الذي تأسّس في عام ١٩٨٥. ويُعنى بدراسة السياسة والاقتصاد والهجرة في تركيا.
- مركز الإنسانيات للدراسات الشرقية الحديثة في مدينة برلين في ألمانيا (Geisteswissenschaftliches Zentrum Moderner Orient)، تأسّس سنة ١٩٩٦، ويترأسه مؤرّخ الشرق الأوسط أولريكه فرايتاغ (Ulrike Freitag)، ويُركّز على تاريخ العالم الإسلامي وأفريقيا وآسيا ودياناتهم ومجتمعاتهم^(٨٣).

ومن أجل أن نُقوّم جانب الدراسات الإسلامية الصحي في ألمانيا - ونضع في الحسبان جذورها ومركز نشاطها المُبكر - ينبغي النظر في قدرة هذا التخصص على التحرك بموازاة طيف المقاربة الأوروبية الكلاسيكية الوضعية ذات المنحى النصّي تجاه مقاربة أكثر شمولاً، إذ يجري فهم المجتمعات الإسلامية من «الداخل» من طريق دمج طرائق العلوم الاجتماعية والعمل الميداني. فما زالت المقاربة ذات المنحى النصّي والأدبي هي الأكثر بروزاً من مقاربة العلوم الاجتماعية التي تشمل دراسة أنظمة القيم والبيانات النوعية. وبعامّة، الآن وفي عهد ما بعد الجدل الاستشراقي تعمل الجامعات الألمانية على تقليص أقسام الاستشراق فيها؛ إذ أُغلق الكثير منها في خلال تسعينيات القرن العشرين، وهي تتبنّى ببطء طرائق تشمل دراسة المجتمعات الإسلامية عن طريق العمل الميداني. وهناك أمثلة تشمل «معهد الشرق للجمعية الشرقية الألمانية» (Orient-Institut der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft) في بيروت وإسطنبول، إذ يمكن للطلبة أن ينهلوا من الثقافات الشرقية وأن يمتلكوا حساسية تجاه بُعد هذه المجتمعات الإنساني، فضلاً عن تزايد ميل الأساتذة إلى استبدال دراسة النصوص الكلاسيكية بأخرى حديثة^(٨٤). على الرغم من أنّ الدراسات لا تعتمد النصوص المُثيرة للإشكال كذلك، وبسبب التأثير المُستمر للاستشراق، فقد لَحَظَ الكثيرون أنّ الدراسات الإسلامية في ألمانيا ما زالت تعتمد افتراض أنّ كلّ شيءٍ «إسلامي» تجب رؤيته بشكلٍ مختلف، وبعبارةٍ أكثر دقة، يهدد «الحضارة الغربية». وما يجدر انتقاده القول إنّ

(٨٣) انظر الموقع الإلكتروني لجامعة برلين الحرة (Freie Universität Berlin) <http://www.geschkult.fuberlin.de/e/islamwiss/links/Forschungseinrichtungen_in_Deutschland.html>.

Waardenburg, «The Study of Islam in Dutch Scholarship.» p. 22.

الدراسات الإسلامية تتبع مقاربة تختلف عن أئمة دراسة أخرى وهي بذلك ليست «علمية». وتشمل الموضوعات الشائعة حالياً «صدام الحضارات» و«الإرهاب»^(٨٥).

تتقرر السياسة التعليمية في الجامعات الألمانية على المستوى المحلي وليس على المستوى الاتحادي، وذلك من طريق المقاطعات الألمانية. مع أن وزارة البحث والتعليم الاتحادية تستطيع اقتراح توجهات أو خطوط عامة للمقاطعات حتى تتبعها، إلا أنها لا تستطيع تنفيذ مبادرات على مستوى البلاد ضمن التعليم العالي. وتتلقى الجامعات بعض التمويل من الوزارة الاتحادية. وشجعت الوزارة حديثاً تطوير ما يُسمى «التخصصات الصغيرة» التي تشمل الدراسات الإسلامية والشرقية، وأعلنت عن أن سنة ٢٠٠٧ يُعد «عاماً للعلوم الإنسانية». وقد أدت هذه المبادرة إلى إنشاء كلية برلين للدراسات العليا في الثقافات والمجتمعات الإسلامية في الجامعة الحرة وتمويلها. وشجعت التمويل الاتحادي على تطوير البحث الجامعي باستعمال طرائق علمية اجتماعية لدراسة علم الكلام الإسلامي في ألمانيا^(٨٦).

على الرغم من حصول زيادة في عدد طلبة برامج الدراسات الإسلامية أو الشرقية منذ عام ٢٠٠١، فهذه الزيادة لم تؤد إلى تطورات كبيرة في عدد الأقسام أو درجات الأستاذية، إذ شهدت بعض الجامعات الألمانية تأسيس معاهد ومراكز مخصصة للدراسات الشرقية بالمعنى الواسع، مثل معهد آسيا - أفريقيا في هامبورغ ومركز دراسات الشرقيين الأدنى والأوسط في ماربورغ. وتطورت كذلك المناهج التعاونية والمشاريع البحثية، على سبيل المثال بين جامعتي بامبرغ ونورمبرغ وجامعتي لايبزغ وهاله. أمّا على المستوى الوطني، فالاتحادات والجمعيات الطلابية مثل الجمعية الشرقية الألمانية واتحاد دراسات الشرق الأوسط الألماني للبحث المعاصر والتوثيق (Deutsche Arbeitsgemeinschaft Vorderer Orient, DAVO) كانت المواقع الرئيسة لمناقشات الطرائق التخصصية الجديدة، لكن هذه المنظمات، في الوقت نفسه، كانت لا تمتلك صلاحيات كبيرة للمبادرة بسياسات وطنية^(٨٧).

معهد العلوم الإسلامية (Institut für Islamwissenschaft): أحد المؤسسات العلمية التابعة لجامعة برلين الحرة؛ هو مثال فريد في نوعه وريادي في هذا المجال في ألمانيا. ويمتلك إرثاً قوياً من التخصص في تاريخ المجتمعات الإسلامية. ويقود المعهد الطريق في تغطية أساس جديد من طريق دراسته الإسلام المعاصر. ويُجز ذلك عبر تقدير أكبر لفرص العمل الميداني وتضمين النصوص الحديثة. فضلاً عن ذلك، كان المعهد الأكثر نجاحاً في دمج دراسة العلوم الدينية (علم الكلام الإسلامي)، الذي يُنظر إليه في ألمانيا على أنه تخصص وثقافة مستقلين. وعلى هذا النحو، دمج بعض أعضاء هيئته التدريسية مقاربة لدراسة علم الكلام الإسلامي من النصوص الدينية، وآراء رجال الدين ومراسيمهم، ونصوص ومخطوطات جوهرية أخرى. وصادق بعض تدريسيه على أن

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٨٦) Friedrich Paulsen, *The German Universities: Their Character and Historical Development*, translated by Edward D. Perry (Whitefish, MT: Kessinger Publishing, 2007), p. 123.

(٨٧) «International Approaches to Islamic Studies in Higher Education.» (A Report to Higher Education Funding Council for England (HEFCE), June 2008), pp. 28-29.

دراسة علم الكلام الإسلامي يجب بقاء تحديدها ضمن التقليد الألماني في البحث عن الإسلام، أي من «الخارج» مجدداً، لكن المعرفة الجديدة تكسر هذا التقليد ببطء، إذ انخرط المعهد في بحثٍ متداخل الحقول المعرفية عن التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحديثة في الشرق الأوسط. يعود جزء من ذلك إلى تذويب الأقسام المستقلة التي تتعامل مع جوانب الإسلام، و«اللغات الإسلامية» والثقافة بسبب ضغوط مالية. ومع ذلك، يُعطي المعهد أساساً جديداً في دمج المجتمعات الإسلامية خارج شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ولا سيما مناطق أخرى من أفريقيا. ومن المهم كذلك تشديد المعهد حديثاً على تأثيرات العولمة في الشرق الأوسط وكيف تأثرت الممارسات والتقاليد والعقائد الإسلامية المحلية بذلك. وأعطى تركيز خاص للعلاقات بين العالم الإسلامي وأوروبا^(٨٨).

في أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، اختارت وزارة التعليم والبحث في ألمانيا الاتحادية، خمس جامعاتٍ لتطوير أقسام علم الكلام الإسلامي ومؤسساته. هذه الجامعات هي: جامعة دسلدورف (Universität Düsseldorf)؛ جامعة غوتنغن (Universität Göttingen)؛ جامعة فرانكفورت (Universität Frankfurt am Main)؛ جامعة إيرلنجن - نورمبرغ (Universität Erlangen-Nürnberg)؛ جامعة هايدلبرغ (Universität Heidelberg). إذ سيغير هذا القرار، وعلى نحوٍ ملحوظ، المشهد الديني في ألمانيا وأوروبا، وسيظهر تأثير هذا التعريف في الوقت المناسب في المنهج الأكاديمي تجاه الإسلام حتى في البلدان الإسلامية^(٨٩).

إلا أنه في المقابل، وضمن التعامل العلمي مع هذه القضية، نجد أن باتريك فرانك (Patrick Franke)، أستاذ كرسي الدراسات الإسلامية في جامعة بامبرغ (Universität Bamberg)، الذي كان أول أستاذ للدراسات الإسلامية التقليدية في ألمانيا، يرد على توصيات مجلس العلوم والإنسانيات الألماني^(٩٠) (German Council of Science and Humanities (WR)) الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد فعل ذلك علناً في رسالة مفتوحة في شهر أيار/مايو من عام ٢٠١٠. وكانت إحدى أهم النقاط التي أثارها والشائعة بين النقاد عن طريق الباحثين في الدراسات الإسلامية، هي إطلاق تسمية «الدراسات الإسلامية» على المؤسسات الأكاديمية التي تبحث في علم الكلام الإسلامي^(٩١).

(٨٨) انظر الموقع الإلكتروني الخاص بمعهد العلوم الإسلامية (جامعة برلين الحرة): <<http://www.geschkult.fu-berlin.de/e/islamwiss>>.

(٨٩) Albrecht Fuess, «Introducing Islamic Theology at German Universities.. Aims and Procedures,» (Copenhagen University Islam Lecture Series, 2011), pp. 1 and 6.

(٩٠) مجلس العلوم والإنسانيات الألماني (German Council of Science and Humanities) (بالألمانية: Wissenschaftsrat): وهو أهم هيئة استشارية علمية سياسية في ألمانيا. تأسس في الخامس من أيلول/سبتمبر سنة ١٩٥٧، يعمل على تقديم الاستشارات للحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم في قضايا استمرار التطور مضموناً وبناءً لأنظمة المدارس العليا، وكذلك متطلبات تأسيس البحوث العلمية الرسمية. لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني: <<http://de.wikipedia.org/wiki/Wissenschaftsrat>>.

(٩١) Patrick Franke, «Über die zukünftige Verortung des Islams an deutschen Universitäten – ein islamwissenschaftliches Positionspapier zu den Empfehlungen des Wissenschaftsrates vom 29 Januar

ففي ألمانيا، هناك فرق دلالي طفيف بين مصطلح (Islamische Studien) والمقصود به «علم الكلام الإسلامي»، ومصطلح (Islamwissenschaft) الذي يُعطينا معنى الدراسات الإسلامية القديمة الأسلوب (النمطية). ولكن كلاً المصطلحين يُترجمان إلى اللغة الإنكليزية بـ «الدراسات الإسلامية»، وهو أمر موجود بالفعل في ورقة عمل مجلس العلوم والإنسانيات (WR). كذلك فإن مجلس العلوم والإنسانيات (WR) دائماً ما يحاول تجنب استعمال مصطلح «اللاهوت» في سياق الدراسات الإسلامية، بسبب دلالاته المسيحية. وقد أكدت الجهة نفسها حقيقة أن السياق الألماني لمصطلح الدراسات اليهودية (Jewish Studies) هو مصطلح لاهوتي، بينما يأتي مصطلح (Judaistik) للدلالة على المعنى العلماني لهذه الدراسات. إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على السياق الأكاديمي في ما يتعلّق بالإسلام. فمصطلح (Islamistik) لم يعد متداولاً هذه الأيام، إذ إنّه أصبح في استعماله الألماني مرادفاً للإرهاب. ومن أجل تحديد الاختلاف بين المنظور الداخلي (وهو ما تُركّز عليه الدراسات الأكاديمية الحديثة) والمنظور الخارجي (وهو ما كانت تبحث فيه الدراسات النمطية) للإسلام، سيكون من المفترض استعمال مصطلح «علم الكلام الإسلامي» (Islamische Theologie) في أثناء تطبيق الدراسات الإسلامية في المؤسسات أو المعاهد الجديدة في الجامعات الألمانية، إذ إن أغلبية الشعب الألماني والشعوب الناطقة بالإنكليزية لا تعرف التمييز بينهما^(٩٢).

إنّ المؤسسات الألمانية، كونها ذات تمويل جيد، سوف تكون، بالتأكيد، محطّ اهتمام دولي لتصبح نقطة التقاء مهمة للمتخصصين بعلم الأديان من أنحاء العالم كافة، إذ أنّ أفضل علماء الدين الإسلامي تعليماً في أوروبا، وأكثرهم مهنية وأفضلهم أجوراً سوف يخرج من النظام الجامعي الألماني. وهذا لن يحدث بين ليلة وضحاها؛ فلا تزال هناك عقبات في الطريق ولكنه سيحصل على المدى البعيد^(٩٣).

على الرغم من ذلك، فالعملية في الوقت الراهن أبعد ما تكون من الاكتمال. فضلاً عن ذلك، فإنّ تدخل عوامل محلية ودولية قد أدى إلى تعقد تلك المسألة الحساسة سياسياً. وقد تكون تلك الحساسية هي سبب تمتع التعريف بعلم الكلام الإسلامي بالشفافية التي يمكن أن تكون عائقاً أمام قبوله بعامة ضمن الحقول الأكاديمية القريبة وضمن المجتمع المسلم في ألمانيا^(٩٤) □

2010,» in: Hasan Karaca, hrsg., *Bachelor-Imam berlegungen zur Einrichtung Islamisch-Theologischer = Fakultäten in Deutschland* (Köln: 2010) ss. 25-39.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

Avinoam Shalem, «Über die Notwendigkeit, zeitgenössisch zu sein: Die islamische Kunst im Schatten der europäischen Kunstgeschichte,» in: Burkhard Schnepel, Gunnar Brands, and Hanne Schönig, hrsg., *Orient-Orientalistik-Orientalismus.. Geschichte und Aktualität einer Debatte* (Bielefeld: Transcript Verlag, 2011), p. 249.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

عبد الناصر والمشروع القومي العربي (*)

معن بشور

كاتب سياسي، والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي.

من الصعب جداً أن يذكر أحدنا المشروع القومي العربي من دون أن يذكر جمال عبد الناصر، وأن يذكر جمال عبد الناصر من دون أن يذكر المشروع القومي العربي. وإذا كان جمال عبد الناصر هو من أهم من حمل في حياته وتجربته هذا المشروع، فإن المشروع القومي العربي هو الذي جعل لحامله، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، مكانة مميّزة على مستوى الأمة والعالم بأسره.

فالمشروع القومي العربي عند جمال عبد الناصر هو مشروع فكر وعمل، نهج وممارسة، رؤية وحركة، من غير الممكن الفصل بينهما.

فالقومية العربية التي حمل جمال عبد الناصر لواءها لم تكن مجرد نبض حي في وجدان تائر، ولا مجرد شعور في ضمير مناضل، بل كانت أيضاً حركة تستند إلى فكر استراتيجي وتاريخي عميق حصّنها من أن تكون مجرد دعوة عاطفية أو حنين إلى ماضٍ جميل.

كانت حركة القومية العربية المعاصرة - التي كان جمال عبد الناصر أبرز روادها - رؤية استراتيجية تدرك المعنى الجيوسياسي لموقع مصر في وطنها العربي الكبير، فتبدو حاجة مصر إلى أمتها كبيرة بقدر حاجة الأمة إليها.

هذه الرؤية الفكرية الاستراتيجية لجمال عبد الناصر جعلته يدرك منذ أيام ثورة يوليو الأولى، وربما قبلها، أن أمن مصر مرتبط بأمن أمتها القومي، وأن استقلال مصر الوطني مرتبط بالاستقلال القومي للأمة العربية؛ وأن التنمية الناجحة في مصر هي تلك المرتبطة بالتكامل القومي العربي الذي يوفر معادلة التكامل بين عناصر الإنتاج كلها (قوة عاملة، موارد طبيعية، رأسمال) لا تحقق تكاملها إلا عبر سوق عربية واسعة كانت دائماً في صلب مشاريع التجربة الناصرية وتطلعاتها كما كانت الوحدة الاقتصادية أساساً لوحدة الأمة على الصعيد الأخرى.

(*) في الأصل كلمة ألقيت في ندوة «عبد الناصر والمشروع القومي» ضمن فعاليات اللجنة المنظمة لمئوية

جمال عبد الناصر قاعة «الأوبرا»، القاهرة بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

والرؤية الاستراتيجية التي جسدها المشروع القومي العربي لجمال عبد الناصر، الذي خاض معاركه داخل مصر، وعلى امتداد الوطن العربي، لم تكن منفصلة عن الرؤية التاريخية المتجذرة في تاريخ مصر والوطن العربي الكبير، حيث تجلّت معادلة بسيطة تقول: ما من مرة اقتربت مصر من أشقائها العرب أو اقتربوا منها إلا واعتزّت بهم واعتزوا بها. وما من مرة وقع تباعد بين مصر وأشقائها العرب إلا واهتزت مصر ومعها أشقاؤها؛ وليس هنا مجال لتعداد الأمثلة التاريخية التي أجاد ناصر قراءتها والإفادة منها. ولعل معارك كحطين وعين جالوت، وتجربة محمد علي وإبراهيم باشا، هي الأكثر حضوراً في عقل جمال عبد الناصر وتجربته (طوابع مصر مقبرة الغزاة).

ولم تكن الرؤية الجيوسياسية لجمال عبد الناصر ولا الرؤية التاريخية، منفصلتين عن الرؤية الحضارية لدور مصر في إقليمها، كما في العالم، منذ العصور القديمة حتى زمن ثورة يوليو، مروراً بالديانات السماوية التي وجدت في مصر تفاعلاً إنسانياً كبيراً، كما بنت مصر من خلالها دوراً حضارياً كبيراً تألق بوجه خاص مع الإسلام الذي بات دين الأغلبية من المصريين مجسدين عبر إيمانهم به أفضل قيمه وفضائله وفي مقدمها الانفتاح على معتنقي الرسالات السماوية والتفاعل معهم في أطر وطنية. شكلت مصر على مدى الزمن إحدى أمنع الوطنيات العربية رغم المحاولات المستمرة لضربها وتمزيق عراها.

بهذا المعنى الحضاري كان المشروع القومي العربي عند جمال عبد الناصر هو مشروع وحدة وطنية أيضاً ليس في مصر وحدها، وإنما في كل قطر عربي شهد تنوعاً في مكوناته الدينية والمذهبية والعرقية التي أراد أعداء الأمة استخدامها، وما زالوا، يحاولون استغلاله لتمزيق مجتمعاتنا وكياناتنا، بينما كان جمال عبد الناصر وكل من يسير على نهجه القومي العربي - في مصر وعلى مستوى الوطن العربي - هم المدافعون الرئيسيون عن الوحدة الوطنية للأقطار كخطوة على طريق الوحدة القومية للأمة.

بهذا المعنى، برزت فلسطين كقضية مركزية في المشروع القومي العربي عموماً، ومشروع جمال عبد الناصر خصوصاً، كون فلسطين نقطة التلاقي الاستراتيجي بين مغرب الأمة ومشرقها؛ بل بين مصر وبلاد الشام، كما كانت الساحة التي تعاقبت فوقها معظم الموجات التاريخية الزاحفة إلى احتلال الوطن العربي؛ سواء من الشرق عبر المغول والتتار أو من الغرب عبر الفرنجة والاستعمار الغربي وصولاً إلى الغزو الصهيوني.

ولم تكن فلسطين ذات أهمية استراتيجية وتاريخية فحسب، بل كانت أرض التلاقي الحضاري بين الرسالات السماوية كلها، مميّزة على الدوام بين معانيها السامية وبين المحاولات الدنيئة لاستخدام هذه الرسالات لخدمة أغراض استعمارية مشبوهة، كما كان الأمر مع الفرنجة الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الصليبيين، ومع الصهاينة وقد اعتبروا أنفسهم شعب الله المختار.

في عام ١٩٨٥، وبعد ١٥ سنة على رحيل الخالد الذكر جمال عبد الناصر، وقبل ٣٣ عاماً من اليوم، أطلق مركز دراسات الوحدة العربية، وعلى رأسه الأخ الكبير، أحد رفاق جمال عبد الناصر في تنظيم الطليعة العربية، خير الدين حسيب (أطال الله عمره)؛ مشروع استشراف مستقبل الوطن

العربي الذي وصل إلى الحديث عن ثلاثة مشاهد تنتظر هذا الوطن: أولها مشهد سيئ جداً وهو بقاء الأوضاع على حالها مما يقود إلى تفتيت الأقطار والمجتمعات العربية (وهو ما نشهده هذه الأيام)؛ وثانيها المشهد الأقل سوءاً، وهو قيام كتلتا إقليمية في الوطن العربي (مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، اتحاد المغرب العربي)، وأن هذه التكتلات إذا لم تحقق تكاملاً وتعاوناً فيما بينها، ستكون معرضة للانفراط وستواجه المشهد الأول (وهذا ما نراه اليوم أيضاً) والمشهد الجيد هو مشهد التعاون والتكامل العربي الذي يصون الأمن القومي، ويحقق الاستقلال الوطني والقومي، ويحقق التنمية الشاملة مقرونة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

ورأى المشروع أن هذا المشهد الثالث لا يتحقق إلا عبر مشروع نهضوي حضاري عربي تلتقي حوله كتلة تاريخية من كل تيارات الأمة وحول هذا المشروع بعناصره الستة (الوحدة العربية، الاستقلال الوطني والقومي، الديمقراطية وحقوق الإنسان، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، التجدد الحضاري).

جاء هذا المشروع الذي أطلقه مركز دراسات الوحدة العربية في ٢٢/٢/٢٠١٠ بعد عشر سنوات من المداولات والندوات والحلقات النقاشية التي شارك فيها مفكرون وباحثون ومناضلون من كل تيارات الأمة: القومية، الإسلامية، اليسارية العروبية، الليبرالية الوطنية؛ بعد أن تأسست لتحقيقه مؤتمرات جامعة لمعظم ألوان الطيف الفكري والسياسي العربي الملتزم بهذا المشروع.

لم يكن المشروع النهضوي العربي هذا سوى تطوير وتفصيل للمشروع القومي العربي الذي شارك في صياغته عبد الناصر وتجربته الثورية، تماماً مثلما شارك المشروع القومي العربي في صياغة تجربة ناصر الثورية.

وانطلاقاً من ثلاثية النهوض التي شددت عليها خلال مساهمتي بذلك المشروع، وهي «التواصل والتكامل والتراكم»، أعتقد أن المشروع القومي لعبد الناصر يتجسد اليوم بهذا المشروع النهضوي والآليات التي أطلقها، من دون أن يعني ذلك إلغاء أي صيغة أو آلية يراها أي تيار من التيارات القومية أو النهضوية والقوى الفاعلة داخله، ولكن في إطار التواصل والتكامل والتراكم مع التجارب الأخرى.

ليكن الوفاء اليوم لجمال عبد الناصر ومشروعه القومي هو أن نسعى جميعاً لاعتماد المشروع النهضوي العربي وآلياته والسعي لتطويره، بل أن نسعى جميعاً لكسر كل الحواجز والعوائق الفئوية والحزبية والذاتية التي تحول دون الوصول إلى قيام حركة عربية واحدة تكون نواة صلبة لجهة واسعة تضم كل القوى الملتزمة بالمشروع النهضوي وقد أدركت جميعها أن التاريخ هو مدرسة نستعيد من دروسها وليس سجنًا نبقي في أسر مشاحناته.

كما أننا نستطيع باستحضار هذا المشروع كمنارة وبوصلة أن نواجه كل مخططات التدمير والتفتيت وتيارات الغلو والتعصب، ومشاريع تصفية الحق الفلسطيني في تحرير كامل أرضه وعودة كل أبنائه، آخرها مشروع «صفقة القرن» التي افتتحها دونالد طرمب بإعلانه القدس عاصمة أبدية لفلسطين □

عبد الناصر والثورة الفلسطينية(*)

الطيب الدجاني(**)

عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

مقدمة

الحديث عن قائد مفكر وقائد منفذ جمع بين صفتين وقرنَ الفكر بالتطبيق ذو شجون في إطار استحضار أهداف الأمة المتمثلة بمشروعها الحضاري، وهي: الوحدة العربيّة، والديمقراطيّة وحقوق الإنسان، والتنمية المستقلّة، والعدالة الاجتماعيّة، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدّد الحضاري. يتعلّق جوهرُ حديثي بعبد الناصر وبفلسطين ذلك الوطن الكبير الفسيح الجامع الذي يعتلق بوجداننا، ونحن نستذكر تضحيات الشّهداء والأسرى اعتلاق استحصاد واستحكام، ويتبوّأ ذلك الجزء العزيز والغالي من الوطن العربي الكبير في قرارة نفوسنا أكرم متبوّأ وأعزّ مقام.

تحقق فهمُ التاريخ الوسيط والحاضر المعاصر بصفةٍ عامّة لعبد الناصر الشاب الطلعة في مقتبل عمره في المدارس الثانوية ثم بالكلية الحربية، من خلال حقائق الجغرافيا. فالوطن العربي يتمثّل في رقعة أرض مباركة تتوسّط قارات العالم القديم الثلاث؛ آسيا وأفريقيا وأوروبا. وتشمل هذه الرقعة مجموعتين إقليميتين في غرب قارة آسيا، هما الجزيرة العربية وبلاد الشام. وفي قارة أفريقيا مجموعتان إقليميتان هما وادي النيل والمغرب العربي الكبير. ويتحقّق التّنوّع في الوطن العربي على مساحة أرض شاسعة، حتى بعد تقسيم السودان وانفصال جنوبه، مقدارها ١٤ مليون كم^٢ تُمثّل أكثر من ١٠,٤ بالمئة من اليابسة على الكرة الأرضية. وبشهادة شيخ الجغرافيين العرب المرحوم جمال حمدان فإن عبد الناصر هو الرئيس الوحيد منذ الثورة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ الذي أدرك مكانة مصر في محيطها العربي ونجح في تعزيز قيامها بدورها الذي وصفه بمكانة القلب في الجسم. ومن تبعه وتبع تابعه لم يدركا هذه المكانة.

تبلور مبكراً في فكر جمال عبد الناصر حقيقة أن في الوطن العربي أقدم مركزين حضاريين عرفهما الإنسان، هما الحضارة البابلية السومرية في بلاد الرافدين شرقاً، والحضارة الفرعونية

(*) في الأصل محاضرة قدمت في الذكرى المئوية لجمال عبد الناصر.

(**) البريد الإلكتروني:

المصريّة في وادي النيل. ويُمكن أن يُقسّم تاريخ الوطن العربي في مُجمله إلى قسمين رئيسيين تفصل بينهما الانطلاقة العربيّة الكبرى بالإسلام في القرن الأوّل الهجري الموافق السابع الميلادي.

أولاً: الهجمة الاستعماريّة الغربيّة في التاريخ الحديث

أشار جمال عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة إلى أنه درس بالكلية الحربية هزيمة غزوة الفرنجة في العصور الوسطى وتحرير بيت المقدس في أيلول/سبتمبر عام ١١٨٧، وهزيمة غزوة المغول في عين جالوت في أيلول/سبتمبر عام ١٢٦٠، ودور مصر في تقديم اللجوء والأمن للمشرق العربي ثم طلائع التحرير والنصر في الموقعتين.

ولقد تتابعت الموجات للغزوة الغربيّة الصهيونيّة في العصر الحديث منذ حملة نابليون بونابرت على مصر في قلب الوطن العربي عام ١٧٩٨ ثم ارتكابه مجزرة يافا عام ١٧٩٩، وهي جريمة حرب ضد الأسرى، ودعوته إلى إنشاء قاعدة استعمارية لليهود أوروبا في فلسطين، موجّها نداء لليهود زاعماً أنهم ورثة أرض فلسطين. وقد تمّ نشر ذلك الإعلان في الجريدة الرسميّة الفرنسيّة بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٧٩٩. ولقد أشار عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة إلى دور الوطنية المصرية عقب تلك الحملة ممثلة بعمر مكرم الذي اختار مع أخوة له محمد علي الكبير والياً عام ١٨٠٥.

لقد بدأت الموجة الأولى للاستعمار الغربي المتحالف مع الصهيونيّة عام ١٨٣٠ بغزو فرنسا للجزائر، ثم قامت بريطانيا بقصف عدن عام ١٨٣٨ واحتلالها في العام الذي تلاه، والامتداد إلى سواحل الخليج العربي الشرقيّة. وقد وصلت حملات صهيونيّة استكشافيّة إلى فلسطين في هذه الموجة الأولى عام ١٨٥٢. ولقد تأثر جمال عبد الناصر ببطولة الأمير عبد القادر الجزائري وتمثل نضال الشعب العربي في اليمن وفلسطين والجزائر ضد موجة الاستعمار الأولى في العصر الحديث. ومن أبرز مفكري اليقظة العربيّة الذين أثروا فكره في مستقبل عمره وأثناء الشباب في هذه المرحلة جمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ محمد عبده اللذان أسهما في بلورة فكرة اقتران الأصالة بالمعاصرة والاستنارة بالعلم. ثم جاء بعدهما تلميذهما عبد الرحمن الكواكبي الذي ناهض الاستبداد بجميع أوجهه وصوره ومآلاته في كتابه الأم طبائع الاستبداد.

بدأت الموجة الثانية عام ١٨٨١، وكانت بالغة القسوة، حين غزت فرنسا تونس، وتبعتها بريطانيا باحتلال مصر عام ١٨٨٢، ثم احتلال السودان سنة ١٨٩٦. وخلال الموجة الثانية، تمكّن الصهاينة من بناء أول مستوطنة استعماريّة عنصريّة على أرض فلسطين عام ١٨٨٢ (باسم بتاح تكفا). وقد ذكر عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة البطل أحمد عرابي وثورته التي لم تكتمل بالقضاء على الاستعمار، بل انتهت به منفيّاً في قرية بنتوته (ابن بطوطة) في سريلانكا. ويقيناً تأثر ببطولات ثورة محمد أحمد المهدي جنوب الوادي وانتصاره على غوردن باشا حاكم السودان ممثل الاحتلال الإنكليزي ثم قتله، وكذلك بنضال الشعب العربي في تونس.

بدأت الموجة الثالثة عام ١٩١١ حين احتلت إيطاليا ليبيا، واحتلت فرنسا المغرب عام ١٩١٢. وفي هذه الموجة، الأعتى بطشاً من سابقتها، سيطرت بريطانيا وفرنسا على بلاد الشام والعراق

عقب الحرب العالمية الأولى. ثم قسّمت بريطانيا وفرنسا الوطن العربي بموجب اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦. وبعدها جاء وعد بلفور عام ١٩١٧ من أجل اصطناع قومية لليهود، وإقامة دولة لهم في أرض فلسطين العربية يتجمعون فيها على أساس استعماري استيطاني إحلالي عنصري. واضحٌ تأثر عبد الناصر بسير أبطال النضال في هذه المرحلة التاريخية المهمة؛ فمن وزير الدفاع الشهيد يوسف العظمة بطل ميسلون عام ١٩٢٠؛ إلى البطل عز الدين القسام باعث الثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ باستشهاده، الذي جاهد الاحتلال الفرنسي في وطنه سورية ثم جاهد الاحتلال البريطاني الصهيوني المزدوج في فلسطين، ثم كافح مع البطل عمر المختار الاحتلال الإيطالي في ليبيا مدة عامين، ثم العودة إلى فلسطين ومناصرة ثورة الريف بالمغرب بالمال والعتاد والكفاح حتى الاستشهاد في يعبد قرب جنين؛ إلى البطل عمر المختار الذي جاهد عشرين عاماً في ليبيا قبل استشهاد، إلى ثورة الأمير البطل عبد الكريم الخطابي قائد الريف شمال المغرب الذي انتصر في عدة معارك على الاحتلال الإسباني ثم كان أسره وبعدها إقامته بمصر في عهد عبد الناصر. إن المقاومين الأبطال يمثلون سلسلة مترابطة في وطن عربي متصل بحقائق اللغة والتاريخ والعقيدة، وسيرهم متصلة بحروف من لؤلؤ حر ومن نور. ومن متابعتي لتجربة تحرر جنوب أفريقيا من الأبارتايد أسرّ لي وللحضور رفاق نلسون مانديلا، وبخاصة جي نايرا وروني كاسليز الوزيران في رئاسته الأولى عام ١٩٩٤، وكذلك تلاميذ أحمد كثرادا رحمه الله، أن صورة جمال عبد الناصر بعد الانتصار على العدوان الثلاثي أضحت معلقة في قاعات اجتماعاتهم وبيوتهم وبعدها في معسكرات اعتقالهم. فقد قضى على الإمبريالية البريطانية ولتحول بعدها بريطانيا إلى تابع للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ظهرت علاقة ومشاعر عبد الناصر تجاه فلسطين وهو فتى في الثانوية، كما جاء في كتابه **فلسفة الثورة**: «وأنا أذكر شيئاً يتعلق بنفسي أن طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل إلى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية أخرج مع زملائي في إضراب عام في الثاني من نوفمبر كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطناً قومياً في فلسطين اغتصبته ظلماً من أصحابه الشرعيين، وحين كنت أسائل نفسي في ذلك الوقت: لماذا أخرج في حماسة ولماذا أغضب لهذه الأرض التي لم أرها؟ لم أكن أجد في نفسي سوى أصداء العاطفة». وقد تفجر هذا الشعور خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨ حيث قال في **فلسفة الثورة**: «ثم بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيري حول هذا الموضوع لما أصبحت طالباً في الكلية الحربية أدرس تاريخ حملات فلسطين خاصة: وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التي جعلت منها في القرن الأخير فريسة سهلة تتخطفها أنياب مجموعة من الوحوش الجائعة»... «ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة، وليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس». أثناء حصاره في الفالوجة تبلورت عنده والضباط الأحرار حتمية الثورة ومبادئها السّنة وأولها القضاء على الاستعمار. كما يذكر بالكتاب اتصاله بالحاج أمين الحسيني بالزيتون بالقاهرة عام ١٩٤٧ وبعدها. وبرز حرصه على التأكيد دائماً «أن الشعب هو المعلم وهو القائد وهو الرائد».

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، استقلت العديد من الدول العربية، غير أن استقلالها في الغالب كان منقوصاً تشوبه تبعية الأنظمة الحاكمة للمراكز الاستعمارية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بل أضحت التبعية والهيمنة ذات أبعاد واضحة من خلال محاولة جر الدول العربية حديثة الاستقلال إلى سياسة المحاور. وقد التقى عبد الناصر بنوري السعيد عام ١٩٥٥، واستطاع أن يخرج مصر ثم العراق من براثن حلف بغداد سيئ الذكر. وبعدها تحقق جلاء القوات البريطانية بفعل المقاومة والمقاظة ثم الموقف الصلب في المفاوضات للقضاء على الاستعمار.

لقد بات واضحاً لعبد الناصر المفكر والقائد، في ضوء تجربة الانقسام واصطناع الحدود بعد سايكس - بيكو: «إن دولة الوحدة في أضعف حالاتها خير من دولة التجزئة في أحسن حالاتها». فدولة الوحدة منيعة تقاوم مظاهر الضعف والأفول المتسارع الذي تعانيه دولة التجزئة، مهما بلغت درجات الغنى والإحساس بالاستغناء الزائف من قبل الرجعية وقوى الفساد عن التضامن العربي والوطنية الضيقة والإقليمية.

كيف تطوّر المشروع الحضاري والانبعث واليقظة واستقلال الدولة الوطنية في المشرق العربي وإقليم وادي النيل وإقليم المغرب العربي الكبير قبل وفاة القائد جمال عبد الناصر وبعدها؟ الجواب يقيناً بعد وفاته بالسلب، وهو ما يُشير إلى أن الانتكاسة على صعد أهداف الأمة الستة وهي: الوحدة العربية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري. وتنطبق الانتكاسة على الأقاليم العربية الأربعة جميعها، وعلى أقطارها كلها بدرجات متفاوتة. التفسير عندي، وليس التبرير، هو أن الوطن العربي والإسلام كعقيدة يواجهان الموجة الرابعة من موجات الاستعمار الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية العالمية والتي بدأت بدخول المجرم شارون باحة المسجد الأقصى مع بضع مئات من جنود العدو الصهيوني في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. لتتفجر بعدها الانتفاضة الثانية المباركة.

ولكن يجدر الحديث عن مؤشر المشروع الحضاري العربي بمفهومه الواسع والشامل قبل الولوج بتفصيل مخاطر واستراتيجية مقاومة موجة الاستعمار الرابعة التي نشهد فصولها تبعاً، وذلك لقياس ما تحقق من إنجازات وانتكاسات إبان ثمانية عشر عاماً قاد خلالها عبد الناصر مصر العربية.

ثانياً: مؤشر المشروع الحضاري المقترح للأمة ومنحناه البياني

يمكننا في ضوء ما تقدّم اقتراح مقياس لدرجة التبعية والهيمنة لإصدار الحكم في شأن درجة تحقّق المشروع الحضاري من عدمه، ودور مؤسسة الحكم، وذلك باعتماد المعايير السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. لذا أجتهد باقتراح المؤشرات التالية لقياس درجة التنمية والتطور والاستقلال الوطني والقومي خلال قرنين من الزمان:

١ - المعايير السياسية

- التحرير وضده الاحتلال؛
- الديمقراطية وضدها الاستبداد؛
- حقوق الإنسان ويقابلها السجن السياسي والتعذيب وانتهاك الكرامة؛
- توازن القوى واستقلال السلطات القضائية والتشريعية بمواجهة تغول السلطة التنفيذية.

٢ - المعايير الاقتصادية

- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي المحلي، فكلما زادت هذه النسبة زادت التبعية والهيمنة الاستعمارية. دول عربية عديدة وبخاصة المُصدِّرة للنفط، تزيد هذه النسبة فيها على ثمانين بالمئة لأنها تُصدِّر سلعة ناضبة، وتستورد كل شيء آخر. الطبيعي ألا تزيد هذه النسبة على أربعين بالمئة؛
- نسبة الدين الخارجي للناتج الإجمالي المحلي، كلما زادت هذه النسبة زادت التبعية والهيمنة الاستعمارية؛
- انعدام عدالة توزيع الدخل، فعندما تكون مؤسسة الحكم وكيلاً للاستعمار تستعين بوكلاء مُحتكرين للثروة فتضحي «دولة بين الأغنياء منهم»، أي يكون قلة من المُحتكرين قابضين على جلِّ ثروة المجتمع؛
- نسبة البطالة بنوعها الصريحة والمُقنَّعة، وما ينتج عنها من فقرٍ مدقع؛
- ضعف البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليم والتقانة. والتقنية أو التقانة هي تطبيق النظريات العلمية في الإنتاج والصناعة والخدمات.

٣ - المعيار الاجتماعي

- «الثقة المجتمعية» المؤشر الرئيس لقياس الاستقلال الوطني والقومي على الصعيد الاجتماعي. فالمجتمعات ذات درجة «الثقة العالية» تحظى يقيناً بالاستقلال الوطني بمرتبة أعلى من المجتمعات ذات «الثقة المُتدنية». ويمكن قياس درجة ارتفاع أو انخفاض الثقة بالتعرف إلى نظم الدفع والسادد بالمجتمع. فأسلوب الدفع الأجل والدفع بالتقسيط تجدر مقارنتهما بالدفع والسادد العاجل الحال. وعادة ما تكون الثقة المجتمعية مُتدنية عندما يكون سداد ثمن البضائع والخدمات والعقارات نقداً عاجلاً حالاً، إذ ينتج من ذلك انخفاض مضاعف دورة رأس المال، وبالتالي انخفاض نسب النمو في الناتج الإجمالي بالمطلق. ففضية الثقة مرتبطة بالزامية الوعود والعهود والمواثيق وكفاءة القضاء في ما يتعلق بالمعاملات التجارية والمالية. وكلما كانت الوعود مُلزمة كانت الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين أعلى وكانت نسب النمو أكبر.

٤ - المعايير الثقافية

- مكانة اللغة العربية الفصحى وتطورها في المجتمع العربي؛

- حركة التأليف والنشر والإبداع والترجمة في مجالات العلوم والآداب كافة:

- تصاعد حركة مقاومة التطبيع وحصار العدو الصهيوني أكاديمياً في الجامعات العربية والعالم تجارياً وعلى كل الصعد وجميع المجالات.

لقد ارتفع المنحنى البياني للنهضة والتنمية العربية والمشروع الحضاري مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولحقه ارتفاع آخر مع إقرار الإصلاح الزراعي والقضاء على الإقطاع في السنة نفسها. وبدا يكون قد تحقق المبدأ الثاني من مبادئ الثورة الستة، بعدها حصل ارتفاع ملحوظ بتفجر ودعم الثورة الجزائرية المباركة عام ١٩٥٤، ثم مع كسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥، ثم ثورة العراق ١٩٥٨ والوحدة مع سورية في السنة نفسها، لينخفض بعدها المنحنى البياني للمؤشر مع الانفصال عام ١٩٦١، وأزمة اليمن بعدها بسنة، ثم ليرتفع مع انتصار الثورة الجزائرية ومع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ بتوجيه من عبد الناصر لأحمد الشقيري، ثم ليهبط المؤشر هبوطاً حاداً بسبب النكسة عام ١٩٦٧، ويرتفع قليلاً خلال سنوات حرب الاستنزاف الثلاث بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠. ثم ليهبط مجدداً نتيجة أحداث أيلول الأسود ووفاة القائد.

يمكننا القول، بل، ولي أن أجزم بأن انتكاسة حادة في المنحنى البياني طرأت نتيجة الفراغ وأزمة القيادة في وطننا العربي بعد عام ١٩٧٠ وحتى يومنا هذا.

ثالثاً: أهداف المخططات الأمريكية الصهيونية تجاه البلدان العربية منذ عهد عبد الناصر

أولاً: تقسيم المُقسّم وتجزئة المُجزأ بأدوات جديدة مثل حلّ الجيوش الوطنية العربية كما في حالتي العراق وليبيا، إضافة إلى حالةٍ من الحروب الداخلية ضد تنظيمات الغلو والتوحش، والفوضى «اللا - خلاقة»، و«اللا - دولة» في حالتي اليمن والصومال، وهو ما يؤدي إلى الاقتتال طائفيًا وقبليًا ومناطقياً، وانهيار الدولة القطرية المأزومة أصلاً لأنها ناتجة من اتفاقية «ساكس بيكو». وقد حصل تقسيم السودان بانفصال الجنوب بعد حربٍ أهلية امتدت عقوداً خمسة وما زالت نارها تستعر.

ثانياً: إضعاف عدّة بلدان عربية بصراعاتٍ ومعارك كونيّة بالوكالة، كما في حالة كلٍّ من سورية وليبيا واليمن، حيث الصراع المسلح شديد الحدة والوطأة، وحالتي مصر ثم الجزائر وغيرها حيث يستمرّ استنزاف مؤسسات الدولة والجيش في كلٍّ منهما في صراعٍ أقل وطأة، لكنه يبقى جرحاً نازفاً في جسد الوطن العربي الواحد.

ثالثاً: تأجيج الصراع بين مكوّنات المجتمع العربي من الخليج إلى المحيط ليضحي طائفيًا ومذهبيًا وقبليًا ومناطقياً (سنة ضد شيعة)، و(تكفيريون ظلاميون غلاة ضد مسلمين مستنيرين ووسطيين) و(مسلمون ضد أقباط وضد مسيحيين). بما يؤدي إلى تناسي القضية المركزية والمحورية الجامعة للعرب والمسلمين وقوى الخير في عالمننا، وهي قضية تحرير فلسطين والقدس.

رابعاً: استمرار الأزمات السياسيّة، وانعدام الحرّيّات العامّة والمجاهرة بالتعدّي على حقوق الإنسان، والمعاناة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لأغلبية السكّان في البلدان العربيّة وبخاصّة في الأقطار التي تمثّل ثقلاً إقليمياً كمصر والعراق والجزائر وسورية.

خامساً: تكريس التبعية الاقتصاديّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة من جانب ومحاولة مُحاكاة التجربة الناصريّة بأسلوب تعتوره الهزليّة والتشوّهات مؤخراً في مصر العربيّة من جانب آخر، ومع زيادة الفقر المدقع ومعذّلات البطالة والإحباط بين الشباب بخاصّة.

سادساً: زيادة كيان العدو اقتصادياً وتكنولوجياً لتحقيق مُخطّط «إسرائيل العظمى» توطئة لمخطّط «إسرائيل الكبرى» من النيل إلى الفرات. وكان تغيير أولوية أهداف الصهيونية من «الكبرى» إلى «العظمى» نتيجة للحقائق السكّانيّة كما يدّعي مفكرو العدو، وأبرزهم المجرم المقبور شيمون بيريز رئيس الكيان سابقاً.

رابعاً: المخططات الصهيونية تجاه فلسطين منذ عهد جمال عبد الناصر

كانت فلسطين والقدس في «عين الإعصار» و«قلب الهجمة» الاستعماريّة الغربيّة الصهيونيّة على الوطن العربي منذ قرنين. لذا فإن جعل الانتصار في فلسطين هدفاً استراتيجياً فيها سيمثّل هزيمة الموجة الرابعة من الاستعمار الصهيوني.

إن الإطار العام للمخطّط الصهيوني، كما في خطتي «ألون» عام ١٩٦٧ و«ألفير» عام ١٩٩٤، لكلّ فلسطين التاريخيّة هو الاستمرار في ارتكاب جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والمذابح، والحصار، واغتصاب الأرض، وقطع الطرق بوضع الحواجز لجيش الاحتلال، ونقاط التفتيش، والتهوديد للقدس بخاصّة، واستكمال بناء الجدار العازل، وبناء المستوطنات، واقتلاع أشجار الزيتون والمحاصيل الزراعيّة، وتدمير المصانع والمنازل الخاصّة بالفلسطينيين، بما يؤدي إلى التهجير القسري والترانسفير للشعب الفلسطيني الصامد المُقاوم إلى خارج فلسطين، ويؤدي إلى الأبارتايد في أسوأ صوره لمن يبقى من الفلسطينيين العرب مسلمين ومسيحيين داخل فلسطين.

على صعيد الداخل المُحتلّ (الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٤٨)، وعلى سبيل المثال لا الحصر، لدى مجرم الحرب نتنياهو في مكتبه كرئيس لوزراء كيان العدو إدارة خاصّة تعمل على وضع سياسات تحفيز، وزيادة النمو السكاني اليهودي، والهجرة اليهودية إلى فلسطين التاريخيّة، ووضع في الآن ذاته الآليات التي تهدف لخفض معدّلات الإنجاب للفلسطينيين بالداخل، وتهجير الفلسطينيين من أرضهم، بما يعكس التطبيق العملي «لعقيدة السمو العرقي» و«شعب الله المختار» في أسوأ شكل لها حتى بالمقارنة مع الحقبة النازية.

على صعيد الضفّة الغربيّة، يبقى التفسير الصهيوني لاتفاقية أوسلو وقرارات الشرعيّة الدوليّة بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينيّة قابلة للحياة، حتى وإن كانت على جزء يسير من أرض فلسطين التاريخيّة، وذلك من طريق سنّ قوانين عُنصريّة، وتهويد القدس، وضمّها تماماً لكيان العدو، وفصلها عن الضفّة الغربيّة بالجدار العازل، وبناء المستوطنات المدنيّة والزراعيّة، والتكنات

العسكريّة، والطرق السريعة لليهود فقط على أراضي الضفة الغربيّة، لتضحي المدن والقرى بالضفة، بموجب مخططات العدو، جيوباً سكنيّة فلسطينيّة محاصرة أملٍ جُلِّ مَنْ فيها الهجرة خارج الوطن بعد أن يجعل المُحتلّ الحياةَ مستحيلة على كلّ المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة.

على صعيد قطاع غزة، المخطّط الصهيوني يتلخّص في استمرار الحصار والمذابح، وإنهاء الصّمود والمقاومة. وذلك من طريق فصل القطاع عن الضفة كلياً، والاستمرار بسياسة تدمير الميناء والمطار وإغلاقهما للإمعان في جعل غزة أكبر سجن مفتوح في العالم.

على صعيد مُخيّمات اللجوء الفلسطيني في دول الجوار العربيّة، المعاناة على أشدها في مخيّمات سورية ولبنان ومصر والأردن، وبهذه التراتبية المأسوية المحزنة. ويبقى الأمل بتحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مُدنهم وقُراهم بفلسطين. تلك المدن والقرى التي تعلق بأفئدتهم، وتصبو إليها نفوسهم بشدّة.

خامساً: استراتيجية الاستقلال الوطني والقومي

كما كانت دروس تجربة جمال عبد الناصر وريادته للأمة، فإن المقاومة العربيّة لغة واصطلاحاً من أجل تحقيق مشروع النهضة العربيّة بمعناه الشامل والواسع تنطوي على إعمال الفكر، وشحذ الهمم لإبداع أساليب الكفاح المُسلّح، والنضال السياسي والاقتصادي، والثقافي، والحضاري، والإعلامي، والفكري، والتقني، والعلمي وغيرها. إن استراتيجية الاستقلال تقتضي إفقاد العدو أمنه، وإضعاف اقتصاده حالاً وعاجلاً. كما تقتضي إفقاده الحلم بالأمن والأمان، والحلم باقتصاد قوي، وحرمانه منافع الاحتلال التي يمكن أن تتحقّق لقطعان المستوطنين الصهاينة مستقبلاً.

بتوحيد الجهود والأدوات من أجل تحقيق التحرير فلسطينياً واستكمالته ثم تكريسه عربياً، لا بدّ من إعلاء شعار التحرير الكامل لأرض فلسطين من الماء إلى الماء (النهر إلى البحر)، ومن الأرض إلى السماء، وللجولان السوري العربي، ومزارع شعبا، وعقبة مصر (أم الرشراش)، بل ولسبّة ومليلية المحتلتين. ولا بدّ من أن يتحقّق التناغم بين آليات المقاومة السلميّة والمقاومة المسلّحة في الأجل القريب والمتوسّط والطويل، لتطهير الأرض الفلسطينيّة والعربيّة من رجس العدو بعد فشل اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣ الكارثيّة، ووادي عربة ومبادرة السلام العربيّة الرسميّة عام ٢٠٠٢ المفرّطة في ميناها ومعناها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن اتفاقية أوسلو قد تكون أكبر انتكاسة واجهت - ولا تزال - الشعب الفلسطيني منذ مئة عام، أي منذ وعد بلفور عام ١٩١٧.

إن العصيان المدني والانتفاضة الشعبية في كلّ فلسطين التاريخيّة سوف يتصاعدان، يراهما الحكماء والمناضلون رأي العين، وسوف تكون نتائجهما مزلّلة للكيان وحكّامه الصهاينة المجرمين، وسوف يتحقّق للثورة الشعبيّة القادمة عوامل النجاح بحول الله وتأييده، وأهمّها إسهام الكتلة الحرجة الشعبيّة فيها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ومسيحياً ومناصرين دوليين من بينهم يهود يبنذون الصهيونيّة، ويدعمون تفكيك كيان الاحتلال الصهيوني. ومع انهيار حاجز الخوف من بطش العدو، وإجرامه في أوساط الشعوب أولاً، ثم حكومات أقطار الجوار العربيّة بخاصّة، سوف

يتحقق التحرير والاستقلال الوطني والقومي لكل مكونات المجتمع العربي. وسوف تتحرك قوافل العودة المليونية للداخل الفلسطيني براً وبحراً.

إن ارتباط الكفاح من أجل الاستقلال بأسس التجدد الحضاري للانتقال بالوطن العربي لمرحلة تحرير كامل ترابه، والحرية والكرامة والتنمية المستقلة، وإنهاء التبعية والهيمنة للاستعمار الصهيوني، هو ارتباط عضوي مضطرب. فكلما ارتفعت وتيرة الكفاح بهدف الاستقلال تحققت التنمية المجتمعية عربياً بمفهومها الواسع والشامل.

إن النزعة للتطهر مجتمعياً حقيقية ومؤثرة، ظهرت بوادرها في الثورات الشعبية عربياً وتضحيات الشهداء والأسرى. وتتعرّز هذه النزعة للخير، والعمل الصالح بتصاعد كفاح الشعب العربي، ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠] □

صدر حديثاً

إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي

د. حسين جبار إبراهيم



سعى أحمد باي (١٨٣٧ - ١٨٥٥) لجعل إيالة تونس دولة مستقلة وذات سيادة، وتتمتع بقوة عسكرية كبيرة. فقام بمحاولات إصلاحية مهمة وعديدة كلها كانت تخدم ذلك الهدف. كما حاول، من أجل التخلص من التهديدات المستمرة للدول الاستعمارية الكبرى التي كانت تبغي الاستحواذ على دول شمال أفريقيا، تسخير التنافس القائم بينها لجعل تونس في مأمن منها.

حاول هذا الكتاب أن يجيب عن سؤال مهم: هل كان عصر أحمد باي حقاً هو مفتاح عصر النهضة في تونس؟ هل صحيح أنه كان سبباً لانطلاقها في طريق الإصلاحات؟

٢٠٨ صفحات

الثمن: ١٠ دولارات أو ما يعادلها

محمد حليم ليمام

الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧). ٢٤٧ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٧)

منى سكرية(*)

صحافية لبنانية.

التي تشهد فساداً عرضياً، وتلك التي تعيش في ظل نسق فاسد» (ص ٣٧). وعليه بحث المؤلف الفساد النسقي في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، لافتاً النظر إلى تفسير بعض الدارسين للفساد النسقي «بأنه حاجة الأنظمة إلى الفساد من أجل الوصول إلى السلطة والبقاء» (ص ٣٧)، متسائلاً عن ثقافة الفساد وكيف يتطور إلى فساد مُنظَّم ومُهيكَل، فيختصرها بما ذكره روبرت كلينغارد من أن الفساد يساوي الاحتكار زائد حرية التصرف ناقصاً المساواة (ص ٣٨)، معتبراً «أن الفساد يزدهر ويصبح أمراً مسموحاً به، لا عندما يزيد من مردودية الصفقات الفردية، بل عندما يتم في إطار أنظمة عديمة الشرعية» (ص ٣٨)، مؤكداً «أن الفساد النسقي وضعٌ تتداخل فيه عناصر السلطة بعناصر الثروة، وتفتقد فيه الحدود بين العام والخاص، بحيث يصير الفساد يتغذى من الفساد» (ص ٤١)، كما

سعى معدُّ هذه الأطروحة إلى إثبات العلاقة بين الفساد والتسلُّط في بعض أنظمة الحكم، التي أنتجت ما أسماه «الفساد النسقي»، الذي يشكّل عائقاً أمام التنمية والديمقراطية والإصلاح، متخذاً من الحالة الجزائرية أنموذجاً لدراسته، فاعتمد أسلوباً استقرائياً للتسلسل التاريخي للجزائر في حقبات الاحتلال العثماني ثم الاستعمار الفرنسي، ومرحلة ما بعد الاستقلال وتعاقب رؤساء وأدوار على سدة رئاستها، وقد قاربت النصف قرن، وذلك عبر منهج علمي و«تحليل الظاهرة بالاعتماد على المقاربات الجديدة في حقل علم السياسة وفي السوسولوجيا والأنثروبولوجيا السياسية» (ص ٢٦).

- ١ -

عقد في الفصل الأول بعنوان «الفساد النسقي: حكم الفساد»، «مقارنة بين الدول

التي تمر بمرحلة انتقالية مثل روسيا وتركيا. أما الفئة الرابعة فتضم من البلدان الأفريقية في جنوب الصحراء والبلدان العربية (ص ٥٩ - ٦٠) المجتمعات غير الديمقراطية، وضمن هذه الفئة تقع الصين وإندونيسيا والكثير.

- ٢ -

في الفصل الثاني بعنوان «الإرث التاريخي للدولة الجزائرية المعاصرة: جذور الاستبداد والفساد»، يعرض المؤلف للدولة الجزائرية قبل وصول الأتراك، منطلقاً من «حقيقة أكدها الكثير من العلماء والباحثين العرب مفادها أن الدولة الجزائرية قديمة قدم المجتمع الجزائري خلافاً لما أوردته دراسات غربية اعتبرت أن جزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي منطقة فراغ حضاري بلا تاريخ» (ص ٧٢)، مستعيناً بنظرية ابن خلدون حول دراسته التاريخية للمغرب الأوسط، إذ وضع ابن خلدون عدداً من المفاهيم «هي بمثابة عوامل تفسّر ظهور الدولة في المغرب العربي، فالعامل الأول يتمثل في العصبية، أما العامل الثاني وهو ظهور زعامة تتولى مهام القيادة أي رئاسة المجتمع القبلي، إضافة إلى العامل الثالث وهو الدعوة الدينية» (ص ٧٥ - ٧٧)، معتبراً أن «ما يقدمه لنا الفكر الخلدوني بشأن المجتمعات المغاربية وتحديداً حول بنية الدولة فيها ضروري لتأكيد أن المجتمع لم يكن إقطاعياً على النحو الذي كانت عليه مجتمعات أوروبا في القرون الوسطى» (ص ٧٨).

إن ما أراده الباحث من الاتكاء على نظرية ابن خلدون حول الدولة في المغرب

أنه «حالة مَرَضِيَّة مُتَقَدِّمَة ووباء يشمل هياكل الدولة وبنياتها كافة» (ص ٤٣). وهذا التفسير المعمق لحالة الفساد النسقي يحيلنا على مقاربة ما طرحته أوراق الندوة التي عقدتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بعنوان **تعارض المصالح في الدولة والمجتمع**^(١)، و«أرادت المنظمة من خلال هذه الندوة تسليط الضوء على هذه الظاهرة التي باتت مستشرية في منظومة الدولة والمجتمع في بلداننا.. لأن الخطر الرئيس الذي تسببه هذه الظاهرة هو تفشي الفساد في المرافق العامة والخاصة، وتشجيعه كمنصة داعمة لبيئة فكرية وثقافية مجتمعية تستكين للفساد وتحضن ثقافته من أجل تحقيق مصالح ومآرب وجشع فئة معينة من الناس على حساب المصلحة العامة» (من التعريف بالكتاب في الصفحة المقابلة للغلاف)، ناهيك بمؤلفات وأبحاث صبّت في اتجاه تأكيد فشل بناء الدولة العربية منذ مراحل استقلالها على قاعدة تقسيمات اتفاقية سايكس - بيكو قبل مئة عام.

وإن يقارن المؤلف بين الفساد في النظم الديمقراطية وتلك اللاديمقراطية، فإنه يتوقف أمام نظرية عالم السياسة الأمريكي مايكل جونستون حول مشكلات الفساد من خلال تناوله أربع فئات من البلدان تتنوع أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة القوة المؤسسية فيها: الفئة الأولى توجد فيها الديمقراطيات الراسخة ومثالها الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والفئة الثانية تكون الأطر المؤسسية في هذه المجتمعات قوية نسبياً، ومثالها الديمقراطيات الأكثر قوة في أوروبا الوسطى في مرحلة ما بعد الشيوعية، وتضم الفئة الثالثة المجتمعات

(١) تعارض المصالح في الدولة والمجتمع (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧).

يُصطلح عليه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالمخيل التاريخي» (ص ٩٥) شارحاً في تبنيه لهذا الاستنتاج طبيعة السلطة والعلاقة بين الدولة والمواطنين، هذه العلاقة التي استمرت «عمودية وانفصالية تماماً مثلما كانت في العهد الاستعماري، وطوال عهد الحركة الوطنية حينما تطورت السلطوية في ظل الجناح المتشدد (حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم مع المنظمة السرية) وترسخت مع جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني ليبقى العنف لب المخيال السياسي والاجتماعي» (ص ٩٥).

ويضيف، موضحاً هدفه في تبديد الإشكالية التي يطرحها في دراسته هذه، ومنها كيف أن الحداثة التي جلبها المستعمر كانت حادثة من دون تحديث، فشاعت ما وصفه بـ «البتريمونبالية» لدى النخب، «حيث ستصبح الدولة إطاراً لتشكل وإعادة إنتاج نخب سياسية منظمة في عُصَب تتولى عملية استقطاب الفئات الناشئة في سياق وظروف اجتماعية ملائمة لنمو «دولة زبونية» (ص ٩٦)^(٢).. مقارناً مع ما حاوله الأمير عبد القادر الجزائري في دولته التي امتدت من ١٨٢٢ إلى ١٨٤٨، لكن توصية ألكسي دو توكفيل للحكومة الفرنسية «بعدم إضاعة الوقت لتحطيم دولة الأمير» (ص ٩٨)، كانت أسرع (تتشابه مع دور الفيلسوف الفرنسي برنار هنري ليفي في ليبيا أو منظرٍ حقبة المحافظين الجدد أثناء احتلال أمريكا للعراق العام ٢٠٠٣) لافتاً إلى أن الحركة الوطنية «وُلدت في ظل القهر الذي

العربي هو لدحض «مقولات المدرسة الكولونيالية التي روّجت للفراغ الحضاري في المنطقة المغاربية قبل الاستعمار» (ص ٧٩)، ولكي يتابع أيضاً تنفيذ بحثه حول أسس الدولة الجزائرية، سواء في المرحلة العثمانية أو تحت «الاستبداد الكولونيالي الوافد» (ص ٨٧)، مستعرضاً «لسياسات الاستعمار الفرنسي في الجزائر طيلة ١٣٠ سنة وأشكال المقاومة التي واجه بها الجزائريون المُستعمر لتحرير البلاد» (ص ٨٧) التي تركت أثرها في تركيبية نظام الحكم الجزائري لاحقاً وما أفرزه من فساد نسقي، فيقول إنه «مقابل الازدهار الذي تحقق للدولة الفرنسية بعد نهب خزينة الجزائر العثمانية، ساءت أوضاع المجتمع الجزائري بفعل الأعمال الوحشية التي شرّعت قوات الاحتلال في تنفيذها باسم الحضارة والحرية» (ص ٨٩)، وقد «عملت فرنسا بتوجيه من منظرٍ الغزو يتقدمهم ألكسي دو توكفيل الذي كان من أشد المدافعين عن النظام العسكري الاستبدادي في الجزائر من أجل احتلال الأرض وإخضاع السكان» (ص ٩٠)، مع الإشارة إلى أن دو توكفيل هو صاحب كتاب الديمقراطية في أميركا.

- ٣ -

ويعرض الفصل الثالث بعنوان «الخبرة الكولونيالية وتوطين الفساد والاستبداد»، لأن «هذا التفصيل في التاريخ ضروري لفهم مدى امتداد الماضي في الحاضر عبر ما

(٢) يمكننا التذكير هنا بكتاب الباحث أديب نعمة بعنوان الدولة الغنائمية والربيع العربي (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤) ومعالجته للباتريمونبالية أو الإرثية المُحدثة كما عرّفها المؤرخ أحمد بوضون، ولمفهوم الدولة الغنائمية «التي تضيع فيها الحدود بين الشخص والمؤسسة، وبين العام والخاص، وبين الوظائف الإدارية والسياسية للدولة وبين الجمهور والمملكة، أو الإمارة، وبين التقليد والتحديث» (ص ١١٩ من كتاب نعمة).

- ٤ -

في الفصل الرابع بعنوان «تكوين الدولة الفاسدة وبُنيتها» يتساءل الكاتب عما إذا كانت القيادة السياسية استجابت «لتجاوز [حالة] الدمار المادي والنفسي التي تركها الاستعمار» ويجب بالنفي، مشيراً إلى الصراع الدموي على السلطة «سيتخذ العنف أداة للتداول على الحكم والنتيجة ستُبنى الدولة وتُهمل الأمة» (ص ١٢١).

ويذكر المؤلف هنا، أنه يُصطلح على الدول التي يسيطر فيها الجيش بـ «الدولة البريتورية» (مصطلح مشتق من ممارسات الحرس الإمبراطوري في الدولة الرومانية عندما أصبح يُصَّب الأباطرة ويعزلهم حسب مشيئته)، ويرى «أنه في ظل هذه الأنظمة لا مجال للحديث عن العلنية والشفافية» (ص ١٢٣)، متوقفاً أمام «صعوبة كبيرة في فهم النظام السياسي الجزائري، فمقارنة بأنظمة عربية أخرى مثلاً يبدو أن طبيعته أكثر تعقيداً» (ص ١٢٤)، مصنفاً ثلاثة ترتيبات للسيطرة البريتورية تميّز النظام الجزائري وهي: تحقق استقلالية الجيش؛ توسع مجال الأمن العسكري؛ واستخدام «القذارة» في السياسة كقوة لمنع التغيير والاستمرار في الوضع السلطوي القائم (ص ١٣٠).. (نشير هنا إلى ما ورد في كتاب الحرب القذرة للضابط الجزائري حبيب سويدية عندما كشف أنواع العنف بحق الإسلاميين في التسعينيات في إثر فوزهم بالانتخابات التشريعية ومنعهم من تحقيق ذلك).

مارسه الاستعمار بشتى أنواعه»، ما يدعوه إلى الاستنتاج أن الحركة الوطنية «تأثرت بمختلف تياراتها الاندماجية والإصلاحية والاستقلالية منذ البداية بالسياسة الاستعمارية»، وبأن «الاستبداد سيطر على فكر ونشاط قادة الحركة الوطنية» (ص ١٠٠).

في هذا الفصل يُؤشّر الباحث إلى ما وصفه بتسلطية جبهة التحرير الوطني، ومع «مرور الزمن كان سعي العسكريين حديثاً إلى توظيف نفوذهم على جميع الصعد» (ص ١٠٤)، وهو «سيكون مآل الدولة الجزائرية الناشئة»، وهو أيضاً ما يفسح المجال للباحث من تأكيد فرضية دراسته من «أن النظام التسلطي لا يشتغل من دون توظيف الفساد».. «نظام تأسس على شبكات زبونية تعتمد على الجهوية كقاعدة».. و«سيشهد مسار الثورة الانحراف التام عن مبدأ القيادة الجماعية وتوطيد مجموعات الزمر في غمرة الصراع بينها بالسلطة وتعزيز مواقعها» (ص ١٠٤ - ١٠٥). وعليه، فقد «استلهمت الدولة الجزائرية المستقلة أسلوب الحكم ونمط العلاقة بالمحكومين»، إذ «خطت القوى الكولونيالية لإبقاء سيطرتها غير المباشرة على الدول التي استعمرتها وقد نجحت فرنسا في ذلك، في أفريقيا عموماً، وفي الجزائر تحديداً» (ص ١٠٩)، ليخلص في هذا الفصل إلى أن حرب التحرير «تظل حاضرة في الخطاب والممارسة السياسية لأن مكانها في العقل السياسي، وهذا جانب آخر من تراجيديا الذاكرة الوطنية التي يبدو أن الجزائريين صاروا في سجنها وهي ذاكرة تتطلب تصفيتها من الأساطير» (ص ١٢٠).

- ٥ -

النسقي المستحكم في بُنيّتها - والذي يندر بين حين وآخر بمؤشرات لاشتعال الجمر الكامن تحت رماد ما هو سائد - وذلك عبر منهج علمي معتمداً نظريات علم الاجتماع والسياسة، وواكب فيه وقائع تطور هذه الآفة وأسباب تجذرها، ولكن لنا أن نورد هنا بعض ملاحظات تثير الانتباه، ومنها:

- عدم تطرقه إلى الجانب الاقتصادي الجزائري ومراحل النمو والفسل والذي انعكس في عملية التنمية الملحوظة.

- تغييبه نخب المثقفين من دائرة البطانة القريبة من الحاكم لتأمين استمراريته واقتصرت لأئحته على العسكر والسياسيين ورجال الدين.

- لم نلحظ أية إيجابية حول مرحلة العمل المقاوم والتحرري من الاستعمار الفرنسي، لا بل تركيزه على تأسيس الفساد منذ تأسيسه بمرحلة الثورة!

- تلميحه (لا تركيزه) إلى الإشكالية القائمة بين أنظمة ديمقراطية في بلدانها الأم ودعمها لأنظمة غير ديمقراطية في أكثر من بلد، وبخاصة في منطقتنا العربية، وما تخلقه من أسباب الفساد والتسلط □

أما الفصل الخامس والأخير بعنوان «من الدولة الفاسدة إلى الدولة المُفسدة»، فيقول إن ما شرحه في الفصل السابق كافٍ للإجابة عن إشكالية الدراسة، سياسياً واقتصادياً، لأن التداخل الحاصل ما بين السياسة والاقتصاد أي بين الثروة والسلطة خلق البيئة التي يتغذى منها الفساد، نظام سياسي مغلق يعتمد السرية والإخفاء واقتصاد خفي تديره سلطة خفية» (ص ١٦٥) مستعرضاً لحقبات ١٩٦٢ - ١٩٨٨ تحت حكم الرؤساء أحمد بن بلة، فالرئيس هواري بومدين، فالرئيس الشاذلي بن جديد؛ ثم عن الحقبة ١٩٨٩ - ١٩٩١ وعنوانه فساد انتقالي - انتقالي حكمته ثلاث مجموعات متصارعة، في حين حكمت المرحلة ١٩٩٢ - ١٩٩٩ فساد عنفي - لصوصي؛ أما المرحلة ٢٠٠٠ - ٢٠١٦ فكان الفساد فيها فساداً عصبياً - عصابياً.

ما لا شك فيه أن المؤلف استطاع تقديم صورة مكثفة عن الحالة الجزائرية والفساد

مصطفى بن تمسك

ابن رشد: السياسة والدين بين الفصل والوصل

(الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي؛

الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠١٥). ٢٠٤ ص.

يوسف بن عدي (*)

باحث في الفلسفة العربية الإسلامية وقضايا الفكر العربي - المغرب.

الحاضر العربي وتحولات العالم السياسي والأيدولوجي اليوم. إذ ما إن يلتف المرء على يمينه وشماله إلا ويجد نفسه محاصراً بواقع مأزوم يتأرجح بين أمرين بلغا من السوء والشر مبلغاً حتى صار الانفلات منهما من باب الاستحالة إن لم نقل الامتناع، وعنوانهما هو: التطرف الديني والإرهاب. ولما كان العنف الديني والسياسي قديماً وليس جديداً فإن التوسل برؤية ابن رشد في كيفية تعاطيه مع الدين والسياسة من جهة، والدين والفلسفة من جهة ثانية برؤية عقلانية تتأسس على منهج الوصل وعلى مقتضيات الفصل إنما ستدفع العالم العربي والإنساني اليوم إلى بناء تصور حقيقي وفَعَال لقضايا الدين والسياسة وبالتالي معالجة جميع أشكال العنف والإرهاب. يقول الباحث في هذا

هو كتاب يراهنُ على بيان أن الغاية من الدين والسياسة هو تحقيق الخير المشترك والأمل للعالم الإنساني كبدل مما يقَع من عنف وتطرف مقيت وصراع قاتل. ذلك ما دفع الباحث التونسي مصطفى بن تمسك إلى استدعاء رؤية ابن رشد في هذا المعرض لقوته الفلسفية والنظرية والعملية على النظر في الدين والسياسة من خلال منهجي الفصل والوصل. وبهذا، جاءت هذه الأطروحة في محتويات الكتاب .

أولاً: ابن رشد الأيدولوجي: في استعادة العقلانية

ينطلق د. مصطفى بن تمسك من مشروعية استدعاء ابن رشد من معطيات

واستقلالية هذا الفرع بل تنظم سلوكه وأفعاله على مثال النظام والترتيب الذي يجري في الوجود» (ص ٢٨)؛ كل ذلك من شأنه أن يفسح في المجال أمام إيمانين: إمكان المعرفة وإمكان الإيمان (ص ٢٣).

ولا أحسب أن ابن رشد يخرج عن مجريات عصره وبيئته وثقافته الدينية والفلسفية في العصر الوسيط (ص ٣٧). فانظر كيف صارت السلطة الموحدية وراء، رغم أن هذا الأمر يحتاج إلى نظر دقيق وشديد، تحرير فيلسوف قرطبة لبعض شروحه وتلاخيص الطبيعية والميتافيزيقية. بل أكثر من ذلك يكون ابن رشد صوت مجتمعه وعصره وحضارته حينما أَلَفَ الضُروري في السياسة وهو من بين أسباب محنته ونكبته الشهيرة. يقول المؤلف في هذا المعرض: «بيد أن محمد عابد الجابري لا يذهب في هذه الاتجاهات التأويلية لأنه يعتبر أن نكبة ابن رشد تعود إلى ما ضمَّنه من انتقادات لاذعة للفساد السياسي في الواقع الأندلسي سواء في أواخر العصر المرابطي أو في أواخر العصر الموحيدي» (ص ١٥٢). ومنه أضحي ابن رشد يتمتع برؤية متعددة المرجعيات والمداخل والتي انعكست بالفعل على رؤيته الفلسفية حيث أضحت رؤية عقلانية هادئة ومعتدلة؛ أعني «أولاً، الواقع المعاصر ويضيء به البيئة السياسية والاجتماعية والدينية. ثانياً، التاريخ السياسي العربي والإسلامي كما نقله المؤرخون. وثالثاً، الفلسفات السياسية الإسلامية وفي مقدمتها فلسفة الفارابي. رابعاً، الفلسفات اليونانية ككل من أفلاطون وأرسطو» (ص ٣٩).

السياق: «ونحن نجد فيها راهنية مذهبية نعتقد أنها قادرة - رغم بعد مسافتها عنّا - أن تضيء لنا ما الشيء في أذهاننا من مسائل كان ابن رشد قد واجهها في العصر الوسيط الأندلسي» (ص ١٤)^(١). ولعل من المسوغات التي كانت وراء تحرير هذا النص هو عدم الاستفادة كفاية من التراث العقلاني الرشدي «لإضاءة جهات الحاضر» (ص ١٥).

إن فيلسوف قرطبة ومراكش لم يكن صراعه مع الفقهاء والمتكلمين سياسياً فحسب، بقدر ما كان ينبه إلى مواضع الغلط في رؤيتهم المنهجية والمعرفية (ص ١٨) مما جعلنا أمام طريق منهجي رئيس وهو: كيف نحفظ للدين والسياسة مكانتهما: «هل يكون ذلك بالفصل أم بالوصل؟» (ص ١٨).

لا أحسب ابن رشد ينأى عن القول بأنّ الدين والشريعة من المقومات الأساسية للمجتمع العربي الإسلامي ولا سيّما أنه الفقيه وقاضي القضاء. لكن الأمر الذي ينظر فيه أبو الوليد بن رشد هو هل نؤسس السياسة على الدين أم الدين على السياسة؟

من المعلوم أن الكوسمولوجية الرشدية تتأسس على مجموعة من الخصائص يتداخل فيها التدبير الميتافيزيقي مع التصور السياسي للمجتمع ومنها: السببية والتوافق والغائية والوحدة، وهي لا تتنافى مع الحكمة الإلهية والفعل الإنساني المؤسس على الإرادة والاختيار. يقول الباحث: «وهكذا، فإن وحدة الذات والموضوع/الإنسان والوجود تعكس في جوهرها وحدة النواميس الكونية واتحاد الفرع بالأصل. وهي وحدة لا تسلب خصوصية

(١) «ما أثار استغرابنا هو ندرة الدراسات الرشدية المتصلة بعلاقة الدين بالسياسة، وفي المقابل كثرة الأبحاث المتعلقة بإشكاليات الفصل والوصل بين الفلسفة والدين [...] ربما ندرة الدراسات المتصلة ببحث الدين والسياسة عند ابن رشد بضياح الآثار السياسية الرئيسية» (ص ١٤ - ١٥).

ثانياً: عقلانية ابن رشد: في الانتكاسة

لعل من أجود الأفكار التي دافع عنها ابن رشد هو الفصل بين الديني والسياسي أو لنقل بين شريعة العامة وشريعة الخاصة؛ ذلك أن الغرض هو «فصل المقامات عن بعضها وعدم خلط السجلات لأنّ في ذلك تجنياً على حرمة المعارف ونسبية الأفهام» (ص ١٢١).

غني عن البيان، أن تحرير ابن رشد لفصل المقال والكشف قد كان بغية بيان الخلط المنهجي بين مستويات الإدراك والفهم والتعقل للدين الإسلامي، وهو علة تمزيق الشرع وضياح الحكمة (ص ١٢١ - ١٢٢)^(٣). ولهذا الأمر فكرة جوهرية تتمثل بـ «تطويع النص الديني لمقتضيات الوفاق الاجتماعي والسياسي سعياً للحفاظ على وحدة الأمة المهددة بالانقسام الديني والسياسي» (ص ١٣٨). وحتى يتم الحفاظ على الأمة والدولة كان من الضروري أن يجمع ابن رشد بين فضاءين معرفيين مختلفين وهما: «فضاء أيديولوجي وسياسي محافظ وفضاء فلسفي و«علماني» معتدل. فمكانته السياسية ومولاته لأيديولوجيا الدولة الموحدية تحتم عليه الدفاع واعادة القراءة المتداولة للتاريخ السياسي العربي. أما ميولاته العلمية للمنطق الأرسطي فتحتم عليه أعمال أدوات النقد والتحصيص والابتعاد قدر الإمكان عن النزعة الحماسية والتمجيدية في تحليل الأحداث

ويبدو أن الباحث قد تعقب كل تلك الخلفيات التي كانت تستحكم في رؤية ابن رشد وطريق اشتغالها سواء في نقد الواقع السياسي والحكم الاستبدادي في أواخر الدولة الموحدية أو في نقده لكيفية بناء العلاقة بين الديني والسياسي (ص ٤١ - ٥٦). وبهذا الاعتبار، كانت السياسة عند ابن رشد هي موضوع الاتفاق والوفاق بين المتعاقدين لدارة الفضاء العام وعطفاً على هذا يدرج ابن رشد «قيمة الشركة السياسية وقيم المواطنة عموماً ضمن دائرة العدالة والفضيلة أي الأخلاق والسياسة» (ص ٦١). وهذا معناه أنّ «الفرد لا يتأهل سياسياً لأن يكون مواطناً كامل الحقوق والواجبات حتى يتأهل تربوياً وأخلاقياً» (ص ٩١)^(٢). وبمعنى ذلك، تكون القوانين والدساتير هي المجال الحيوي لتحصيل الاجتماع البشري وأي غياب لهما هو غياب للمجتمع والسلطة فضلاً عن ذلك قيادة القوة العقلية أو العاقلة لقوى النفس الأخرى فما يحصل من اعتدال في قوى النفس الانسانية ينعكس على وظائف المجتمع السياسية والاجتماعية والقانونية (ص ١٠٧ - ١١٧).

قد يلتمس القارئ مدى تأثر ابن رشد بالأفق السياسي اليوناني إلا أنه يعمل، كما هو موماً إليه أعلاه، على تكيف الموروث الإغريقي «مع معطيات عصره ومع التاريخ السياسي العربي - الإسلامي» (ص ٨٥).

(٢) يقول مصطفى بن تمسك: «لا يرى ابن رشد مانعاً من أن يحكم المدينة الفاضلة نخبة من الأخيار متي تعذر حصول الملكات الحكمية والقيادية في شخص واحد» (ص ٩٨).

(٣) «ولو نسائل ابن رشد الآن عن الدستور الذي سيحكم إليه الفلاسفة والمناطق في إدارة الحياة المدنية، لن نجد إجابتنا إلا في ازدواجية الحقيقة التي تعني أنّ الفلاسفة لن يحكموا إلا بعقولهم» (ص ١٢٦).

مكتسبات الحرية والمواطنة والعلمانية والديمقراطية والوفاق الاجتماعي كانت راهنية ابن رشد ليس من باب الترف الفكري أو الأيديولوجي بقدر ما كان ضرورة تاريخية لفك الارتباط بين الدين والسياسة اللذين هما مصدر المآزق والويلات في العقل السياسي العربي. يقول المؤلف: «ولهذا السبب أدرجناها (حركات الفقه السياسي التبريري) ضمن نماذج الانتكاسة السياسية العربية المعاصرة. وهي انتكاسة بدأت بضرب التفكير العقلاني المتجسد في الفلسفة والمنطق مع الغزالي وابن خلدون وابن تيمية، وهو ما انتهى في مجال الممارسات السياسية إلى انتكاسات متتالية جراء هيمنة نماذج الجبرية والسلطانية قديماً وراهناً» (ص ١٩٠).

لقد عمد الباحث التونسي مصطفى بن تمسك في هذا الكتاب إلى إعلان رصده علاقة الدين بالسياسة من حيث هو الموضوع النادر والغائب في الدراسات الرشدية، وكأعز ما يطلب. بيد أن الرجل انهى مكتبته من دون شفاء غليل السائل في هذا المطلوب (Request)، بل سارع إلى استحضار نماذج فكرية وفلسفية كالغزالي وابن خلدون وابن تيمية واستدعاء حركات الإسلام السياسي المعاصر وأفقه المسدود على حساب النظر في جوهر الأطروحة ألا وهي: علاقة الديني والسياسي والفلسفي عند أبي الوليد بن رشد.

التاريخية» (ص ١٣٥)^(٤). ويترتب عن هذا أن واقعية ابن رشد قد كانت نتيجة انخراطه في مشكلات المجتمع الأندلسي «كمثقف يسعى إلى مواكبة التجديد في عصره من خلال دعم شعار الاجتهاد والتأويل وإصلاح برامج التعليم والتقاضي بين الناس بالحق وعدم انغلاق تفكيره السياسي الذي اتصف بواقعية وعقلانية متميزة تمثلت في انفتاحه على النظريات السياسية الدنيوية وقبوله بفكرة الدولة الدنيوية (The Secular State)» (ص ١٤٣ - ١٤٤).

بيد أن تعرّض ابن رشد للمحنة كان علامة فارقة بين التفكير العقلاني وبين الاستبداد السياسي والتعصب الديني؛ أعني بين التفكير الذي يمارس النقد ضد دعوات الغزالي وأشعريته وتكفيره للفلاسفة^(٥) وبين الاستبداد الديني أو السياسي الذي لا يعمل إلا على محاصرة التنوير والنهضة والتقدم واستغلال الدين من أجل التبرير للأيديولوجيا الجبرية ودولة القهر والطاعة على منوال الآداب السلطانية^(٦) والذي امتد إلى ميلاد الإسلام السياسي المعاصر كرد فعل ضد تراجع العقل والحرية والديمقراطية فهو (الإسلام السياسي) الحنين إلى استعادة ماضي التجربة النبوية التي اتحد فيها الدنيوي بالديني» (ص ١٨٥)^(٧).

فأمام استبداد حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي وتراجع الكثير من

(٤) النزعة الواقعية والمثالية (ص ١٤٢ - ١٤٤).

(٥) لمزيد من التفاصيل في رد ابن رشد على الغزالي (ص ١٥٤ - ١٦١).

(٦) «إنّ جل ما كتب من آداب سلطانية كان يضيف صفات الألوهية على السلاطين» (ص ١٨١).

(٧) يقول المؤلف التونسي منتقداً: «إنّ ما نعيبه على هذا النموذج من اللاهوت السياسي الذي يقدّم نفسه وكأنه منقذ الأمة من ركودها وتخلفها العميقين هو احتفاظه بالأسس المرجعية ذاتها للفقه السياسي التبريري ثم لجوهر الأحكام السلطانية» (ص ١٨٦).

الجملة نقول إن تقرير الباحث في خاتمة الكتاب: «فمقاصد الفصل هي عدم إقحام الخطاب الديني والعقدي في لعبة الممكنات السياسية [...] أما مقاصد الوصل وصل السياسي بالديني فهي حماية الأول بالثاني» (ص ١٩٤)^(٨) هو قول كان ينبغي استئناف النظر الفلسفي والفكري فيه بالجواهر لا بالعرض في تفاصيل من تاريخ الثقافة العربية كان بالإمكان الاستغناء عنها □

لا أحسب أن بيان علاقة الضروري في السياسة بنقد الاستبداد الموحد والالتباس التاريخي الرهيب بين الأمير أبي يحيى وابن رشد على إثر مرض يعقوب المنصور ودنو المنية منه حتى وصف عبد الواحد المراكشي الأمير أبي يحيى: «فجعل يتلكأ في خروجه ويبطئ تربصاً به، وطمعاً في وفاته» فضلاً عن ذلك النظر في واقع الوصل إن لم نقل الخلط والتداخل بين الأيديولوجي والديني وأمل ابن رشد في تحقيق الفصل بينهما. وعلى

(٨) «رغم انتمائه للمعقولية القروسطية إلا أن ابن رشد أصبح ظاهرة تنتمي كلية للتنازع (أركون) والدليل تعدد جنسيات الرجل وعالميته وتأثيره في الحضارة العربية والاسلامية والمسيحية واليهودية وانشداه للاغريق» (ص ١٩٣).

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابى الخورى

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

الإنفاق على التسلّح، وتجارة السلاح أو الحد من التسلح، وتطور التقانات العسكرية والأمنية والمخاطر التي تواجه العالم على هذا الصعيد، فضلاً عن مخاطر التغيرات البيئية وما تحدثه من تزايد في الكوارث الطبيعية.

ويحمل نشر هذا الكتاب باللغة العربية أهمية استثنائية هذا العام، نظراً إلى ما شهدته المنطقة العربية عام ٢٠١٦ من أحداث وظواهر وتطورات تطرّق الكتاب إلى قسم كبير منها، من تسلّح مفرط، وحروب، وصراعات، واستخدام أسلحة محرمة دولياً، كيميائية وغيرها، واحتلالات وتدخلات عسكرية، وأنشطة نووية، وأعمال إرهابية، واستقطابات دولية، وعداوات إقليمية، ونزعات انفصالية، ومحاولات انقلابية، وعمليات نزوح ولجوء وهجرة غير شرعية، وتغيرات بيئية تزيد من الكوارث وتؤثر في الأمن المجتمعي والغذائي.

يضم الكتاب أربعة أقسام تتناول على التوالي: النزاعات المسلحة، وإدارة النزاعات والأمن والتنمية، والإنفاق العسكري.

(١)

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي:
الكتاب السنوي ٢٠١٧. فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠١٨. ٨٦٤ ص.

هذا الإصدار هو الثامن والأربعون من الكتاب السنوي التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الذي يعده معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي - سيبيري، وتصدر نسخته العربية عن مركز دراسات الوحدة العربية هذا العام بدعم من المعهد السويدي بالإسكندرية. ويقدم كتاب هذا العام عرضاً موسعاً ومفصلاً للأحداث والتطورات واتجاهات النزاعات والسلام والأمن في العالم عام ٢٠١٦. وتكمن أهميته - كما يأتي في تقديمه - في ما يحتويه من معلومات وجداول ورصد للوقائع والتحويلات والاتجاهات والصراعات، العسكرية والأمنية والاستراتيجية، ومن عرض لتطور عمليات

أما **القسم الرابع** والأخير، فيشمل عدم الانتشار، والحد من الأسلحة ونزع السلاح. كما يناقش استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق والتهديدات الأمنية البيولوجية والمبادرات الإنسانية للحد من السلاح التقليدي. ساهم في إعداد هذا الكتاب ٥٥ مؤلفاً من ٢١ بلداً مقدماً بذلك مادة مرجعية تهم العاملين والمهتمين بالشؤون العسكرية والأمنية وشؤون الصراعات، من باحثين وخبراء ودبلوماسيين وقادة وصناع قرار وصحافيين وغيرهم.

(٢)

كمال ديب. **لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان**. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٨. ٣٢٥ ص.

يعرض هذا الكتاب للعوامل الاقتصادية والجيوبوليتيكية للغاز في العالم، ليؤكد أن الصراع على الغاز اليوم بات كالصراع على النفط بالأمس، يكتسب أهميته بوصفه صراعاً على سلعة أساسية تحرك عجلة الاقتصاد العالمي، وتحضر في الجيوبوليتيك للقوى الدولية والإقليمية، مستدعية التنافس فيما بينها لتأمين منابعها وطرق إمداداتها، مع ما يرافق ذلك من تدخل لهذه القوى الأجنبية لفرض نفوذها وهيمنتها على مناطق النفط والغاز، واستقطاب دولها في سياق تقاسم النفوذ والمصالح، وإدخالها في اقتتال فيما بينها، لا أفق له سوى اللعنة، «لعنة النفط» و«لعنة الغاز».

ويوضح الكتاب أن الصراع على الطاقة توجَّ بحروب شملت وسط آسيا وسورية وأوكرانيا وأفريقيا، وتخللتها مواجهات قانونية وعقوبات ومقاطعة بين الدول والشركات المتنافسة. وتحولت أغلبية الدول، ولا سيّما العربية منها، التي امتلكت النفط والغاز، إلى ساحة الصراع على النفوذ، فتقاسمتها القوى الكبرى

يوثق القسم الأول النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات خلال عام ٢٠١٦، متناولاً تطور النزاعات في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبخاصة الحروب المتزايدة التدويل في سورية وليبيا واليمن. ويتوقف عند التطورات المتعلقة بـ «الدولة الإسلامية» (داعش)، فيرى أنها كانت «قوة لا يستهان بها»، وعلى الرغم من خسارتها للأراضي التي كانت تسيطر عليها في سورية والعراق، إلا أنها قد تستمر بشكل أو بآخر. كما يتناول هذا القسم تراجع النظام الأمني التعاوني الأوروبي، والنزاع المسلح في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي، والأحداث المحيطة بمحاولة الانقلاب في تركيا، ومساهمة توريد الأسلحة إلى الشرق الأوسط في عدم الاستقرار والنزاعات العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان.

ويتفحص **القسم الثاني** الارتباطات بين الأمن والتنمية، بما في ذلك سياق تطوير إطار الأمم المتحدة للسلام المستدام، والنزوح القسري في سياق الأوضاع الهشة، والتحديات التي يثيرها تغيُّر المناخ.

ويعرض **القسم الثالث** للإنفاق العسكري والتسلح وعمليات النقل الدولية للأسلحة وإنتاج الأسلحة، متناولاً القوى النووية في العالم وبرامج التحديث النووية الراهنة، ويتوقف عند الأزمة الناجمة عند التفجيرين النوويين الرابع والخامس اللذين أجرتهما كوريا الشمالية في شبه القارة الكورية. كما يتوقف عند الإنفاق السعودي على التسلح الذي بلغ عام ٢٠١٦ نحو ٦٣ مليار دولار، محتلة بذلك المرتبة الرابعة عالمياً من ناحية قيمة الإنفاق بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا، في حين احتلت المرتبة الأولى عالمياً من ناحية نسبة الإنفاق من الموازنة العامة، إذ بلغت هذه النسبة ٢٨ بالمئة عام ٢٠١٦.

تصبح معه تكلفة استخراج الغاز اللبناني مرتفعة أو دون جدوى اقتصادية، بحيث يبقى في أعماق البحر، من دون استخراج أو فائدة تذكر.

(٣)

أحمد السيد النجار. **مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني**. القاهرة: دار ابن رشد، ٢٠١٨. ٢٧٠ ص.

يعرض هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - للمبادرة الصينية «طريق واحد حزام واحد»، مستلهماً القيمة الرمزية لطريق الحرير القديم الذي يمثل إطاراً مرجعياً للعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على التعاون السلمي وتبادل المنافع من دون نزوع للهيمنة من دولة على الدول الأخرى حتى في ظل التفاوت الكبير في القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية فيما بين هذه الدول. وتعكس المبادرة انتقال الصين من التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، إلى فاعل رئيسي في إصلاح تلك البيئة أو تشكيل بيئة دولية جديدة تتسق مع التغيرات في موازين القوى الاقتصادية في العالم ومع قيم التعايش السلمي والعلاقات القائمة على الاختيار الحر وليس الهيمنة.

من هنا، يتناول الكتاب ما أنجزته الصين في طريقها إلى عرش الاقتصاد العالمي كأكبر اقتصاد في العالم؛ إذا قيس ناتجها المحلي أو القومي الإجمالي طبقاً لتعادل القوى الشرائية (نحو ١٩٥٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٥، مقارنة بنحو ١٧٩٤٧ مليار دولار للولايات المتحدة في العام نفسه)، أي بفارق ١٥٧٥ مليار دولار لمصلحة الصين. كما يتناول محاولات الدول الغربية الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة - احتواء الاندفاع الصيني نحو تغيير النظام الاقتصادي الدولي من خلال إعطاء عملتها حصة في وحدة حقوق السحب الخاصة

والإقليمية، لتشرکہا بصورة مباشرة أو بالوكالة - في صراعات عربية - عربية، أو عربية - إقليمية، يقتل فيها العربي أخاه العربي - من أجل الاستفاد بالثروة على غرار «هابيل وقاين» (أي قابيل)، وهو ما يصيها بلعنة «قاين» وتحديداً بـ «لعنة قاين العرب»: النفط.

وإذا ما كان النفط دليل القوى الغربية في القرن العشرين لرسم الحدود بين العرب وفق مصالحها المرتبطة بتوزيع ثروة النفط، وإيجاد البيئة الملائمة للنزاعات العربية - العربية، فقد جاء القرن الحادي والعشرون، بلعنة ثانية على العرب هي الغاز الطبيعي، فأصبحت الشعوب العربية وبلاد العرب وقوداً في «حروب الغاز»؛ في سورية وليبيا واليمن والعراق ومصر، وصولاً إلى لبنان وفلسطين. هنا أيضاً لم تواجه القوى الغربية صعوبة في إيجاد أمراء يملكون الكثير من الغاز ويقبلون أن يكونوا «شركاء» في قتل عرب آخرين.

وفي سياق رسم صورة عن تعقيدات موضوع الغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط، والمخاطر المحيطة باستخراج الغاز اللبناني خصص المؤلف فصلاً عن لبنان حذر فيه من تأخر لبنان في توقيع الاتفاقات التجارية لاستثمار ثروته بسبب الخلافات على المحاصصات السياسية - الطائفية والفساد المهيمن على القطاع العام، فيما الشركات العالمية تعمل منذ سنوات في شرق المتوسط وبخاصة في إسرائيل وقبرص ومصر. ورأى المؤلف أن لبنان قد يصبح خارج الخريطة الإقليمية والدولية إذا ما قام حلف للطاقة بين قبرص وإسرائيل ومصر لتصدير الغاز إلى أوروبا بواسطة أنابيب روسية إلى الاتحاد الأوروبي. كما حذر من خطر تدفق الغاز الروسي والغاز من وسط آسيا وإيران وشرق المتوسط - باستثناء غاز لبنان - إلى هبوط أسعار الغاز في السوق الأوروبية إلى مستوى

عبده - لم يغفلوا التصوف كمنحى وكبعد مهم جداً من أبعاد النهضة الشاملة، وإنما أدركوه وأولوه عناية كبرى، حيث لفتوا الانتباه إلى مركزية هذا المكوّن الروحي العميق، وعملوا على تأكيد أصالته، ووجهوا بعضاً من تلامذتهم نحو تحقيق نصوصه، والرد على مزاعم المستشرقين التي تنزع الأصالة عنه.

من هنا يبحث الكتاب في المنحى الصوفي في فكر رواد النهضة العربية الإسلامية - من محمد عبده إلى سعيد النورسي، وذلك في خمسة فصول، يعرض الأول منها للمنحى الصوفي في فكر الإمام محمد عبده، لما له من رمزية وحضور طاغ على ممثلي الاتجاهات الفكرية في عصره، ولما لهذا المنحى الروحي من أهمية في تكوين مشروعه الإصلاحية التجديدي.

ويتناول الفصل الثاني طبيعة ومواقف محمد رشيد رضا، أبرز تلاميذ الإمام محمد عبده، الذي اتّسم موقفه من التصوف بالانفتاح في طوره الأول؛ قبل أن ينقلب على أستاذه ليتسم موقفه من التصوف بالمنزع الوهابي شديد التطرف في طوره الثاني.

أما الفصل الثالث، فيُعنَى بمفهوم التصوف وغايته عند محمد مصطفى حلمي الذي تتلمذ على يد الشيخ مصطفى عبد الرزاق، الذي تتلمذ بدوره على يد الإمام محمد عبده. وقد أولى محمد مصطفى حلمي التصوف عناية فائقة في بحوثه واهتماماته.

ويتمحور الفصل الرابع حول فاعلية الولاية الصوفية في رؤية زكي نجيب محمود النقدية للتصوف، الذي حاكم التجربة الصوفية على أسس عقلية، ودعا الولاية الصوفية إلى تركيز جهودها على خدمة المجتمعات الإسلامية، فيما يتوقف الفصل الخامس والأخير عند مركزية التربية الروحية وفعاليتها في فكر بديع الزمان سعيد النورسي، بوصفه من أواخر المصلحين المجددين الذين نالوا حظاً وافراً من التربية

والاعتراف بها كعملة لتسوية الالتزامات المالية. لكن الصين ما زالت مستمرة في مبادرتها وفي تدعيم «مجموعة بريكس» التي تنضم إلى جانب روسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا. وتكتسب تلك المبادرة أهمية كبيرة لمصر والدول العربية والنامية التي تجد مصلحة حقيقية في تغيير النظام الاقتصادي الدولي والمؤسسات التي يقوم عليها، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، لتصبح مؤسسات أكثر استجابة لخيارات الشعوب ولضرورات التعاون السلمي والتنمية.

يحاول الكتاب تحليل المبادرة الصينية وكيفية إصلاح الاختلالات فيها لتصبح نموذجاً للعلاقات الدولية. وفي هذا السياق يطرح مقترحات لتطويرها كأساس لنظام اقتصادي دولي يتسم بالعدالة والتكافؤ، ويناقش مستقبل النموذج الصيني وما إذا كان سيستمر في التقدم على طريق الاشتراكية أم يتحلل إلى رأسمالية بيروقراطية أو رأسمالية خاصة، متناولاً تأثير ذلك في طبيعة المبادرة الصينية.

(٤)

محمد حلمي عبد الوهاب. **التصوف في سياق النهضة: من محمد عبده إلى سعيد النورسي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨. ١٧٦ ص.

يأتي هذا الكتاب - كما يرد في مقدمته - في إطار البحث عن موقع التصوف الإسلامي في سياق النهضة ككل، نظراً إلى ندرة الدراسات التي اعتنت بهذا الجانب مقارنة بنظيراتها التي صرفت جانباً كبيراً من اهتماماتها ببحث الجوانب العقلية والفلسفية بصفة خاصة عند رواد النهضة الإسلامية الحديثة والمعاصرة.

وما يزيد من أهمية التوقف عند هذه الملاحظة الأولية، مقارنتها بحقيقة أن المجددين في الأرض - وبخاصة أتباع مدرسة الإمام محمد

من ليبيا وسورية والعراق والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي عملت على إخراج مصر من الجامعة العربية).

وقد تمكنت حركة التحرر الفلسطينية من كسب الاعتراف العالمي الكاسح بها وبحقوق الشعب الفلسطيني منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي. لكن الهجمات عليها تصاعدت، ولا سيّما في ساحتي الأراضي المحتلة ولبنان، وازدادت محاولات الإجهاض السياسية لإنجازاتها، وهي محاولات استمرت، حتى بعد اندلاع الانتفاضة الكبرى الأولى في الأراضي المحتلة في أواخر الثمانينيات، إلى أن قادت، مع جملة من التطورات الخارجية والداخلية السلبية، إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣ والاتفاقات اللاحقة، التي ترجمتها الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة بالعمل على تقزيم التطلعات الفلسطينية وحصرها في إطار الحل الإسرائيلي القائم على إدامة «الحكم الذاتي» كحل نهائي، ومنع قيام الدولة الفلسطينية حتى هذه «الدولة الصغيرة» التي طالب بها الشعب الفلسطيني.

مع ذلك يؤكد هذا الكتاب أن فكرة الدولة الفلسطينية تبقى راسخة لدى الأجيال المتعاقبة من الشعب الفلسطيني، مهما اشتدت المظالم والنكبات، ولا تراجع عن مواصلة النضال - كما تثبت الوقائع - حتى إنهاء الاحتلال واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه.

ثانياً: كتب أجنبية

يسترجع هذا الكتاب الانتفاضات الشعبية العربية التي اندلعت أواخر ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، متناولاً رؤية الناس للتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ثلاث دول بعد الانتفاضات، هي: تونس ومصر - حيث أسقطت الانتفاضات نظامي الرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك على التوالي؛ والأردن حيث

الروحية، وأسهموا في تكوين وعي جديد لأجيال النور الذين تربوا على رسائله وجدانيّاً.

يغني الكتاب في كشفه عن مركزية التصوف في سياق فكر رواد النهضة الإسلامية التصورات عن اشتغال رواد التجديد الديني والإصلاح الاجتماعي بالجانب الأخلاقي العملي للتصوف أو بالأحرى لمقام «الإحسان» في الإسلام.

(٥)

داود تلحمي. **الفكرة... والدولة: صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٧. ١٠٨٨ ص. ٢ ج.

يرصد هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - صعود حركة المقاومة الفلسطينية منذ النكسة في حرب ١٩٦٧، وما حققته المقاومة نتيجة هذا الصعود من حضور للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية خلال السنوات التالية، على الرغم من التحديات و«الانتكاسات» التي واجهتها، في الأردن (١٩٧٠ - ١٩٧١)، ثم من خلال توقيع اتفاقية كامب دايفيد (١٩٧٨) التي أخرجت مصر من المواجهة مع إسرائيل، وما أعقب ذلك من انقسامات وصراعات عربية - عربية، وتناقضات داخلية وإقليمية، منها: الحرب الأهلية في لبنان، والحرب العراقية - الإيرانية، والتناقضات الداخلية بين أطراف «جبهة الصمود والتصدي» التي أعلنت عام ١٩٧٧ وضمت كلاً

(١)

Andrea Teti, Pamela Abbott and Francesco Cavatorta
The Arab Uprisings in Egypt, Jordan and Tunisia: Social, Political and Economic Transformations
New York: Palgrave Macmillan, 2018. 142 p. (Reform and Transition in the Mediterranean)

المتحدة - مع الانتفاضات الشعبية العربية
أفرغتها من مضمونها.

(٢)

Gary Vogler

Iraq and the Politics of Oil: An Insider's Perspective

Lawrence, Kansas: University Press of Kansas, 2017. 318 p.

يؤكد مؤلف هذا الكتاب غاري فوغلر، وهو مسؤول سابق في شركة «أكسون موبيل» الأمريكية، أن النفط كان الدافع الرئيسي للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، كاشفاً بالتفاصيل - في هذا السياق - عن تجربته في العراق كمستشار نفطي لأكثر من ست سنوات ونصف السنة في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الأمريكي في العراق، بهدف مساعدة وزارة النفط العراقية في مشاريع إعادة إعمار القطاع النفطي.

ويوضح أن جدول أعمال نفطي وضع للعراق قبل الحرب بخمسة أشهر، وتم تنفيذ قرارات مهمة لتطوير القطاع النفطي وزيادة إنتاج النفط وصادراته خلال السنوات الست التي أعقبت الحرب، مشيراً إلى نجاحات تحققت في هذا المجال.

كما يشير إلى أن كشف حقيقة النفط كدافع لحرب حَظط لها البنتاغون أثار غضب العديد من الأمريكيين. لكن المؤلف نفسه كان ينفى وجود أجندة نفطية وراء الحرب الأمريكية على العراق عندما كان يعمل كمستشار نفطي بارز في مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية، الأمر الذي يضع هذا الكتاب في خانة الكتب الأمريكية التي تثير التساؤلات حول أسباب إخفاء مؤلفيها الحقائق أو تأجيل نشرها، لكنها في كل الأحوال تؤكد من جديد زيف شعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وغيرها من الذرائع الكاذبة التي غالباً ما

تم استيعاب الاحتجاجات. ويستند الكتاب إلى بيانات مسح تستكشف مواقف المواطنين العاديين من السياسة والأمن، والاقتصاد، والجنفرة، والفساد، في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١، ليستنتج أن أسباب الاحتجاجات لم تكن ناجمة عن تهميش سياسي وقمع من قبل الأنظمة فحسب، وإنما أيضاً عن حرمان المواطن من حقوقه الاجتماعية والاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية. وتظهر بيانات المسح أيضاً أن هذه القضايا لا تزال بلا حل، وأن السكان لديهم ثقة ضئيلة في ما ستقدمه حكوماتهم لمعالجة هذه القضايا. وهذه الحكومات صورة عن أنظمة ما بعد الانتفاضات وهي أنظمة غير مستقرة، وهشة وهجينة لكنها شرسة وربما لا تقدم على التحول الديمقراطي أو تتخلى عن النهج الاستبدادي الذي كان سائداً قبل انتفاضات «الربيع العربي».

في الواقع، تتداخل هذه الاستنتاجات مع الآراء التي تعتبر أن انتفاضات «الربيع العربي» لم تكن لتتمكن من إسقاط الأنظمة الاستبدادية لولا وقوف المؤسسة العسكرية التي كانت تدعم هذه الأنظمة على الحياد، أو لولا تدخل القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تعاملت بانتقائية مع هذه الانتفاضات - بحسب مصالحها - فغضت الطرف عن قمع الاحتجاجات في عدد من البلدان العربية، ولا سيّما تلك التي تعتبرها صديقة، فيما شاركت ولا تزال بكل الوسائل المتاحة في العمل على إسقاط الأنظمة التي تعتبرها «معادية» أو «غير صديقة». ولا يخفى أن عوامل اقتصادية وجيوسياسية كانت وراء أهداف التدخلات الخارجية في الدرجة الأولى، وإن غُلفت بشعارات الترويج للديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ومكافحة الإرهاب في المنطقة. كما لا يخفى أن «ازدواجية المعايير» في تعاطي المجتمع الدولي - وبخاصة الولايات

توجه أمريكي للانتقاص من دورها الإقليمي في المنطقة. ولا يزال الغموض يتمحور حول بعض الاتهامات الأمريكية للسعودية بالتورط في هجمات «١١ سبتمبر» ٢٠٠١ التي عرقلت سير العلاقات بين البلدين.

هذا جزء مما يتناوله هذا الكتاب، مستنداً إلى وثائق سرية، ومذكرات من قبل السعوديين والأمريكيين، لعرض تفاصيل العلاقات السعودية - الأمريكية والتحديات التي تواجهها وحرص قيادات البلدين على الدوام على تجاوز الخلافات المؤثرة في العلاقات والمصالح الاستراتيجية التي تربطهما منذ «اتفاق كوينسي».

(٤)

Hüseyin Isiksal and Oguzhan Goksel
(eds.)

Turkey's Relations with the Middle East: Political Encounters after the Arab Spring

New York: Springer, 2018. 220 p.

يتناول هذا الكتاب علاقات تركيا الشرق الأوسطية في ضوء الانتفاضات العربية عام ٢٠١١، وبخاصة الأزمة السورية، وتساعد الإرهاب الإقليمي ومحاولة الانقلاب العسكري في تركيا. ويتمحور على وجه الخصوص حول التقلبات الهائلة في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية وإيران والسعودية ومصر والعراق. ويؤكد الكتاب تورط تركيا المتزايد في الشؤون الإقليمية للشرق الأوسط، متناولاً قضايا مثل الإرهاب والحركات الاجتماعية والسياسية والصراعات على حقوق الأقليات، ولا سيما المسألة الكردية. وفي حين أن هذه المشاكل تُعتبر تقليدياً مسائل محلية، فإن هذا الكتاب يسلط الضوء على بعدها الإقليمي المتزايد وأثاره على الشؤون الخارجية لتركيا وبلدان الشرق الأوسط.

تلجأ إليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتضليل الرأي العام الأمريكي والمجتمع الدولي وتبرير حروبها وهيمنتها على أكبر قدر ممكن من شبكة العلاقات الدولية والتحكم بموارد الشعوب، لا يردعها في ذلك سوى حدود القوة.

(٣)

Bruce Riedel

Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States since FDR

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2018. 272 p. (Geopolitics in the 21st Century)

يُجمع المتابعون للعلاقات الأمريكية - السعودية - في أغلبيتهم - على أن اكتشاف النفط في السعودية أواخر ثلاثينيات القرن الماضي وضعت المملكة في مرتبة الحليف الحيوي للولايات المتحدة الباحثة عن تأمين مصادر الطاقة. ولعل «اتفاق كوينسي» الناجم عن اللقاء التاريخي بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ومؤسس المملكة الملك عبد العزيز آل سعود على متن الطراد «يو إس إس كوينسي» عام ١٩٤٥ أسس للشراكة بين البلدين. وأهم ما جاء في هذا الاتفاق اعتبار الولايات المتحدة استقرار المملكة جزءاً من المصالح الحيوية للولايات المتحدة التي تقدم الحماية اللامشروطة إلى أسرة آل سعود الحاكمة، مقابل ضمان السعودية إمدادات الطاقة التي تستحقها الولايات المتحدة. وقد استمرت العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة تستند إلى «اتفاق كوينسي»، وعلى أساس المصالح الاقتصادية بين البلدين.

لكن العلاقات بين البلدين بقيت متأثرة بتطورات القضية الفلسطينية والدور الأمريكي في المنطقة، إذ رفضت السعودية الدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، كما رفضت الرياض أي

من أبرزها، أن فريقه في الحملة الانتخابية صُدموا ودُعروا من فوزه بانتخابات الرئاسة، كونه شخصاً ضيق الصدر وغير قادر على فهم السياسة، ناهيك بأن مسؤولي البيت الأبيض مقتنعون بعجزه عن القيام بوظيفته، وصولاً إلى التشكيك بقدراته العقلية. كما يكشف عن حوار دار بين إيفانكا طرمب ابنة الرئيس، وزوجها جاريد كوشنر، توصلنا خلاله إلى اتفاق يعملان بموجبه على أن تصبح إيفانكا أول امرأة تتولى منصب الرئاسة. وقد نفى طرمب ما تضمنه الكتاب من روايات وصفها بـ «الخيالية والمضللة»، لكن الكتاب بيع بكثافة على الإنترنت قبل الموعد المحدد لتسويقه مع تسرُّب الأنباء حول اتجاه إدارة طرمب لمنع نشره.

يضم الكتاب الكثير من الروايات التي إن صحت تعطي صورة سلبية عن شخصية الرئيس الأمريكي الذي يتناول القضايا العربية. وما يمكن التوقف عنده في الكتاب - في كل الأحوال - هو ما يتحدث عنه المؤلف حول تفكير جديد في إدارة طرمب حيال الشرق الأوسط، يتمحور حول أربعة لاعبين هم: إسرائيل ومصر والسعودية وإيران. ويمكن الدول الثلاث الأولى أن تتحد ضد الرابعة، فيما تعمل كل من مصر والسعودية على الضغط على الفلسطينيين للتوصل إلى «اتفاق سلام» مع إسرائيل. كما ينقل المؤلف كلاماً لمستشار البيت الأبيض السابق ستيف بانون عما سمي صفقة يوافق عليها ترامب، تقضي بأن تكون الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة لمصر.

ثالثاً: تقارير بحثية

يتناول هذا التقرير الصادر عن «ستراتفور» الاحتجاجات التي اندلعت في إيران، معتبراً أن المظالم الاقتصادية التي أثارها الاحتجاجات العامة الأسبوع الماضي لا تزال حية بين الجمهور الإيراني حتى وإن خفت أو تراجعت،

ولعل التوقف عند ما يجري على حدود سورية الشمالية واندفاع تركيا نحو العمل العسكري ضد أكراد سورية، يؤكد التورط المتزايد لتركيا في تعقيدات أزمات المنطقة وتشابك علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية الموجودة على الأرض السورية، ولا سيَّما العلاقات مع إيران وروسيا والولايات المتحدة.

ولا يخفى أن تركيا سعت منذ اندلاع انتفاضات الربيع العربي إلى تعميم نموذج حكم «العدالة والتنمية» التركي في عدد من البلدان العربية، فأدى ذلك إلى توتر علاقاتها العربية وبخاصة مع مصر، حيث أعلنت عن دعمها لحكم الإخوان المسلمين من خلال دعمها للرئيس محمد مرسي الذي خُلع أواخر حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وأدى ذلك إلى تدهور العلاقات مع الرئيس المصري الجديد عبد الفتاح السيسي. كما لا يخفى تراجع العلاقات التركية مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، إضافة إلى مصر، نتيجة وقوف أنقرة إلى جانب قطر في أزمتها مع أغلبية دول الخليج العربية.

(٥)

Michael Wolff

Fire and Fury: Inside the Trump White House

New York: Henry Holt and Co., 2018. 336 p.

يضم هذا الكتاب مجموعة كبيرة من المقابلات والروايات حول الرئيس الأمريكي دونالد طرمب واللاعبين الأساسيين في إدارته،

(١)

«When the Protests Die Down, Iran's Economic Problems Will Live On.»

Stratfor (8 January 2018).

جلياً أن البدائل عن نموذج الدولتين - أي اعتماد خيار الإسلام السياسي أو الكفاح المسلح أو «حل الدولة الواحدة» - القائم على الثنائية القومية الذي ترفضه إسرائيل لتناقضه مع الصهيونية - لا توصل إلا إلى طريق مسدود.

لذا من المرجح أن يتبنى عباس فكرة تدويل العملية الدبلوماسية لتفادي وقوع أعمال العنف، على أن يكتف اتصاله بالجانب الأوروبي لتأكيد التزامهم بحل الدولتين، وذلك أملاً في أن يقوم الأوروبيون بدعوة الولايات المتحدة إلى حذو حذوهم، علماً أن المسؤولين في إدارة طرمب عبروا عن مقاربة أكثر محدودية حيث اكتفوا بالقول إنهم سيوافقون على «حل الدولتين» إذا ما وافق عليه كل من إسرائيل والفلسطينيين.

ومن المؤكد أن واشنطن ستفسر خطاب عباس كضربة استباقية حيث يرسم عباس معالم الخطابات على المدى القريب عبر إظهار الولايات المتحدة بصورة الوسيط غير النزيه. إلا أن هذا الموقف قد يناسب السلطة الفلسطينية وإدارة طرمب على السواء في الوقت الراهن. فالمسؤولون الأمريكيون سيقنون راضين ما دامت السلطة الفلسطينية قائمة والتعاون الأمني بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني مستمر. لكن السؤال المطروح هو ما إذا كانت قيادات السلطة الفلسطينية تنوي ببساطة الانتظار حتى الانتخابات الإسرائيلية المقبلة (أي في موعد أقصاه خريف عام ٢٠١٩) وإيجاد وسيلة للحفاظ على مؤسساتها حتى ذلك الحين.

وفي هذا الإطار، فإن النهج الذي يتبعه عباس بعد الخطاب قد يوفر إحساساً بالتحرك نحو الأمام بينما يكون التقدم المحرز فعلياً قليلاً جداً... ولكن في النهاية يبدو من غير المرجح أن يوصله هذا الموقف إلى بر الأمان السياسي □

في وقت اتضح فيه أنه لا توجد قيادة بارزة أو حركة سياسية محددة تقود هذه الاحتجاجات أو توجهها.

ويوضح التقرير أن بعض المظالم التي خلفتها موجة الاحتجاجات الأخيرة في طهران، إضافة إلى خيبة الأمل إزاء الاتفاق النووي الإيراني، وانخفاض أسعار النفط، ستبقى خارج قدرة الحكومة على التغيير، وستظل أسعار الأغذية غير المستقرة، وانخفاض القوة الشرائية، وارتفاع معدلات البطالة، تمثل مشكلة للمواطنين في جميع أنحاء البلد.

ومن المرجح - بحسب التقرير - أن تؤدي تدابير الإصلاح الحساسة اللازمة لإصلاح نظم الدعم وقوانين العمل وعقود الأعمال، التي تعتبر سياسية بقدر ما هي اقتصادية، إلى المزيد من الاضطرابات في المستقبل.

(٢)

David Makovsky,

«Abbas Still Faces Unattractive Alternatives to Peacemaking»

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 2918 (16 January 2018).

يرى هذا المرصد السياسي أنه على الرغم من الخطاب الناري الذي ألقاه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أمام المجلس المركزي لـ «منظمة التحرير الفلسطينية في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، والذي أشار فيه إلى تعليق التعاون الفلسطيني المباشر مع واشنطن (بوصفها وسيطاً غير نزيه في عملية السلام) - رداً على اعتراف إدارة طرمب - بالقدس عاصمة لإسرائيل، فإن عباس - نظراً إلى سجله - سيبقى مهتماً بحل الدوليتين ولن يتوجه على الأرجح إلى اعتماد خيارات راديكالية.

ويوضح المرصد أن الرئيس الفلسطيني الذي كرّس حياته المهنية لنهج الدولتين يدرك

يوميات عربية

كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ (*)

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

والإمارات، والأمين العام للجامعة العربية
(الأهرام، القاهرة، ١٨/١٢/٢٠١٧).

- أكدت جامعة الدول العربية في بيان صادر عنها بمناسبة «اليوم العربي لمكافحة الفساد» ضرورة مكافحة الفساد كأولوية يستحيل من دونها قيام حكم رشيد يرفع ممارسة الديمقراطية الحقيقية ويُعنى بنجاح تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الاتحاد، أبو ظبي، ٢١/١٢/٢٠١٧).

- دعا البرلمان العربي في ختام اجتماع له في القاهرة إلى عقد قمة عربية طارئة لتجديد الطاقات كافة من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وعاصمتها الأبدية القدس. وشدد على ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني (الحياة، بيروت، ٢٩/١٢/٢٠١٧).

١ - العمل العربي المشترك

- شدد وزراء الخارجية العرب، في اجتماع طارئ عقد في القاهرة، على ضرورة إلغاء قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأكدوا أن القرار باطل - يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية - ولا تترتب عليه أي نتائج قانونية أو سياسية (الأهرام، القاهرة، ١٠/١٢/٢٠١٧). وقد أعلن أن وفداً وزارياً عربياً مصغراً كلف بالتحرك على الأصدقاء الدبلوماسية والإعلامية من أجل مواجهة الآثار الناشئة والتبعات السلبية لقرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها. ويضم الوفد وزراء خارجية كل من مصر والأردن وفلسطين والسعودية والمغرب

(*) تتوقف مجلة المستقبل العربي بدءاً من العدد المقبل، عن نشر هذا الباب في نسختها الورقية. وفي المقابل، ستُنشر هذه اليوميات العربية إلكترونياً على موقع المركز <<http://www.caus.org.lb>>.

٢ - العلاقات العربية - العربية

- اتهم وزير الخارجية السعودي عادل الجبير المصارف اللبنانية بغسل أموال حزب الله. وقد رد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه على هذا الاتهام، مؤكداً أن اتهام الجبير سياسي ليس له أي سند قانوني أو واقعي وليس لصاحبه أي صفة فنية أو رقابية لإثباته (اللواء، بيروت، ٢/١٢/٢٠١٧).

- أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، قراراً في شأن تشكيل لجنة للتعاون المشترك بين دولة الإمارات والعربية السعودية، برئاسة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وتختص اللجنة بالتعاون والتنسيق المشترك بين البلدين في المجالات كافة، العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، وغيرها من المجالات التي تقتضيها مصلحة البلدين، ولها الصلاحيات اللازمة كافة لتنفيذ وتسيير أعمالها (الاتحاد، أبوظبي، ٤/١٢/٢٠١٧). وجاء الإعلان عن تشكيل «لجنة التعاون» عشية الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة الخليجية الـ ٣٨ في الكويت، الذي انعقد بحضور وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بعد تمكن الكويت من تذليل العقبات الناجمة عن أزمة الخليج المتمثلة بالخلاف بين قطر وكل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين (العربية نت، ٤/١٢/٢٠١٧). وقد انطلقت القمة الخليجية الـ ٣٨ بالكويت، بتمثيل منخفض لعدد من الدول المشاركة، وخفض مدة القمة لتقتصر على يوم واحد بدلاً من يومين. وافتتح

أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح القمة بكلمة دعا فيها إلى تشكيل لجنة تتولى تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي ووضع آلية لفض النزاعات. ومثل قطر في القمة أميرها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، فيما مثل سلطنة عُمان فهد بن حمود نائب رئيس مجلس الوزراء العماني، والبحرين محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء، والإمارات وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش، والسعودية وزير خارجيتها عادل الجبير (الجزيرة نت، ٥/١٢/٢٠١٧). واختتمت القمة بإصدار «إعلان الكويت» الذي حرص على التمسك بمسيرة مجلس التعاون الخليجي. كما أكد الإعلان تمسك دول مجلس التعاون بالمبادرة العربية للسلام، والحل السلمي في اليمن، ودعا إيران إلى التعامل مع قضايا المنطقة على أساس قواعد حسن الجوار (النهار، بيروت، ٦/١٢/٢٠١٧).

- تواصلت الردود اللبنانية على اتهام وزير الخارجية السعودي عادل الجبير للمصارف اللبنانية بغسل أموال حزب الله، فأكد رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري في - رد غير مباشر - أن المصارف اللبنانية تطبق القوانين الأمريكية بشفافية ولا خوف بالتالي على القطاع المصرفي (النهار، بيروت، ٧/١٢/٢٠١٧).

- أعلنت السلطات التونسية تعليق رحلات شركة «طيران الإمارات» في مطارات تونس رداً على إجراءات اتخذتها الشركة الإماراتية ضد النساء التونسيات. وقالت وزارة النقل في تونس إنها اتخذت هذا القرار «إلى حين تمكن الشركة من إيجاد الحل المناسب لتشغيل رحلاتها طبقاً للقوانين والمعاهدات

المتحدة ومسعى تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وطالب طرمب وزارة الخارجية الأمريكية ببدء الاستعدادات لنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس. ورداً على الإعلان، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن هذا يوم تاريخي، وإن إسرائيل ممتنة جداً لـ «طرمب». بالمقابل، انتقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس الخطوة، بوصفها «إعلاناً بانسحاب الولايات المتحدة من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية عملية السلام». ورأت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن قرار طرمب «سيفتح أبواب جهنم على المصالح الأمريكية» (بي بي سي، ٢٠١٧/١٢/٦). ويطيح قرار طرمب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، بسبعة عقود تقريباً من الدبلوماسية الأمريكية التي تجنبت الإقدام على مثل هذه الخطوة، كما يقوِّض جهود التسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل على أساس «حل الدولتين» (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٧).

- فجر القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للمحتل الإسرائيلي، موجات غضب عارم وإضراب شامل ومواجهات في الضفة الغربية والقدس المحتلة وتخوم قطاع غزة، وذلك في بوادر «انتفاضة جديدة»، حيث تم تعطيل الدراسة وشارك الطلاب والمعلمون في مسيرات رافضة للقرار، وسط تعزيزات أمنية لقوات الاحتلال التي أطلقت قنابل الغاز المسيلة للدموع لتفريق التظاهرات (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٨). وفي جمعة غضب تضامناً مع القدس، انطلقت أمس تظاهرات حاشدة في العديد من العواصم العربية والعالمية ضد قرار طرمب الاعتراف بالقدس

الدولية». وقد اشتكت تونسيات في وقت سابق من تأخير في رحلاتهن على متن الخطوط الإماراتية، وقالت بعضهن إنهن خضعن لإجراءات إضافية، بينما ذكرت سلطات الأمن الإماراتية أن «معلومة أمنية» تسببت في تأخير سفر تونسيات إلى الإمارات. وكان عدد من التونسيات اشتكين من إجراءات فرضتها عليهن شركة الطيران الإماراتية في رحلاتهن إلى الخليج. وأثارت هذه الإجراءات غضباً بين التونسيين على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي وسائل الإعلام المحلية (بي بي سي ٢٠١٧/١٢/٢٤). وقد أعلنت الناطقة باسم الرئاسة التونسية سعيدة قراش أن الإجراءات الإماراتية يعود إلى مخاوف من اعتداء تنفذه نساء يحملن جوازات سفر تونسية (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٦).

٣ - الصراع العربي - الإسرائيلي

- تعرضت مواقع للجيش السوري و«حزب الله» اللبناني في منطقة الكسوة في ريف دمشق الغربي لقصف إسرائيلي بالصواريخ، أدى إلى أضرار مادية. وذكرت الحكومة السورية أن الدفاعات الجوية صدت صواريخ إسرائيلية استهدفت «موقعاً عسكرياً» في ريف دمشق ودمرت اثنين منها، فيما رفض ناطق إسرائيلي التعليق على الحادثة (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٣).

- أعلن الرئيس الأمريكي دونالد طرمب - اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل - رغم المعارضة الدولية والعربية الكبيرة لثنيه عن هذه الخطوة -، معتبراً أن هذا التحرك يصب في مصلحة الولايات

لدى الأمم المتحدة أن «الولايات المتحدة لن تسمح لأي دولة أن تقول لها أين ستنقل سفارتها»، وزعمت أن «القدس طالما ما كانت أرضاً للشعب اليهودي منذ آلاف السنين»، وقالت «استخدمنا حق النقض دفاعاً عن دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط». ووجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو الشكر إلى هيلي، فيما أعرب المستشار أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، عن أسف مصر للفتوى الأمريكي، موضحاً أن حصول مشروع القرار على دعم ١٤ عضواً من أعضاء المجلس الخمسة عشر يؤكد مجدداً أن المجتمع الدولي رافض لأية قرارات من شأنها أن تستهدف تغيير وضعية مدينة القدس، والتأثير السلبي في مستقبل عملية السلام والتسوية الشاملة والعدالة للقضية الفلسطينية (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/١٩). وإذ تقرر اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل عقب استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن، هدت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بوقف المساعدات عن الدول الراضية لقراره حول القدس. وحذرت نيكي هيلي، من أن بلادها «ستكتب أسماء» الدول التي ستصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد خطوتها بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في إشارة إلى إجراءات عقابية قد تتخذها واشنطن بحق الدول التي تقدم لها مساعدات (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٢١). مع ذلك، صوّت أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة لمصلحة مشروع قرار تقدمت به تركيا بحث

عاصمة لإسرائيل، وخرج آلاف الفلسطينيين في مسيرات كبيرة، عقب صلاة الجمعة بالضفة الغربية وقطاع غزة، مرددين هتافاً واحداً «القدس عربية». واندلعت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، التي استخدمت الرصاص الحي والمطاطي والغاز ضد المتظاهرين. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية سقوط شهيدتين و٣٠٠ جريح خلال المواجهات (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٩). كما استشهد فلسطينيان في غارة إسرائيلية على قطاع غزة، عقب إطلاق صواريخ من الجانب الفلسطيني (القدس العربي، لندن، ٢٠١٧/١٢/٩).

- أعلنت القمة الطارئة لمنظمة التعاون الإسلامي في ختام أعمالها في إسطنبول اعترافها بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية، وذلك رداً على اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل (رأي اليوم، ٢٠١٧/١٢/١٣).

- استشهد ٤ فلسطينيين وأصيب ٣٥٠ آخرون في مواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي على أطراف قطاع غزة وفي الضفة الغربية والقدس المحتلة، وذلك بعد تظاهرات شهدتها مناطق متفرقة من الأراضي الفلسطينية عقب صلاة الجمعة، احتجاجاً على قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/١٦).

- استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار تقدمت به مصر نيابة عن المجموعة العربية يدين اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقالت نيكي هيلي السفيرة الأمريكية

٤ - العلاقات العربية - الدولية

- أكد وزير الري المصري محمد عبد العاطي أن النيل بالنسبة لمصر ليس مورداً من موارد المياه، بل هو مسألة حياة أو موت، وأن مصر خطت خطوات واسعة وجادة نحو تأمين مصادرها من المياه وضمان حقها التاريخي والاستراتيجي في مياه النيل، مضيفاً أن المفاوضات بشأن سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا، تمر بكثير من العثرات وأن إثيوبيا لم تبدأ حتى الآن في ملء السد (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٣).

- وقع وزير الدفاع البريطاني غافين ويليامسون ونظيره القطري خالد بن محمد العطية في الدوحة اتفاقاً تباع بموجبه بريطانيا لقطر ٢٤ طائرة من طراز تايفون، وذلك في أكبر صفقة تصدير لطائرات تايفون البريطانية خلال السنوات العشر الأخيرة. وتشمل الصفقة أيضاً اتفاقاً مبدئياً لشراء قطر صواريخ بريستون وميتيور ورافيون المزودة للطائرات، إضافة إلى حزمة من التدريب والتعاون بين القوات الجوية في البلدين، حيث سيدرب الطيارون البريطانيون نظراءهم القطريين. وأوضحت شركة «بي أي إي سيستمز» البريطانية للمعدات الدفاعية أن قطر تعاقدت معها على شراء ٢٤ طائرة مقاتلة من طراز تايفون بنحو خمسة مليارات جنيه إسترليني (٦,٧ مليارات دولار). وقالت الشركة إن من المتوقع أن يبدأ تسليم الطائرات في أواخر ٢٠٢٢، وإن التعاقد يتوقف على «شروط التمويل واستلام الشركة الدفعة الأولى وهو ما يتوقع أن يتحقق في موعد لا يتجاوز منتصف عام ٢٠١٨». وكانت قطر وقعت

الولايات المتحدة على سحب اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل. وجاء التصويت بموافقة ١٢٨ دولة (بينها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الأربع روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا)، في مقابل رفض ٩ وامتناع ٣٥ عن التصويت. ولوحظ أن عدد الدول التي صوتت ضد القرار إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، محدود جداً، وهي: غواتيمالا وهندوراس وجزر مارشال وميكرونيسيا وناورو وبالاو وتوغو (بي بي سي، ٢٠١٧/١٢/٢١).

- تواصلت المواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين منذ اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس «عاصمة لإسرائيل»، إلى ١٢ شهيداً بعد إعلان وفاة شاب فلسطيني في قطاع غزة متأثراً بجروح أصيب بها خلال مواجهات مع قوات الاحتلال شرق جباليا. وقررت محكمة عوفر العسكرية الإسرائيلية، تمديد اعتقال الفتاة الفلسطينية عهد التميمي التي ضربت جنديين حتى الخميس المقبل، بحجة أنها تشكل «خطراً على أمن الدولة» (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٥).

- اندلعت مواجهات في عدة مناطق تماس في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، ما أدى إلى إصابة عدد من الشبان الفلسطينيين واعتقال عدد آخر، وذلك بعد خروج مسيرات سلمية في جمعة الغضب الرابعة، التي دعت لها القوى والفصائل الوطنية منددة بقرار الرئيس ترامب، إعلان القدس عاصمة لإسرائيل (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٣٠).

لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مؤكداً أن الولايات المتحدة تدخل «عصراً جديداً من التنافس»، تتحداها فيه روسيا والصين. وتدعو الاستراتيجية الجديدة إلى التحديث الكامل للقوات المسلحة الأمريكية، وفرض السلام «عن طريق القوة» وتعزيز نفوذ الولايات المتحدة والمبادئ الديمقراطية. واعتبر الرئيس الأمريكي أن روسيا والصين تسعيان إلى تحدي نفوذ الولايات المتحدة في العالم وقيمها، لكنه أكد أن الولايات المتحدة «ستحاول بناء علاقات شراكة عظيمة مع هاتين الدولتين وغيرهما»، من دون التخلي عن مصالحها القومية التي ستدافع عنها بقوة. وفي نص الاستراتيجية الذي نشرها البيت الأبيض على موقعه الإلكتروني، حددت إدارة طرمب ٣ تهديدات رئيسية على أمن البلد، وهي: طموحات روسيا والصين، و«الدولتان المارقتان» إيران وكوريا الشمالية، والجماعات الإرهابية الدولية الهادفة إلى العمل النشط ضد الولايات المتحدة. واتهمت واشنطن روسيا والصين بأنهما «تحديان قوة ونفوذ ومصالح الولايات المتحدة»، ومحاولة «الإضرار بأمن أمريكا ورخائها» وتغيير الوضع القائم. واعتبرت أن «استثمار روسيا في تطوير القدرات العسكرية الجديدة» كان ولا يزال يشكل أحد أخطر التهديدات على الأمن القومي الأمريكي (روسيا اليوم، ٢٠١٧/١٢/١٨). وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، اعتبرت الاستراتيجية أن إسرائيل بريئة من الأزمات في المنطقة، ورفضت النظر إلى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني باعتباره سبباً رئيسياً

الخميس الماضي عقوداً بقيمة تتجاوز العشرة مليارات يورو لشراء طائرات «رافال» القتالية الفرنسية وشراء خمسين طائرة إيرباص «أي ٣٢١» أثناء زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الدوحة (الجزيرة نت، ٢٠١٧/١٢/١٠).

- استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي نظيره الروسي فلاديمير بوتين، الذي قام بزيارة رسمية لمصر بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. وقد تخلل اللقاء توقيع اتفاق إنشاء محطة الضبعة النووية، ومنطقة صناعية روسية في قناة السويس. وتناول الرئيسان أبرز القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وتداعيات القرار الأمريكي بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، وأكد الرئيسان ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، التي تنص على تسوية جميع الجوانب المتعلقة بالوضع النهائي بما في ذلك وضع مدينة القدس عبر المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/١٢). وصرح وزير الكهرباء والطاقة المصري محمد شاكر بأنه أكد بدء عمل الخبراء الروس في موقع المحطة النووية عقب أعياد الميلاد في كانون الثاني/يناير المقبل (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/١٣).

كما تم الاتفاق بين البلدين في اجتماع عقد في موسكو على استئناف الرحلات الجوية بينهما اعتباراً من أول شباط/فبراير المقبل (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/١٦).

- أعلن الرئيس الأمريكي طرمب البنود الأساسية من النسخة المحدثه

العسكري بين البلدين (الأخبار، بيروت،
القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٢٠).

٥ - المجتمع المدني

- أكد تقرير أسبوعي أصدرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي واصلت انتهاكاتها الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استخدام القوة المسلحة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، والإمعان في سياسة الحصار والإغلاق، والاستيلاء على الأراضي خدمة لمشاريعها الاستيطانية، وتهويد مدينة القدس، والاعتقالات التعسفية، وملاحقة المزارعين والصيادين». ولفت التقرير إلى أن تلك الانتهاكات المنظمة تتم «في ظل صمت دولي، ما دفع بإسرائيل وقوات جيشها إلى التعامل على أنها دولة فوق القانون» (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٥).

٦ - شؤون قطرية

صنعاء

- انهار التحالف الذي أقيم بين الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح والحوثيين وسط اشتباكات عنيفة بين مقاتلي الطرفين في صنعاء. وكان الرئيس اليمني السابق الذي يرأس حزب المؤتمر الشعبي العام أعلن استعداداه لفتح صفحة جديدة مع التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن. وقد رحب التحالف بانتفاضة صالح على الحوثيين (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٤). وقد تصاعد الاقتتال بين الجانبين، وأعلن عن مقتل الرئيس

لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٢٠).

- استقبل الرئيس السوداني عمر حسن البشير في الخرطوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي وصل إلى الخرطوم، في زيارة رسمية لبحث العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وقد توافق الرئيسان على تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، وأعلننا توقيع ١٢ اتفاقاً في المجالات الزراعية والاقتصادية والعسكرية. وأوضح الرئيس التركي أن «حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين يبلغ ٥٠٠ مليون دولار، ويطمح البلدان لزيادته إلى مليار دولار، تمهيداً للوصول به إلى عشرة مليارات دولار (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٤). وقد اختتم الرئيس التركي زيارته للسودان بتوقيع اتفاقية تمنح تركيا جزيرة سواكن الواقعة على البحر الأحمر التي تضم آثاراً من عهد السلطنة العثمانية وميناء «سواكن» الأقدم في السودان والثاني بعد ميناء «بور سودان»، «على سبيل الاستثمار». وبدأ أن ثمة أغراضاً أمنية وعسكرية من وراء الاتفاقية بين البلدين، تمس بتداعياتها (مصر والسعودية) وصراع النفوذ على البحر الأحمر، ولا تخلو من دلالات بشأن تموضع السودان الإقليمي، وموقفه من أزمة اليمن والخليج. وصرح وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، بأن تركيا مهتمة بأمن السودان وأفريقيا والبحر الأحمر، مؤكداً أن بلاده «ستواصل تقديم كل الدعم للسودان بهذا الخصوص»، فيما صرح وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور بأنه يمكن أن ينجم عن الاتفاقية أي نوع من أنواع التعاون

بيروت

- جدد مجلس الوزراء اللبناني التزام الحكومة اللبنانية بسياسة «النأي بالنفس»، وأنهى رئيس الحكومة سعد الحريري أزمة استقالته بالعودة عنها رسمياً (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٦). وقد أكدت مجموعة الدعم الدولية للبنان في اجتماع عقده في باريس ضرورة حماية لبنان من الأزمات التي تززع استقرار الشرق الأوسط، وأشادت بسياسة النأي بالنفس التي جددت الحكومة اللبنانية الالتزام بها (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٨).

- تفاقم الخلاف على مرسوم «منح أقدمية سنة» لضباط دورة ١٩٩٤، بين الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس المجلس النيابي نبيه بري (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٩). واعتبر عون أن المرسوم لا يعني «ترقية الضباط» ولا يحتاج بالتالي إلى توقيع وزير المالية، فيما رأى بري أن المرسوم يرتب أعباءً مالية ما يحتم توقيع وزير المالية. ووصف المراقبون خلاف الرئاستين بأنه «سياسي» أكثر مما هو دستوري (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٣١).

دمشق

- أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن الولايات المتحدة ستحتفظ بوجود عسكري أمريكي في سورية طالما كان ذلك ضرورياً (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٧).

- وصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى قاعدة حميميم الجوية الروسية في محافظة اللاذقية السورية، حيث استقبله الرئيس السوري بشار الأسد ووزير الدفاع

اليمني السابق وعدد من مرافقيه على يد الحوثيين في كمين مسلح جنوب صنعاء (الواء، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٥).

- دعا مجلس الأمن الدولي أطراف الأزمة اليمنية إلى معاودة الحوار السياسي غداة مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٦).

- أعلنت القوات اليمنية التي يدعمها التحالف العربي سيطرتها على مديرية الخوخة، أولى مناطق محافظة الحديدة بعد معارك عنيفة مع الحوثيين (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٨).

- أعلن التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن عن اعتراض صاروخ باليستي أطلقه الحوثيون باتجاه مدينة الرياض (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٢٠). وقد أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً دان فيه إطلاق الحوثيين للصاروخ باتجاه الرياض (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٤).

- أكد منسق الشؤون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك أن مكاتب الأمم المتحدة ستبقى في صنعاء، داعياً إلى فتح كل الموانئ أمام دخول المواد والسلع الأساسية للبلاد، وآسفاً لعدم استجابة التحالف العربي لدعوات فتح كافة الموانئ في اليمن لدخول المساعدات الإنسانية. وأشار إلى أن ثلثي السكان يعانون أوضاعاً إنسانية صعبة (الأخبار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٠). وقد عبر الناطق باسم قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن تركي المالكي عن أسفه لما ورد في تصريح ماكغولدريك، معتبراً أن التصريح منحاز للمليشيات الحوثية (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٨).

هجماتها ضد أهداف تشتبه بأنها إيرانية داخل سورية» (الحياة، بيروت، ٢٥/١٢/٢٠١٧).

- أعلنت قوات «حماية شمال سورية» بدعم من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة تأسيس قوة عسكرية جديدة تحمل تسمية «جيش شمال سورية» لحماية المناطق الكردية شمال البلاد، ومحافظتي الرقة ودير الزور شمال البلاد وشرقها، وذلك في مؤشر إضافي إلى احتمال اندلاع مواجهة عسكرية بين المسلحين الأكراد والقوات النظامية السورية. ويأتي هذا التطور على خلفية اتهامات القيادة السورية للأكراد بالخيانة، واتهام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للقيادة السورية بعدم معاقبة عناصر تنظيم «داعش» في المناطق التابعة لسيطرة الحكومة السورية، وتساعد تهديد تركيا للأكراد بتنفيذها عملية عسكرية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية في شمال سورية وشرقها. (الحياة، بيروت، ٢٨/١٢/٢٠١٧).

- أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده ستحافظ على وجود دائم في قاعدتي طرطوس وحميميم بصفتها «قلعتي حماية مصالح روسيا في المنطقة». وذكر بوتين أن نحو ٤٨ ألف عسكري روسي شاركوا في العملية الروسية التي استمرت عامين في سورية (الحياة، بيروت، ٢٩/١٢/٢٠١٧). وجدد بوتين تأكيده للرئيس السوري بشار الأسد، بأن روسيا ستستمر في دعم جهود سورية في الدفاع عن سيادتها (الحياة، بيروت، ٣٠/١٢/٢٠١٧).

- أنهى الصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري إجلاء الدفعة الثالثة والأخيرة من مرضى الغوطة الشرقية، في الوقت الذي

الروسي سيرغي شويغو وقائد القوات الروسية في سورية سيرغي سوروفيكين. وقرر بوتين من هناك سحب «قسم كبير» من القوات العسكرية الروسية من سورية، قائلاً: إنه بعد حملة عسكرية دامت عامين أنجزت موسكو ودمشق مهمتهما بتدمير تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) (الحياة، بيروت، ١١/١٢/٢٠١٧). واتهم بوتين الولايات المتحدة باستخدام الإرهابيين ضد الرئيس السوري (الأهرام، القاهرة، ١٥/١٢/٢٠١٧).

- اختتمت جولة ثامنة من مفاوضات جنيف بين وفدي الحكومة السورية والمعارضة من دون تحقيق تقدم يذكر. وقد أصر وفد الحكومة على مكافحة الإرهاب قبل أي حديث عن الانتقال السياسي كما تطالب المعارضة (الحياة، بيروت، ١٥/١٢/٢٠١٧).

- قرر مجلس الأمن الدولي، في قرار جديد يحمل الرقم ٢٣٩٣، تمديد العمل بقرار يجيز إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الحدود لمدة سنة كاملة (الشرق الأوسط، لندن، ٢٠/١٢/٢٠١٧).

- توغلت القوات الحكومية السورية في شرق وجنوب بلدة «بيت جن» آخر جيب تسيطر عليه المعارضة في المنطقة الواقعة جنوب غرب دمشق أو ما يعرف بالغوطة الغربية. وذكرت تقارير المعارضة المسلحة «بأن فصائل مدعومة من إيران من بينها حزب الله اللبناني لعبت دوراً رئيساً في المعارك في هذه المنطقة الحدودية الاستراتيجية مع إسرائيل ولبنان، الأمر الذي يسهم في تعزيز جديد لنفوذ طهران، وتزايد قلق إسرائيل التي قامت خلال الأسابيع الماضية بتصعيد

- أحبطت قوات الأمن اعتداء إرهابياً على كنيسة «مارمينا العجايبى» بحلوان، وقتلت أحد الإرهابيين المتورطين فى الحادث، وألقت القبض على آخر، عثر بحوزته على عبوة ناسفة كان يعتزم تفجيرها داخل الكنيسة. وأسفر الاعتداء الإرهابى عن استشهاد ١٠ مواطنين، بينهم أمين شرطة، وإصابة ٥ آخرين بجروح (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٣٠).

مقديشو

- قتل ١٨ شرطياً صومالياً على الأقل وجرح ١٥ آخرون فى هجوم انتحاري استهدف كلية للشرطة فى مقديشو. وتبنت «حركة الشباب» الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة الهجوم (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/١٥).

الرياض

- توقعت ميزانية العربية السعودية للعام ٢٠١٨ عجزاً بقيمة ٥٢ مليار دولار للعام الخامس على التوالي نتيجة انخفاض أسعار النفط. ووفق الحكومة السعودية، ستكون موازنة السنة المقبلة «الأكبر فى تاريخ المملكة» مع توقع نفقات تقدر بنحو ٩٧٨ مليار ريال سعودي أي ما يقارب ٢٦٠,٨ مليار دولار، فيما قدّرت الإيرادات فى هذه الموازنة بنحو ٧٨٣ مليار ريال أي نحو ٢٠٨,٨ مليارات دولار (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/١٩).

بغداد

- أضرم متظاهرون أكراد النار فى عدد من المقار الحزبية والأمنية فى بلدة «بيرة مكرون» بمحافظة السليمانية فى

أعلنت فيه مصادر سورية بدء تنفيذ اتفاق خروج عناصر «جبهة النصر» من مناطق بيت جن ومغير المير فى ريف دمشق الجنوب الغربى باتجاه إدلب ودرعا (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/٣٠). وكان الجيش السوري سيطر على جميع النقاط الاستراتيجية المحيطة بمناطق «بين جن» و«مغير المير» وقطع طرق إمداد عناصر الجبهة، ما دفعهم إلى القبول باتفاق للخروج إلى إدلب ودرعا. لكن المعارك انتقلت على وجه السرعة إلى إدلب، حيث هاجمت القوات النظامية عدداً من القرى والبلدات داخل الحدود الإدارية لمحافظة إدلب، وتمكنت من السيطرة عليها (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٣٠).

القاهرة

- أعلن مُهاب مميّش رئيس هيئة قناة السويس أن حركة الملاحة بالقناة سجلت أعلى رقم قياسي فى الحمولات اليومية فى تاريخ القناة بإجمالي حمولات ٥,٢ مليون طن وعبور ٧٤ سفينة عملاقة (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧/١٢/١٠).

- أعلنت حملة شعبية مؤيدة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي جمع ١٢ مليون توقيع من مواطنين لحضه على خوض الانتخابات الرئاسية المقرر بدء إجراءاتها فى شباط/فبراير المقبل (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٥).

- أعلن الجيش المصري عن مقتل ضابط وخمسة جنود فى انفجار استهدف مركبة عسكرية فى شمال سيناء (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٨).

طرابلس

- أكد القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر إمكان اللجوء إلى خيار التفويض، إذا ما استنفدت كل الوسائل في انتقال السلطة سلمياً من طريق انتخابات نزيهة. وصرح المبعوث الدولي إلى ليبيا غسان سلامة أن بعض الدول توصلت إلى نتيجة مفادها أن المشير حفتر بات «رقماً صعباً» في المعادلة الليبية، وبات تجاهله غير واقعي (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٣٠).

الخرطوم

- أصدر الرئيس السوداني عمر البشير مرسوماً بإعلان حال الطوارئ في ولايتي شمال كردفان وكسلا، يسري مفعوله ستة أشهر. ويأتي هذا المرسوم في إطار حملات مستمرة لنزع السلاح بدأت قرب دارفور والنيل الأزرق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٣٠).

الجزائر

- أعلن الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، تكريس رأس السنة الأمازيغية يوم عطلة مدفوعة الأجر، وذلك في قرار اتخذه خلال انعقاد مجلس الوزراء (الأخبار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٣٠).

- سلم شيوخ يمثلون المنظمة الوطنية للزوايا المرزوقية رئيس البرلمان السعيد بوحجة رسالة تطالب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالترشح رسمياً لولاية خامسة (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٣١) □

إقليم كردستان العراق احتجاجاً على فساد المسؤولين وتدهور الوضع الاقتصادي في الإقليم (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/١٩). وقد سقط ٥ قتلى من المتظاهرين في مواجهات مع قوات الأمن في الإقليم (النهار، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٠).

- انتشرت فصائل «الحشد الشعبي» العراقية على الحدود السورية، لدعم قوات حرس الحدود العراقية بعدما تعرضت لإطلاق نار من داخل سورية من قبل عناصر تنظيم «داعش» التي تلجأ إلى حرب عصابات بعد أن فقدت مواقعها الحضرية على الحدود السورية العراقية (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٣).

- أعلن «حزب العمال الكردستاني» المصنف «منظمة إرهابية» من قبل كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تشكيل «إقليم ذاتي» يضم خمس مناطق في جبال قنديل بإقليم كردستان العراق، عند الحدود مع (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٤).

- قرر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي وقف محافظ نينوى المتهم بالفساد نوفل حمادي سلطان عن العمل، كما أصدرت «هيئة النزاهة» أوامر باعتقال ثلاثة مديرين في وزارة النفط بتهمة التورط في قضية «يونا أويل» المتعلقة بدفع رشواى للحصول على عقود نفط (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٢٩).

- دعت المقاومة الإسلامية كتائب «حزب الله» في العراق الحكومة والبرلمان إلى مطالبة القوات الأمريكية الموجودة في العراق بمغادرة البلاد طوعاً، قبل التعامل معها بالقوة لإجبارها على المغادرة (الحياة، بيروت، ٢٠١٧/١٢/٣١).

ببليوغرافيا عربية(*)

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

- ٥ - محافظة، علي. الحركات الإسلامية المتطرفة في الوطن العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٨. ٥٤٢ ص.
- ٦ - النجار، أحمد السيد. مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني. القاهرة: دار ابن رشد، ٢٠١٨. ٢٧٠ ص.
- ٧ - النعامي، صالح. العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد ثورة ٢٥ يناير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨. ٢٠٠ ص.
- فكر قومي وسياسة
- ١ - الأعرج، تحرير ومحمد العجاتي. العلاقات المصرية - الفلسطينية: آفاق القضية ما بين المسار الشعبي والرسمي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٧. ١٥١ ص.
- ٢ - البديري، كرار أنور. دروب القوة العظمى: الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية. بيروت: دار الرافدين، ٢٠١٨. ٣٣٩ ص.
- ٣ - ديب، كمال. لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٨. ٣٢٥ ص.
- ٤ - القحطاني، سهام حسين. العرب وإسرائيل «صفقة السلام». بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨. ١٩٨ ص.
- دوريات
- ٨ - أبو سويرح، لونا. «السعودية وتحديات المرحلة (حلقة نقاشية): تقديم». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١١.
- ٩ - أرناؤوط، عبد الرؤوف. «باب العمود: أجمل أبواب القدس وموقع للمقاومة ومساعي

(*) تتوقف مجلة المستقبل العربي بدءاً من العدد المقبل، عن نشر هذا الباب. وفي المقابل، ستنتشر هذه

<<http://www.caus.org.lb>>

الببلوغرافيا العربية إلكترونياً على موقع المركز

- ١٩ - سعدات، أحمد. «المصالحة في إطار برنامج وطني شامل». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ١١ - ١٥.
- ٢٠ - سمارة، نصير. «الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية، ١٩٩٠ - ٢٠١٧». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٩١ - ١٠٧.
- ٢١ - الطاهر، معين. «مصالحة متعثرة وانقسام طويل». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ١٦ - ٢٠.
- ٢٢ - عبد الحميد، مهند. «مصالحة» فتح» و«حماس»: الظروف والآفاق». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ١٨٩ - ١٩٧.
- ٢٣ - ماجد، زياد. «كرة القدم أموال وسياسة: ميدان للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ٦٣ - ٧٣.
- ٢٤ - مقدسي، سري. «الظلم البيئي ومشهد إنكار الوجود الفلسطيني». ترجمة: صفاء كنج. مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ١١٣ - ١٣٤.
- ٢٥ - مَلّي، أحمد [وآخرون]. «السعودية وتحديات المرحلة (حلقة نقاشية)». قدمت الحلقة وأدارت الحوار لونا أبو سويرح. المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٠ - ٣٣.
- ٢٦ - هندي، خليل. «مقدمات لتفكير استراتيجي فلسطيني». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ٤٥ - ٦٢.

اقتصاد

كتب

- ٢٧ - البستاني، باسل. الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨. ٢٣٨ ص.

- التهوديد». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ١٨٢ - ١٨٨.
- ١٠ - بالكحلة، عادل بن خليفة. «مواقف الشيخ محمد سعيد البوطي السياسية: إصلاحيّ اشتراعي يحارب «الراية العميّة»». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٣٣ - ١٤٤.
- ١١ - تشاندار، جنكيز. «إنكفاء مشروع الدولة الكردية». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ٢١ - ٢٧.
- ١٢ - التفكجي، خليل. «القدس الكبرى» كما تراها إسرائيل». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ١٩٨ - ٢٠١.
- ١٣ - حتّي، ناصيف. «تحديات نظام عالمي متحول». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ٢٨ - ٣١.
- ١٤ - الحروب، خالد. «ميثاق حماس الجديد: «الفلستنة» على حساب «الأسلمة»». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٥٢ - ٦٧.
- ١٥ - حنا، الأب عطا الله. «افتتاحية العدد: أيها العرب.. لا تضيّعوا البوصلة». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٧ - ٩.
- ١٦ - حوكا، بن أحمد، حسن دنان ومحمد النضر. «احتجاجات الريف المغربي: من الديمغرافيا السياسية إلى فنومولوجيا الذاكرة». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٦٨ - ٩٠.
- ١٧ - خوري، الياس. «القدس في زمن الثورة المضادة». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ٥ - ١٠.
- ١٨ - الرشيد، مضاوي. «السعودية وتحديات المرحلة (حلقة نقاشية): السعودية وتحديات المرحلة». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٢ - ٢١.

٣٥ - الدبس، نبيل. «السينما... هذا الفن الديناميكي». مجلة الإذاعات العربية: العدد ٣، ٢٠١٧. ص ٨١ - ٨٩.

٣٦ - شلبي، السيد أمين. «قراءة في فكر السيد يسين». العربي: العدد ٧١٠، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٣ - ١٧.

٣٧ - عبد اللطيف، كمال. «الثقافة حرية وتنمية». العربي: العدد ٧١٠، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٢٥ - ٢٧.

مراجعة كتب

٣٨ - بلقزيز، عبد الإله. «نقد الثقافة الغربية: في الاستشراق والمركزية الأوروبية». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٥٨ - ١٦١. (امبارك حامدي)

أدب ولغة

دوريات

٣٩ - زراقط، عبد المجيد. «شعرية السرد وأنواعه». العربي: العدد ٧١٠، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٧٢ - ٧٥.

٤٠ - السوداني، حسين. «لماذا عمّرت العربية؟ ومات غيرها؟». العربي: العدد ٧١٠، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٩٢ - ٩٨.

٤١ - طلبي، محمد حسين. «اللغة العربية في الصراع من أجل الهوية». الرافد: العدد ٢٤٥، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٤ - ١٧.

إعلام واتصال

دوريات

٤٢ - البدراني، فاضل محمد. «درب المصطلحات الإعلامية وتأثيرها في الذهنية العراقية لتغيب الهوية الوطنية». مجلة الإذاعات العربية: العدد ٣، ٢٠١٧. ص ٧١ - ٨٠.

٤٣ - سبتي، رشيدة. «لغة الخطاب في وسائل الإعلام العربية». مجلة الإذاعات العربية: العدد ٣، ٢٠١٧. ص ٤٧ - ٥٦.

٢٨ - خدوري، وليد. أفلاق بتترول شرق المتوسط. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٨. ص ١٥١.

دوريات

٢٩ - العلاقي، عبد الحميد. «العرب والغرب والعولمة المضادة: تجسير الفجوة السيكو - ثقافية؟». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٥٣ - ١٥٧.

اجتماع

كتب

٣٠ - الذواذي، محمود. ضعف المناعة اللغوية والهوية المرتعشة في المجتمعات المغاربية. بيروت: دار الروافد الثقافية؛ الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٧. ٢٢٤ ص.

دوريات

٣١ - العبد الجادر، عادل سالم. «تأمّر النخب على أوطانها: فساد وإفساد». العربي: العدد ٧١٠، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٨ - ١٢.

٣٢ - عزب، خالد. «الإنسان في عصر التحولات الشرسة». العربي: العدد ٧١٠، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٢٠ - ٢٤.

٣٣ - قروي، ماجد. «دور الإقصاء الاجتماعي في تنامي انخراط الشباب التونسي في الحركة السلفية: دراسة سوسولوجية ميدانية». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٠٨ - ١١٧.

ثقافة

دوريات

٣٤ - أبو زيد، أحمد. «قباب الحرم القدسي الشريف: جمال معماري يعبر عن روعة الفن الإسلامي». الرافد: العدد ٢٤٥، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٦٣ - ٦٩.

مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ٩٠ - ١٠٦.

٤٨ - فرسخ، عوني. «متغيّرات الصراع العربي - الصهيوني ومستجداته (١٩٤٩ - ٢٠٠٩)». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ٣٤ - ٥١.

٤٩ - واكيم، جمال. «تساؤلات حول الرواية التاريخية المؤسسة للكيان اللبناني: هل وجد أمير اسمه فخر الدين المعني الأول؟» المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١١٨ - ١٣٢.

مراجعة كتب

٥٠ - «كتابات طوكفيل عن الجزائر، ١٨٣٧ - ١٨٤٧ (طوكفيل بين الديمقراطية والاستبداد)». ترجمة وتقديم علي زيكي؛ تمهيد دحو جربال. المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٦٢ - ١٦٧. (ناصر الدين سعيدوني)

تاريخ وجغرافيا

دوريات

٤٤ - البرغوثي، حسين جميل. «حُفاة في مواجهة الجييات العسكرية: الانتفاضة الأولى في القرى». ترجمة وتقديم: عبد الرحيم الشيخ. مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ١٣٥ - ١٥٠.

٤٥ - الحوت، بيان نويهض. «على أجنحة الذاكرة: شميدت» زهرة المدارس على رواي القدس». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١١٣، شتاء ٢٠١٨. ص ٧٤ - ٨٩.

٤٦ - شعبان، عبد الحسين. «وعد بلفور في مئويته: وقفة مراجعة». المستقبل العربي: السنة ٤٠، العدد ٤٦٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ص ١٤٥ - ١٥٢.

٤٧ - الغازي، غادي. «قضية اللاجئيين: بين نكبة ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧». ترجمة: سليم سلامة.

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

- 1 - Oktav, Ozden Zeynep, Emel Parlar Dal and Ali Murat Kursun (eds.). *Violent Non-state Actors and the Syrian Civil War: The ISIS and YPG Cases*. New York: Springer, 2018. 233 p.
- 2 - Riedel, Bruce. *Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States since FDR*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2018. 272 p. (Geopolitics in the 21st Century)
- 3 - Teti, Andrea, Pamela Abbott and Francesco Cavatorta. *The Arab Uprisings in Egypt, Jordan and Tunisia: Social, Political and Economic Transformations*. New York: Palgrave Macmillan, 2018. 142 p. (Reform and Transition in the Mediterranean)

- 4 - Trenin, Dmitri. *What Is Russia Up To in the Middle East?* Cambridge, MA: Polity Press, 2018. 144 p.
- 5 - Vogler, Gary. *Iraq and the Politics of Oil: An Insider's Perspective*. Lawrence, Kansas: University Press of Kansas, 2017. 318 p.

Periodicals

- 6 - Abu Sulaib, Faisal Mukhyat. «Understanding Qatar's Foreign Policy, 1995-2017.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 29-44.
- 7 - BaMaung, David [et al.]. «The Enemy Within? The Connection between Insider Threat and Terrorism.» *Studies in Conflict & Terrorism*: vol. 41, no. 2, 2018. pp. 133-150.
- 8 - Blanga, Yehuda U. «Saudi Arabia's Motives in the Syrian Civil War.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 45-62.

- 9 - Brands, Hal. «The Unexceptional Superpower: American Grand Strategy in the Age of Trump.» *Survival*: vol. 59, no. 6, 2017. pp. 7-40.
- 10 - Davidson, Christopher M. «Why Was Muammar Qadhafi Really Removed?» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 91-116.
- 11 - Furlan, Marta and Carmit Valensi. «The Day after the Islamic State.» *Strategic Assessment*: vol. 20, no. 3, 2017. pp. 71-81.
- 12 - Huliaras, Asteris and Sophia Kalantzakos. «The Gulf States and the Horn of Africa: A New Hinterland?» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 63-73.
- 13 - Kam, Ephraim. «Iran's Shiite Foreign Legion.» *Strategic Assessment*: vol. 20, no. 3, 2017. pp. 49-58.
- 14 - Kelberer, Victoria. «Negotiating Crisis: International Aid and Refugee Policy in Jordan.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 148-165.
- 15 - Lahoud, Nelly. «How Will the Islamic State Endure?» *Survival*: vol. 59, no. 6, 2017. pp. 55-57.
- 16 - Lefèvre, Raphaël. «The Impact of the Gulf Crisis on the Maghrib.» *The Journal of North African Studies*: vol. 22, no. 5, 2017. pp. 699-704.
- 17 - Lenderking, Timothy [et al.]. «The GCC Rift: Regional and Global Implications.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 5-28.
- 18 - Lounnas, Djallil. «The Impact of ISIS on Algeria's Security Doctrine.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 117-135.
- 19 - Lustick, Ian S. «The Balfour Declaration a Century Later: Accidentally Relevant.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 166-176.
- 20 - Milburn, Franc. «Iran's Land Bridge to the Mediterranean: Possible Routes and Ensuing Challenges.» *Strategic Assessment*: vol. 20, no. 3, 2017. pp. 35-48.
- 21 - Miles, William F.S. «Minority Arab Voting: Village Dynamics and Electoral Observations in Israel.» *Democratization*: vol. 25, no. 1, 2018. pp. 98-114.
- 22 - Mordechai, Yoav (Poli), Michael Milstein and Yotam Amitay. «The Next Gaza: The Gaza Strip between a Dead End and a Glimmer of Hope.» *Strategic Assessment*: vol. 20, no. 3, 2017. pp. 9-19.
- 23 - Pinfold, Rob Geist. «The Israeli Withdrawals from Southern Lebanon and the Gaza Strip: A Comparative Analysis.» *Strategic Assessment*: vol. 20, no. 3, 2017. pp. 83-95.
- 24 - Porat, Liad and Alonit Berenson. «Institutional Journalism in a Revolutionary Crisis: The Press as an Aide to the Muslim Brotherhood 2011–2012.» *Middle Eastern Studies*: vol. 54, no. 2, 2018. pp. 304-321.
- 25 - Qvortrup, Matt. «The Logic of Constitutional Engineering: Institutional Design and Counterterrorism from Aristotle to Arend Lijphart.» *Studies in Conflict & Terrorism*: vol. 41, no. 2, 2018. pp. 96-108.
- 26 - Rezaei, Farhad. «Sanctions and Nuclear Rollback: The Case of Iran.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 74-90.
- 27 - Ryder, Nicholas. «Out with the Old and ... In with the Old? A Critical Review of the Financial War on Terrorism on the Islamic State of Iraq and Levant.» *Studies in Conflict & Terrorism*: vol. 41, no. 2, 2018. pp. 79-95.
- 28 - Sallam, Moomen and Ofir Winter. «Egypt and Israel: Forty Years in the Desert of Cold Peace.» *Strategic Assessment*: vol. 20, no. 3, 2017. pp. 21-34.
- 29 - Teorell, Jan and Michael Wahman. «Institutional Stepping Stones for Democracy: How and Why Multipartyism Enhances Democratic Change.» *Democratization*: vol. 25, no. 1, 2018. pp. 78-97.
- 30 - Thyen, Kressen and Johannes Gerschewski. «Legitimacy and Protest under Authoritarianism: Explaining Student Mobilization in Egypt and Morocco during the Arab Uprisings.» *Democratization*: vol. 25, no. 1, 2018. pp. 38-57.
- 31 - Watanabe, Lisa and Fabien Merz. «Tunisia's Jihadi Problem and How to Deal with It.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 136-147.
- 32 - Zimmt, Raz. «Iran's Middle Class: An Agent of Political Change?» *Strategic Assessment*: vol. 20, no. 3, 2017. pp. 59-69.

Book Reviews

- 33 - Brenner, Bjorn. «Gaza Under Hamas: From Islamic Democracy to Islamist Governance.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 183-185. (Georgios Rigas)
- 34 - Staffell, Simon and Akil Awan (eds.). «Jihadism Transformed: Al-Qaeda and Islamic State's Global Battle of Ideas.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 177-179. (Marcus Irgens)
- 35 - Tadros, Mariz. «Resistance, Revolt, and Gender Justice in Egypt.» *The Journal of North Af-*

- rican Studies: vol. 22, no. 5, 2017. pp. 907-909. (Ginger Feather)
- 36 - Thrall, Nathan. «The Only Language They Understand: Forcing Compromise in Israel and Palestine.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 180-183. (Lawrence Davidson)
- 37 - Zayani, Mohamed and Suzi Mirgani. «Bullets and Bulletins: Media and Politics in the Wake of the Arab Uprisings.» *Middle East Policy*: vol. 24, no. 4, 2017. pp. 186-188. (William A. Rugh)

Sociology

Books

- 38 - Eibner, John (ed.). *The Future of Religious Minorities in the Middle East*. Lanham, MD: Lexington Books, 2018. 276 p.

Periodicals

- 39 - Chafai, Habiba. «Contextualising Street Sexual Harassment in Morocco: A Discriminatory Sociocultural Representation of Women.» *The Journal of North African Studies*: vol. 22, no. 5, 2017. pp. 821-840.
- 40 - Dankwah, Kwaku Opoku and Marko Valenta. «Mixed Fragmented Migrations of Iraqis and Challenges to Iraqi Refugee Integration: The Jordanian Experience.» *Middle Eastern Studies*: vol. 54, no. 2, 2018. pp. 253-269.
- 41 - Nasri, Khaled and Besma Belhadj. «Multidimensional Poverty Measurement in Tunisia: Distribution of Deprivations Across Regions.» *The Journal of North African Studies*: vol. 22, no. 5, 2017. pp. 841-859.
- 42 - St John, Ronald Bruce. «Libya's Gender Wars: The Revolution within the Revolution.» *The Journal of North African Studies*: vol. 22, no. 5, 2017. pp. 888-906.

Culture

Periodicals

- 43 - Boudraa, Nabil. «Interview with Ahmed Bedjaoui «Algerian Cinema in the New Millenni-

um».» *The Journal of North African Studies*: vol. 22, no. 5, 2017. pp. 708-716.

- 44 - Jankowsky, Richard C. «Absence and «Presence»: El-Hadhra and the Cultural Politics of Staging Sufi Music in Tunisia.» *The Journal of North African Studies*: vol. 22, no. 5, 2017. pp. 860-887.

Literature & Language

Periodicals

- 45 - Gottesfeld, Dorit. «Between Private and Collective in New Generation Palestinian Literature: Akram Musallam as a Test Case.» *Middle Eastern Studies*: vol. 54, no. 2, 2018. pp. 322-335.

History & Geography

Books

- 46 - Regan, Bernard. *The Balfour Declaration: Empire, the Mandate and Resistance in Palestine*. London: Verso Books, 2017. 240 p.

Periodicals

- 47 - Anderson, Charles. «The British Mandate and the crisis of Palestinian landlessness, 1929-1936.» *Middle Eastern Studies*: vol. 54, no. 2, 2018. pp. 171-215.
- 48 - Goren, Tamir. «The Second World War as a Turning Point in Arab-Jewish Relations: The Case of Jaffa and Tel Aviv.» *Middle Eastern Studies*: vol. 54, no. 2, 2018. pp. 216-237.

Book Reviews

- 49 - Belli, Mériam N. «An Incurable Past: Nasser's Egypt Then and Now.» *Middle Eastern Studies*: vol. 54, no. 2, 2018. pp. 336-337. (Amir Magdy Kamel)
- 50 - Brown, James A. O. C. «Crossing the Strait: Morocco, Gibraltar and Great Britain in the 18th and 19th Centuries.» *The Journal of North African Studies*: vol. 22, no. 5, 2017. pp. 910-911. (Peter Kitlas)

الأوراق الساكنة الفلاسفة الفلسطينية

113



فلسطين

القدس

ماهر

القدس في زمن الثورة المضادة

2018

شتاء